

Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara



جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد التنمية
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

أثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الدول الناشئة-
**The impact of the quality of institutions and financial development on
economic growth - a case study of emerging countries-**

إشراف: عيبود قادة

إعداد الطالبة: تشيكوريم

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د مختاري فيصل
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر "أ"	د. عيبود قادة
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د قنوني حبيب
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذة التعليم العالي	أ.د بقبق اسمهان
ممتحنا	المدرسة العليا للإدارة العسكرية ناحية وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د سنوسي بن عومر
ممتحنا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د بلحسن هواري

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

إلى من أوجب الله تعالى على برها والإحسان إليها

إلى من جعل الله جنان الخلد تحت قدميها "أمي" أطال الله في عمرها وألبسها الله

لباس الصحة والعافية

إلى من علمني حب العلم.... إلى من أوصلني الى شاطئ الأمان "أبي"

إلى سبب نجاحي ودعوتي "أخي وأختي" حفظهم الله

الى جدتي..... الى كل العائلة.....

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من بعيد أو قريب ولو بكلمة

طيبة إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا.

تشيكو ريم

شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين

الحمد لله الذي أعانني على تكملة رسالتي التي أرجو أن تكون علما ينتفع به ومساهمة متواضعة
مني، ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من أعانني على انجاز هذا البحث،
وأخص بالذكر:

والدتي الكريمة التي كانت مصدر دعمي وقوتي طيلة مشواري الدراسي

وأتقدم بأسى معاني الشكر والعرفان الى مشرفي القدير الأستاذ "عيبود قادة" الذي كان
المهمل العلمي والعملي في تجاوز كل العقبات العلمية، من خلال ملاحظاته وآرائه السديدة

عرفانا بالجميل أتقدم بعميق شكري وخالص امتناني إلى أستاذي الفاضل "مختاري فيصل"
الذي بفضلته بعد الله تعالى أتاح لنا الفرصة لإكمال الدراسات العليا، وفتح لنا آفاق علمية
ومجالات واسعة في البحث العلمي، وقدم لنا كافة التسهيلات لتحقيق مبتغانا، فجزاه الله
علينا خير الجزاء

كما أتوجه بخالص الشكر الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على
تفضلهم وقبولهم تقييم واثراء هذا العمل، فلکم مني كل الشكر والتقدير

الشكر موصول أيضا الى د. مناد امحمد على كل المساعدة التي قدمها لي

وأخيرا، أتقدم بالشكر الخاص وعظيم الامتنان إلى كل الأساتذة الذين درست على أيديهم من
المرحلة الابتدائية إلى الدراسات العليا

تشيكو ريم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

1	المقدمة عامة
6	الفصل الأول: المقاربات النظرية لاقتصاد المؤسسات والنمو الاقتصادي
7	مقدمة الفصل
8	1. تطور الفكر المؤسسي وأهم اسهاماته في النظرية الاقتصادية
10	1.1 الاقتصاد المؤسسي القديم Old Institutional Economic
14	2.1 الاقتصاد المؤسسي الجديد NEW Institutional Economic
15	1.2.1 الأسس النظرية لاقتصاد المؤسسات الجديد
15	أ- نظرية تكاليف المعاملات (الصفقات)
17	ب- نظرية حقوق الملكية
18	ج- نظرية الوكالة
20	د- نظرية العقود والعقود الغير مكتملة
22	و- نظرية الألعاب
24	2.2.1 مستويات التحليل في الاقتصاد المؤسسي الجديد
25	1.2.2.1 البيئة المؤسسية Institutional Environment
26	2.2.2.1 الترتيبات المؤسسية Institutional Arrangements
27	3.1 مفهوم المؤسسات The Concept Of Institution
31	4.1 أنواع المؤسسات

31North (1990) تصنيف 1.4.1
31 أ. المؤسسات الرسمية
31 ب. المؤسسات الغير رسمية
32 Rodrik & Subramanian (2003) تصنيف 2.4.1
32 أ. المؤسسات الخالقة للسوق
32 ب. المؤسسات المنظمة للسوق
32 ج. المؤسسات المحققة لاستقرار السوق
32 د. المؤسسات المشرعة للسوق
32 و. مؤسسات إدارة الصراع
33 Kpodar (2006) تصنيف 3.4.1
33 أ. المؤسسات القانونية
33 ب. المؤسسات الاقتصادية
33 ج. المؤسسات السياسية
33 د. المؤسسات الاجتماعية
33 Acemoglu and Robinson (2012) تصنيف 4.4.1
34 أ. المؤسسات الشاملة
34 ب. المؤسسات الاستحواذية
34 Institutional Quality -2 جودة المؤسسات
36 1.2 تقسيمات الجودة المؤسساتية
37 2.2 نظريات الجودة المؤسسية
37 أ. نظرية كفاءة المؤسسات
37 ب. نظرية النهج السياسي

38	ج. نظرية الاختلافات الثقافية
38	د. نظرية الاختلافات التاريخية
38	3.2 محددات جودة المؤسسات
38	أ. الأصل القانوني
39	ب. الإرث الاستعماري
39	ج. الموارد الطبيعية
40	د. الجغرافيا
40	4.2 مؤشرات قياس جودة المؤسسات
40	أولاً: مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي
41	ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية
45	ثالثاً: مؤشر الديمقراطية
46	رابعاً: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال
47	خامساً: دليل المخاطر القطرية الدولية
48	سادساً: مؤشر مدركات الفساد
48	3- تطور مفهوم النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي
50	1.3 الفرق بين النمو والتنمية
51	2.3 الاتجاهات الفكرية في تحليل النمو الاقتصادي
52	1.2.3 النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية Classical Growth Theory
52	1- تحليل Adam Smith (1723-1790)
52	2- تحليل David Ricardo (1772-1823)
53	3- تحليل Karl Marx (1818-1883)
54	4- تحليل Robert Malthus (1766-1834)

54 Joseph Schumpeter نظرية شومبيتر
55 Keynesian Growth Theory النمو الاقتصادي في النظرية الكنزوية
54 Neo-classical Growth Theory النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية
55 Endogenous Growth Theory النمو الاقتصادي في النظرية النمو الداخلي
61 -4 المقاربة النظرية بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي
63 1.4 جودة المؤسسات كعامل مفسر للنمو الاقتصادي
68 2.4 الفساد كأحد أوجه المؤسسات الرديئة
69 3.4 دور الدولة في إقامة مؤسسات فعالة
72 خاتمة الفصل
73 الفصل الثاني: الأدبيات النظرية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي
74 مقدمة الفصل
75 1- تطور مفهوم التنمية المالية ودورها في الاقتصاد
73 1.1 النظام المالي Financial System
76 2.1 مقومات النظام المالي الفعال
77 3.1 الهيكل المالي Financial Structure
79 2- تطور مفهوم التنمية المالية " Financial Development "
82 1.2 مؤشرات قياس التنمية المالية
82 1.1.2 مؤشرات التطور البنكي
83 2.1.2 المؤشرات التي تقيس تطور الأسواق المالية
86 2.2 محددات التنمية المالية
86 1.2.2 العوامل السياسية والمؤسسية
87 2.2.2 الوساطة المالية

88 3.2.2 الشمول المالي
88 3- الاتجاهات الفكرية لدراسة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي
89 1.3 العلاقة النظرية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي
89 1.1.3 فرضيات الهيكل المالية Financial Structuralist Hypothesis
92 2.1.3 فرضيات الكبح المالي Financial Repressionist Hypothesis
95 3.1.3 فرضيات نماذج النمو الداخلي Endogenous Models
100 2.3 اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي: من يقود الآخر؟
100 1.2.3 فرضية العرض القائد: The supply-leading hypothesis
104 2.2.3 فرضية الطلب التابع: The Demand-following hypothesis
105 3.2.3 العلاقة ثنائية الاتجاه "قيادة العرض- اتباع الطلب bi-directional Relationship"
107 4.2.3 علاقة حيادية (سلبية) "badly over stress"
112 3.3 دور بنية الهيكل المالي على النمو الاقتصادي
112 1.3.3 النظام القائم على البنوك Bank-based Financial system
113 2.3.3 النظام القائم على الأسواق المالية Market-based Financial system
114 4.3 قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي
115 1.4.3 قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي حسب Pagano (1993)
116 2.4.3 قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي حسب Levine (1997)
117 3.4.3 قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي حسب Ang (2008)
122 4- العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية
122 1.4 نظرية القانون والتمويل The law and finance theory
124 2.4 نظرية الوقف Endowment Theory
125 3.4 نظرية رأس المال الاجتماعي Social Capital Theory

127.....	خاتمة الفصل
128 ...	الفصل الثالث: علاقة جودة المؤسسات والتنمية المالية بالنمو الاقتصادي (دراسات تجريبية)
130.....	مقدمة الفصل
131.....	1- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي
139.....	2- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية
141	3- الدراسات السابقة للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي
153.....	4- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية والنمو الاقتصادي
161.....	خاتمة الفصل
	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في
162	الدول الناشئة
163.....	مقدمة الفصل
164.....	1- نموذج الدراسة، العينة والمتغيرات
165.....	1.1- عينة الدراسة
165.....	2.1 مفهوم الدول الناشئة The Consept Of Emerging Countries
167.....	3.1 تصنيف الدول الناشئة
169.....	2- تحليل متغيرات الدراسة للعينة
188.....	3- تحليل المركبات الأساسية PCA لمتغيرات المؤسسات والتنمية المالية
188.....	1.3 مفهوم طريقة تحليل المركبات الأساسية PCA
189.....	2.3 تحليل المركبات الأساسية PCA لمتغيرات المؤسسات
194.....	4.3 الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة بعد تحليل المركبات الأساسية
195.....	4- تقدير نماذج الدراسة
198.....	1.4 تقدير النموذج الأول

198.....	1.1.4 اختيار النموذج المناسب
200.....	2.1.4 اختبار صلاحية النموذج
202.....	3.1.4 تفسير النتائج
204.....	2.4- تقدير النموذج الثاني
204.....	1.2.4 اختيار النموذج المناسب
205.....	2.2.4 اختبار صلاحية النموذج
206.....	3.2.4 تفسير النتائج
207.....	3.4 تقدير النموذج الثالث
207.....	1.3.4 اختيار النموذج المناسب
208.....	2.3.4 اختبار صلاحية النموذج
208.....	3.3.4 نموذج تصحيح الأخطاء بطريقة (FGLS)
209.....	4.4 الكشف عن القيم الشاذة من خلال استعمال طريقة Box Plot
210.....	1.4.4 اختبار الانحدار الحصين Robust Regression
212.....	2.4.4 تفسير النتائج
214.....	خاتمة الفصل:
216.....	الخاتمة العامة:
220.....	قائمة المراجع
240.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

- الجدول (1.1): تعريف المؤسسات وفق العديد من أوجه النظر 30
- الجدول (2.1): التصنيف الدولي لمؤشر الحرية الاقتصادية 45
- الجدول (3.1): تطور نظريات النمو الاقتصادي 60
- الجدول (1.2) : مؤشرات التنمية المالية 85
- الجدول (1.4): الوصف الاحصائي للمتغيرات الدراسة 190
- الجدول (3.4): اختبار KMO للمتغيرات المؤسساتية 190
- الجدول (4.4): مصفوفة التباينات 191
- الجدول (5.4): مصفوفة المكونات للمتغيرات قبل التدوير 191
- الجدول (6.4): تحديد عدد المكونات بطريقة Kassiar 192
- الجدول (7.4): مصفوفة المكونات للمتغيرات بعد التدوير 192
- الجدول (8.4): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة 192
- الجدول (9.4): مصفوفة الارتباط 193
- الجدول (10.4): اختبار KMO لمتغيرات التنمية المالية 193
- الجدول (11.4) : مصفوفة التباينات 193
- الجدول (12.4): مصفوفة المكونات للمتغيرات قبل التدوير 193
- الجدول (13.4): تحديد عدد المكونات بطريقة Kassiar 194
- الجدول (14.4): مصفوفة المكونات للمتغيرات بعد التدوير 194
- الجدول (15.4): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة 195
- الجدول (16.4): مصفوفة الارتباط 195
- الجدول (17.4): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية 198
- الجدول (18.4): اختبارات اختيار النموذج المناسب 198

- الجدول (19.4): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية 204
- الجدول (20.4): اختبارات اختيار النموذج المناسب 204
- الجدول (21.4): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية 207
- الجدول (22.4): اختبارات اختيار النموذج المناسب 207
- الجدول (23.4): نتائج التقدير بطريقة FGLS 209
- الجدول (24.4) : نتائج اختبار التقدير الحصين Robust Estimation 211

قائمة الأشكال

- الشكل (1.1): تحليل الاقتصاد المؤسساتي الجديد 24
- الشكل (2.1): مكونات البيئة المؤسساتية..... 25
- الشكل (3.1): سلم الحاجات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي 62
- الشكل (1.2): هيكل النظام المالي..... 78
- الشكل (2.2) : محددات التنمية المالية 86
- الشكل (3.2) : العلاقة الجدلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي : 89
- الشكل (4.2) : فرضيات الهيكل المالية في تحفيز النمو الاقتصادي 92
- الشكل (5.2) : فرضية الكبح المالي في تعزيز النمو الاقتصادي 95
- الشكل (6.2) : فرضيات نماذج النمو الداخلي في تحفيز النمو الاقتصادي 99
- الشكل (7.2) : أثر التنمية المالية والنمو الاقتصادي 103
- الشكل (8.2) : تأثير النمو الاقتصادي على التنمية المالية 105
- الشكل (9.2): العلاقة التبادلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي 107
- الشكل (10.2): تأثير العتبة على النمو الاقتصادي 110
- الشكل (11.2): قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي..... 121
- الشكل (12.2): تأثير جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي: 126
- الشكل (1.4): تصنيف الاقتصادات الناشئة..... 168
- الشكل (2.4): تطور معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول محل الدراسة..... 169
- الشكل (3.4): تطور الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الدول محل الدراسة..... 171
- الشكل (4.4): تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع في الدول محل الدراسة..... 172
- الشكل (5.4): تطور مؤشرات الحوكمة في الدول محل الدراسة..... 174
- الشكل (6.4): تطور معدلات التضخم في الدول محل الدراسة..... 176

- الشكل (7.4): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة 178
- الشكل (8.4): تطور اجمالي الانفاق الحكومي في الدول محل الدراسة 180
- الشكل (9.4): تطور الانفتاح التجاري في الدول محل الدراسة..... 181
- الشكل (10.4): العلاقة بين المؤسسات ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي 182
- الشكل (11.4): العلاقة بين التنمية المالية ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي..... 183
- الشكل (12.4): العلاقة بين التضخم ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي 184
- الشكل (13.4): العلاقة بين اجمالي الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي..... 185
- الشكل (16.4): العلاقة بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي 186
- الشكل (17.4): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي... 187
- الشكل (18.4): عدد المركبات بطريقة منحى الصخرة Scree Plot 191
- الشكل (19.4): عدد المركبات بطريقة منحى الصخرة Scree Plot 194
- الشكل (20.4):الكشف عن القيم الشاذة بطريقة Box Plot 210

قائمة الملاحق

- الملحق (01): تقدير نموذج الانحدار التجميعي.....241.....241
- الملحق (02): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.....241.....241
- الملحق (03): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.....242.....242
- الملحق (04): اختبار مضاعف لاغرانج Breush and Pagan Lagrangian multiplier.....242.....242
- الملحق (05): اختبار هوسمان Hausman test.....243.....243
- الملحق (06): اختبار Wooldridge test for autocorrelation للكشف عن الارتباط الذاتي... 243.....243
- الملحق (07): اختبار heteroskedasticity للكشف عن عدم التجانس.....243.....243
- الملحق (08): اختبار Pesaran's للكشف عن الارتباط بين المقاطع.....244.....244
- الملحق (09): نتائج تقدير نموذج تصحيح الأخطاء PCSES.....244.....244
- الملحق (10): تقدير نموذج الانحدار التجميعي.....245.....245
- الملحق (11): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.....245.....245
- الملحق (12): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.....246.....246
- الملحق رقم (13): اختبار مضاعف لاغرانج Breush and Pagan Lagrangian multiplier.....246.....246
- الملحق (14): اختبار هوسمان Hausman test.....247.....247
- الملحق (15): اختبار Wooldridge test for autocorrelation للكشف عن الارتباط الذاتي... 247.....247
- الملحق (16): اختبار heteroskedasticity للكشف عن عدم التجانس.....247.....247
- الملحق (17): اختبار Pesaran's للكشف عن الارتباط بين المقاطع.....248.....248
- الملحق (18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الأخطاء PCSES.....248.....248
- الملحق (19): تقدير نموذج الانحدار التجميعي.....249.....249
- الملحق (20): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.....249.....249
- الملحق (21): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.....250.....250
- الملحق (22): اختبار مضاعف لاغرانج Breush and Pagan Lagrangian multiplier.....250.....250

- 251.....Hausman test الملحق (23): اختبار هوسمان
- 251... Wooldridge test for autocorrelation الملحق (24): اختبار للكشف عن الارتباط الذاتي
- 251.....heteroskedasticity الملحق (25): اختبار للكشف عن عدم التجانس
- 252.....Pesaran's الملحق (26): اختبار للكشف عن الارتباط بين المقاطع
- 252.....FGLS الملحق (27): نتائج التقدير بطريقة
- 253.....Robust Estimation الملحق (28): نتائج اختبار التقدير الحصين

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

حظي النمو الاقتصادي منذ القديم باهتمام واسع لدى الاقتصاديين، ولا زال الى اليوم هدفا رئيسيا تسعى كافة الدول والحكومات الى تحقيقه؛ بغض النظر عن النظام الاقتصادي لتلك الدول، وباختلاف مواردها ومصادر ثروتها، ومهما كان مستوى تقدمها أو تخلفها؛ كونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي لأي بلد. ورغم أهمية النمو الاقتصادي فقد تباينت فيه الرؤى تباينا كبيرا، واختلفت النظريات في تفسيره، ومحدداته، وكيفية حدوثه. وكان التركيز في البداية على العمل وتراكم رأس المال المادي؛ مع أولى نظريات النمو R. Solow. ومع الوقت لم تستطع هذه النظريات إعطاء تفسير واضح للنمو الاقتصادي. فظهرت على إثر ذلك نظريات حديثة أعادت النظر في النماذج التقليدية للنمو الاقتصادي. وقامت بإعطاء تفسير أعمق للنمو الاقتصادي. ومن بين الفرضيات التي طرحتها هذه النظريات؛ دور جودة المؤسسات، والقطاع المالي كمحددات مهمة لزيادة واستدامة النمو الاقتصادي، من خلال خلق بيئة قانونية وإدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار لزيادة الإنتاج.

أجمعت أغلب الأدبيات النظرية، والدراسات التجريبية الحديثة، على أن أحد أسرار التقدم والازدهار الاقتصادي في الدول المتقدمة، في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية وحتى الثقافية؛ يكمن في وجود مؤسسات تتسم بالكفاءة والشفافية، والخضوع للمساءلة والسياسة القائمة على المشاركة، بالإضافة إلى الظروف السياسية التي تعزز الاستقرار والحكم الجيد والسيطرة على الفساد؛ وأن البلدان ذات المؤسسات الفعالة، يمكنها تحسين أداءها الاقتصادي بشكل أفضل من البلدان التي لديها بيئة مؤسسية سيئة. وهذا ما أشار اليه مفكري الاقتصاد المؤسسي في قولهم: أن الاختلافات في نصيب الفرد يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في جودة المؤسسات ومستوى التطور المالي. فوجود أنظمة قانونية فعالة، وأطر وقواعد تنظيمية سليمة تشكل السلوك الاقتصادي، وتحدد كفاءة الأسواق وفعاليتها؛ عوامل تعزز النمو الاقتصادي.

كما يرى North وAcemoglu أن الأمم تغفل اقتصاديا؛ بسبب المؤسسات الضعيفة المستخلصة للثروات، فهذه المؤسسات تجعل البلدان الفقيرة تكمن في فقرها، وتمنعها من المضي قدما نحو طريق التقدم. في حين وجود مؤسسات اقتصادية، وسياسية قوية؛ سيؤدي إلى توزيع أكثر إنصافا للموارد؛ وخلق مناخ متكافأ فيه الفرص بين الجميع، وتوفر إطار للعمل تكون أهم ركائزه سيادة القانون واستقلال القضاء ودعم للسياسات القائمة على أساس المشاركة، والتوزيع العادل للدخل والثروة بين الأفراد.

كما يعد تطور القطاع المالي أحد العوامل الرئيسية في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، حيث مهدت نماذج النمو الحديثة الطريق لفحص كيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي، ودراسة العوامل المؤثرة فيه على المدى البعيد؛ ومن ضمنها أهمية التمويل المصرفي، ودور الوساطة المالية ضمن محددات داخلية للنمو وليست خارجية. كما اتخذت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي أبعاد ووجهات نظر مختلفة خلال العقود الثلاثة الماضية، وأصبحت هذه العلاقة محل جدل واسع في العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية مع تباين نتائجها؛ بحيث نجد أن بعض الدراسات تعتقد أن تنمية القطاع المالي يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي، وبالتالي تعزيز فرص النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التنمية المالية؛ فخلال عملية التنمية الاقتصادية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد، إلى نمو أسرع في الأصول المالية، وهذا يعني أن اتجاه السببية يأتي من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية. في حين تشير دراسات أخرى أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه تتجه من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى من التنمية، أما خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية يكون اتجاه السببية من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية. بينما أهمل بعض الاقتصاديين هذه العلاقة واعتبروها علاقة حيادية أي أن النمو الاقتصادي مستقل عن التنمية المالية، وذلك لعدم توصلهم إلى وجود علاقة ذات دلالة قوية بينهم. ومن بين الأسباب والعوامل التي فسرها بعض الاقتصاديين حول التأثير السلبي للعلاقة هي فرضية تأثير العتبة، وفرضية التأثير السلبي للموارد الطبيعية.

ومن منطلق آخر ظهر نهج جديد في الفكر المالي اهتم بدراسة العلاقة في إطار ما يعرف بالهيكل المالي Financial structure، حيث يعتقد مفكري هذا الاتجاه بأن الأنظمة القائمة على البنوك أفضل من الأنظمة القائمة على الأسواق المالية في القيام بالوظائف المالية من حيث تعبئة المدخرات، وتحديد الاستثمارات الجيدة، وممارسة الرقابة السليمة على المؤسسات المالية.

وفي العقود الأخيرة شهدت الساحة الدولية جملة من التغيرات الاقتصادية والمالية، أسفرت عن بروز قوى اقتصادية، وتصنيفات دولية مختلفة تحمل في طياتها دلالات وأبعادا متعددة، حيث تلعب هذه التصنيفات دورا رئيسيا في تشكيل نماذج النمو والتنمية، ومكانة هذه الدول على الصعيد العالمي. وعلى هذا الأساس قامت العديد من الدول النامية بجملة من الإصلاحات الهيكلية، وتطوير أسواقها المالية، وتحسين بيئتها المؤسسية، وبذلك عرفت منعرجا في مسارها التنموي، وتمكنت من تعديل وضعيتها في المنظومة الاقتصادية العالمية، لتتحول من دول نامية إلى اقتصادات ناشئة بقدرات تنافسية كبيرة، وأصبحت الأسواق الناشئة وجهة استثمارية ممتازة تستقطب أموال المستثمرين وتنافس بذلك الأسواق المتقدمة.

ونظرا للتحوّلات السريعة التي يشهدها العالم اليوم في جميع المجالات والصراعات الأيديولوجية؛ استطاعت الدول الناشئة التي تعتبر مثالا ناجحا للتحوّل الاقتصادي من فرض مكانتها سواء على المستوى العالمي أو الاقتصادي، وتركزت لغز لدى الاقتصاديين ليومنا هذا عن كيفية انطلاق مسيرتها وتحوّلها نحو طريق النمو، وانتعاش نشاطها الاقتصادي والمالي، مما دفع بالاقتصاديات الكبرى والمؤسسات الدولية بالتصديق والاعتراف بأسطورة المعجزة الاقتصادية، حيث استطاعت هذه الدول خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 25 سنة من تحقيق مستويات عالية من النمو العالمي والمحافظة عليه لفترات طويلة من الزمن؛ وتمتلك أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي؛ ومع ذلك ظهرت مؤخرا بعض الآراء التشاؤمية التي تشكك في قدرة هذه الدول على الاستمرارية في تحقيق معدلات النمو المرتفعة لكونها حسب وجهة نظرهم قد استغادت ظرفيا فقط من العجز الكبير الذي لحق بالاقتصاد العالمي، وعليه فالتحدي كبير أمام هذه الدول للاستمرار في منافسة الاقتصاديات الكبرى والحفاظ على نفس الوتيرة في تحقيق النمو الاقتصادي؛ هذا ما يجعل الرهان على الأداء المستقبلي للدول الناشئة غامض ومجهول.

تماشيا مع هذا الطرح سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في:

ما مدى تأثير جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة؟

وبهدف توضيح وتبسيط الإشكالية السالفة الذكر؛ تلوح لنا عدة تساؤلات فرعية حول الموضوع وهي كالتالي:

- كيف تؤثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي؟
- ما طبيعة العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية؟
- كيف يساهم تفاعل جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة؟

فرضيات البحث:

وعلى ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع، نقترح الفرضيتين التاليتين:

- تؤثر جودة المؤسسات والتنمية المالية بأبعادهما المختلفة، تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.

- يساهم تفاعل جودة المؤسسات والتنمية المالية بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.

مبررات اختيار الموضوع:

من الطبيعي أن لكل باحث دوافع وميول تجعله يخوض في بحث ما؛ ونظرا لأن موضوع بحثنا من القضايا المطروحة التي لم يفصل فيها بعد؛ ولا تزال محور جدل بين الاقتصاديين بسبب تضارب نتائج الدراسة، الأمر الذي حفزنا على اختيار هذا الموضوع رغبة منا في إعطاء رؤية شاملة حول العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية، ومدى مساهمتهما في النمو الاقتصادي من زوايا وجوانب مختلفة، وذلك من خلال الاعتماد على مصادر وأساليب قياسية حديثة، وتقديم إضافة للدراسات التجريبية السابقة في هذا المجال. والبحث في أسباب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان، بالرغم من تقارب مستويات المعيشة بينهم.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي من خلال اختبار مستوى التفاعل بين جودة المؤسسات والتنمية المالية باعتبارهما محددان أساسيان في تعزيز النمو الاقتصادي، كما تسعى الى اثبات أن التقدم الذي حققته الدول الناشئة والمعدلات المرتفعة للنمو التي شهدتها خلال الفترات السابقة، يرجع بالدرجة الأولى الى تطور أسواقها المالية ومؤسساتها الداعمة للنمو الاقتصادي؛ فهذه النظرة الجديدة كشفت الستار لمعايير مهمة كانت خافية لفترة من الزمن، والتي وضحت بعض الجوانب التي لها أهمية كبيرة لا يجب التغافل عنها في تحسين الحياة وتحقيق النمو والتنمية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث الى الدور الكبير الذي تلعبه جودة المؤسسات والتنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي؛ فالدول تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة وأنظمتها المالية التي تؤثر على أدائها الاقتصادي، فكلما كانت هناك مؤسسات فعالة كل ما زاد معدل الثقة في الاقتصاد وزاد مستوى التطور المالي والعكس صحيح؛ ففي الدول التي تفتقر الى مثل هذه المؤسسات تكون أنظمتها المالية متخلفة ولا يمكنها الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

بغية التوصل الى الأهداف المسطرة، والاجابة عن الإشكالية المطروحة، واثبات صحة الفرضيات التي تم اعتمادها في الدراسة؛ وللإحاطة بكل جوانب الدراسة محافظين قدر الإمكان على تسلسل طرح الأفكار الأساسية، قمنا بتقسيم هذه الأطروحة الى مقدمة وأربع فصول وخاتمة؛ تتضمن المقدمة، إشكالية

الدراسة والفرضيات المقترحة، بالإضافة الى أهمية وهدف الدراسة. وكل فصل يخص لدراسة جانب معين بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي، باستعمال الاقتصاد القياسي. وتكون الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول تناول المقاربة النظرية لجودة المؤسسات والنمو الاقتصادي لشرح وعرض مختلف الجوانب ذات الصلة، حيث تطرقنا فيه الى تطور الفكر الاقتصادي وأهم اسهاماته في النظرية الاقتصادية، وكيف تحولت جودة المؤسسات من وسيلة الى غاية تطمح اليها كل الدول. ثم درسنا دور جودة المؤسسات في النمو الاقتصادي، من خلال التركيز على أهم الأدبيات النظرية التي فسرت هذه العلاقة.

أما الفصل الثاني فيتعلق بالإطار النظري للتنمية المالية وتحليل العلاقة الجدلية حول طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي من خلال عرض أهم الأفكار الاقتصادية التي تناولت هذا الجانب؛ ومحاولة الإجابة عن السؤال المطروح: من يقود الآخر؟

كما يناقش الفصل الثالث تحليل بعض الدراسات السابقة في العديد من البلدان، ولفترات مختلفة وبمؤشرات مختلفة، للتحليل بشكل جيد والاستفادة أكثر. وهذا ساعدنا أيضا لمعرفة دور كل مؤشر على النمو الاقتصادي، وبه قمنا بضبط متغيرات الدراسة.

والفصل الأخير خصصناه للدراسة التطبيقية لقياس أثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة. تم بناء مؤشر مركب لجودة المؤسسات يتكون من مؤشرات الحوكمة الست والمتمثلة في: (فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي)، ومؤشر مركب للتنمية المالية باستعمال مؤشرين جزئيين (المعروض النقدي بمعناه الواسع M2 والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص) كمتغيرات مستقلة، وتم أخذ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، بالإضافة الى المتغيرات المتحكممة التي تتمثل في: الإنفاق الحكومي والتضخم والانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك باستخدام نماذج بانل (Panel data)، وتم الاستعانة بتحليل المركبات الأساسية (PCA) بتطبيق برنامج Stata 17 لتقليص عدد المتغيرات؛ لعينة تتكون من 16 دولة ناشئة للفترة من 1996 الى 2022.

وأخيرا تنتهي هذه الأطروحة بخاتمة عامة تتضمن خلاصة الفصول الأربعة التي تظهر مختلف النتائج النظرية والقياسية ومدى توافقها مع الأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية.

الفصل الأول: المقاربات النظرية لاقتصاد المؤسسات والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

حاولت نماذج النمو التقليدية تفسير الاختلافات في معدلات النمو في الإنتاج ومستوى الدخل بين البلدان من خلال تراكم عوامل الإنتاج، بإرجاع ذلك إما لاختلاف معدلات الادخار؛ أو إلى اختلاف التفضيلات أو يتم إرجاعها إلى متغيرات خارجية أخرى، غير أن هذا التفسير كان قاصراً؛ حيث ظهرت على إثره نظريات النمو الداخلي تفرض أن النمو يحدث داخل النموذج ذاته؛ من خلال التركيز على العوامل الداخلية التي تعزز النمو والتنمية، حيث نجحت هذه نظريات إلى حد كبير في تفسير كيفية حدوث النمو الاقتصادي، وفهم الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان؛ حيث أدرجت هذه النظرية عدة جوانب ومحددات حديثة مفسرة للنمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي تجاهلته نماذج النمو النيوكلاسيكية؛ ومع ذلك يبقى التفسير متشابهاً، مما أدى هذا التباين في الرؤى إلى البحث عن هذه العوامل الدافعة للنمو، وجاء في أعقاب ذلك نظريات أخرى حديثة تفسر النمو على اعتبار أن المؤسسات الجيدة هي المحدد الرئيسي لتحقيق التقدم الاقتصادي؛ وأن المتغيرات التي تم طرحها في النظريات السابقة هي محدّدات للنمو الاقتصادي ولكنها غير كافية كأسباب تفسيرية أساسية للتباين بين البلدان. إذ تعد جودة المؤسسات من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي؛ سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي، وأن الاختلاف في مستوى التقدم والازدهار لا يرجع دائماً إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانات المالية للدول؛ بل يعود إلى نوعية المؤسسات في تلك الدول.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بجودة المؤسسات والنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة النظرية بينهما من خلال مختلف الأفكار الحديثة التي فسرت جودة المؤسسات كمحدد للنمو الاقتصادي.

1. تطور الفكر المؤسسي وأهم اسهاماته في النظرية الاقتصادية:

اهتم الفكر الاقتصادي منذ ظهور النظرية الكلاسيكية بتحليل القوانين الاقتصادية التي تجاهلتها الظروف التاريخية، والأوضاع الاجتماعية التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي. وقد تطور هذا التوجه خصوصاً مع النظرية النيوكلاسيكية، والتي شهدت أولى محاولات صياغة القوانين الاقتصادية على شكل رياضي. ورغم اهتمام الكلاسيك وعلى رأسهم **Adam Smith** بالأوضاع الاجتماعية السائدة، وتطويرها بما يتماشى مع الكفاءة الاقتصادية، إلا أنها اختفت مع مرور الوقت لتصبح النظرية الاقتصادية عبارة عن سلوك اقتصادي مجرد.

أما **Karl Marx** فقد حاد عن هذا التوجه، وكانت إسهاماته الاقتصادية عبارة عن نقد للمجتمع وأوضاعه. وأفكاره تميل إلى النهج الاجتماعي والمؤسسي، وقد سار على هذا النهج أغلب المنتقدين للنظام الرأسمالي. وعلى أعقاب هذا ظهر مصطلح الاقتصاد المؤسسي *institutional economics* أو ما يعرف بالمدرسة المؤسسية؛ والتي تعود أصولها إلى المدرسة التاريخية الألمانية، والتي ازدهرت بشكل كبير وخاص في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن الحالي¹.

وبالنظر إلى تطور التاريخ الاقتصادي؛ نجد أن فرضيات الفكر التقليدي السابق تعتمد في تحليلها على دراسة السوق والأسعار باعتبارهما أساس العلاقات الاقتصادية، وأن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد تكمن في كيفية تحقيق التوازن العام في الأسواق وتنويع الموارد، وذلك تطبيقاً لمبدأ "دعه يعمل أتركه يمر". كما أن التدخل الحكومي بالحد الأدنى يؤدي إلى أكبر مستوى من التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ أي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون من أجل تصحيح إخفاقات السوق وتحقيق التوازن الاقتصادي التي ينتج عن التوزيع الغير عادل للدخل والثروة. بينما أثبتت أدبيات مفكري الاقتصاد المؤسسي أن هذه الفرضيات غير حقيقية، وماهي إلا مسألة نظرية بعيدة عن الواقع، لأن السوق ليس هو الوسيلة الوحيدة لتنظيم المجتمع، بل القواعد والأعراف هي التي تحدد طبيعة النظام الاقتصادي.

يمكن القول أن الاقتصاد المؤسسي ساهم بشكل كبير في دراسة وتفسير النمو والتنمية الاقتصادية على عكس النظريات الاقتصادية السابقة التي استبعدت دور المؤسسات من نطاق اهتماماتها، ويرجع السبب

¹حازم، البيلاوي. (1995). دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الفصل السابع: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي. دار الشروق. القاهرة. ط.1. ص 161.

لأهمية المؤسسات هو اهتمامها بالنظم القانونية والسياسية وكذا الممارسات الراسخة التي تشكل سلوك الأفراد وتحسن الأداء الاقتصادي.

أدى الجدل المستمر حول دور المؤسسات الى انقسام في الرؤى في المدرسة المؤسساتية بين الفكر المؤسساتي القديم Old Institutional Economics والفكر المؤسساتي الجديد New Institutional Economics. حيث اهتم الفكر الأول (OIE) بتوجيه النقد وأوجه المعارضة للتقليد الاقتصادي السائد. أما الفكر الثاني (NIE) تميز باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي التقليدية لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية؛ حيث يعتمد النهجين على الافتراضات السلوكية الفردية والاختيار العقلاني الذي يكون في الغالب للمنفعة الشخصية؛ فكلا المدرستين لم يكن الافراد فيها مقيدين من قبل المؤسسات الرسمية والغير رسمية، لكنهم كانوا يتخذوا قراراتهم بأنفسهم من العادات السائدة، والمعايير الاجتماعية والاقتصادية، وحتى السياسية. وتعتبر المدرستين أن المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية هي التي تعزز النمو والتنمية.

يكمن الاختلاف الرئيسي بين هذين الفكرين؛ في أن مفكري الاقتصاد المؤسساتي الجديد يرون أن الافراد هم من يخلقون المؤسسات، بينما مفكري الاقتصاد المؤسساتي القديم يرون أن المؤسسات هي التي تؤثر على سلوكيات الافراد. مفكري الاقتصاد المؤسساتي الجديد يعتمدون في تحليلهم على قبول نماذج النظرية الاقتصادية، ولا سيما الطرق الرسمية لفحص طبيعة تأثير المؤسسات على النظام السياسي، والطريقة التي يتعامل بها الأفراد مع القواعد الرسمية، والغير رسمية لتنظيم السلوك. على عكس مفكري الاقتصاد المؤسساتي القديم الذين يعتقدون أن النظرية الاقتصادية طريقة غير ملائمة لفهم الاقتصاد¹. ويعتمد تحليلهم في الغالب على المؤسسات الرسمية ودور المجتمع في تحديد القيم. من ناحية أخرى قدم مفكري الاقتصاد المؤسساتي الجديد فكرة أن الفرد ليس أداة لتعظيم المنفعة، ولكن يخضع لعقلانية محدودة. أما بالنسبة لمفكري الاقتصاد المؤسساتي القديم؛ فالعادات والأعراف والمؤسسات تلعب دورا مهما في توجيه السلوك البشري دون رفض بعض العقلانية المحدودة في السلوك الفردي الذي تقيد البيئة الاقتصادية والاجتماعية². وبالتالي فإن الاقتصاد المؤسساتي الجديد يتلاءم بشكل أفضل مع الاقتصاد السائد مقارنة بالاقتصاد المؤسساتي القديم الذي أنتقد على أنه قياس دون نظرية.

¹ Engerman, S., & Sokoloff, K. (2008). Debating the role of institutions in political and economic development: theory, history, and findings. *Annu. Rev. Polit. Sci.*, 11, p 121.

² Obińska-Wajda, E. (2016). The new institutional economics-main theories. *Financial Internet Quarterly*, 12(1), 78-85.p 79.

1.1 الاقتصاد المؤسساتي القديم Old Institutional Economics :

حقق الاقتصاد المؤسساتي مكانة بارزة في الاقتصاد الأمريكي، سواء في الأوساط الأكاديمية أو الحكومية نظرا لتأثره بأفكار المدرسة الألمانية. جاء هذا التقليد كردة فعل على النموذج النيوكلاسيكي السائد في تلك الفترة، مؤكدا على أهمية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية في تشكيل سلوك الافراد. يطلق عليه أيضا الاقتصاد المؤسساتي الأصلي، والاقتصاد المؤسساتي الأمريكي؛ لكن التسمية الأكثر شيوعا هي الاقتصاد المؤسساتي القديم. السمة المميزة الأولى التي نشأت عن نزعة الاقتصاد المؤسساتي القديم؛ هي التأكيد على الدور المركزي للقانون في الحكم، والذي يعتبر أحد الطرق التي يمكن للحكومة من خلالها التأثير على سلوك مواطنيها، فالقانون هو العنصر الأساسي للحكومة. في معظم البلدان القارية، يشير مثل هذا التقليد إلى أن القانون هو نتاج الفاعلية البشرية، ولكنه أيضا واقع تجريبي يعبر عن الخيارات التي يتم إجراؤها من خلال الهياكل المؤسسية، وهكذا أصبح القانون مؤسسة تلعب دورا مهما في إضفاء الطابع الاجتماعي.

كانت أعمال Gustav Schomoller (1838-1917) بمثابة حجر الأساس لتطوير الاقتصاد المؤسساتي القديم ك مجال دراسي متميز، حيث وصف بأب المؤسساتية الأمريكية، وكان من أوائل الاقتصاديين الذين شددوا على أهمية العوامل التاريخية والمؤسسية في التحليل الاقتصادي؛ وحسب اعتقاده أن الظواهر الاقتصادية تشكلت من خلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وأن هذه المؤسسات بحاجة إلى تحليل ودراسة من أجل فهم السلوك الاقتصادي. بالإضافة الى ذلك دعا Schomoller إلى اتباع نهج متعدد التخصصات في الاقتصاد، يتضمن مجموعة من العلوم كعلم الاجتماع والتاريخ وغيرها من التخصصات. ولا تزال أفكاره مؤثرة في الاقتصاد المؤسساتي المعاصر، لكن الانطلاقة الحقيقية لتطور هذا التقليد كانت من خلال اسهامات كل من Thorstein Veblen, Wesley Mitchell , John Kenneth Galbraith, John Commons, Walton Hill Hamilton, Clarence Ayres.¹

كما قدم Thorstein Veblen (1857-1928) الكثير من الالهام الفكري فيما يتعلق بالاقتصاد المؤسساتي من خلال كتابه *The Theory of the Leisure Class : An Economic Study of Institutions* نظرية الطبقة المترفة: دراسة اقتصادية للمؤسسات" الذي صدر سنة 1988، كان Veblen من أشد المنتقدين للنظرية النيوكلاسيكية؛ حيث يعتقد أنها فشلت في تفسير دور العوامل الاجتماعية والثقافية في السلوك الاقتصادي. وجادل Veblen أن استهلاك الأفراد للسلع والخدمات ليس فقط لتلبية

¹ Schmoller, G. (1900). Grundriß der Allgemeinen Volkswirtschaftslehre, Leipzig: Duncker & Humblot.

حاجاتهم واشباع رغباتهم، بل لعرض ثروتهم ووضعهم الاجتماعي والسعي للحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك؛ أي أن في الغالب لا يكون الفرد مستهلك رشيد يستلهم منافعه وأولوياته في استقلال عن الآخرين. بل الصحيح أن الفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله ويحاول تقليدهم، ومن ثم فإن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين، فالذوق ليس أمراً فردياً بقدر ما هو تأثير اجتماعي ينقاد اليه الفرد في ضوء الضغوطات الاجتماعية والرغبة في التقليد. وهذا ما أسماه الاقتصادي الأمريكي J.Duesenberry في نظريته بـ "أثر التقليد Demonstration Effect"، كما بين Veblen أن الطلب على السلعة لا يتغير دائماً بشكل عكسي مع الأسعار، فقد تزيد الأسعار ومع ذلك يقبل الأفراد على استهلاك هذه السلعة لأن المقصود هو التفاخر، وهذا ما أطلق عليه في كتابه بظاهرة "الاستهلاك التفاخري Conspicuous Consumption"¹. يعتقد Veblen أن هذا السلوك كان سمة من سمات الطبقة العليا وأنه كان بمثابة وسيلة لهم لتمييز أنفسهم عن الطبقة العاملة، وغالباً ما ينظر إلى الاستهلاك التفاخري على أنه استخدام مسرف، حيث أن السلع والخدمات المشتراة هي في المقام الأول لغرض التباهي بثروة الفرد ومكانته، وليس لأي استخدام عملي، وهذا ما ساعد في تفسير سبب شراء الناس للسلع الفاخرة التي لا يحتاجونها في الكثير من الأحيان. لهذا يعتبر Veblen أن الطبقة المترفة مسؤولة عن العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت، بما في ذلك الانقسام المتزايد بين الأغنياء والفقراء، ومع ذلك يرى أن الطبقة العليا الثرية أو الطبقة المترفة كان لها تأثير كبير على السلوك الاقتصادي وتطوير المؤسسات.²

وبالنسبة لـ Veblen الاقتصاد المؤسساتي؛ هو علم خاضع للتطور، ولا يمكن إخضاعه لنظرية ثابتة، بمعنى أن مواقف اليوم هي التي تشكل مؤسسات الغد، وبالتالي هي نتيجة لما ترتب عن الأحداث الماضية، وهذا ما يجعل المؤسسات خاضعة للتغيير المستمر، بحكم أن المجتمعات نفسها في تغيير مستمر.³

يعتبر⁴ Wesley Mitchell (1874-1948) أحد أهم مؤسسي الاقتصاد المؤسساتي في الولايات المتحدة؛ حيث كانت مساهمات Mitchell الرئيسية في الاقتصاد المؤسسي هي التركيز على أهمية المؤسسات (المعايير الحكومية والاجتماعية) في تشكيل السلوك الاقتصادي؛ أي فهم السياق الاجتماعي

¹ حازم، البيلاوي. (1995). مرجع سبق ذكره. ص 163.

² Thorstein, V. (1988). The theory of the leisure class: An economic study of institutions. BW Huebsch.

³ بصدار، زوليخة. (2016). المتغيرات المؤسساتية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مصطفى اسطيمبولي. معسكر. ص 19.

⁴ Rutherford, M. (1987). Wesley Mitchell: institutions and quantitative methods. Eastern Economic Journal, 13(1).p 63-64

والمؤسسي الذي يحدث فيه النشاط الاقتصادي. مؤكداً على أن الظواهر الاقتصادية لا يمكن فهمها تماماً دون مراعاة المؤسسات والقواعد الاجتماعية التي تشكلها.

كما طور Clarence Ayres (1862-1954) نظرية التقدم الاقتصادي Theory of Economic Progress التي أوضح فيها أن الاقتصاد ما هو الا "طريقة تفكير" أي عملية اجتماعية يشارك فيها المجتمع ككل، حيث أن ثقافة وطريقة تفكير الفرد هي التي تحدد الأداء الاقتصادي، كما أشار الى دور التكنولوجيا في انشاء المؤسسات واحداث التغيير، فحسب Ayres نجاح الثورة الصناعية لم يتحقق من خلال التغيير المؤسسي وانما بالتغيير في التكنولوجيا وطرق الإنتاج، لهذا يرى أن التكنولوجيا تمثل العنصر الأساسي في التغيير المؤسسي لأن التطور التكنولوجي يجعل من تغير الهيكل المؤسسي أمر ضروري¹.

اهتم John Commons (1862-1945) بالأسس القانونية والتشريعية في تحليل العمل الجماعي الذي يشير فيه الى أنشطة المنظمات والشركات ونقابات العمال، وكذا القانون العام للهيئات الحكومية، كان متأثراً جداً بالرأسمالية وذكر في أحد أعماله أن هدفه الحفاظ على الرأسمالية وجعلها جيدة². وهو صاحب فكرة المعاملة (الصفقة) أحد أهم المساهمات في الاقتصاد المؤسسي. حيث أشار Commons لفكرة المعاملة على أنها "الوحدة النهائية للتحقيق الاقتصادي"، فالمعاملة هي اتفاق رسمي بين الأفراد حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الملكية، ويتم تعريفها على أنها نقل واكتساب بين الأفراد لحقوق الملكية والحرية التي أنشأها المجتمع، والتي يجب التفاوض عليها بين الأطراف المعنية قبل أن يتمكن العمال من انتاجها، أو يتمكن المستهلكون من استهلاكها، أو يتم تبادل السلع مادياً. إضافة الى ذلك كل معاملة لها ثلاث علاقات اجتماعية ضمنية؛ وهي الصراع (النزاع)، والتبعية والنظام. وما يجعل الأمر ممكناً هي قواعد العمل التي وضعتها المؤسسات³.

كما أن لدى Commons فهم بديل للمؤسسات؛ حيث يعتقد أن المؤسسات يتم التعبير عنها من خلال الأفعال المساعدة التي هي في إمكانيات الفرد، وما لا يستطيع، وما يجب عليه، وما قد لا يفعله، أي أن المؤسسات هي التي تحدد ما يجب القيام به وملا يجب فعله، بحيث تفرض قواعد العمل قيوداً على

¹ بصدار، زوليخة. (2016). مرجع سبق ذكره. ص 25.

² Whalen, C. J. (2008). John R. Commons and John Maynard Keynes on economic history and policy: the 1920s and today. Journal of Economic Issues, 42(1).p 226.

³ Cavalcante, C. M. (2018). Problems of Definition and the Three Institutional Dimensions within Institutional Economics.p 06.

العمل البشري المتنازع عليه بشأن الموارد الشحيحة، فهو يرى أن الندرة أو الموارد الشحيحة هي مصدر تضارب المصالح، وهذا ما يجعل المؤسسات حلا مثاليا أو آلية لحل النزاع لهذا الصراع.

ويمكن الخلاف بين Commons و Veblen في أن Commons ركز في تحليله بشكل أساسي على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لارتباطه بشكل وثيق بعلم الاقتصاد ونظرياته، بينما وضع Veblen النظريات المؤسساتية من منظور اجتماعي وركز في تحليله على الجوانب الإنسانية والسلوكية¹. بالنسبة لـ Veblen يظهر الصراع بين الأفراد لأن لديهم عادات فكرية مختلفة، بينما من وجهة نظر Commons ينشأ الصراع لأن البيئة الاقتصادية مكونة من موارد نادرة، مما يولد ذلك تضاربا في المصالح بين الأفراد الذين يكافحون من أجل هذه الموارد، لذا ربط فكرة المعاملة (الصفقة) بحقوق الملكية، وفكرة المؤسسات كآلية لتسوية الصراع، والصراع ينشأ في نهاية المطاف من الندرة².

يمثل (1908) John Kenneth Galbraith التجسيد الحديث لأفكار Veblen في القرن العشرين، حيث يجمع بين قبول العديد من الأفكار الاقتصادية السائدة، الا أنه لا يتفق تماما في قدرة السوق أو الأسعار في تحديد أشكال النشاط الاقتصادي بالمقارنة بالمؤسسات الاجتماعية والتطور التكنولوجي، من أول مؤلفاته "الرأسمالية الأمريكية American Capitalism" سنة 1952. الذي ناقش فيه فكرة القوة الناهضة وهي دراسة في اقتصاديات القوة أو السيطرة Countervailing Economics، والتي كانت دائما أحد اهتمامات الاقتصاديين في المدرسة المؤسساتية. ويرى Kenneth أن التجربة الأمريكية تشير الى أن قوى السوق تؤدي الى ظهور نوع من التركيز والاحتكار. وذلك يخلق بالمقابل قوى معارضة ومناهضة، وتكون نقابات العمال أكثر قوة وتنظيما حيث تتركز الصناعة. وعلى العكس حيث تكون الصناعة موزعة على العديد من المشروعات، فان النقابات العمالية تكون ضعيفة أو غير موجودة، وهكذا يتحقق التوازن في القوى نتيجة التقابل بين القوى المعارضة، بما يسمح بتحقيق أكبر قدر من العدالة. كما تطرق Kenneth أيضا لقضية التغيير التكنولوجي الذي يمثل أحد الأفكار الأساسية في الاقتصاد المؤسساتي في كتابه "الدولة الصناعية الجديدة The New Industrial State" سنة 1947 الذي يرى فيه أن النظام الرأسمالي قد تطور مع التطور التكنولوجي، مما أدى الى ظهور المجتمع الصناعي الجديد³.

¹ بصدار، زوليخة. (2016). مرجع سبق ذكره. ص23.

² Cavalcante, C. M. (2018).op cit. p 06.

³ حازم، البيلاوي. (1995). مرجع سبق ذكره. ص 164-165.

كان (1919) Walton Hill Hamilton أول من صاغ مصطلح الاقتصاد المؤسساتي في الأدبيات الاقتصادية في مؤتمر الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام 1919، والذي تم فيه مناقشة أفكار كل من Veblen وWesley Mitchell، كان لأفكار Hamilton تأثير دائم على مجال الاقتصاد المؤسساتي، وهو منظور يؤكد على أهمية المؤسسات، والهياكل الاجتماعية في التحليل الاقتصادي. اهتم Hamilton بطبيعة المؤسسات ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، من أبرز أعماله كتابه "المقاربة المؤسساتية للنظرية الاقتصادية "The Institution Approach To Economic Theory"، الذي شدد فيه على أهمية فهم التفاعلات بين الأفراد والمؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي، مشيراً إلى أن الاقتصاد المؤسسي نظرية واعدة قادرة على توحيد العلوم الاقتصادية على عكس نماذج النظرية النيوكلاسيكية المجردة¹.

تم انتقاد الفكر المؤسساتي القديم؛ على أنه وصف وقياس دون نظرية وهذا ما مهد الطريق لولادة فكر جديد يدعى "بالاقتصاد المؤسساتي الجديد" الذي يحاول استكمال النظرية النيوكلاسيكية وتوسيع نطاق تحليل العوامل المؤسساتية في شرح مسارات النمو والتنمية.

2.1 الاقتصاد المؤسساتي الجديد New Institutional Economics :

يعد الاقتصاد المؤسساتي الجديد فكر حديث يتضمن اتجاهات نظرية جديدة مختلفة يسعى إلى دمج نظرية المؤسسات في الاقتصاد، وسد فجوة التنظير للنظرية النيوكلاسيكية، فالتحليل النيوكلاسيكي ليس خاطئاً بقدر ما هو قاصر. ومع ذلك فإن الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو امتداد للنظرية النيوكلاسيكية فهو لم ينفصل ولم يبتعد عن مبادئ النظرية النيوكلاسيكية، بل تطور داخل وحول النموذج الاقتصادي السائد. ظهر هذا الفكر في الربع الأخير من القرن العشرين انطلاقاً من أفكار الاقتصاد المؤسساتي القديم، وتعددت المفاهيم التي يتم التعبير بها عن الاقتصاد المؤسساتي الجديد "كالمؤسسات" و"تكاليف المعاملات" و"حقوق الملكية" و"العقود". لم يركز هذا التوجه على أهمية القواعد الرسمية وهياكل الحوكمة فقط، بل اهتم أيضاً بالقواعد الغير رسمية مثل؛ رأس المال الاجتماعي، والثقة، والمجتمع المدني. حيث أعاد هذا الاهتمام ربط الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية والسياسية²، كما يؤكد هذا الفكر على دور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي والسياسي، وكذا الطرق التي تتغير بها المؤسسات بمرور الوقت.

¹ Chavance, B. (2012). L'économie institutionnelle. (No. halshs-00945936).

² Rutherford, M. (2001)..op cit,p 189.

جمع الاقتصاد المؤسساتي الجديد بين أفكار كل من Oliver، Ronald Coase (1937) وWilliamson (1971) وDouglass North (1990)، بحيث ساعدت روافد كثيرة على إثراء فكر الاقتصاد المؤسساتي الجديد. و في عام 1937 أعطت مقالة Coase "طبيعة المنشأة" قوة دفع لظهور بؤادر الاقتصاد المؤسساتي الجديد، حيث طور Coase فكرة أن استخدام آلية السوق له تكاليفه، وهو ما أطلق عليه تكاليف المعاملات؛ وذلك من خلال إدخال مفهوم تكاليف المعاملات (ولكن ليس المصطلح) الذي أصبح بعد بضعة عقود أساسا للاقتصاد المؤسساتي الجديد.

يعتبر Coase الأب المؤسس للاقتصاد المؤسساتي الجديد، لكن أول من صاغ مصطلح الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو Williamson في سنة 1975 لتمييزه عن الاقتصاد المؤسساتي القديم، وتسلط الضوء على الفروق بين الأفكار الاقتصادية الجديدة والقديمة. فهم يرون أنه بالرغم من أن مفكري الاقتصاد المؤسساتي القديم كانوا يتمتعون بمكانة فكرية كبيرة، وترتبط أفكارهم ببعضها البعض لكنهم كانوا بدون نظرية، بحيث كان أسلوبهم في تقديم أفكارهم غير رسمي وخطابي. كما أن هناك سبب آخر لعدم شيوع هذه النظرية هو أن النظام المؤسساتي القديم تم تعطيله جزئيا بسبب التحولات العميقة في العلوم الاجتماعية في الفترة (1910-1940)¹.

1.2.1 الأسس النظرية للاقتصاد المؤسساتي الجديد:

أ- نظرية تكاليف المعاملات (الصفقات):

ركز مفكرو الاقتصاد المؤسساتي الجديد على جعل تكلفة السوق أو الصفقة أساساً للنمو والتنمية، باعتبار أن السوق عامل مهم في تعزيز النمو الاقتصادي، ومن المهم جعله فعالاً من خلال تخفيض تكلفة التبادل أو المعاملة، ففي حال ارتفاع تكلفة التعاقد سيكون الاقتصاد غير جاذب لرؤوس الأموال وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص فرص الاستثمار وتضييق حجم التجارة وإعاقة النمو الاقتصادي². فالصفقة هي عملية تبادل منتج بين وحدتين مستقلتين (شخصين أو ورشتين)، وكل معاملة يمكن ان تعتبر كعقد سواء كان

¹ Obińska-Wajda, E. (2016). op cit , p 79.

² طلال منصور، الذبابي. (2021). نظرية كلفة صفقة التعاقد بين الفكر المؤسسي والاقتصاد الاسلامي. مجلة العلوم الإسلامية الدولية، المجلد 05. العدد 03. ص 247.

صريحا أو ضمنيا. أما تكلفة المعاملة هي التكاليف التي تسمح بتحقيق المعاملة أو الصفقة؛ أي أنها مجمل التكاليف الناتجة عن العقود المتعلقة بانتقال الملكية بين الأفراد أو المؤسسات¹.

كانت بداية ظهور نظرية تكاليف المعاملات مع بروز أعمال Coase (1937)، الذي حاول اثبات أن حجم وطبيعة الصفقات التي تقوم بها الشركة هي التي تحدد قوتها وهيمنتها في السوق، حيث انطلق تحليل Coase لهذه النظرية من خلال عدة تساؤلات من بينها: لماذا لا يتم التعامل وفقا لأسعار السوق؟ كما تساءل أيضا عن التعاقد الذي يتم مع أطراف متعددة، تتعاون في عملية الإنتاج أو ما أسماه بعملية الدمج. وتوصل الى أنه بسبب تقلبات السوق من جهة، وتكلفة التعاقد من جهة أخرى تلجأ المنشأة الى الغاء قانون السوق، أو تتجنبه على أقل تقدير²، وفي حال عدم مراعاة تكاليف المعاملات يستحيل فهم عملية النشاط الاقتصادي، ويصعب وضع الطرق السليمة للسياسة الاقتصادية. فمن وجهة نظر Coase كانت الترتيبات المؤسساتية، والتنظيمية لعملية التبادل في بيئة الأعمال، أكثر كلفة كلما ابتعدت الشركة عن آلية السوق والاعتماد على العقود متعددة الأطراف. ولتحقيق الفعالية الاقتصادية للشركة لابد من أن تكون التكاليف المنفقة في ابرام صفقات الشركة أقل من تكاليف الصفقات المبرمة في السوق³، وهكذا قام Coase بنقل المؤسسة من آلية السوق التي يعتمدها الفكر التقليدي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الى الأنظمة والقوانين التنظيمية، باعتبارها وسيلة لفهم كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية في الاستخدام الأمثل لآلية السوق⁴.

وفي سنة (1975) أعرب Olivier Williamson تأييده لتحليل Coase حول تكاليف المعاملات وأضاف فهما جديدا لهذه النظرية، من خلال تفصيل العوامل المؤدية إلى زيادة تكاليف المبادلات في السوق، كما أشار الى دور هيكل الحوكمة المثالية كآلية لتخفيض المعاملات وتقليل الانتهازية⁵، وأوضح Williamson أن التعاملات تحتوي على عنصرين أساسيين:

¹ مرسلي، حليلة. (2020). العلاقة التبادلية بين حوكمة المؤسسات وتسيير الكفاءات البشرية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الجزائر. ص48.

² طلال منصور، الذيابي. (2021). مرجع سبق ذكره. ص248 .

³ لمين، تغليسية. (2018). مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة -دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية-. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3. ص09.

⁴ طلال منصور ، الذيابي. (2021). مرجع سبق ذكره. ص249.

⁵ طلال منصور ، الذيابي. (2021). مرجع سبق ذكره. ص249.

• **الرشادة المحدودة:** طور هذا المفهوم من قبل Simon(1947) حيث عبر عن هذه الفرضية بعدم قدرة الفرد على الاطلاع على كافة المعلومات وتوقع ردود أفعال الموظفين والموردين والعملاء والمنافسين بشكل دقيق ونتيجة لهذا تظهر الانتهازية¹.

• **الانتهازية:** حسب Williamson عندما يكون هناك عقد غير تام، فإن ذلك يطرح عدة مشاكل تقترن بالانتهازية، وبالتالي فإنه يوجد طرف يتعرض لانتهازية من قبل طرف آخر، والتي تظهر على شكل تضليل أو إخفاء المعلومات، واللجوء الى الحيل لتحقيق الأهداف الشخصية، مما يشكل تضارب في المصالح بين الأطراف المتعاقدة².

ب- نظرية حقوق الملكية:

يعتبر Alchien&Demetz(1973) من المفكرين الاقتصاديين الذين ساهموا في تطوير نظرية حقوق الملكية، ويعتمد تحليل هذه النظرية على النظر في التفاعلات الاقتصادية، والاجتماعية بين الأفراد، حيث يعتبر كل تفاعل يحدث هو تبادل لحقوق ملكية شيء معين³، أي أن كل فرد يمتلك حق الملكية في السلعة المتبادلة ويحق له اختيار كيفية استخدامها، وفقا لـ (Demetz) تسمح حقوق الملكية للأفراد بمعرفة تطلعاتهم مسبقا، بدون افراط في علاقتهم مع الأعضاء الآخرين للمجتمع، وتجسد هذه التوقعات من خلال القوانين والعادات والتقاليد في المجتمع، ويتطلب امتلاك حقوق الملكية موافقة أعضاء آخرين في المجتمع، من أجل التصرف بطريقة معينة، ومنع الآخرين من التدخل في نشاطاتهم. وبالنسبة لـ (Alchien) توكل حقوق الملكية الى شخص خاص ويمكن تحويلها مقابل الحصول على حقوق مماثلة⁴. الهدف الرئيسي لهذه النظرية هو فهم السلوك الفردي وفعالية النظام الاقتصادي من منظور حقوق الملكية؛ فعند عقد الصفقات التجارية في السوق، تشكل مجموعة من العقود بين أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، بهدف تبادل السلع والخدمات، وينشأ لكل طرف في العقد حقوق الملكية المتعلقة بالشيء الذي تم التعاقد عليه، وتمنح حقوق الملكية للشخص الحاصل عليها حق التصرف في الممتلكات دون تدخل من الآخرين؛ طالما أن هذا التصرف يتم ضمن الإطار القانوني المسموح به، حيث يمكن النظر إلى حقوق الملكية كمؤسسة تجمع بين

¹ Ghertman, M. (2003). Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction. Revue française de gestion, (1), 43-63.p 194.

² مرسللي، حليلة. (2020). مرجع سبق ذكره ص 49.

³ مرسللي، حليلة. (2020). مرجع سبق ذكره. ص 35.

⁴ صديقي، خضرة. (2015). واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. روية الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر. ص 13.

ثلاثة أنواع أساسية من المؤسسات: الأولى هي النظام الدستوري والقانوني الذي يحدد القواعد الأساسية التي تنظم المجتمع ككل، والثانية هي الترتيبات المؤسسية التي تنشأ من هذه القواعد وتشمل العقود والقوانين والأنظمة. وأخيراً القواعد السلوكية المعيارية التي تقيد سلوك المجتمع وثقافته وأخلاقياته الاجتماعية¹.

ومن الواضح أن حقوق الملكية لا تتحقق الا بشروطين أساسين: الاستقلالية والتحويل، يتمثل الشرط الأول في تمتع المالك بحق الاستخدام للممتلكات؛ وهذا يعني أن المالك يحظى بالحرية الكاملة في استخدام الأصول التي يمتلكها وضبطها وفقاً لإرادته الخاصة. أما الشرط الثاني فيتعلق بقابلية النقل أو تحويل الملكية، حيث يتسنى للمالك تبادل الأصل مع طرف آخر وفقاً لإرادته وإرادة الشخص المعني بالشراء. ومن خلال هذه النقاط يمكننا أن نؤكد أن حقوق الملكية تستند على ثلاثة جوانب رئيسية، وهي حق الاستخدام الكامل للممتلكات، وحق الاستفادة من فوائد تلك الممتلكات، وأخيراً حق التنازل عن تلك الممتلكات لصالح طرف آخر، ويعرف هذا الحق بحق التنازل².

كما تقوم نظريات حقوق الملكية على مجموعة من الفرضيات نذكر منها³:

- يعظم الأعوان الاقتصاديين مهامهم في المنفعة، ويندفعون للبحث عن المصلحة الشخصية مهما كان النظام الاقتصادي الذين يتعاملون فيه، ومهما كانت حقوق الملكية التي يملكونها.
- لكل شخص أهدافه الخاصة، إلا أنه يجب أن يخضع إلى القيود المفروضة من خلال هيكل النظام الذي يعمل فيه.
- تعظيم الأرباح أو الثروة لا يعني الهدف الوحيد للأعوان الاقتصاديين، بل هناك أهداف معنوية أخرى مثل الأمن، والترفيه، وظروف العمل الملائمة.
- تفصيلات الأفراد تظهر من خلال سلوكياتهم في السوق.

ج- نظرية الوكالة:

برزت نظرية الوكالة في بداية السبعينات من القرن الماضي بناء على مجموعة من المفاهيم التي أتى بها المفكر الاقتصادي آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"، والذي تناول فيه قضية الفصل بين الإدارة والملكية، ويمكن ارجاع أصل النظرية إلى أعمال (Bearle and Means (1932 حيث قاما بتطوير فكرة

¹ بلهاشمي، جهيزة. (2020). دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مصطفى اسطبولي. معسكر. الجزائر. ص35.

² مرسلي، حليلة. (2020). مرجع سبق ذكره. ص35.

³ صديقي، خضرة. (2015). مرجع سبق ذكره. ص 14.

فصل السلطة الإدارية والتنفيذية في المؤسسات عن السلطة الملكية، وفي سنة 1976 قاما Jensen وMeckling، بدراسة الآثار التنظيمية والسلوكية لحقوق الملكية المتعلقة بعقود الملكية، والتي تربط بين المسير والمساهم استنادا على أفكار (Ross) (1973) والتي أسهمت في تطوير نظرية الوكالة¹.

تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts)، أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل، وأن هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات الحوكمة؛ كون أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الموكل، وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات، وعدم تكاملها بين الوكيل والموكل، وقد أشار Mathieu الى نظرية الوكالة؛ بأنها توضيح لكيفية تنظيم العلاقات بين أطراف الوكالة بشكل أفضل².

تم تطوير هذه النظرية، كاستجابة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين، وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة؛ حيث تعتمد هذه النظرية على مبدأ الاختيار العقلاني، الذي يدفع كل طرف لمحاولة تحقيق مصالحه الشخصية. نشأت هذه النظرية كآلية لحل مشكلة تضارب المصالح، والتركيز على العلاقات التعاقدية، التي تحكم الأطراف في عقد الوكالة، وهي الوكيل والموكل؛ حيث يلتزم الوكيل بتمثيل وخدمة مصالح الموكل، ويقتصر مفهوم الوكالة على أنه عقد يلزم بموجبه شخص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير)، من أجل القيام بمجموعة من الأعمال أو المهام، نيابة عنه ولحسابه الشخصي.

مما سبق يتبين أن نظرية الوكالة تنتج عن علاقة توكيل تقع بين طرفين على الأقل وهما:

- **الطرف الأول:** يسمى الموكل " الأصيل".
- **الطرف الثاني:** يسمى الوكيل أو "العون"؛ وهو الذي لديه التوكيل مع الطرف الأول لإدارة شؤونه بما في ذلك سلطة الرقابة واتخاذ القرارات³.

¹ لمين، تغليسية. (2018). مرجع سبق ذكره. ص03.

² محمد نوري، باتول و خلف سلمان، علي. (2011). حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية. المجلد 02. العدد 02. ص 36.

³ ياقوت، موساوي. (2020). دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة الوكالة من خلال دورها في التأثير على الهيكل المالي-دراسة حالة مجمع الفنادق. سياحة وحمامات معدنية-. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. المجلد 14. العدد01. ص168.

وتقوم نظرية الوكالة على عدة فرضيات أهمها¹:

- **فرضية كفاءة السوق**: ترتبط هذه الفرضية بالمعلومات التي توفرها الشركة للمستثمرين، والمتعلقة بقيمة الأسهم في السوق، أو القيمة السوقية للشركة ومدى تأثيرها على السوق.
- **فرضية التصرف الرشيد**: لكل شخص عقلاني مصلحة خاصة، بحيث يسعى لتعظيم هذه المصلحة وتفضيلها، بحيث يسعى الوكلاء الى تحقيق مصالحهم الشخصية، وتفضيلها على مصالح الأصيل، وهذا لا يعني عدم وجود أهداف ومصالح مشتركة بين الموكل والوكيل.
- **فرضية عدم تماثل المعلومات**: تفترض نظرية الوكالة، أن الموكل لا يستطيع مراقبة إجراءات وقرارات الوكيل، وذلك بسبب عدم تماثل المعلومات التي يقدمها الوكيل، بسبب اختلاف أهدافهم وتفضيلاتهم، لذا يلجأ الوكيل لتقديم معلومات غير متماثلة لتضليل الموكل حول أداء الشركة.
- **فرضية تحمل المخاطر**: تشير هذه الفرضية أن لكل من الموكل والوكيل وجهة نظر مختلفة اتجاه المخاطرة؛ حيث يعتبر الموكل محايدا للمخاطرة، وفي المقابل يقوم الوكيل بتجنب المخاطرة، والابتعاد عنها لضمان سير الشركة، وذلك من خلال ا خيار المشاريع ذات المخاطر القليلة، والتي تحقق معدلات عائد مقبولة.

د- نظرية العقود والعقود الغير مكتملة:

تعد نظرية العقود فرعاً متعدد التخصصات، يشمل رؤى من الاقتصاد والقانون والفلسفة والعلوم الاجتماعية الأخرى، تسعى هذه النظرية إلى فهم كيفية تكوين العقود وإنفاذها، ودورها في تشكيل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الحقوق والالتزامات بين الأطراف حيث يمثل العقد وسيلة لتخفيف أو حل تضارب المصالح بين الأطراف المتعاقدة.

تم تطوير النظرية من خلال الأفكار التي طرحها Coase في عمل المؤسسة ونظامها، الذي يكون مبني على أساس العلاقات التعاقدية، لتظهر المؤسسة ككيان قانوني يضم جميعاً للعقود الداخلية والخارجية، الصريحة أو الضمنية، التي تنظم العلاقات بين العملاء الاقتصاديين الداخليين للمؤسسة، وتلك التي تتم بينهم وبين الغير. أما Williamson أضاف فهما أعمق في مجال الاقتصاد التنظيمي والعقود، موضحا

¹ ناطق، جبارو سالم، الخفاجي وحيدر، عطا زبين ونوفل، حسين عبد الله. (2021). استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من الأرباح في ظل نظرية الوكالة. مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 11. العدد 01. ص211-212.

بذلك التكاليف المرتبطة بالعقود ونقل الملكية بين أطراف العقد، أو بمعنى آخر اختيار التعاقد وهيكل الملكية للمؤسسة¹.

في حين قدم Oliver Hart and Bengt Holmström* إسهامات جوهرية في نظرية العقود، حيث طوراً مفهوم "العقود غير التامة أو غير المكتملة"، وركزا في تحليلهما على دور العقود طويلة الأجل، وحقوق الملكية في المعاملات الاقتصادية، كما أشارا الاقتصاديان بأن العقود بطبيعتها غير مكتملة، حيث يكون من الصعب تحديد جميع الاحتمالات والنتائج المحتملة في العقد بسبب الأحداث غير المتوقعة وعدم تناسق المعلومات².

كان تحليل Hart و Holmstrom بصورة رئيسية حول تصميم آليات التعاقد المثلى بين الوكيل والموكل، حيث أوضح كيف يمكن للعقود المثلى المفاضلة بين تقاسم المخاطر والحوافز، مما يجعل حوافز الموكل تتماشى مع أهداف الوكيل في عملية اتخاذ القرار في المواقف التي تكون المعلومات فيها غير كاملة، كما بينا كيف يمكن أن تؤثر أنواع مختلفة من العقود مثل عقود الدفع الثابت، والعقود القائمة على الأداء، وهيكل المكافآت، أن تؤثر على سلوك وأداء الوكلاء وتخفف من النزاعات والانتهازية³.

كما تعتمد النظرية على عدة مفاهيم أساسية تتعلق بالطلب والعرض على المعلومات، ومن بين هذه المفاهيم، نجد مفهوم عدم التأكد (Uncertainty)؛ والذي يعني أن القرارات تُتخذ عادة في ظل ظروف عدم التأكد لأنها تؤثر وتتأثر بالمستقبل. أما المفهوم الآخر فهو عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) الذي يشير إلى وجود تفاوت في حيازة المعلومات بين الأطراف المتعاقدة، فقد يمتلك بعض الأطراف معلومات أكثر من الآخرين، ويمكن أن يكون لديهم معرفة خاصة أو وصول إلى معلومات غير متاحة للآخرين، هذا التمايز في المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مزايا أو تأثيرات غير عادلة في الصفقات التجارية والعقود، وهناك نوعان لمفهوم عدم تماثل المعلومات هما: الاختيار العكسي، والخطر الأخلاقي؛ يظهر الاختيار العكسي (Adverse Selection) عندما يتمتع أحد طرفي العقد بميزة معلوماتية عن الطرف الآخر مما يؤدي إلى انتقاء سلبي للعقود، أما الخطر الأخلاقي (Moral Hazard) فيظهر

¹ سمير، عبد اللاوي. (2020). حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية 2009-2019، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر. الجزائر. ص 47.

* حازا الاقتصاديان على جائزة نوبل 2016 على نظرية العقود.

² Schmidt, K. M. (2017). Contributions of Oliver Hart and Bengt Holmström to contract theory. The Scandinavian Journal of Economics, 119(3).P 490.

³ Hart, O., & Holmström, B. (1987, August). The theory of contracts. In Advances in economic theory: Fifth world congress (Vol. 1).

عندما لا يمكن لأحد طرفي العقد مراقبة بعض تصرفات الطرف الآخر المتعلقة بتنفيذ العقد، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر وسوء استخدام الفرص.

تمثل نظرية العقود غير التامة أو نظرية المعلومات غير الكاملة The imperfect information theory جزءاً هاماً من الاقتصاد المؤسسي الحديث، حيث من خلال هذه النظرية يتم شرح الأساس المنطقي للترتيبات والعقود المؤسسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، من حيث السلوك الاستراتيجي في ظل المعلومات غير المتماثلة بين الأطراف المختلفة، وعلى هذا الأساس فإنه بسبب نقص المعلومات وارتفاع تكاليف الإنفاذ لن تكون بعض الأسواق موجودة وستكون الأسواق الأخرى غير تنافسية، وبالتالي تؤدي المؤسسات دورين رئيسيين على الأقل: الأولى استجابتها لفقدان الأسواق والثانية التغلب على مشاكل نقص المعلومات التي تحول دون الأسواق الكاملة¹.

و- نظرية الألعاب:

تعد نظرية الألعاب إحدى المناهج المتبعة في دراسات العلاقات المؤسسية، والتي صممت في الأساس في المجال الاقتصادي، ثم تم تناولها في كثير من المجالات الأخرى، ويطلق عليها أيضاً نظرية المباريات؛ حيث هي تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح، بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ الاستراتيجيات المناسبة في ظل الظروف المعطاة، والتي تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة².

أول من طرح فكرة نظرية الألعاب (1921) Emile Borel من خلال أعماله حول ألعاب الصدفة ووضع منهجيات للعب، لكن الفضل الكبير يرجع إلى Oskar Morgenstern و John Von Neumann اللذان أسسا الإطار النظري لهذه النظرية في كتابهما "نظريات المباريات والسلوك الاقتصادي" سنة 1944³، بالإضافة إلى إضفائهما الطابع الشكلي للعبة حيث قدم Morgenstern و Neumann ثلاثة إسهامات بارزة: الأولى قدما أساساً بديهياً لنظرية المنفعة، وهي النظرية التي تفسر ما يحصل عليه اللاعبون في نهاية المباراة، والثانية أوجدوا الحل المثلى لما يسمى بالمباريات صفرية المجموع، وهي مباريات تجمع بين شخصين، ربح الأول يعني ضرورة خسارة الثاني، والثالثة قاما بتقديم نوع جديد من المباريات تدعى المباريات

¹ سمير، عبد اللاوي. (2020). مرجع سبق ذكره. ص 48.

² علوي، إسماعيل. (2017). دور نظرية الألعاب في تحديد السلوك الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية قطاع خدمة الهاتف النقال بالجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 48. العدد 01. ص 186.

³ شمشام، حفيفة و بن الزاوي، عبد الرزاق. (2022). تطبيق نظرية الألعاب الإستراتيجية في سوق الهاتف النقال في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 08. العدد 03. ص 21.

التعاونية¹، بعدها واصل الرياضي John Nash البحث في هذه الأفكار بداية من سنة 1950 مما جعل أبحاثه تشكل بعدا واضحا لفهم نظرية الألعاب وكان أول من أعطى تفسيراً لمعنى الإستراتيجية المثالية للعبة والتوازن الذي سمي باسمه توازن ناش²، وهو عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات (لكل لاعب) بحيث لا يمكن للاعب الحصول على ربح ومكاسب إضافية عن طريق تغيير الإستراتيجية من جانب واحد، أي أن كل الأطراف تفوز دون أن يخسر أي منهم ليكسب الآخر³.

تقوم نظرية الألعاب على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، ولذا فالنظرية تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز لكنها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلا، إذ أن الأفراد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان، وتعد هذه النظرية واحدة من الأدوات الحديثة التي تساعد على اتخاذ إستراتيجية تنافسية مناسبة في الحالات والمواقف التي تشهد صراعا بين الوحدات التنافسية المستقلة، سواء كانت أفرادا أو تنظيمات، حيث تعمل هذه النظرية على معالجة تضارب المصالح والتنافس المتواجد بين الأطراف المتعارضة⁴.

عناصر نظرية الألعاب: تتكون المباراة من مجموعة من العناصر من أهمها:

- **اللعبة Game:** هي مجموعة من القواعد التي تحدد ما يستطيع أن يفعله اللاعب.
- **اللاعبين Players:** هم وحدة مستقلة لاتخاذ القرارات وليس من الضروري أن يكون اللاعب شخصا فردا وإنما يمكن أن يكون جماعة تعمل في مؤسسة واحدة أو فريقا أو دولة.
- **المباراة Play:** هو تطبيق خاص لقواعد اللعبة يؤدي في النهاية إلى نتيجة معينة.
- **الإستراتيجية Strategy:** هي مجموعة من الخطوات التي تصف تحركات المتنافسين التي يقومون بها خلال المباراة.
- **قواعد اللعبة Rules of Game:** هي عبارة عن مجموعة من القوانين والإجراءات التي تحكم المباراة والتي تحدد جميع تحركات اللاعبين والعوائد المقابلة لها⁵.

¹ ناجح، أشرف. (2016). نظرية المباريات كأداة للتحليل الاستراتيجي للتسويق. مجلة الاقتصاد والتنمية. العدد 05. ص 153-154.

² شمشام، حفيظة و بن الزاوي، عبد الرزاق. (2022). مرجع سبق ذكره. ص24.

³ علوي، إسماعيل. (2018). دور نظرية الألعاب في تحديد السلوك الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية- قطاع خدمة الهاتف النقال بالجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. ص 42.

⁴ علوي، إسماعيل. (2018). مرجع سبق ذكره. ص33-34.

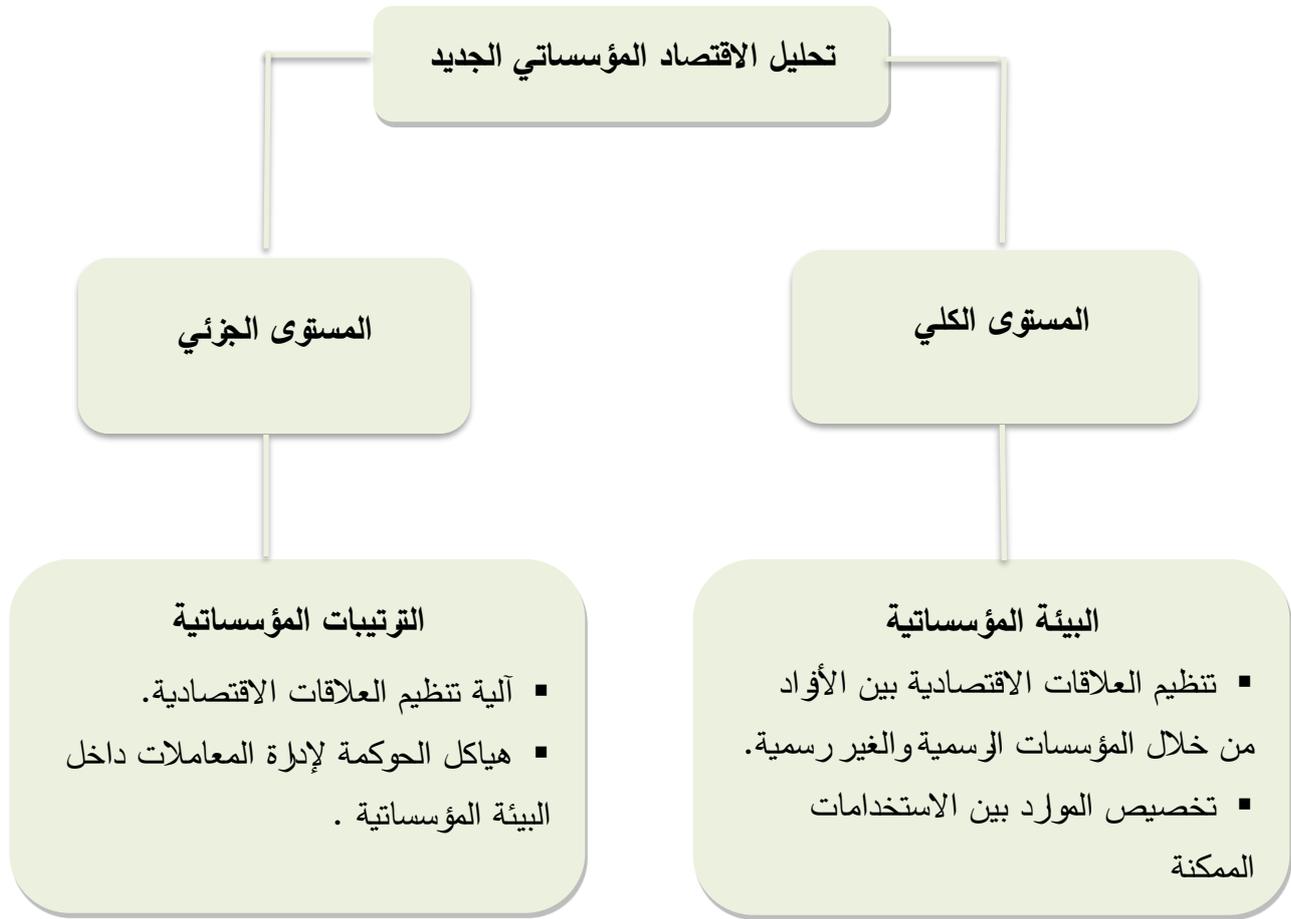
⁵ شمشام ، حفيظة و بن الزاوي، عبد الرزاق. (2022). مرجع سبق ذكره. ص25.

2.2.1 مستويات التحليل في الاقتصاد المؤسسي الجديد:

يرتكز تحليل الاقتصاد المؤسسي الجديد كما هو موضح في الشكل رقم 01 الى مستويين: المستوى الكلي، والمستوى الجزئي.

- **المستوى الكلي:** يرتكز على البيئة المؤسسية (قواعد اللعبة) التي تؤثر على سلوك وأداء الفاعلين الاقتصاديين والتي يتم فيها تضمين الأشكال والمعاملات التنظيمية.
- **المستوى الجزئي:** يرتكز على الترتيبات المؤسسية (هياكل الحوكمة) كآلية لتنظيم المعاملات والتي تشير إلى أنماط إدارة المعاملات وتشمل السوق، الشركة، والأنماط الهرمية للتعاقد¹.

الشكل (1.1): تحليل الاقتصاد المؤسسي الجديد



المصدر: من اعداد الطالبة

¹ Kherallah, M., & Kirsten, J. F. (2002). THE NEW INSTITUTIONAL ECONOMICS: APPLICATIONS FOR AGRICULTURAL POLICY RESEARCH IN DEVELOPING COUNTRIES: "New institutional economists are the blue-collar guys with a hearty appetite for reality." Oliver Williamson, 2000a. Agrekon, 41(2), p 04.

1.2.2.1 البيئة المؤسساتية Institutional Environment :

هي من مجموعة القواعد الأساسية السياسية والاجتماعية والقانونية، التي تحدد أسس الإنتاج والتبادل والتوزيع، والقواعد التي تحكم الانتخابات وحقوق الملكية والحق في التعاقد؛ هي أمثلة عن القواعد الأساسية التي تشكل البيئة الاقتصادية¹. وحسب (Williamson 1998) البيئة المؤسساتية هي قواعد اللعبة التي يتم فيها تنظيم النشاط الاقتصادي، حيث فوق مستوى البيئة المؤسساتية يوجد مستوى يسمى مستوى الاندماج الاجتماعي وهو المكان الذي توجد فيه المؤسسات غير الرسمية (العادات والتقاليد)²، فالبيئة المؤسساتية تشكل نظاما اجتماعيا معقدا إلى حد ما، ولها دور مزدوج: تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد، وضمان تخصيص الموارد بين الاستخدامات الممكنة المختلفة³.

الشكل (2.1): مكونات البيئة المؤسساتية



Source : Samadi, A. H., & Faghih, N. (2021). Dynamics of Institutional Change in Emerging Market Economies: Theories, Concepts and Mechanisms. Springer .p 115.

¹Polman, N. B. P. (2002). Institutional economics analysis of contractual arrangements; managing wildlife and landscape on Dutch farms. Wageningen University and Research .p 07.

²Polman, N. B. P. (2002),op, cite ,p13.

³Chan, N. (2011). Institution et Investissement: Impact de l'environnement institutionnel sur l'entrée d'IDE au Cambodge. (Doctoral dissertation, Lyon 2).p 15.

ويمكن تحليل البيئة المؤسسية من خلال الخصائص التالية:

1. المكان: البيئة المؤسسية تختلف بين المجتمعات.
2. الوقت: البيئة المؤسسية ليست ثابتة زمنياً وتتغير عموماً ببطء وبطرق معقدة.
3. المستوى: البيئة المؤسسية تعمل على المستوى الكلي.

2.2.2.1 الترتيبات المؤسسية Institutional Arrangements :

حسب (2000) Menard الترتيبات المؤسسية هي طريقة لتنفيذ "قواعد اللعبة" وتفعيلها، ويرى Williamson الترتيب المؤسسي أنه ترتيب بين الوحدات الاقتصادية التي تحكم الطرق التي يمكن بها أن تتعاون هذه الوحدات أو تتنافس، وقد يكون الترتيب إما رسمياً أو غير رسمي، مؤقتاً أو طويل الأمد. قد يشمل الترتيب فرداً واحداً، أو مجموعة من الأفراد أو الحكومة بمفردها أو بالتعاون مع آخرين¹. فالترتيبات المؤسسية هي نتيجة الاتفاقات التعاقدية التي يتم اختيارها بحرية من قبل الوكلاء الاقتصاديين؛ بهدف تقليل التكاليف، وتنظيم العلاقات الاقتصادية للوكلاء، ويتم تنظيم هذه العلاقات في شكل سوق أو عقد طويل الأجل أو شركة².

وحسب (1989) Lin تشير الترتيبات المؤسسية الرسمية إلى نوع من الترتيب، حيث يتطلب التغيير أو التعديل في القواعد الحالية الموافقة الرسمية لمجموعة من الأفراد الذين يخضع سلوكهم للترتيبات المؤسسية، في المقابل تشير الترتيبات المؤسسية غير الرسمية إلى نوع من الترتيبات حيث يقوم الأفراد بتعديل أو تغيير القواعد دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء جماعي، فالترتيبات غير الرسمية هي القيم والمعايير الأخلاقية والعادات.

كما قام (1995) Lin and Nugent بالتمييز بين "الترتيبات المؤسسية" و"الهيكل المؤسسي" فمن وجهة نظرهما، الترتيبات المؤسسية عبارة عن مجموعة من القواعد الهيكلية التي أثرت في سلوك الأفراد في مجال معين، أما الهيكل المؤسسي اشتمل على الترتيبات المؤسسية وشمل المنظمات والقواعد والعادات والأيدولوجيات، فالنسبة لـ Lin و Nugent فإن ما يقصده الاقتصاديون بكلمة "المؤسسات" يرتبط عموماً بالترتيبات المؤسسية كاستقلالية البنك المركزي، وشفافية الميزانية، ودرجة الانفتاح، وما إلى ذلك. بالإضافة

¹ Polman, N. B. P. (2002), op, cite, p 07-13.

² Chan, N. (2011). Op, cite, p 15.

إلى ذلك عندما يتم استخدام مصطلح التغيير المؤسساتي فإنه يشير بشكل عام إلى التغييرات في أحد الترتيبات المؤسسية وليس في جميع الترتيبات¹.

3.1 مفهوم المؤسسات : The Concept Of Institution

بدأت فكرة ترسيخ المؤسسات بمرور الزمن، من خلال ظهور مجموعة من العوامل الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية التي ساهمت في تنظيم سلوكيات الأفراد في المجتمع. ففي المراحل الأولى للحياة البشرية تطورت القبائل في بيئات مختلفة، حيث طوروا لغات وعادات اجتماعية مختلفة لشرح العالم من حولهم، حيث شكلت هذه النماذج اللغوية والعقلية القيود الغير رسمية، أو ما يعرف بالمؤسسات الغير رسمية، التي حددت الإطار المؤسسي للقبيلة وتم تناقلها عبر الأجيال، بحيث ساعدت هذه المؤسسات على تنظيم سلوك الأفراد، والحفاظ على النظام الاجتماعي، وتوفير الشعور بالهوية في المجتمع. لكن عندما أصبحت المجتمعات أكثر تعقيدا بدأت المؤسسات الرسمية في الظهور كمنظمات سياسية، واقتصادية ذات طابع رسمي، تقوم على الأطر القانونية والتنظيمية، والقواعد التي تم تصميمها لتوفير طرق أكثر رسمية لتنظيم السلوك البشري. ومع مرور الوقت استمرت المؤسسات في التطور والتكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث أنتجت تنوع الخبرات والتعلم في مجتمعات وحضارات مختلفة وبدرجات متفاوتة لحل المشكلات الاقتصادية الأساسية للندرة².

هناك اتفاق واسع على أن المؤسسات هي قانون راسخ أو عرف أو ممارسة، واختلفت وجهات النظر في إعطاء مفهوم محدد للمؤسسات؛ حيث يطلق مصطلح المؤسسات على كل نظام سياسي اقتصادي اجتماعي، قائم في مكان ما بكل الايجابيات والسلبيات، ويدخل في نطاق المؤسسة نظام الدولة وأهل الحكم، وهي منشآت تؤسس لغرض معين أو منفعة عامة ولديها موارد تستخدم في تحقيق هذه المنفعة³. ويرى (March and Olsen, 1989) أن المؤسسات هي منظمات سياسية منظمة بشكل رسمي ذات غرض محدد أو قانون أو ممارسة نظرا لأن المؤسسات كمنظمات تتضمن أكثر من مجرد قواعد فهي تشمل السلوك والمصالح وحتى المعتقدات، فمن وجهة نظر March و Olsen يمكن أن تكون المؤسسات قانونية أو بيروقراطية؛ وهي الطريقة التي تم بها تضمين السلوك السياسي في الهيكل المؤسسي للقواعد والمعايير

¹Samadi, A. H., & Faghih, N. (2021). Op, cite, p 110.

² North, D. C. (1993). The new institutional economics and development. Economic History, 9309002,P4.

³ الطائي، عبد الحسين عقيل و المطوري، أحمد جاسم و جراح، نعيم صباح.(2019). الاصلاح المؤسسي ودوره في التنمية الاقتصادية. دار الأيام للنشر والتوزيع. ط1. الأردن. ص 22.

والتقاليد¹، فالتأثير الرئيسي للمؤسسات في الحياة السياسية ينبع من حقيقة أنها: مجموعات من القواعد والإجراءات التي تحدد العلاقات بين الأدوار والمواقف، بينما كشف (Veblen 1990) عن وجود علاقة جدلية بين المؤسسة او النظام الاجتماعي والعادة، ذلك لان النظام الاجتماعي هو مصدر السلوك الاعتيادي وفي نفس الوقت تساهم هذه العادة في إعادة انتاج المؤسسة واستمرار بقائها للأجيال الجديدة، وأضاف الى ذلك ان المؤسسات هي مجموعة من المعايير والقيم التي يتم إنتاجها من الأفراد بفعل العادة². وعرفت من قبل (Williamson 1985) على أنها الضوابط والمحددات التي يضعها البشر كإطار حاكم للمعاملات فيما بينهم وتتكون من قيود رسمية وغير رسمية. أما (North 1990) فيرى المؤسسات على انها مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات بين المتعاقدين في الاقتصاد التي تؤثر على حوافز الادخار والاستثمار والانتاج والتجارة بوصفها أنظمة محفزة لعملية النمو والتنمية³، كما بين North الفرق بين المؤسسات Institutions والمنظمات Organisations؛ حيث يرى أن المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع أو بشكل أكثر رسمية هي القيود التي وضعها الإنسان والتي تنظم التفاعل البشري. وتتكون من القواعد الرسمية (الداستير، القوانين، اللوائح)، والقواعد الغير رسمية (الأعراف، والتقاليد، والقيم الاجتماعية)، ويكون الامتثال لهذه القواعد أو الإجراءات المؤسسية طوعيا أو يخضع لمختلف ممارسات الرصد والإنفاذ. أما المنظمات هي الجهات الفاعلة أي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطا معيناً وملتزمون بهدف مشترك لتعظيم منفعة او تحقيق أهداف معينة. وهي تشمل الهيئات السياسية (الأحزاب السياسية، مجلس الشيوخ)؛ الهيئات الاقتصادية (الشركات والنقابات)؛ الهيئات الاجتماعية (الكنائس والنوادي والجمعيات)؛ والهيئات التعليمية (المدارس والكليات ومراكز التدريب المهني)⁴، ويقصد بقواعد اللعبة أنها تلك القواعد القانونية الرسمية وكذا القواعد الاجتماعية غير الرسمية التي تحكم السلوك الفردي وهيكل التفاعل الاجتماعي داخل المؤسسات⁵.

في حين قدم (Jepperson 1991) مفهوما أكثر شمولاً حول المؤسسات وعرفها بأنها مجموعة قواعد وبرامج منظمة مبنية اجتماعيا ويعاد تشكيلها بشكل روتيني، وتعمل كركائز مقيدة نسبياً. وهي عبارة عن

¹ Bodnieks, V. (2020). The New Institutionalism: A tool for analysing defence and security institutions. Security and Defence Quarterly, 32(5), p 84-85

² Hodgson, G. (2004). The evolution of institutional economics. Routledge. p 177-178.

³ الطائي، عبد الحسين عقيل و المطوري، أحمد جاسم و جراح، نعيم صباح. (2019). مرجع سبق ذكره. ص 22.

⁴ North, D. C. (1993). op cit p 5-6.

⁵ Binmore, K. (2010). Game theory and institutions. Journal of Comparative Economics, 38(03), P 245.

استراتيجيات نظرية تسعى الى تطبيق وتطوير الأساليب التي تمكن من تفسير ودراسة المؤثرات التي تشكل المؤسسات، والممارسات داخلها¹.

وقد ميز مفكري الاقتصاد المؤسسي بين القواعد أو القيود "الرسمية" و"غير الرسمية"، ففي الغالب ما يفهم مصطلح "رسمي" على أنه مجموعة من القواعد الصريحة أو المكتوبة لا سيما إذا تم فرض هذه القواعد من قبل الدولة، أو من قبل الجهات الفاعلة ذات الأدوار المتخصصة، في حين أن القواعد غير الرسمية تكون ضمنية، والتي تكون في الغالب على شكل اتفاقيات شفوية أو عرفية. كما أن المؤسسات الرسمية التي تخضع إلى القيود الرسمية يمكن أن تتغير بالشكل الذي يلاءم الأهداف المرجوة من تشريع القوانين والأنظمة التي تدار بها السياسة الكلية للدولة، وعلى العكس من المؤسسات غير الرسمية فأنها تكون ذات مرونة ضعيفة، وهذا يعني أنها أقل استجابة من المؤسسات الرسمية للتغيرات التي تحدث بالقوانين والأنظمة لتحقيق التنمية، أي أن مجموعة الأعراف والتقاليد التي تتبع السلوك الاجتماعي، لا يمكن أن تتغير بالمدة القصيرة، وإنما تحتاج إلى مدة أطول وبهذا فإن مقدار التغيرات التي تحصل في المؤسسات الرسمية لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير في المؤسسات غير الرسمية، لأن المؤسسات غير الرسمية تخضع إلى قيود ينشأ عليها الإنسان لتحديد سلوكه في التعاملات التي لا تسير دائما التغيرات الحاصلة في المؤسسات الرسمية².

¹Jepperson, R. (1991). Institutions, institutional effects, and institutionalism. The new institutionalism in organizational analysis. P142.

² الطائي، عبد الحسين عقيل و المطوري، أحمد جاسم و جراح، نعيم صباح. (2019). مرجع سبق ذكره. ص 23.

الجدول (1.1): تعريف المؤسسات وفق العديد من أوجه النظر

المؤلف	التعريف
Douglass North (1990)	المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع أو القيود التي يفرضها الناس لتنظيم التفاعلات بين الجوانب الرئيسية للمجتمع (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).
Knight (1992)	المؤسسات هي مجموعة من القواعد التي تعطي هيكلًا للعلاقات الاجتماعية المتبادلة بطريقة معينة.
Burki and Perry (1998)	المؤسسات هي قواعد رسمية وغير رسمية وآليات الإنفاذ التي تشكل سلوك الأفراد والمنظمات في المجتمع.
Acemoglu et al (2003)	المؤسسات هي مجموعة الترتيبات الاجتماعية، بما في ذلك القيود الاجتماعية والدستورية على سلطة السياسيين والنخب السياسية، وسيادة القانون، وإنفاذ حقوق الملكية، والحد الأدنى من تكافؤ الفرص، والحصول على التعليم، وما إلى ذلك.
Rodrik et al(2004)	المؤسسات هي قواعد اللعبة، وتتأثر نتيجة للسلوك الاقتصادي المرغوب فيه، خاصة سلوك حقوق الملكية وسيادة القانون.
Avner Greif(2006)	المؤسسات هي مجموعة من العوامل الاجتماعية، والقواعد، والمعتقدات، والقيم التي تحفز الانتظام في السلوك الفردي والاجتماعي.
Masahiko Aoki (2008)	المؤسسات هي أنماط مستدامة للتفاعل الاجتماعي، تؤدي إلى خلق معرفة مشتركة بين اللاعبين (الأطراف الفاعلة)، مما يمكن أن يؤدي إلى حالة توازن معينة في اللعبة.

Source : Samadi, A. H., & Faghih, N. (2021). Dynamics of Institutional Change in Emerging Market Economies: Theories, Concepts and Mechanisms. Springer. p 109

4.1 أنواع المؤسسات:

من أهم تصنيفات المؤسسات نذكر ما يلي:-

1.4.1 تصنيف (North 1990):

أ. المؤسسات الرسمية **Formal Institution** :

هي تلك المؤسسات المرتبطة بقواعد اللعبة التي تنظم الاطار العام للحكم؛ والتي تستمد مشروعيتها من الدولة، وتتمثل فيما يلي:-

- ✓ القواعد القانونية والسياسية: تحدد على نطاق واسع الهيكل التدريجي للسياسة، وتنظم القواعد العامة للحكم، والتي تتوافق في الغالب مع المطالب الاجتماعية والقدرة التنفيذية لهذه الإجراءات.
- ✓ القواعد الاقتصادية: تتضمن حقوق الملكية حيث تحدد استخدام المورد او الملكية بطريقة خاصة او حكومية او جماعية، وهي مؤسسات ضرورية لوجود الأسواق وتبادل السلع.
- ✓ العقود: تشير الى هيكل الحوافز الموجودة ضمن العقود الرسمية والغير رسمية وعادة ما تتميز هذه العقود في المجتمعات العصرية بأنها غامضة وغير مكتملة.¹

ب. المؤسسات الغير رسمية **Informal Institution** :

تستمد هذه المؤسسات مشروعيتها من الثقافة و الأيديولوجية والتقاليد؛ وتتمثل فيما يلي:-

- ✓ العادات: هي نشاطات تتضمن مجموعة من الأفعال والمهارات تأخذ طابع الاعتياد، حيث تتشكل هذه العادات بسهولة؛ الا أنها لا تختفي ببساطة، ومن مميزات العادة تبسيط النشاطات وجعلها أكثر دقة.
- ✓ الأعراف: هي اعتياد مجموعة من الافراد على أنماط وطرق معينة في الحياة، بحيث تصبح هذه الأنماط كأنها الشكل الذي يتعين أن تكون عليه الاشياء.
- ✓ التقاليد: هي مجموعة من النشاطات الروتينية الراسخة في حياة الفرد، والمتكونة نتيجة طرق معينة للحياة، حيث تساهم في حل مشاكل معينة في المجتمع.²

¹ بصدار، زوليخة. (2016). مرجع سبق ذكره. ص 27.

² بلقاسم ، امحمد.(2013). نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران. الجزائر. ص 45.

2.4.1 تصنيف¹ (Rodrik & Subramanian 2003) :**أ. المؤسسات الخالقة للسوق:**

وهي تلك التي تحمي حقوق الملكية، وتضمن إنفاذ العقود، وتهدف أيضا الى تعزيز سيادة القانون ومحاربة الفساد، وفي حال غياب مثل هذه المؤسسات ستندم الآلية الأسواق، او تعمل بشكل غير كفي. أما في حالة تقوية هذه المؤسسات يؤدي ذلك الى حشد المدخرات، وكذا تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال.

ب. المؤسسات المنظمة للسوق:

تتعامل هذه المؤسسات مع العوامل الخارجية؛ أي مع حالات فشل الأسواق ووفورات الحجم، ونقص المعلومات، وتهدف هذه المؤسسات الى تأمين تنفيذ العقود المتفق عليها من طرف المتعاقدين، وخلق اطار تنافسي تتساوى فيه الفرص بين المتعاملين الاقتصاديين في السوق، وتشمل هذه المؤسسات: هيئات تنظيم الخدمات المالية ومؤسسات دعم التنافسية والسيطرة على الاحتكار.

ج. المؤسسات المحققة لاستقرار السوق:

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن في الأسواق والمحافظة على استقرارها، وذلك من خلال انخفاض مستوى التضخم، والتقليل من تقلبات الاقتصاد الكلي، وتجنب الأزمات المالية، وتشمل البنوك المركزية، وأنظمة سعر الصرف وقواعد الميزانية والمالية.

د. المؤسسات المشرعة للسوق:

هي تلك التي توفر الحماية الاجتماعية للأفراد، وتأمينهم من الصدمات السياسية، والاختناقات الاقتصادية في السوق، والتي تنطوي على تحقيق المساواة بين الافراد وإعادة توزيع الدخل بطرق عادلة، وتشمل مؤسسات الضمان الاجتماعي (كأنظمة التقاعد وأجهزة التأمين عن البطالة، والصناديق الاجتماعية الأخرى)، وكذا مؤسسات حماية المستهلك وقمع الغش وأجهزة مكافحة الفساد والبيروقراطية.

و. مؤسسات إدارة الصراع:

يعتبر الصراع الاجتماعي أحد المشكلات السلوكية التي يواجهها الافراد، وقد تنشأ نتيجة التقسيم العرقي والثقافي وكذا الديني، حيث تعيق التعاون الاجتماعي وتؤدي الى انخفاض الإنتاجية وركود بعض الأنشطة الاقتصادية، وتهدف مؤسسات إدارة الصراع الى تحقيق التماسك الاجتماعي، كما انها تلعب دورا

¹ Rodrik, D., & Subramanian, A. (2003). The primacy of institutions. Finance and development, 40(2).p 32.

فعالا في التعامل مع حل ومنع حدوث هذه الصراعات وذلك نظرا لكفاءة أجهزتها القضائية ونوعية أنظمتها القانونية.

3.4.1 تصنيف (Kpodar 2006)¹:

اقترح Kpodar أربع أنواع من المؤسسات تتمثل فيما يلي:-

أ. المؤسسات القانونية:

يتحدد من خلالها نوع النظام القانوني، وتعريف القواعد القانونية، وكيفية تطبيقها واصلاح المؤسسات القانونية، بما في ذلك النظام القضائي الذي يسهر على تنفيذ العقود، وحماية حقوق الملكية.

ب. المؤسسات الاقتصادية:

تحدد القواعد التي تحكم عملية الإنتاج، بما في ذلك القواعد المنظمة للسوق.

ج. المؤسسات السياسية:

تتعلق بنوع النظام السياسي والقواعد الانتخابية، وكذا الضوابط التي تشكل السياسات العامة التي تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

د. المؤسسات الاجتماعية:

التي عادة ما تغطي القواعد المتعلقة بالحصول على الصحة والتعليم، وكذا الضمان الاجتماعي. حيث نجد أن المؤسسات القانونية والاقتصادية؛ هي التي تحدد النشاط المالي من حيث فعالية انفاذ العقود، وكفاءة نظام الاشراف والتنظيم المصرفي.

4.4.1 تصنيف (Acemoglu and Robinson 2012) :

يميز (Acemoglu و Robinson 2012) نوعين من المؤسسات تتمثل في: المؤسسات الشاملة والمؤسسات الاستحوادية (الاستغلالية)، وذلك بالتركيز على المؤسسات السياسية التي تنشأ منها القواعد الرسمية والنظام القانوني، والمؤسسات الاقتصادية التي تتعلق بحقوق الملكية، وقواعد العقود التي تنسق النشاط الاقتصادي بين الأفراد، فالمؤسسات السياسية هي التي تحدد مسبقا المؤسسات الاقتصادية التي يتم

¹ Kpodar, K. (2006). Développement financier, instabilité financière et croissance économique: implications pour la réduction de la pauvreté. Thèse de doctorat. Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand , p 15.

إنشائها. وتتطور المؤسسات الاقتصادية والسياسية جنباً إلى جنب، وكلاهما له دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أ. المؤسسات الشاملة **Inclusive Institution** :

تتمتع هذه المؤسسات بالتعددية السياسية، أي التوزيع المتكافئ في السلطة بين الافراد، بحيث تتطلب المؤسسات الشاملة قدراً معيناً من التخطيط المركزي وذلك للحفاظ على القانون العام ولتنفيذ العقود وتوفير السلع والخدمات العامة. وتضمن تكافؤ الفرص في إنتاج السلع والخدمات، بالإضافة إلى أنها مؤسسات تسمح بمشاركة أكبر قدر من الرأس المال البشري في الأنشطة الاقتصادية وتضمن لهم الاستخدام الأفضل لمواهبهم ومهاراتهم، ويهدف هذا النوع من المؤسسات إلى خلق بيئة يتمتع فيها جميع المواطنين بالمساواة في الوصول إلى الفرص والمزايا بغض النظر عن خلفيتهم أو عرقهم أو جنسهم، مما يساهم بشكل كبير في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب. المؤسسات الاستحواذية **Extractive Institution** :

هذه المؤسسات مصممة من قبل الجهات الفاعلة؛ أي النخبة القوية سياسياً التي تسيطر على قواعد اللعبة في الاقتصاد والمجتمع ككل. بحيث يتم توزيع السلطة بشكل غير عادل من طرف مجموعة صغيرة من الأفراد أو المنظمات، التي تتحكم في الموارد وتستغلها غالباً على حساب غالبية السكان وتوجيهها إلى مصالح معينة، بحيث يكون غالبية السكان غير قادرين على استخدام مهاراتهم في المساهمة في الإنتاج، فغالباً ما تهدف هذه المؤسسات الاستحواذية إلى ضمان المصالح الخاصة لمن هم في السلطة؛ مما يؤدي إلى زيادة ثروتهم التي تساهم في تعزيز سلطتهم ونفوذهم وتمكنهم من البقاء في السلطة ويكون من الصعب تغيير هذه النخبة الحاكمة، وهذا بدوره يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى خلق فروقات اجتماعية¹.

2- جودة المؤسسات **Institutional Quality** :

تشير جودة المؤسسات إلى فعالية وكفاءة الأنظمة، والهياكل والمنظمات التي تشكل المجتمع ويشمل ذلك المؤسسات الحكومية؛ مثل السلطة القضائية والسلطة التشريعية، والمؤسسات التعليمية والمالية. يمكن أن يكون لجودة المؤسسات تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للمجتمع، وكذلك على الرفاه الاجتماعي.

¹ دارون، أسيموجلوا وجيمس، روبنسون. ترجمة: بدران، حامد. (2015). لماذا تفشل الأمم - أصول السلطة والازدهار والفقر. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. ط1. القاهرة. مصر.

أشار **North (1990)** الى أن الجودة المؤسساتية هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة، وتوفر الحوافز من أجل زيادة الإنتاج، وتقوم على نظام سياسي يسعى لتحقيق منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة¹، وبالنسبة لـ **Henisz (2000)** تعرف الجودة المؤسسية بدرجة فعالية وقوة الضوابط والتوازنات في تشكيل السياسات العامة²، في حين يرى **Rodrik (2007)** المؤسسات الجيدة هي تلك التي تدعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق الممكنة، حيث تشمل المؤسسات التنظيمية، وحقوق الملكية، والمؤسسات التي تسعى للاستقرار الاقتصادي الكلي، ومؤسسات إدارة الصراعات، وكذا مؤسسات التأمين الاجتماعي باعتبارها المؤسسات الأكثر أهمية وفاعلية³.

في حين يشير **Acemoglu (2003)** الى أن المؤسسات الجيدة تتميز بثلاثة خصائص رئيسية تتمثل فيما يلي:

- توفير حقوق الملكية لفئة كبيرة من المجتمع حيث تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.
- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين، بحيث لا يستطيعون ممارسة سلطتهم في انتزاع المداخل والاستثمارات من الآخرين.
- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع، بحيث يستطيع كل فرد من الافراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنتجة⁴.

أما من وجهة نظر **Gandhi ,Crase and Roy (2009)** تتمثل الجودة المؤسسية في قدرة المؤسسات على تقليل وتخفيض تكاليف النشاط، وتتميز بخمسة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي⁵:

- **الهدف الواضح:** المؤسسات الفعالة والشاملة تكون أهدافها واضحة قصد تقليل الصراع وتخفيض تكاليف المعاملات.

¹ مخزومي، لطفي وجوادي، عصام. (2016). دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003-2015. مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد 08. العدد 01. ص 249.

² Carmignani, F. (2009). The distributive effects of institutional quality when government stability is endogenous. *European Journal of Political Economy*, 25(4) .p 412.

³ Ek, A. (2011). *Defining Institutional Quality-a Game Theoretic Approach*. p 13.

⁴ شكوري، سيدي محمد وشيبي، عبد الرحمن. (2012). العدالة، التنمية المستدامة، والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترو، حالة الجزائر. معهد التخطيط العربي. المجلد 15. العدد 02. ص 22.

⁵ Gandhi, V., Crase, L., & Roy, A. (2009). Institutional analysis of the performance of water institutions in three major states of India. *Reforming Institutions in Water Resource Management, Policy and Performance for Sustainable Development*. Crase L, Gandhi VP (Eds.). Earthscan, London, Sterling, VA, P 171.

- **التفاعل الجيد:** من السمات المهمة للمؤسسات الجيدة، التفاعل الداخلي الجيد ما بين مكونات المؤسسات التي تساعد على تخفيض تكاليف المعاملات الداخلية، كما أن التفاعل الجيد مع المؤسسات الأخرى يساهم في تخفيض تكاليف المعاملات الخارجية.
- **التكيف:** وذلك من خلال قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية، مع الحفاظ على انخفاض تكاليف المعاملات.
- **الملائمة:** أي الانسجام والتلاؤم ما بين نطاق وحجم المؤسسات وتكاليفها، فالمؤسسات الكبيرة تكون تكاليف معاملاتها مرتفعة، مقارنة بالمؤسسات الصغيرة ذات القدرة المحدودة، وبالتالي المؤسسات الجيدة تكون قادرة على التوافق بين تكاليف معاملاتها وفرص استمرارها ونموها.
- **القدرة على الامتثال:** المؤسسات القوية تثبت قدرتها على الامتثال لمختلف القواعد والأنظمة القانونية، وتنفيذ العقود، من أجل حماية حقوق الملكية وتحقيق المنافع الاجتماعية

1.2 تقسيمات الجودة المؤسساتية:

- تنقسم الجودة المؤسساتية وفقا لـ (Robinson و Acemoglu في كتابهم الأخير " لماذا تفشل الأمم " الى قسمين، حيث أرجع الاقتصاديان سبب الاختلافات التي تحدث في مستويات التنمية والنمو بين البلدان الى اختلاف في جودة المؤسسات السياسية والاقتصادية.
- **جودة المؤسسات السياسية:** من وجهة نظر Robinson و Acemoglu ان المؤسسات السياسية تلعب دورا حاسما في تنظيم النظام السياسي، وتحديد سلطة القادة السياسيين، حيث يرون أن الجودة المؤسساتية هي تلك التي تنص على ضوابط صارمة وموثوقة، تحد من قدرة النخبة السياسية على التلاعب بالنظام والمجتمع، وتضمن الحريات المدنية وتحمي مصالح المجتمع وتوفر آليات فعالة لمراقبة السلطة ومحاسبة القادة السياسيين. كما تؤدي المؤسسات السياسية الضعيفة وغير القادرة على تطبيق هذه الضوابط إلى زيادة الفساد والاستبداد، وعدم المساواة في المجتمع؛ بحيث تصبح النخبة السياسية قادرة على استغلال السلطة والسيطرة على الموارد والثروات العامة لصالحهم الشخصي على حساب الصالح العام، وأوضح Robinson و Acemoglu أن الالتزام القوي بمبادئ النزاهة والحكم الديمقراطي يلعب دورا هاما في بناء نوعية مؤسسات سياسية قوية تعمل على الحد من الفساد وتعزيز العدالة الاجتماعية.
 - **جودة المؤسسات الاقتصادية:** تشير أبحاث Robinson و Acemoglu على أن المؤسسات الاقتصادية القوية هي أساس النمو الاقتصادي والازدهار، فالمؤسسات التي توفر حقوق الملكية، وتوفر البيئة المناسبة للاستثمار، وتوائم الحوافز الاقتصادية مع التكاليف والمنافع الاجتماعية، تساهم في تعزيز

النمو وتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فوجود مؤسسات ذات الجودة العالية يقضي على الاقتصادات الريعية ويسمح بالتوزيع العادل للثروة، والمجتمعات تكون ناجحة اقتصاديًا عندما يكون لديها مؤسسات اقتصادية "جيدة"¹.

2.2 نظريات الجودة المؤسسية:

هناك عدة نظريات قامت بتحليل وتفسير الجودة المؤسسية نذكر منها:

أ. نظرية كفاءة المؤسسات:

تركز هذه النظرية على استخدام البعد الاقتصادي بناء على النهج المطروح من قبل (Coase 1960) في تحليل المجتمعات، واختيار المؤسسات الفعالة التي تزيد من الدخل الإجمالي للبلد، مع توزيع المكاسب الاقتصادية بعيدا عن التدخل السياسي، ففي الحالة التي تكون فيها المؤسسات غير فعالة، وتتسبب في عدم استفادة مجموعة معينة، وتحقيق فائدة لمجموعة أخرى، يكون من مصلحة المجموعتين الدخول في مفاوضات لتعديل المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة تعمل على تحقيق المنفعة للجميع. فالهدف من هذه النظرية هو إقصاء المؤسسات الغير فعالة التي تعرقل تعظيم الدخل للمجتمع بأكمله، ومن منظور اقتصادي آخر اعتبر (North and Thomas 1973) أن انشاء المؤسسات هو خيار اقتصادي قائم على مقارنة التكاليف مع الفوائد المترتبة على انشائها².

ب. نظرية النهج السياسي:

ترى هذه النظرية أن المؤسسات لا يتم اختيارها من قبل جميع أفراد المجتمع، ولكن من قبل مجموعة الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة السياسية التي تنشأ من تضارب المصالح، وتقوم بتحقيق المكاسب الشخصية دون الاخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة. حيث يعتبر (North 1981) أول من اقترح صياغة النظرية لهذا النهج في عمله بعنوان "النظرية الكلاسيكية الجديدة للدولة"، حيث أشار الى أن هناك تكاليف معاملات تولد اختلافات بين مؤسسات حقوق الملكية التي اختارها صانعوا السياسات لغرض تعظيم المكاسب الشخصية³، والمؤسسات التي تزيد المؤسسات التي تنشأ بهدف تعظيم المنفعة العامة، وتحقيق المصالح

¹ دارون، أسيموجلوا وجيمس، روبنسون، ترجمة: بدران، حامد. (2015). مرجع سبق ذكره.

² بلقاسم، امحمد. (2013). مرجع سبق ذكره. ص 77.

³ Mijiyawa, A. G. (2010). Institutions et développement: analyse des effets macroéconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en développement (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I), p 23.

للمجتمع ككل. فالمؤسسات في هذا المستوى لا تؤثر على الدخل فقط، بل تؤثر أيضا على كيفية توزيعه، لأن جميع الأفراد في المجتمع لا يستفيدون بنفس القدر من المكاسب الناتجة عن المؤسسات القائمة على اعتبار تضارب المصالح وقرار من يمارس السلطة السياسية.

ج. نظرية الاختلافات الثقافية:

تشير هذه النظرية إلى أن التباين في جودة المؤسسات بين البلدان، يمكن تفسيره بواسطة الاختلاف الثقافي، والمعتقدات الإيديولوجية للمجتمعات، حيث تختلف المجتمعات في تكوينها الثقافي من حيث القيم والعادات والمعتقدات، وهذا ينعكس في اختيارها للمؤسسات وتشكيلها. حيث تتفاوت المجتمعات في تقدير ما هو مهم لها بناء على اختلاف ثقافات المجتمع السائدة؛ التي تعتبر العامل الثقافي قوة ضغط تقيد البلدان في إمكانية خلق مؤسسات فعالة، وذات نوعية جيدة. وهو الطرح الذي دعمه كل من Robinsون وAcemoglu¹.

د. الاختلافات التاريخية:

تشكل الجودة المؤسسية نتيجة الأحداث التاريخية السائدة في فترة زمنية معينة، حيث تتحدد طبيعة المؤسسات عن طريق الاستمرار في توليد تأثيرات مختلفة. لذلك نجد العديد من البلدان لديها مؤسسات موروثية ولا زالت قائمة ومستقرة. كما يؤثر النظام القضائي على إنشاء مؤسسات ذات جودة عالية، تستطيع حماية حقوق الملكية الخاصة. كما تؤكد نظرية الاختلافات التاريخية أن قواعد النظام القضائي في البلدان هي نتاج للأحداث التاريخية. وعلى الرغم من أهمية البعد التاريخي في تفسير جودة المؤسسات، إلا أن هناك أدلة تشير إلى إمكانية تغيير طبيعة المؤسسات الموروثة القائمة نتيجة الأحداث التاريخية، أو إقامة مؤسسات جديدة².

3.2 محددات جودة المؤسسات:

أ. الأصل القانوني:

أظهرت العديد من الدراسات، منها دراسة La Porta et al (1997,1998,1999), Mahoney (2003), Beck et al (2003), أن التقاليد القانونية، ونوعية انفاذها، تختلف بين البلدان حسب الأصل القانوني (القوانين الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإسكندنافية). ويعد القانون الإنجليزي قانون عام يسنه

¹ بلقاسم ، امحمد. (2013). مرجع سبق ذكره. ص 78.

² بلقاسم ، امحمد. (2013). مرجع سبق ذكره. ص 78.

القضاة، ويتم إدماجه في الهيئة التشريعية على عكس القانون الفرنسي والألماني والاسكندنافي الذي يعتبر جزء من القانون المدني. فالقانون العام هو قانون يتم بناؤه تدريجياً من خلال قرارات القضاة ثم يعترف به البرلمان، على عكس الأنظمة القانونية البديلة التي يتم إنتاج القانون في الاتجاه المعاكس؛ حيث يكون للمشرع أولاً صلاحية اعتماد القانون، ثم يكون القاضي مسؤولاً عن التطبيق. وبالتالي يعتبر قانون النظام العام أكثر مرونة وقدرة على التكيف من الأنظمة القانونية الأخرى، بحيث تميل البلدان التي نشأت قواعدها القانونية في تقاليد القانون العام إلى ضمان حماية أكبر لحقوق المستثمرين، وتميل إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادي كبير أفضل مما تفعله البلدان التي تنشأ قوانينها في القانون المدني¹.

ب. الإرث الاستعماري:

هناك مجموعة من الأفكار تربط اختلاف المؤسسات بالمستعمرات، حيث يرى (Rodrik (2002 أن المؤسسات الجيدة هي ميراث لقرارات سياسية ماضية²، بالإضافة إلى التساؤل الذي قدمه Acemoglu (2001) حول سبب قيام الأوروبيون بخلق مؤسسات قوية في مستعمرات، وخلق مؤسسات ضعيفة في مستعمرات أخرى. وتوصل إلى أن المستعمرات التي لقيت قبولا ومحيطا ملائما ومعدل وفيات المستوطنين منخفض، قامت بنسخ مؤسسات قوية وفعالة. أما المستعمرات التي وجدوها غير مشجعة للاستقرار ومعدل وفيات مرتفع وصفوها بالبيئة المريضة، ونسخوا فيها مؤسسات ضعيفة يسهل استغلال ثروتها مستقبلا³. كما يوجد هناك إجماع على أنه كلما طالّت مدة الاستعمار في بلد ما، زادت احتمالية أن يكون لهذا البلد أداء اقتصادي ومؤسسي جيد، وهذا ما أكدّه (Grier(1999 أن المستعمرات التي شهدت فترة استعمار أطول، تميل إلى تحقيق أداء اقتصادي أفضل من تلك الموجودة في البلدان ذات الفترة الأقصر في فترة الاستعمار.

ج. الموارد الطبيعية:

تعاني العديد من البلدان الغنية بالموارد من معدلات منخفضة لمعدلات النمو الاقتصادي، فالاعتماد بدرجة كبيرة على هذه الموارد يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف المؤسسات، وهو ما أشار إليه Omgba (2015) أن فارق الديمقراطية داخل البلدان المنتجة للنفط، يمكن تفسيره من خلال المسافة بين تاريخ بدء

¹ Laporta, R., Lopez de silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1997). Legal determinants of external finance. The journal of finance, 52(3).

² مخزومي، لطفي وجوادي، عصام وعبد اللاوي، عقبة. (2016). النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد - دراسة قياسية للفترة 2000-2012. مجلة رؤى اقتصادية. المجلد 06. العدد 02. ص 60.

³ Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. Handbook of economic growth, 1, 397 .

إنتاج النفط وتاريخ الاستقلال، فإذا كان تاريخ الإنتاج بعيداً عن تاريخ الاستقلال، يمكن أن تتمتع البلاد بديمقراطية أفضل مقارنة بالحالة التي يبدأ فيها إنتاج النفط قبل تاريخ الاستقلال. حيث تساهم الموارد الطبيعية في تدهور جودة المؤسسات السياسية من خلال رغبة القادة السياسيين في البقاء في السلطة، للاستفادة من ريع الموارد الطبيعية مما يزيد من تقادم الفساد. حيث أوضح Sachs and Warner (2001), Ross (1995) أن الموارد الطبيعية تشكل عقبة أمام تطوير المؤسسات الديمقراطية، والذي بموجبه لا تسمح الثروة المتأتية من تصدير النفط والمعادن، بالتغيير الاجتماعي والثقافي الذي يمكن أن تؤثر على الديمقراطية. من منظور مماثل أظهر (Wantchekon 2002) أن وفرة الموارد الطبيعية تعزز الأنظمة الديكتاتورية، بل وتزيد من ظهور الأنظمة الاستبدادية وعدم المساواة في الدخل، وعدم الاستقرار السياسي¹.

د. الجغرافيا:

للموقع الجغرافي أهمية كبيرة في التأثير على نوعية المؤسسات، حيث يعتبر خط الاستواء أداة للبنية التحتية الاجتماعية، فالمسافة من خط الاستواء مرتبطة بـ "التأثير الغربي" مما يؤدي إلى مؤسسات جيدة²، أي ان الدول القريبة من خط الاستواء تمتاز بمؤسساتها القوية مقارنة بالدول البعيدة عن خط الاستواء. ومن بين العوامل الجغرافية تلعب الكثافة السكانية أيضاً دوراً مهماً حيث في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة، لديها حوافز قوية للاستقرار الدائم وإدخال مؤسسات شاملة (مؤسسات جيدة) التي تؤدي إلى الازدهار. بينما البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة لديها حوافز اقتصادية ضعيفة، وبالتالي تنشأ فيها مؤسسات استخراجية (المؤسسات السيئة)³.

4.2 مؤشرات قياس جودة المؤسسات:

أولاً: مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي:

تم تطوير ستة مؤشرات لقياس الحوكمة الجيدة من قبل Kaufmann and al، بناء على الفرضية التي تقول أن نوعية المؤسسات هي نتيجة للحكم الراشد في البلد. تشمل هذه المؤشرات أكثر من 200 بلد

¹ MASSIL, Joseph Keneck, et al.(2016).Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. University of Paris Nanterre, EconomiX.,p29.

²Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Op Cit , 06.

³ MASSIL, Joseph Keneck, et al, (2016). op, cite, p 32.

وإقليم، وتقيس ستة أبعاد للحكم، تتحد درجة القياس بين (-2.5، +2.5) وكل ما ارتفعت قيمة المؤشر يدل على أن البلد يتميز بنوعية جيدة للمؤسسات¹ والعكس صحيح. وفيما يلي المؤشرات الست للحكومة:²

➤ **الصوت والمساءلة (VA) Voice and Accountability**: يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار الحكومة، فضلا عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام والصحافة.

➤ **الاستقرار السياسي وغياب العنف (PV) Political Stability and Absence of Violence**: يقيس احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها، بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

➤ **فعالية الحكومة (GE) Government Effectiveness**: تقيس جودة الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ونوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

➤ **الجودة التنظيمية (RQ) Regulatory Quality**: تقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة، تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.

➤ **سيادة القانون (RL) Rule of Law**: يقيس مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع، خاصة نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمالية الجريمة والعنف.

➤ **السيطرة على الفساد (CC) Control of Corruption**: يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، بما في ذلك أشكال الفساد.

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

تصدر مؤسسة (Heritage Foundation) منذ عام 1995 بالتعاون مع صحيفة Wall Street التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في دول العالم، حيث يوضح مؤشر الحرية الاقتصادية مدى الارتباط بين الحرية الاقتصادية وتحقيق رفاهية الشعوب، ويقيس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد، كما يعطي صورة عامة لمناخ الاستثمار في كل دولة من خلال الأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية

¹ عثمانى، ميرة وخباة عبد الله. (2019). نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 12. العدد 01. ص 377.

² Kraay, A., Kaufmann, D., & Mastruzzi, M. (2010). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. Policy Research Working Papers. p 04.

والتجارية ومدى سيادة القانون، وقوانين العمالة¹. يتكون مؤشر الحرية من 04 مؤشرات رئيسية و09 مؤشرات فرعية تعطى لها أوزان ترجيحية متساوية من 0 الى 100 نقطة وهي كالتالي:²

➤ **سيادة القانون:** يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية (حقوق الملكية، الفعالية القضائية، ونزاهة الحكومة).
 ■ **حقوق الملكية:** يعد الاعتراف بحقوق الملكية، وسيادة القانون الفعالة لحمايتها من السمات الحيوية لاقتصاد السوق، حيث تمثل حماية حقوق الملكية عامل أساسي في تراكم رأس المال للإنتاج والاستثمار، كما يعتبر إنفاذ العقود والتعهد الطوعي بالالتزامات التعاقدية أمر ضروري لضمان العدالة والنزاهة في السوق.
 ■ **الفعالية القضائية:** تتطلب الكفاءة التشريعية وجود أنظمة قضائية فعالة، وعادلة لضمان حقوق جميع المواطنين، مع اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد أي انتهاكات يمكن أن تحدث، خاصة من قبل الجهات الفاعلة، وقد تكون الفعالية القضائية خاصة بالنسبة للدول النامية عنصرا مهما للحرية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي.

■ **نزاهة الحكومة:** تتميز دول العالم بتنوعها الاجتماعي والثقافي، حيث تظهر الممارسات الفاسدة في مختلف الأماكن بأشكال متنوعة، ويمكن أن يشمل الفساد في المؤسسات الحكومية المحسوبية، الاختلاس وإنشاء أسواق غير رسمية، وغيرها من السلوكيات الغير مشروعة. ومع ذلك فإن هذه الممارسات تعكس نقص النزاهة في الحكومة، حيث يتمكن أفراد معينون، أو مصالح معينة من الاستفادة من منافع حكومية على حساب الآخرين، لذا ينبغي أن تعمل الحكومات على ضمان نزاهتها وتعزيز الشفافية والمساءلة، لضمان تقديم الخدمات العامة وحماية مصالح المواطنين بشكل عادل ومتساوٍ في جميع المجتمعات.

➤ **حجم الحكومة:** يتمثل في (العبء الضريبي، والإنفاق الحكومي، والصحة المالية).

■ **العبء الضريبي:** تفرض جميع الحكومات أعباء مالية على النشاط الاقتصادي بطرق وأساليب مختلفة، ومع ذلك فإن الحكومات التي تسمح للأفراد والشركات بالاحتفاظ بحصة أكبر من دخلهم، وثروتهم، وإدارتها لمصلحتهم واستخداماتهم الخاصة، يساعد ذلك في تحفيز الحرية الاقتصادية إلى أقصى حد، فكلما ارتفعت حصة الحكومة من الدخل أو الثروة، ينخفض حافز المستثمرين أو الأفراد على النشاط الاقتصادي، حيث تقلل معدلات الضرائب المرتفعة من قدرة الأفراد والشركات على تحقيق أهدافهم في السوق، وبالتالي خفض مستوى نشاط القطاع الخاص بشكل عام.

¹ حساين، سامية. (2019). مفهوم الحريات الاقتصادية بين المؤشر الاقتصادي والتكريس القانوني، مجلة السياسة العالمية. المجلد 03. العدد 02. ص 38-08.17.

² Miller, T., & Kim, A. B. (2017). Index of Economic Freedom, Washington: The Heritage Foundation, p 20-21.

■ **الإنفاق الحكومي:** يتمثل في توفير البنية التحتية وتمويل المشاريع، وكذلك تحسين رأس المال البشري، حيث تساعد هذه العوامل على جذب الاستثمارات، ومع ذلك عندما يتم تمويل الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب، فإن ذلك يؤدي إلى تحميل تكاليف فرص متساوية لقيمة الاستهلاك، أو الاستثمار الخاص الذي كان سيحدث لو تركت الموارد تحت تصرف القطاع الخاص. كما يمكن ان يسبب الإنفاق الحكومي المفرط، عزل الحكومة عن السوق، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان الكفاءة، وتراجع الإنتاجية، وزيادة الفساد، بالإضافة الى تزايد الدين العام الذي يفرض عبئا أكبر على الأجيال القادمة.

■ **الصحة المالية:** تعتبر ميزانية الحكومة من بين المؤشرات الأكثر وضوحا لتقييم مدى احترامها لمبدأ تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد، حيث تعكس الميزانية بوضوح المجالات التي تعترم الحكومة التدخل فيها في النشاط الاقتصادي، ومدى ذلك التدخل. بالإضافة إلى مدى التزام الحكومة بإدارة الموارد المالية، وهو أمر ضروري لتحقيق التوسع الاقتصادي على المدى الطويل، وتعزيز الحرية الاقتصادية.

➤ **الكفاءة التنظيمية:** تشمل (حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل، والحرية النقدية).

■ **حرية ممارسة الأعمال:** تعبر حرية الأعمال عن حق الأفراد في إنشاء وإدارة الأعمال التجارية دون تدخل الدولة. حيث تشكل القوانين الصارمة، أحد أكثر العوائق تأثيرا على حرية تنظيم المشاريع، الأمر الذي يمنع أصحاب المشاريع من تحقيق النجاح في السوق، نظرا لوجود العديد من التشريعات التي تعوق الإنتاجية، والربحية لبعض المشاريع الاستثمارية. ومن بين هذه التشريعات تلك المتعلقة بمنح تراخيص الأعمال الجديدة، التي تقيد سهولة ممارسة الأعمال.

■ **حرية العمل:** يهدف هذا المؤشر الى قياس الجوانب الأساسية لسوق العمل، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وقوانين تسريح العمال، والقيود التنظيمية القابلة للقياس على توظيف وساعات العمل، بالإضافة إلى دور النقابات العمالية في تنظيم حرية العمل استنادا إلى طبيعة العمل، حيث كلما ارتفعت درجة حرية العمل تكون فرص التوظيف أكثر، ويتمتع الاقتصاد بنشاط أكبر. والعكس صحيح عندما تكون درجة حرية العمل منخفضة، قد تواجه الشركات قيودا في توظيف العمال، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد¹.

■ **الحرية النقدية:** تتطلب الحرية النقدية عملة مستقرة كوسيلة للتبادل، وأسعارا يحددها السوق، وخلق بيئة اقتصادية مستقرة ومواتية للتجارة والاستثمار، حيث تعمل الحرية النقدية السليمة على مكافحة التضخم،

¹ Miller, T., & Kim, A. B. (2017). OP Cit. p 21-23.

والحفاظ على استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، فعندما تتمكن السلطات المالية من تنظيم وإدارة النقد بطريقة فعالة، فإنها تعمل على الحد من التقلبات النقدية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

➤ **الأسواق المفتوحة** تتمثل في (حرية التجارة، حرية الاستثمار، والحرية المالية).

■ **حرية التجارة:** يشير هذا المؤشر الى قياس معدل التعريفات الجمركية، والغير جمركية، ومستوى الفساد في الجمارك، حيث تكمن الحرية التجارية في فتح الاقتصاد للاستيراد والتصدير، وتداول السلع والخدمات بحرية بين المواطنين كمشتريين وبائعين في السوق العالمية، كما يمكن أن تأخذ القيود التجارية أشكالاً غالباً ما تكون في شكل حواجز تنظيمية تقيد حرية تدفق التجارة الخارجية، وتؤثر على قدرة الأفراد من تحقيق أهدافهم الاقتصادية وتحقيق أقصى مستوى من الرفاهية.

■ **حرية الاستثمار:** توفر بيئة الاستثمار الحرة والمنفتحة فرص جيدة لتنظيم المشاريع التجارية وتوسيع النشاطات الاقتصادية، وخلق فرص العمل، حيث تعزز البيئة الاقتصادية الفاعلة، الشفافية والعدالة، ودعم جميع أنواع الأعمال، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجع على الابتكار والمنافسة. ومع ذلك يتم تقييد حرية الاستثمار بواسطة قيود تقترض على الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يقلل من حجم الأسواق، والإنتاجية، وتقليل فرص النمو في بيئة يكون فيها الأفراد، والشركات أحراراً في اختيار مكان وطريقة الاستثمار فيه، حيث كلما زادت القيود التي يفرضها بلد ما على الاستثمار، انخفض مستوى نشاط ريادة الأعمال.

■ **الحرية المالية:** تحقيق الحرية المالية يتم عبر نظام مالي شفاف، يقدم للأفراد خدمات متنوعة في مجالات التمويل والائتمان والاستثمار، حيث يعزز هذا النظام فرص التمويل، ويشجع على روح المبادرة، كما يوفر بيئة مصرفية مفتوحة للمنافسة، تهدف إلى تسهيل وساطة مالية فعالة بين المستثمرين ورجال الأعمال، ويتم ذلك عن طريق إجراءات، وعمليات تعتمد على قوى العرض والطلب. تعتمد هذه العملية على شفافية السوق، وسلامة المعلومات المتاحة، وتضمن النزاهة في العمليات المالية¹.

¹Miller, T., & Kim, A. B. (2017). Op Cit. p 24.

الجدول رقم(2.1): التصنيف الدولي لمؤشر الحرية الاقتصادية

التصنيف	درجة المؤشر
حرية اقتصادية ضعيفة جدا	49.9-0
حرية اقتصادية ضعيفة	59.9-50
حرية اقتصادية معتدلة	69.9-60
حرية اقتصادية شبه كاملة	79.9-70
حرية اقتصادية كاملة	100-80

Source : Miller, T., & Kim, A. B. (2017). Index of Economic Freedom , Washington: The Heritage Foundation, p02.

ثالثا: مؤشر الديمقراطية Index Of Democracy:

قدم هذا المؤشر عام 2006 لقياس حالة الديمقراطية لمجموعة من الدول تجاوز عددها (167) دولة، ويستند هذا المؤشر الى (60) مؤشر فرعي، يفصح عن مجموعة مؤشرات مقسمة الى خمس مؤشرات جزئية مختلفة تتمثل في: توافر العملية الانتخابية، الحريات المدنية التعددية الحزبية، المشاركة السياسية، أداء الحكومة، وتقاس درجة هذا المؤشر بحساب جميع البيانات المتعلقة به، وتبويبها وفق المؤشرات الخمسة. ولكل واحدة من هذه المؤشرات وحدة قياس تحسب من (10) درجات وبعد أخذ المتوسط لها نحصل على مؤشر الديمقراطية الذي يتراوح ما بين (0 الى 10) كمستوى للتقييم وتفسر النتيجة كما يلي:

10-8 يعني ديمقراطية كاملة.

7.9-6 يعني ديمقراطية معتدلة.

5.9-4 يعني ديمقراطية ضعيفة.

3.9-0 يعني لا توجد ديمقراطية (دكتاتورية)¹.

¹ الطائي، عبد الحسين عقيل و المطوري، أحمد جاسم و جراح، نعيم صباح.(2019). مرجع سبق ذكره. ص42.

رابعاً: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

تصدر تقارير ممارسة الأعمال سنوياً منذ عام 2005 من قبل البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية. يهدف هذا المؤشر إلى قياس تأثير القوانين، والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، كما يتكون المؤشر من 10 مؤشرات فرعية تتمثل في¹:

- **بدء النشاط التجاري:** يشمل الإجراءات، والموافقات، والتراخيص اللازمة، واستكمال أي عمليات، أو تسجيلات مطلوبة للشركة والموظفين لدى السلطات المختصة.
- **استخراج تراخيص البناء:** يتمثل في مراقبة جودة المبنى وتقييم جودة لوائح البناء، وقوة آليات مراقبة الجودة والسلامة، ونظم المسؤولية والتأمين، ومتطلبات الشهادات المهنية.
- **الحصول على الكهرباء:** يقيس هذا المؤشر جميع عمليات التفتيش، وأعمال التوصيل، ومدى موثوقية العرض، وشفافية التعريف، وسعر الكهرباء.
- **تسجيل الملكية:** يتمثل في تسهيل عملية نقل، أو تسجيل الممتلكات من حيث الوقت، والتكلفة، والإجراءات اللازمة، حتى يتمكن من استخدامه كضمان في الحصول على قروض.
- **الحصول على الائتمان:** يقيس المؤشر الحقوق القانونية للمقترضين، والمقرضين، وشفافية المعلومات الائتمانية.
- **حماية المستثمرين:** يهدف هذا المؤشر إلى حماية حقوق المساهمين مالكي الحصص الأقلية في معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وذلك وفق ثلاثة أبعاد: شفافية الصفقات، سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى، مؤشر قوة حماية المستثمر.
- **دفع الضرائب:** يقيس المؤشر حجم الضرائب، والاشتراكات الإلزامية التي يجب دفعها سنوياً.
- **التجارة عبر الحدود:** يعكس هذا المؤشر الخطوات والسياسات التي يتعين اتخاذها لتنظيم استيراد وتصدير السلع والبضائع عبر الحدود، مع مراعاة جميع الإجراءات الرسمية المرتبطة بالتجارة الدولية.
- **انفاذ العقود:** يقيس المؤشر مدى كفاءة الجهاز القضائي للفصل في النزاع التجاري، كما يحدد درجة سهولة، أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية، بما في ذلك الإجراءات المطلوبة، والفترة الزمنية، وتكاليف تنفيذ العقود.

¹ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2011). <https://www.doingbusiness.org>. تاريخ الاطلاع (2022/05/09).

➤ **تصفية النشاط الاقتصادي:** يقدم هذا المؤشر نظرة شاملة على الخطوات المطلوبة لإنهاء النشاط التجاري، بما في ذلك إغلاق المشروع الاستثماري، والزمن المستغرق لإنجاز ذلك، بالإضافة إلى حجم الأموال الذي يحصل عليه المطالبون من الشركة المفلسة، وكذلك مدى فعالية الإطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية، وإعادة التنظيم القضائية¹.

خامسا: دليل المخاطر القطرية الدولية:

تعرف المخاطر القطرية على أنها التغييرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المحتمل أن تحدث في المستقبل في دولة ما، وتؤثر في بيئة الأعمال فيها، حيث تنعكس بالسلب على المؤشرات المالية للأعمال، والمشاريع، وخصوصا معدلات الأرباح، وقيم الأصول وغيرها، ومن ثم تؤثر في رغبة وقدرة الشركات العاملة في تلك الدولة على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها. يصدر هذا المؤشر منذ سنة 1980 عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية Political Risk Services Group، والهدف منه قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار². ويتكون هذا الدليل من 12 مؤشر فرعي يتمثل في: (درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، ونوعية البيروقراطية). ويتم احتسابه وفق المعادلة التالية:

$$CPFER (X) = 0.5 (PR+FR+ER)$$

حيث:

CPFER: مركب تقييمات المخاطر السياسية والمالية الاقتصادية.

Total political risk indicators (PR): اجمالي مؤشرات المخاطر السياسية.

Total financial risk indicators (FR): اجمالي مؤشرات المخاطر المالية.

Total economic risk indicators (ER): اجمالي مؤشرات المخاطر الاقتصادية.

حيث يستند مؤشر السياسة الى (100) نقطة، ومؤشر المالية إلى (50) نقطة، والمؤشر الاقتصادي إلى (50) نقطة، ومن ثم يأخذ الوزن الترجيحي لهذه المؤشرات للحصول على مؤشر دليل المخاطر القطرية

¹ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. (2020). <https://www.doingbusiness.org>. تاريخ الاطلاع (2022/05/09).

² بن شهدة، سارة وحمداني، موسى. (2020). دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018. مجلة التكامل الاقتصادي. 4 المجلد 08. العدد 04. ص 19.

الدولية، الذي تتراوح قيمته ما بين (0 الى 100). فإذا كانت الدولة تحت قياس المؤشر من (80 الى 100) هذا يدل على أن المخاطر منخفضة جدا، ومن (50 الى 79.9) تكون المخاطر متوسطة، أما إذا كان المؤشر ذا قيمة من (0 الى 49.9) يعني ذلك أن المخاطر مرتفعة¹.

سادسا: مؤشر مدركات الفساد:

تصدر منظمة الشفافية الدولية حاليا ثلاث مؤشرات لقياس الفساد: مؤشر مدركات الفساد (IPC) الذي يعبر عن تصورات مجتمع الأعمال حول مستويات الفساد للإدارات والطبقة السياسية، ومؤشر البارومتر الدولي للفساد الذي يعبر عن تجربة الناس في 86 بلد في مواجهة ظاهرة الفساد، وهو مؤشر يتم استخدامه لتقييم مستوى الفساد في الدول حول العالم. حيث يعتمد هذا المعيار على استطلاع موقف الرأي العام وخبرتهم في التعامل مع الفساد، ومؤشر الفساد للدول المصدرة (ICPE) الذي يعبر عن مدى استعداد الشركات الكبيرة عالميا لدفع الرشوة في الخارج للحصول على مزايا غير قانونية أو تسهيلات في الأعمال التجارية في دولة معينة².

3- تطور مفهوم النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، حيث كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش واشباع الحاجات الأساسية³؛ وتنظيم الحياة الاقتصادية بقوانين وأعراف وتقاليده تخدم غاياته الإنسانية، وبعد الثورة الصناعية اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة النمو الاقتصادي في الدول الغربية بعدما شهدت اقتصاداتها نموا سريعا والتحول من الصناعات اليدوية والحرفية إلى الصناعات ذات الإنتاج الضخم والمتطور، وذلك بعدما مرت هذه الدول بعدة مراحل حتى وصلت إلى مرحلة النضوج حسب تقسيم Rostow لعملية النمو الاقتصادي. حيث قدم (Rostow 1960) نموذجا للانتقال من التخلف إلى النمو من خلال مجموعة من الخطوات الاقتصادية المستتبهة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة وقسمها إلى خمسة مراحل: تبتدئ

¹ الطائي، عبد الحسين عقيل و المطوري، أحمد جاسم و جراح، نعيم صباح. (2019). مرجع سبق ذكره. ص 35-36.

² سبتي، فوزي وزوين ايمان. (2015). نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية من خلال المؤشرات المؤسسية. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 15. العدد 01. ص 490.

³ الشمري، مايح شبيب والشامي، علي حسين. (2018). الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. دار غيداء للنشر والتوزيع. ط1 . عمان. ص85.

بالمجتمع التقليدي الذي يجده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الاطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم تليها مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا من التقدم في جميع المجالات¹.

وتزامن مفهوم النمو الاقتصادي مع العديد من المرادفات كاللتمية (Development) والتقدم (Advances) والتطور (Evolution) والتوسع (Expansion) والتصنيع (Industrialization)²، وغيرها من المفاهيم التي تشير الى التغيير الى الأحسن؛ ومع ذلك هناك فوارق جوهرية في المعنى، فالنمو الاقتصادي ظاهرة معقدة ومن المتوقع ان تكون اختلافات في الرؤى بين مختلف المدارس الفكرية وجدل بين معظم الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وموحد للنمو الاقتصادي كونه عملية ذاتية تخضع لمتغيرات متعددة غاية في التعقيد منها الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، يرافقها تغيرات وتحولات مستمرة في وسائل الانتاج والتطور التقني والمعرفي، فالنمو عند الرأسماليين هو الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية، لذا درس مفكري الاقتصاد الرأسمالي النمو على مستوى المجتمع وليس على مستوى الفرد ومعالجة الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، وبناء على ذلك فقد تم حساب معدلات النمو على أساس الإنتاج الكلي أو الإجمالي في المجتمع وعلى حساب الميزان التجاري وما يحققه من عجز أو فائض في الدخل الإجمالي³.

أما المدرسة التقليدية فقد اتخذت اتجاه آخر حيث ركزت على النمو من خلال عملية الإنتاج باعتبارها دالة لعدد من العوامل الرئيسية والتي تتمثل في رأس المال، العمل، الموارد الطبيعية بما فيها الأرض، والتقدم التكنولوجي، حيث اعتبر مفكري الاقتصاد التقليدي أن التغيير في الإنتاج أي النمو يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل أو جميعها. ولكنهم أجمعوا تقريبا على اعتبار أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن العوامل الأخرى متغيرة، واستنادا لهذا فالعلاقة الأساسية التي تصورها دالة الإنتاج ركزت على إظهار أثر الزيادة في قوة العمل على حجم الإنتاج الذي يمر بثلاث مراحل وفقا لقانون

¹ الشراوي، محمود علي. (2016). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع. دار غيداء للنشر والتوزيع. عمان. ط1. ص 53-54.

² الشمري، مايج شبيب والشامي، علي حسين. (2018). مرجع سبق ذكره ص 82.

³ التميمي حسن، زهرة وعبد الله السالم، رجاء. (2018). مصادر النمو الاقتصادي ومؤثراته. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان - الأردن.

تناقص الغلة أي يتزايد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص ويتطلب ذلك ايضا ثبات رأس المال المستخدم والفن الإنتاجي وذلك لافتراضهم أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وتكوين رأس المال المعتمد على الأرباح، وهذه بدورها تعتمد على التوسع في الإنتاج، الذي منبعه التقدم بالفن الإنتاجي خاصة في الصناعة، والذي يقود إلى زيادة في الأرباح وتعزيز الاستثمار¹، أي أن النمو الاقتصادي عملية متكاملة ومترابطة ذات أثر ايجابي، وكما عبر عنها A.Marshall بفكرة الوفورات الخارجية (External Economics) في حال توفر عناصر الانتاج الملائمة يساعد ذلك على زيادة معدلات الناتج القومي ومن ثم زيادة الدخل الفردي².

في حين يرى بعض الاقتصاديين النمو الاقتصادي دليلا للرفاه الاقتصادي حيث عرفه Edward Shapiro بأنه المتغير الكمي الذي يقيس التغيرات الكمية للطاقت الانتاجية المتاحة في الاقتصاد؛ فكلما زاد استغلال هذه الطاقات زادت كمية السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع، ويتم احتسابه على أساس الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للمجتمع، وأشار اليه S.Kuznents بأنه عملية تؤمن احداث زيادات مستمرة في انتاج الثروات المادية وتوسيع قدرة الدولة في انتاج السلع والخدمات مترافقة مع التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والايديولوجية³، وهو التعريف الذي يتفق عليه الكثير من المفكرين.

1.3 الفرق بين النمو والتنمية:

كثيرا ما ارتبط النمو الاقتصادي Growth Economic بالتنمية الاقتصادية Development Economic بشكل أو بآخر لأنهما وجهان لعملة واحدة ورغم ذلك يختلفان في جوانب عديدة؛ فالنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث أن متوسط الدخل الفردي يمثل نسبة الدخل الكلي إلى عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي⁴، أما التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من: هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة

¹ التميمي حسن، زهرة وعبد الله السالم، رجاء. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 18-19.

² الشمري، مايع شبيب والشامي، علي حسين. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 85.

³ الشمري، مايع شبيب والشامي، علي حسين. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 84.

⁴ بن قانة، إسماعيل محمد. (2012). اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات). دار أسامة للنشر والتوزيع. ط1. الأردن- عمان. ص 10.

إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء¹.

فالحقيقة التي توصل إليها الفكر التنموي أن التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة وهي تتضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات؛ وبالتالي فإن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية، إذ يمكن أن يحدث هذا النمو دون أن ترافقه تغييرات هيكلية في الاقتصاد، كما هو الحال في الدول الأقل تقدماً التي كانت خاضعة للاستعمار وحصلت فيها على معدلات نمو مرتفعة جداً بسبب توسع الصادرات، مما جعل الفوائض المحققة لا تسبب تغييرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول²، هذا ما جعل علاقة النمو بالتنمية تأخذ شكل العلاقة السببية كون الأول هو علة التنمية والأخيرة لا تعدوا أن تكون أداة لتحقيق الشروط التي تجعل عملية النمو مستمرة ومستقرة، فالتنمية تهيئ الهيكل الاقتصادي الملائم والنمو يعتبر شرطاً ضرورياً وليس كافياً لغرض توفير الموارد التي تتطلبها عملية إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد القومي³.

2.3 الاتجاهات الفكرية في تحليل النمو الاقتصادي:

شهد النمو الاقتصادي اهتماماً واسعاً وسواء من الناحية النظرية أو التجريبية من قبل العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم في تحليل أهم المصادر والمحددات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، فبدءاً من أهمية النشاط البدائي في الحياة الاقتصادية إلى الاعتقاد في أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة، ثم إلى تسليط الضوء على المعادن النفيسة كمصادر رئيسية للثروة، ثم توجيه الاهتمام إلى التجارة والصناعة والتقدم التكنولوجي ورأس المال البشري وصولاً إلى التركيز على تطوير القطاع المالي، ونوعية المؤسسات كعوامل أساسية في تفسير النمو الاقتصادي، ومن أجل توضيح هذه الاختلافات في المناهج الفكرية لابد من التطرق إلى المسار التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي الخارجية والداخلية.

¹ عجمية، محمد عبد العزيز وعطية ناصف، إيمان ونجا، علي عبد الوهاب. (2008). التنمية الاقتصادية " المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية - المشكلات". مطبعة البحيرة. ط1. الإسكندرية - مصر. ص 82.

² مصطفى، عبد اللطيف وبن سانية، عبد الرحمان. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية. ط1. بيروت - لبنان. 12-13.

³ التميمي حسن، زهرة وعبد الله السالم، رجاء. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 23.

1.2.3 النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية Classical Growth Theory:

ظهر هذا الفكر في أواخر القرن الثامن عشر في فترة الثورة الصناعية في أوروبا، واستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل (Full Employment) للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، كما اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي (Micro Economic Analysis)، ومن أهم المفكرين هذا الفكر: Adam Smith, David Ricardo, Robert Malthus, Karl Marx، حيث يعتقد مفكري الاقتصاد الكلاسيكي أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والاضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة¹.

1- تحليل (1723-1790) Adam Smith :

من بين الاسهامات التي أدلى بها المنظرون الكلاسيكيون وبدءاً من Adam Smith (1776) من خلال كتابه "ثروة الأمم" الذي بين فيه أن النمو الاقتصادي يحدث بصورة تراكمية، كما افترض أن تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج مع توفر رأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويزداد الإنتاج والذي بدوره يحفز الادخار والمبادلات التي تؤدي إلى توسيع حجم السوق وبالتالي زيادة أكثر في الإنتاج وهكذا تستمر عملية النمو الاقتصادي²، كما استند أيضاً تحليل Smith على فكرة اليد الخفية "Invisible Hand" أي أن النظام الاقتصادي يستطيع تحقيق التوازن تلقائياً دون تدخل الدولة الذي يمكن أن يعرقل عملية النمو والتنمية .

2- تحليل (1772-1823) David Ricardo :

يعد David Ricardo من أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك حيث ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح، والأجور، والتجارة الخارجية، يرى أن توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث اعتبر أن النشاط الزراعي أساس أي نمو اقتصادي، لذا فسر عملية النمو من خلال

¹ مدحت، القرشي. (2007). التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات). دار وائل للنشر والتوزيع. عمان- الأردن. ط 1. ص 125.

² التميمي حسن، زهرة وعبد الله السالم، رجاء. (2018). مرجع سبق ذكره. ص24.

تقسيم المجتمع الى ثلاث مجموعات هي: الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفر رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو. أما العمال الزراعيون فانهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعاً لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف. أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، ومن هنا ينشأ الربح والربح اللذان يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي¹.

3- تحليل (Karl Marx (1818-1883 :

أيد Marx مفكري الاقتصاد الكلاسيك يفي أن السبب الأساسي للأزمة التي تعيق عملية النمو والتنمية هو انخفاض الأرباح، لكنه اختلف معهم وانتقدهم بشدة في توضيح أسباب هذا الانخفاض، فبينما أوضح الاقتصاديون الكلاسيكيون أن ذلك يرجع إلى انخفاض معدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية، فضلاً عن سريان قانون تناقص الغلة في الزراعة، رأى Marx أن الأسباب الكلاسيكية السابقة ما هي إلا أسباباً ظاهرية، وأن المشكلة الحقيقية تكمن في النظام الرأسمالي نفسه الذي يقوم على مجموعة من التناقضات بين العمال والرأسماليين والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية حتى تصل في النهاية إلى انهيار النظام²، وقدم Karl Marx مجموعة من الفروض التي يقوم عليها النمو الاقتصادي:-

- الطبيعة الوظيفية التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع.
- الابتكارات والاختراعات السائدة في العملية الإنتاجية.
- طريقة تجميع رأس المال في المجتمع.

حيث بين من خلال هذه الفرضيات أن الركن الأساسي الذي يعتمد عليه النمو في ظل الرأسمالية هو تجميع رأس المال، أن طبقة الرأسماليين تقوم باستغلال العمال في الإنتاجية فتحقق فائض في القيمة من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للسلعة ويستفاد من هذا الفرق الرأسماليون بزيادة أرباحهم وزيادة

¹ مدحت، القرشي. (2007). مرجع سبق ذكره. ص 58-59.

² شاهين، عبد الحليم. (2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. سلسلة دراسات تنمية- المعهد العربي للتخطيط بالكويت. العدد 73. ص 09.

ادخاراتهم، وبما إن الادخار يساوي الاستثمار في ظل الافتراضات التقليدية اذن سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الى تحقيق النمو الاقتصادي¹.

4- تحليل (1766-1834) Robert Malthus :

ركزت أفكار Malthus على جانبين هما: نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال Effective Demand بالنسبة للتنمية، ويعتبر Malthus الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون (Say) الذي يقول أن العرض يخلق الطلب²، وبخصوص نظريته في السكان فإنه ذكر أن عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية "Geometrical Ratio" (1, 2, 4, 8, 16) كل ربع قرن، في حين يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف بمتوالية حسابية "Arithmetical Ratio" (1, 2, 3, 4) خلال نفس الفترة؛ مما يتسبب في عجز غذائي وانخفاض مستويات المعيشة، ومن ثم فإن وصول الاقتصاد إلى حالة الركود حتمي والسبب الرئيس وتناقص الغلة، وكانت تلك بمثابة آراء تشاؤمية تتعلق بالنمو السكاني وأثره السلبي على النمو الاقتصادي³.

3.2.2 نظرية شومبيتر Joseph Schumpeter :

تأثر Schumpeter بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها Marx ومفكري الاقتصاد الكلاسيكي، حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته وتحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي⁴، ركز تحليله على الابتكار والتجديد (Innovation) الذي يعتمد على استخدام التقنية الحديثة في النشاط الاقتصادي بحيث تؤدي إلى زيادة الدخل القومي في البلاد؛ فعملية النمو حسب رأيه هي عملية سريعة ومفاجئة؛ عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير منسجمة في الناتج القومي الإجمالي للدول، تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا⁵،

¹ التميمي حسن، زهرة وعبد الله السالم، رجاء. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 26.

² مدحت، القرشي. (2007). مرجع سبق ذكره. ص 59.

³ شاهين، عبد الحليم. (2021). مرجع سبق ذكره. ص 08.

⁴ ساطور، رشيد. (2013). دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط. مجلة التراث. المجلد 03. العدد 60. ص 160.

⁵ عمارة، البشير. نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري. Les cahiers du mecas. المجلد 16. العدد 2. ص 437.

فهو يرفض الرأي التقليدي القائل أن النمو عملية تدريجية متزنة. ويعتقد Schumpeter في هذا الشأن أن عملية النمو تتدفق مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات جديدة تدخل في الميدان التجاري وتستغل في استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل القومي، وأن الناتج القومي يتوقف على معدل التغيير الذي يحصل في المحددات الرئيسية في المجتمع والتي تتمثل في: العوامل الإنتاجية والتقنية والبيئة الثقافية والاجتماعية السائدة¹.

وتتضمن عملية النمو لدى Schumpeter ثلاثة عناصر تتمثل في: الابتكار، والمنظم، والانتماء المصرفي. فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل. وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى Schumpeter أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات، كما ميز Schumpeter بين نوعين من الاستثمار:

- **الاستثمار التلقائي:** وهو الذي يعتبره Schumpeter محددًا رئيسيًا لعملية النمو في المدى الطويل ويتأثر بعمليات الابتكار والتجديد بدلا من التغييرات الاقتصادية.
- **الاستثمار التابع (المحفز):** والذي يعتبر داله لحجم النشاط الاقتصادي، والذي يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم. وفي هذا الإطار يقترح Schumpeter من النظرة الكلاسيكية المحدثة التي تعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال، والفائدة على رأس المال².

3.2.3 النمو الاقتصادي في النظرية الكنزوية Keynesian Growth Theory:

ظهرت هذه النظرية في أعقاب أزمة الكساد سنة 1929، على يد John Maynard Keynes (1883-1946)؛ الذي صاغ أسس نظريته بناء على أسس مخالفة لما جاءت به النظرية الكلاسيكية وأيضاً في ظروف مغايرة بحيث أن خلال فترة الكساد أصبح العرض يفوق الطلب وتوقفت العملية الإنتاجية ومنه عملية النمو الاقتصادي، حيث أكد Keynes على ضرورة تحفيز الطلب الكلي المتضمن الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، وهذا التحفيز كان من خلال ضرورة تدخل الدولة من خلال الانفاق العام

¹ التميمي حسن، زهرة وعبد الله السالم، رجا. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 28.

² مدحت، القريشي. (2007). مرجع سبق ذكره. ص 70.

والذي من شأنه تحفيز الطلب الاستهلاكي¹، كما استعان Keynes بفكرة المضاعف Multiplier والمعجل Accelerator في شرح آليات نمو الدخل القومي، وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظيف، ويستمر رجال الاعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة، غير أنه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد؛ لذا كان يرى عدم فاعلية السياسة الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الانفاق العام وخفض الضرائب، كما توصل Keynes أن الادخار والاستهلاك دالة في الدخل، على عكس النظرية الكلاسيكية لتي ترى أن الادخار دالة في سعر الفائدة، لكن يعاب على التحليل الكينزي أنه أولى اهتماما لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، ولم يوضح بشكل كافي كيفية دفع عملية النمو والتنمية²، لذلك تم تطوير فرضيات Keynes من قبل (Harrod-Domar)؛ للتركيز بشكل رئيسي على الاستثمار والادخار كمتطلبات رئيسية في تكوين رأس المال ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي.

4.2.3 النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية Neo-classical Growth Theory :

جاءت النظرية النيوكلاسيكية بأفكار وأسس جديدة أين ركزت على جانب العرض كعامل مفسر للنمو الاقتصادي ومن أهم وأشهر النماذج المفسرة للنمو نموذج solow سنة 1956 والذي حاول في نمودجه الربط بين الإنتاج. العمل، تراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي³، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن ثم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الأجل، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان⁴.

¹ لعقاب، يسرى آسية ودرويش، عمار. (2022). المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة. المجلد 05. العدد 20. ص 616.

² شاهين، عبد الحليم. (2021). مرجع سبق ذكره. ص 13.

³ لعقاب، يسرى آسية ودرويش، عمار. (2022). مرجع سبق ذكره. ص 617.

⁴ ساطور، رشيد. (2013). مرجع سبق ذكره. ص 165.

وعلى الرغم من نجاح نموذج solow في توضيح عديد من الجوانب المهمة للنمو الاقتصادي، أهمها إيضاح الدور الأساسي لمعدل التغير التكنولوجي في عملية النمو، إلا أنه عانى من قصور نتيجة اعتباره هذا المعدل متغير خارجي Exogenous، ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت وبالتالي في ظل غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية، فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري Zero Growth ومن ثم لم يستطع solow تفسير مصادر النمو في الاجل الطويل¹.

5.2.3 النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة (الداخلية) Endogenous Growth Theory:

نشأت نظرية النمو الحديثة أو ما يعرف بنماذج النمو الداخلي خلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ردا على فشل النظرية النيوكلاسيكية في تفسير أسباب الزيادة المتسارعة لمعدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة ولم توضح أسباب الاختلافات والتفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول، وسميت بنماذج النمو الداخلي نظرا لتحديها الافتراض الأساسي لنموذج solow، الذي يفترض أن التقدم التكنولوجي يتم تحديده خارج نطاق النمو الاقتصادي ولا يتأثر بالأرباح والحوافز السوقية². حيث كانت النظريات التقليدية تعتبر النمو متغيرا اقتصاديا يعتمد بشكل كبير على متغيرات خارجية أي أن ليس للاقتصادات أية خصائص ذاتية يحدث النمو من خلالها ويستمر لفترة طويلة، ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصادات سوف تتجه إلى النمو الصفري، وعلى ذلك؛ يعتبر رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ظاهرة مؤقتة تحدث نتيجة للتغيرات التكنولوجية³، إلا أن هذه الفروض لقيت رفضا قاطعا من قبل منظري مدرسة النمو الداخلي الذين يعتقدون أن النمو مبني على المعرفة (Knowledge) والاستثمار في رأس المال البشري، وأن عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، وأن الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان أساسيان قد يسهمان في تسريع عملية النمو الاقتصادي هذا ويشيروا إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار مرجعه التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير، إضافة إلى توافر البنى التحتية للاقتصاد الوطني،

¹ شاهين، عبد الحليم.(2021). مرجع سبق ذكره. ص 17.

² Sengupta, J. (2011). Understanding economic growth: Modern theory and experience .Springer Science & Business Media. P 20.

³ ميشتل تودارو، ترجمة : حسني، محمود حسن وعبد الرزاق، محمود حامد محمود.(2006). التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر. ط1. الرياض- السعودية. ص 153.

كما يركز مفكري هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف النمو والتنمية على عكس ما جاءت به نظريات النمو الخارجي¹.

كانت بداية هذه النماذج على يد Romer (1986), Lucas (1988), Barro (1990), Rebelo (1991), Grossman & Helpman (1991), Aghion & Howitt (1992)، حيث ركز Romer (1986) على أهمية البحث والتطوير وبين أن النمو وتحقيق النهضة سيكون دائما أسرع بين الدول التي تملك رصيда أكبر من رأس المال وقوة العمالة المتعلمة والمدربة مع وجود بيئة اقتصادية مشجعة للمعرفة التكنولوجية، بينما أظهر Lucas (1988) أهمية رأس المال البشري باعتباره المتغير الحاكم في دالة الإنتاج والذي تتجاوز أهميته حسب رأيه رأس المال العيني، وفي هذا الصدد يتفق Grossman & Helpman (1991) مع Lucas مع في أن رأس المال البشري يتراكم كلما أصبح كل جيل أكثر معرفة وتعلما وتدريبًا من الجيل الذي سبقه وأنه كلما زاد رصييد الأفراد القادرين على القيام بالبحث والتطوير، كلما زادت وتسارعت معدلات النمو، أما نموذج Aghion & Howitt (1992) الذي ارتبط بفكرة شومبيتر "التدمير الخلاق" الذي حاول فيه أن يتداركا مشكلة إحلال السلع الجديدة محل السلع القديمة التي خلفها النموذج الثاني لـ Romer، حيث بين أن هناك ثلاثة أنواع من الحلول، لكنهما أهملتا الدور الذي تلعبه المؤسسات والهيئات المختلفة في الاقتصاد الوطني (القومي) فيما يخص التقدم الفني. في حين اهتم Barro (1990) برأس المال العام "النفقات الحكومية"؛ وحاول إثبات ترابطه مع النمو من خلال توفير البنى التحتية والهيكل التي تساعد القطاع الخاص على تحقيق الإيرادات وهو ما يقصد به بالنمو في الاقتصاد، ومن جانب آخر حاول Barro من خلال نموذجه الثاني مع Salla (1992) أن يؤكد صحة فرضية التقارب "Convergence" التي تحدث للاقتصاديات ذات الدخل الأولي المنخفض فتميل للنمو أسرع من الاقتصاديات ذات الدخل الأعلى وذلك بعد التحكم في معدلات الادخار والنمو السكاني².

نجحت نظريات النمو الداخلي في معالجة فكرة التقارب والغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية وفهم الاختلافات في معدلات النمو في الإنتاج ومستوى الدخل بين البلدان؛ من خلال التركيز على العوامل الداخلية التي تعزز النمو والتنمية، حيث أدرجت هذه النظرية عدة جوانب ومحددات حديثة مفسرة للنمو الاقتصادي كالانفتاح التجاري، الانفاق الحكومي، حقوق الملكية الفكرية، وتطوير القطاع المالي، ورأس المال البشري، والتوزيع العادل للدخل، والتنمية البشرية، إضافة إلى المحددات المؤسساتية، والجغرافية،

¹ الشمري، مايع شبيب والشامي، علي حسين. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 95-96.

² بن قانة، إسماعيل محمد. (2012). مرجع سبق ذكره. ص 156-157.

والثقافية، ومع ذلك واجهت هذه النظرية بعض الانتقادات والتي تمثلت في استنادها على عدد من الفروض النيو كلاسيكية التقليدية التي في الغالب ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، حيث نجد أن الامر الذي يعيق عملية النمو بشكل متكرر في الدول النامية هو غياب الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية التحتية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية ، وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة، وبسبب اهمال النظرية لهذه العوامل فإن إمكانية تطبيقها تكون محدودة خاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر، ومن ناحية أخرى أهملت النظرية الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي¹.

¹ ميشتل تودارو، ترجمة: حسني، محمود حسن وعبد الرزاق، محمود حامد محمود.(2006). مرجع سبق ذكره. ص 157-158.

الجدول (3.1): تطور نظريات النمو الاقتصادي

نظريات النمو	مصدر النمو	خصائص النمو
<p><u>النظرية الكلاسيكية:</u> Adam Smith (1776) Robert Malthus (1798) David Ricardo (1817) Karl Marx (1867)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تقسيم العمل • إعادة استثمار الفائض • تراكم رأس المال 	<ul style="list-style-type: none"> • نمو غير محدد • نمو محدد بسبب قانون تزايد السكان • نمو محدد بسبب تناقص غلة الأرض • نمو محدد في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح الى الانخفاض
<p><u>نظرية شومبيتر:</u> Joseph Schumpeter (1911), (1939)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • دور المنظم الابداع والابتكار 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم استقرار النمو وتفسير نظرية الدورات الاقتصادية طويلة الأجل
<p><u>نموذج الكينزيون الجدد:</u> Harrod (1936, 1948, 1960) Domar (1946, 1957)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم استقرار النمو
<p>النموذج النيوكلاسيكي: Solow (1956)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • التقدم التقني (التكنولوجي)، وحجم السكان عوامل خارجية 	<ul style="list-style-type: none"> • النمو مؤقت في ظل غياب التقدم التكنولوجي
<p><u>نظرية التنسيق (التنظيم):</u> Michel Aglietta (1976) Boyer et Mistral (1978) Robert Boyer (1986)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الترابط بين نظام الإنتاج ونظام الطلب 	<ul style="list-style-type: none"> • تفاوت أنواع النمو من حيث الزمان والمكان
<p><u>نماذج النمو الداخلي:</u> Romer (1986) Lucas (1988) Barro (1990) Greenwood et Jovanovic (1990) Aghion et Howitt (1992)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • رأس المال العام، رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري. • رأس المال المادي والوساطة المالية. • ادخال الرأس المال البشري في دالة التقدم التكنولوجي 	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو. • الأخذ بعين الاعتبار سيرة أو تاريخ النمو في البلد محل الدراسة. • رأس المال البشري يؤثر على الابتكارات المحلية ويؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية.

Source : Satour,R. & Choukri, B.(2017). The impact of diversification of government investment on economic growth in Algeria-Econometric study For the period: 1990-2016, Munich Personal Repec Archive (MPRA Paper), N° 78785, P 09.

4- المقاربة النظرية بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي:

أحد أسرار التقدم والازدهار الاقتصادي في الدول المتقدمة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية؛ يكمن في وجود مؤسسات تتسم بالكفاءة والشفافية والخضوع للمساءلة والسياسة القائمة على المشاركة، بالإضافة إلى الظروف السياسية التي تعزز الاستقرار والحكم الجيد والسيطرة على الفساد، وهذا ما أشارت له العديد من الأبحاث النظرية، والدراسات التجريبية على أن العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي معقدة ومتعددة الأوجه، وأن البلدان ذات المؤسسات الفعالة تميل إلى تحقيق مستويات أعلى من النمو والتنمية، فوجود أنظمة قانونية فعالة وأطر وقواعد تنظيمية سليمة التي تشكل السلوك الاقتصادي وتحدد كفاءة الأسواق وفعاليتها كلها عوامل تعزز النمو الاقتصادي.

كما أن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع يعتبر شرطاً أساسياً لجعل النمو والتنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط، وكذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة¹، ويمكن أن نستشهد بسلم (Maslow (1954) للحاجات الذي يوضح التطور الحاصل بالحاجات الأساسية للإنسان بوصفه الأداة والهدف للنمو وباختلاف المراحل كعمل المؤسسات ونوعيتها وأهميتها وفق كل مرحلة من مراحل النمو التي تعكس حاجة ومتطلبات الإنسان لها، إذ نرى ان الاهتمام بموضوع تحقيق النمو لا يتوقف عند المؤشرات التقليدية بل تعدى ذلك إلى المؤشرات النوعية والمركبة، ولهذا فان تحقيق النمو والتنمية يحتاج الى تضافر جهود مجتمعية في جميع المجالات بوصف الانسان (الهدف والوسيلة).

¹ الامام، عماد (2005). المؤسسات والتنمية . جسر التنمية. العدد 42. ص 01.

الشكل(3.1): سلم الحاجات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي



المصدر: الطائي، عبد الحسين عقيل و المطوري، أحمد جاسم و جراح، نعيم صباح.(2019). الاصلاح المؤسسي ودوره في التنمية الاقتصادية. مرجع سبق ذكره. ص 65.

الحاجة الاولى تبدأ عملية النمو كأساس أولي لها هو تأمين الحاجات الأساسية للأفراد، أما الحاجة الأساسية الثانية لتحقيق مستوى معين من النمو يتمثل بمدى توافر الامن والسلامة وعلى وفق نظام يحتاج به الى الآخر ليكون مؤسسة اجتماعية ذات طبيعة سياسية يسودها نوع من الانسجام لتنظيم الحياة وسيادة القانون وفي ظل هذا النظام الاجتماعي الناجح يتحفز المجتمع لحاجة المعرفة والتعلم لتأمين حاجات اكثر، فعند توافر الحاجة الثانية سوف تنشأ الحاجة الثالثة وهي إنشاء مؤسسات تسعى الى تحقيق التماسك المجتمعي من خلال تنمية الشعور بالانتماء لتوفير الدعم اللازم لحاجة الفقراء وتقليل الفارق الطبقي، هذا سوف يدفع ويحفز الى تنامي الحاجة الرابعة أي الشعور بالثقة للأفراد واحترام آراءهم والثقة بالحكومة لتكون

من العوامل المهمة لخلق حالة الرضا عن العيش وعند هذه المرحلة التي تجمع بها المراحل الأخرى سوف يتوافر الأساس المتين للأفراد والحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على استدامته من خلال تنوع مصادره وتوفير البيئة المعرفية المتحققة من التعليم والاهتمام بها لتكوين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي الذي يستند بنشأته في تحقيق الأهداف الانسانية بين افراد المجتمع وبين الحكومة لتصبح عملية النمو الاقتصادي هي عملية مجتمعية مركبة، فغياب المؤسسات الكفؤة في الحكومة يعني دفع المجتمع الى اللجوء للمؤسسات غير رسمية لجعلها الركيزة الأساسية لتحقيق اهدافه، مما ينتج اختلال مؤسسي كبير واتساع الفجوة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات المجتمعية وهذا بدوره ينعكس بالتباطؤ في عملية النمو الاقتصادي¹.

1.4 جودة المؤسسات كعامل مفسر للنمو الاقتصادي :

عند البحث عن الأسباب التي تجعل بعض البلدان أكثر فقرا من غيرها، فان نماذج النمو التقليدية تحاول أن تشرح ذلك بدلالة مسارات مختلفة لتراكم عوامل الإنتاج، بحيث تقوم هذه النماذج بتفسير الاختلافات في تراكم عوامل الإنتاج بين البلدان بإرجاعها إما لاختلاف معدلات الادخار، أو إلى اختلاف التفضيلات أو يتم إرجاعها إلى متغيرات خارجية أخرى مثل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. حتى مع تفسير نظريات النمو الاقتصادي الحديثة التي أدرجت متغيرات حديثة أخرى كالابتكارات والتكنولوجيا ورأس المال البشري، وكذا عامل التقدم التقني؛ ومع ذلك يبقى التفسير متشابها حيث يتم إرجاع ذلك إلى الاختلاف في تخصيص الموارد على الابتكار، بحيث ان هذا العامل أيضا تحدده التفضيلات وخصائص التكنولوجيا التي تخلق الأفكار، وفي المقابل يرى مفكري الاقتصاد المؤسسي أمثال (North & Thomas (1973), (De Soto Hernando (2000), (Knack and Keefer (1995), (Dani Rodrik Mauro (1995), (Arvind Subramania (2003), (Acemoglu and Robinson (2012) &، أن جودة المؤسسات تعتبر عاملا أساسيا لشرح وتفسير الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في المداخل ومستويات المعيشة والرخاء الاقتصادي بين البلدان الغنية والفقيرة، بالإضافة الى دور المؤسسات الجيدة في خلق مناخ تتكافأ فيه الفرص بين الجميع، وتوفر إطار للعمل تكون أهم ركائزه سيادة القانون وإستقلال القضاء ودعم للسياسات القائمة على أساس المشاركة والتوزيع العادل للدخل بين الأفراد والمجتمعات².

¹ الطائي، عبد الحسين عقيل و المطوري، أحمد جاسم و جراح، نعيم صباح.(2019). مرجع سبق ذكره. ص 65-66-67.

² شكوري، سيدي محمد وشيبي، عبد الرحمن. (2012). مرجع سبق ذكره. ص 24.

حيث كانت الارهاصات الأولى لبروز أهمية المؤسسات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال أعمال¹ **Adam Smith (1776)** الذي يعتبر أبا للاقتصاد الحديث وشخصية رئيسية في الفكر الاقتصادي حيث قدم أفكارا ومساهمات ثورية حول دور الحكومة والتنظيم والحرية الفردية في النظم الاقتصادية والاجتماعية، أحد أهم اسهاماته "فكرة اليد الخفية"، حيث يرى **Smith** أن الأفراد عندما يتصرفون لتحقيق مصلحتهم الذاتية، يساهمون عن غير قصد في الصالح العام للمجتمع، وهذا من شأنه أن يؤدي بطبيعة الحال إلى النمو الاقتصادي والازدهار. فمن وجهة نظره أن اقتصاد السوق الحر والمنافسة داخل الأسواق ضرورية لدفع الابتكار والكفاءة وتحقيق نتائج أفضل للمستهلكين، وقد شكل هذا المنظور وجهة نظر بشأن الحاجة إلى لوائح تنظيمية تعزز المنافسة العادلة ومنع الاحتكارات أو التكتلات التي تعرقل النمو الاقتصادي، كما أقر **Smith** على أهمية المؤسسات بطريقة غير مباشرة على حقوق الملكية وسيادة القانون في تعزيز النمو الاقتصادي، مؤكدا على أن حقوق الملكية الآمنة والإطار القانوني الذي ينفذ العقود يخلق الظروف الملائمة للأفراد والشركات للمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، وهو الاتجاه نفسه الذي ذهب اليه **John Stuart Mill (1848)** في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" حيث ركز على دور الحكومة والحرية الفردية كمؤسستين أساسيتين للتنمية الاقتصادية، مشيرا الى أن التدخل الحكومي المحدود لتصحيح إخفاقات السوق وحماية الحقوق الفردية (إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج) أمران حاسمان في تحقيق الرخاء الاقتصادي².

بينما يرى **North & Thomas (1973)** أن تراكم رأس المال، والابتكار، واقتصاديات الحجم الكبير، والتعليم)؛ جميعها ليست مسببات للنمو بل هي النمو نفسه، فتراكم عوامل الإنتاج والابتكار هي عوامل تعكس حالة النمو الاقتصادي، وأن السبب الرئيس لتفاوت النمو بين البلدان يتمثل بالاختلافات في المؤسسات القائمة فيها³.

كما قدم **North (1990)**⁴ رؤية شاملة في تحليل طبيعة المؤسسات وتأثيرها على الأداء الاقتصادي، حيث أشار إلى أن النظريات التقليدية قد لا تكون كافية لتحقيق الأهداف المرجوة في تحسين الأداء المؤسسات يكون أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على الإنتاجية الاقتصادية وجودة المؤسسات، وهذان العاملان يمكن أن يكونا عاملين رئيسيين في تقدم الدول ورخائها الاقتصادي، حيث بنى **North**

¹ Smith, A. (1776). The wealth of nations.

² Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. Handbook of economic growth, 1,p 02.

³ North, D. C., & Thomas, R. P. (1973). The rise of the western world: A new economic history. Cambridge university press. P 02.

⁴ North, D. C. (1990). Institutions, institutional change, and economic performance.

نظريته في المؤسسات والتغيير المؤسساتي انطلاقا من نظرية السلوك الفردي؛ فبالنسبة North المؤسسات هي مجموعة من الضوابط الرسمية وغير الرسمية تعمل معا على توجيه السلوك الاقتصادي.

لذا أوضح North أن هيكل ونوعية المؤسسات يؤثران بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للدولة حيث أن المؤسسات الجيدة تعمل على تسهيل المعاملات الاقتصادية، والحد من عدم اليقين، وتشجيع الاستثمار والابتكار. وفي المقابل؛ فإن المؤسسات الضعيفة تعيق النمو الاقتصادي. ومن جانب آخر يرى North أن المؤسسات الفعالة تقلل من تكاليف المعاملات من خلال توفير إطار موثوق للتفاعلات بحيث تعد حقوق الملكية الواضحة وآليات إنفاذ العقود ضرورية لتقليل هذه التكاليف.

كما يفترض North أن النمو الاقتصادي يعتمد على جود بيئة مؤسسية مواتية، ويكون ذلك من خلال مايلي:

- جودة وفعالية المؤسسات التي لا تحتل موقعا مركزيا تماما (الدولة) وتلك التي لا تتصف باللامركزية الكاملة (السوق)، ويبين أنه لا الدولة ولا السوق تعتبران أفضل طريقة لتوفير السلع والخدمات، ويوضح المعنى الاقتصادي للمؤسسات من خارج السوق أو المؤسسات غير التجارية في البلدان المتخلفة.
- فهم الخصائص الاقتصادية المحددة للبلدان المتخلفة، التي لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على السوق، فالسياسات التنموية ليست معيارية، فما يمكن تبنيه وانتهاجه "فرضه" في الدول المتخلفة ليس بالضرورة ما يتم انتهاجه في دول المتقدمة، وعليه ضرورة الأخذ بسياسات بديلة تتوافق مع الخصائص الاقتصادية للبلدان¹.

في السياق ذاته استعمل كل من Mauro (1995)² و Knack and Keefer (1995)³ مؤشرات ملائمة لقياس نوعية المؤسسات من أجل تبيان أن البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي تسجل أعلى معدلات نمو اقتصادي وأن المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية تلعب دورا حاسما في النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار⁴.

¹ كرار، عبد الغاني و رملوي، عبد القادر. (2020). الإطار المؤسساتي، الاقتصاديات الريفية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لأثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2017). مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد 10. العدد 01. ص 292.

² Mauro, P. (1995). Corruption and growth. The quarterly journal of economics, 110(3), 681-712.

³ Knack, S., & Keefer, P. (1995). Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures. Economics & politics, 7(3), 207-227.

⁴ شكوري، سيدي محمد وشيبي، عبد الرحمن. (2012). مرجع سبق ذكره. ص 21.

من جانب آخر درس **De Soto Hernando (2000)** من خلال كتابه الشهير "لغز رأس المال: لماذا تنجح الرأسمالية في الغرب وتفشل في غيره"، التفاوت في الثروة والنمو الاقتصادي بين الدول الغربية والعديد من الدول النامية، حيث أوضح أن الاختلاف الرئيسي بين هذه الدول يكمن في حماية حقوق الملكية وفعالية الأنظمة القانونية الرسمية التي تسهل عمل أسواق رأس المال في الغرب، حيث يعتقد De Soto أن الانتقال إلى حقوق الملكية والأطر القانونية الرسمية في العديد من البلدان النامية يعيق النمو الاقتصادي وريادة الأعمال¹.

كما يرى De Soto أن وجود خصائص ثقافية معينة: تقاليد وعادات وقوانين اجتماعية (المؤسسات) حيث يمكن إرجاع جزء كبير من الاختلاف بين الدول الأفقر والأغنى إلى نوعية القيم المشتركة في مجتمع بعينه، أي أن المؤسسات التي تنسق نشاطات الأفراد؛ فبعض المجتمعات تتمسك بقواعد يتولد عنها الثقة والاعتماد على الذات وحوافز العمل، ومنها ما يتمسك بأنظمة قواعد تجعل من المستحيل على الكثيرين أن يحصلوا ثمرة المخاطرة وبذل الجهد، وعندما يحصل هذا فإن هؤلاء قد يقومون بمجرد المحاولة للقيام بنشاط ما، والمؤسسات القاصرة تفسر استمرار معاناة معظم البشر من الفقر كل هذه المدة الطويلة. ففي المجتمعات التي لا تتمتع فيها حياة المرء وجسده وملكيته بالحماية الكافية، ويلوح فيها شبح الفساد دائماً، ويستغل القوي فيها الضعيف، لا يمكن استدامة النمو فيها طويلاً. وهناك الكثير من الأدلة التي تدعم القول بأن المجتمعات التي توجهها قوانين تضمن للمواطن الحرية الاقتصادية هي مجتمعات يغلب عليها الثراء، بينما تبقى رهينة الفقر تلك المجتمعات التي تقيد الحرية الاقتصادية بقيود مجحفة تشلها².

من منطلق آخر قام **Dani Rodrik & Arvind Subramania (2003)** بالبحث عن أهم المحددات التي يمكن أن تفسر وبصورة وافية الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان، وجدا أنه من بين هذه المحددات: الجغرافيا والتجارة الدولية، ونوعية المؤسسات التي تؤكد دور العوامل الطبيعية باعتبارها أهم عامل في اختلاف الدخل ومستويات المعيشة بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم. حيث أوضح Rodrik & Subramania أن البلدان التي تمتلك مؤسسات وخاصة تلك التي تحمي حقوق الملكية لجميع الأفراد وتكرس سيادة القانون وتفرض رقابة على المسؤولين تستطيع تحقيق الرفاه لسكانها، ويبدو هذا واضحاً

¹ De Soto, H. (2000). The mystery of capital. New York, NY, 10016.

² وولفغانج، كاسبر. ترجمة: الحارس، علي. (2012). عن أسباب الازدهار الاقتصادي. دار الأمان. ط 1. 26-27.

لأن معظم البلدان الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية؛ إذ تعتبر المؤسسات الجيدة والحماية الأكبر لحقوق الملكية وسيادة القانون من أهم العوامل التي تعزز الاستثمار وتزيد من مستوى دخل الأفراد¹.

كما حدد Rodrik & Subramania المؤسسات التي تدعم السوق والنمو الاقتصادي، وهي مؤسسات "خلق السوق"، و"مؤسسات تنظيم السوق"، و"مؤسسات تثبيت السوق"، و"مؤسسات إضفاء الشرعية على السوق"، حيث يرى Rodrik & Subramania أن الأسواق تحتاج إلى لوائح تنظيمية واسعة النطاق لتقليل إساءة استخدام قوة السوق، واستيعاب العوامل الخارجية، والتعامل مع عدم تناسق المعلومات (أي مؤسسات تنظيم السوق). وتحتاج البلدان أيضا إلى ترتيبات نقدية ومالية وغيرها من الترتيبات للتعامل مع دورات الأعمال (أي مؤسسات تثبيت استقرار السوق). وأخيرا، يعتبر الحكم الديمقراطي بمثابة المؤسسات التي تضفي الشرعية على السوق لتحقيق وتأمين نتائج السوق ومن ثم، فإن كل اقتصاد يوفر ظروف القانون والنظام الفعالة يكتسب المزيد من الثراء الاقتصادي والتنمية، ومن ناحية أخرى، فإن الاقتصادات التي لديها بيئة غير فعالة للوكلاء الاقتصاديين، تواجه مشاكل انخفاض مستويات التنمية والنمو غير المستدام².

وفي نفس السياق ميز³ Acemoglu and Robinson (2012) بين المؤسسات الشاملة Inclusive Institutions والمؤسسات الاستحوادية Extractive Institutions لتفسير الفروقات بين البلدان ويجادلون بأن المؤسسات الشاملة التي توفر حماية حقوق الملكية وتكافؤ الفرص، تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وفي المقابل تعمل المؤسسات الاستحوادية على تركيز السلطة والنفوذ الأمر الذي يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي وعدم المساواة. إذ يوضح Acemoglu and Robinson أن الدول تنجو من شبح التخلف هي التي تمتلك مؤسسات سياسية شاملة التي تدعم المؤسسات الاقتصادية الشاملة وتفضل في الغالب حينما تتصلب وتتجبر تلك المؤسسات أو تقشل في التكيف، حيث يرى الاقتصاديان بأن الجغرافيا أو الثقافة أو التاريخ أو العقيدة ليست هي العوامل التي تفسر السبب وراء وجود بعض الدول الغنية وبعض الدول الفقيرة، ولكن بالأحرى هي مسألة مؤسسات وسياسات منتهجة.

حسب Acemoglu and Robinson تقشل الأمم اقتصاديا بسبب المؤسسات الاستحوادية المستخلصة للثروات، فهذه المؤسسات تجعل البلدان الفقيرة تظل فقيرة وتمنعها من المضي قدما نحو طريق

¹ شكوري، سيدي محمد وشيبي، عبد الرحمن. (2012). مرجع سبق ذكره. ص 22-23.

² Alali, D. W. Y. (2022). Institutions, Policies, and Economic Growth: Overview. Policies, and Economic Growth: Overview (November 2, 2022), p 6-7.

³ دارون، أسيموجلوا وجيمس، روبنسون، ترجمة بدران حامد. (2015). مرجع سبق ذكره.

النمو الاقتصادي، فوجود مؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة سيؤدي إلى توزيع أكثر إنصافاً للموارد وتمكين شرائح أوسع للمجتمع، مما يعني مزيداً من تكافؤ الفرص، حتى عندما يتعلق الأمر بالصراع على السلطة، مما يجعل من الصعب على النخبة الصغيرة سحق الجماهير الكبيرة بدلاً من الاستسلام لمطالبهم أو على الأقل لبعض منها¹.

2.4 الفساد كأحد أوجه المؤسسات الرديئة :

برزت مشكلة الفساد كظاهرة مؤسسية تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يتم فيها قانونياً وأخلاقياً؛ وتفاقت هذه الظاهرة بعدما شمل اتساعها حتى في الديمقراطيات الغربية التي كانت تروج دائماً لوجود هذه الظاهرة في المجتمعات المتخلفة التي تفتقد القيم المؤسساتية القائمة على معايير النزاهة والعدالة، حيث يأتي الفساد بأشكال عديدة ومن الصعب تحديده، وأصبح يشكل تهديداً سواء على الدول المتقدمة أو النامية بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، بالنسبة لـ Cheryl & Kaufman (1998) الفساد (Corruption) هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، حيث يشير هذا المفهوم أنه من أجل الأداء الفعال لاقتصاد السوق لا ينبغي للعلاقات الشخصية أن تلعب دوراً في القرارات الاقتصادية التي يتخذها ممثلوا الحكومة أو الوكلاء الاقتصاديين، فمنظرو الاقتصاد المؤسسي يرون أن تأثير الفساد يكون أكبر في ظل وجود مؤسسات سيئة، في حين يكون التأثير أقل في ظل المؤسسات الجيدة، فالمؤسسات الرديئة يشتمها الفساد بنسبة كبيرة حيث يؤدي الفساد إلى تآكل القدرة المؤسسية وهدر الموارد المالية والاقتصادية، حيث نجد أن البلدان التي تعاني من البيروقراطية الفاسدة تولد أنشطة ريعية مخصصة لتحويل الموارد بدلاً من الأنشطة الإنتاجية².

بالرغم من أن الفساد يعكس نوعية المؤسسات الرديئة إلى أن الآراء النظرية المطروحة اختلفت حول تأثير الفساد على النمو الاقتصادي بين مؤيد ومعارض؛ فبعض الاقتصاديين يعتقدون أن الفساد له تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي وهو ما يعرف بفرضية "رمال العجلات Sand in the Wheel"، حيث تشير

¹ شكوري، سيدي محمد وشيبي، عبد الرحمن. (2019). الجودة المؤسساتية ولتتمية المستدامة في الدول العربية : دراسة تطبيقية.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد 21. العدد 01. ص 13.

² Drangovska, T., & Antovska-Mitev, M. (2022). Institutions and Economic Growth: Comparative Analysis -North Macedonia and Selected Countries From the Region. Southeast European Review of Business and Economics. 8.p 19.

الفرضية الى أن الفساد بمثابة الرمال التي تعيق عملية النشاط الاقتصادي¹، ويعتبر (1995) Mauro من أول الباحثين الذين تطرقوا إلى الفساد على انه ظاهرة سلبية تضر بالاقتصاد وتعمل على تقليص النمو الاقتصادي، وهو ما أجمع عليه كل من (2005) Sevansson، (2001) Mo، (1993) Murphy et al على أن من أهم الخسائر التي تمس النمو الاقتصادي والمتعلقة بالفساد تكون نتيجة للتوزيع غير الفعال للموارد، حيث يدفع البحث عن الربح بالمسؤولين الحكوميين الى توجيه الاستثمارات العمومية نحو وجهات تعود بالفائدة عليهم عوض توجيهها نحو استثمارات منتجة تخدم الصالح العام مما يؤدي إلى انتشار الفقر والتفاوت في توزيع الدخل²، في المقابل هناك وجهة نظر مغايرة ترى أن للفساد تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي وهي ما أطلق عليها بفرضية "شحوم العجلات **Grease in the Wheel**" والتي تشير الى أن الفساد بمثابة الزيت أو الشحم الذي يحرك عجلة النشاط الاقتصادي³، حيث تعتبر دراسات كل من (1964) Leff و(2006) Huntington من أولى الدراسات التي تطرقت إلى الآثار الايجابية للفساد على الاقتصاد، ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات بحجة أن الفساد وسيلة للحصول على المنافع التي لا يتمكن المرء من الوصول إليها بالطرق القانونية، فهو يعمل من وجهة نظرهم على تخصيص الموارد ورفع قيمة الأرباح وتقادي القوانين وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وريح تكلفة الوقت من خلال تذليل القوانين والقيود الموضوعية⁴، ومع ذلك مهما تباينت وجهات النظر في التحليلات النظرية والأدلة التجريبية التي فسرت العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي الا أنه يبقى الفساد نقطة ضعف أي دولة وعائق للنمو والتنمية حتى وان كان ذلك بدرجات متفاوتة، فهو انعكاس لجودة المؤسسات السياسية، والقانونية والاقتصادية التي تحكم الاقتصاد والمجتمع ككل في أي بلد.

3.4 دور الدولة في إقامة مؤسسات فعالة:

إحتل الحديث عن دور الدولة أهمية كبيرة منذ بدايات الفكر الاقتصادي، وفي هذا السياق إختلف شكل ومدى هذا الدور استجابة لهذه الإسهامات الفكرية، حيث تواجدت آراء تؤيد التدخل الواسع للدولة،

¹ أحمد، أشرف محمد السيد وفتح الله ، محمد محمود. (2017). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر. مجلة البحوث التجارية، المجلد 39. عدد 01. ص 261.

² بوجانة، رضا حمزة و برقوقي، إبراهيم. (2018). الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول العربية. مجلة الباحث. المجلد 18. العدد 01. ص 153.

³ أحمد، أشرف محمد السيد وفتح الله ، محمد محمود. (2017). مرجع سبق ذكره. ص 260.

⁴ سعيدي، لبنى و مكيد، علي. (2022). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا للفترة (2003-2019). مجلة الابداع. المجلد 12. العدد 01. ص 442.

وآراء أخرى تؤيد تضيق تدخل الدولة إلى أدنى حد، والجدير بالذكر أنه بعد فترة من تراجع الإهتمامات بشأن دور الدولة، ظهر دور الدولة مرة أخرى في المقدمة ليشغل مكانة بارزة في إطار الجدل المتعلق بمدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وبينما كان **Adam Smith** يدعو إلى الحد الأدنى من التدخل الحكومي في الاقتصاد، أقر بوجود دور للحكومة في توفير المنافع العامة، وإنفاذ العقود، والحفاظ على النظام الاجتماعي، حيث أن التحديات العالمية الجديدة، وتزايد فجوة الفقر بين الدول، قد أضاف طرحا جديدا يؤكد على أهمية العامل المؤسسي ليس فقط من خلال تخفيض حجم الدولة، بل ضرورة رفع كفاءة أدائها، وبالتالي برزت أهمية نوعية المؤسسات في تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة لتفعيل عمليات الاستثمار والادخار ومن ثمة في تحقيق النمو الاقتصادي¹.

فالدولة هي مجموع بشري يقيم بصفة مستقرة على إقليم معين ويخضع لسلطة سياسية عن أشخاص الحكم ولتقوم الدولة بتأدية وظائفها بشكل سليم، تضمن به الحقوق وتضامن به الحريات الأساسية للأفراد ويمنع فيها سوء استغلال السلطة والقوة والسلابية من قبل الحكام². وبما أن السلطة قوة ولها تأثيرات كبيرة يمكن توظيفها لتحقيق الكثير من الأمور أو الأهداف أو المكاسب إن كانت شخصية أو لمجموعة من الأفراد أو للأفراد كافة، ولكن عوضا أن تكون هذه السلطة خدمة للناس الا أنه في الغالب يساء استعمالها بخروجها عن قواعد العمل الجماعي.

فسلطة الدولة هي أولا وقبل كل شيء سلطة قانونية؛ وليست امتيازًا لمن يمارسها، وإنما مجرد وظيفة ذات صلاحيات محددة تمارس في ضوء مجموعة من القواعد القانونية تخدم الصالح العام، فخضوع الدولة بسلطاتها المختلفة لمجموع القواعد القانونية يعد العنصر الجوهري لقيام دولة القانون³.

فالدولة كحكم مؤسسي تتميز عن الهيئات السياسية وعن المجتمع المدني تحتاج الى قواعد قانونية مستحدثة تسمح لها بتغيير دورها من وسيط الى نموذج ديمقراطي تشاركي، فمن غير الممكن تحقيق انتقال ديمقراطي وبناء دولة القانون دون تصفية قانونية لمخلفات النظام السابق، فلا بد من الاستئصال النهائي

¹ بشراير، عمران وتتهان، موارد. (2016). أثر كفاءة الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1996-2014). مجلة دراسات العدد الاقتصادي. المجلد 07. العدد 03. ص 304.

² الشراوي، محمود علي. (2016). مرجع سبق ذكره. ص 93.

³ عيساني، رفيقة. (2017). دولة القانون والشفافية كمعايير للحكمة الراشدة وعلاقتها بالتنمية الإنسانية. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة. المجلد 02. العدد 01. ص 140.

للمؤسسات الاستخراجية التي تعد المطلب الأساسي لعملية التغيير المؤسساتي؛ لترسيخ دولة ديمقراطية قوية ينعلم فيها احتمال تجديد سيطرة النخبة السابقة¹.

تبنى الدولة الحديثة على مؤسسات وليس على أفراد أو حزب ما؛ الأفراد والأحزاب يزلون أما المؤسسات فتبقى بعدهم ولأجيال كثيرة، الديمومة في الدولة تتجسد في ديمومة مؤسساتها لأنها منفصلة تماما عن الفرد والحزب السياسي الذي يتعامل مع الدولة كملكية خاصة له، كما هو الحال في كثير من الديكتاتوريات، إن المجتمع الذي يقوم على دولة القانون أي يقوم على نظام سياسي واجتماعي يضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم، حيث يكون الشعب هو مصدر السيادة والسلطة تخلق فيها مؤسسات فعالة دائمة تحمي الحقوق وتأمين فيها الحريات وتعزز مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، ويحقق هذا من خلال ترسيخ مبدأ الديمقراطية ومن أهم أسس الديمقراطية وجود السلطات الأربع المستقلة: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وسلطة الصحافة، التي تعمل كلها بكفاءة ونزاهة وشفافية ضمن أنظمة وداستير مناسبة، وأي نظام ديمقراطي الآن لا توجد فيه تلك السلطات الأربع التي تعمل بكفاءة ونزاهة يمكن أن تخرق فيه أساسيات الديمقراطية بسهولة، وبالتالي تصبح ديمقراطيته بلا معنى².

¹ لوشن، دلال وطارق، خير الدين. (2022). بناء دولة القانون: تصميم دساتير ما بعد الانتقال. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33. العدد 04. ص 552-553.

² الشراوي، محمود علي. (2016). مرجع سبق ذكره. ص 94-95.

خاتمة الفصل:

لقد تغيرت نظرة مفكري الاقتصاد التنموي المعاصر حيال أسباب حدوث النمو الاقتصادي، واتضح أن هناك تباينات في معدلات النمو الاقتصادي لا يمكن تفسيرها بالعوامل التقليدية وإنما ترجع إلى عوامل أخرى كامنة تعرف بالمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي والتي تتمثل في نوعية المؤسسات، ففي السابق لم يكن للعوامل السياسية والمؤسسية أي دور جوهري في عملية النمو، لكن مع التطورات الأخيرة في نظريات النمو الداخلي، ظهر بعض الاهتمام بالعوامل المؤسسية ولاسيما مع تضارب الأفكار حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث جاءت دراسات الفكر المؤسسي الجديد ودراسات North التي كانت السبابة في إعادة بعث دور المؤسسات في النمو الاقتصادي. حيث اتفق معظم مفكري الاقتصاد المؤسسي (Rodrik and Subramanian, Acemoglu and Robinson) على مدى أهمية نوعية المؤسسات في تحقيق الرخاء الاقتصادي باعتبارها أهم الأسباب المرشحة لتفسير الاختلافات في الدخل ومستويات المعيشة بين البلدان.

ويعزى الاختلاف في جودة المؤسسات بين الدول إلى الاختلافات الأيديولوجية والمعتقدات وكذا العوامل التاريخية وغيرها من الأسباب التي تلعب دورا كبيرا في تشكيل السياسات والمؤسسات، ومن بين المحددات التي تفسر نوعية المؤسسات هي التقاليد القانونية ونوعية انفاذها حيث تختلف بين البلدان حسب الأصل القانوني، بالإضافة إلى العامل التاريخي أو ما يعرف بالإرث الاستعماري؛ فمن بين الفرضيات التي تم طرحها أن المستعمرات التي لقيت قبولا ومحيطا ملائما قامت بنسخ مؤسسات جيدة، أما المستعمرات التي وجدوها غير مشجعة للاستقرار أنشأوا فيها مؤسسات ضعيفة يسهل استغلال ثروتها. ومن ضمن العوامل أيضا؛ الموارد الطبيعية والجغرافيا فالاعتماد بدرجة كبيرة على هذه الموارد يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف المؤسسات. فكل هذه المحددات ساعدت على إقامة بيئة مؤسسية فعالة تعمل على توجيه النمو الاقتصادي لبلوغ معدلات مرتفعة؛ وكذا ضمان استدامة في الأجل الطويل واحداث الفارق بين البلدان.

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يعد النظام المالي أحد العناصر الأساسية في الاقتصاد كونه يمثل حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، وذلك من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة التي تمثل مصدرا رئيسيا في جمع الفوائض المالية من الوحدات الاقتصادية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر، حيث تعتمد فعالية القطاع المالي على كفاءة نظامه وقدرته على تحويل الأموال بين الوحدات المالية مما يعزز من فرص النمو الاقتصادي واستدامته، عن طريق زيادة حجم الادخار وتحسين كفاءة الاستثمار.

وتعود الإسهامات الأولى في مجال دراسة العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي إلى أعمال الاقتصاديين Goldsmith (1960)، Bagehot (1873)، Schumpeter (1912) الذين أوضحوا الدور الفعال للقطاع المالي ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث كانت هذه الإسهامات الرائدة بمثابة الأرضية التي مهدت لظهور توجهات أخرى لتفسير هذه العلاقة بعدما تم تجاهلها سابقا في الفكر الكلاسيكي، لتأخذ العلاقة بعد ذلك منعطفًا آخر من خلال الإضافات التي قدمها Shaw and Mckinnon (1973) والذي كان الهدف منها تحرير الأنظمة المالية قصد إقامة نظام مالي مرن خالي من القيود المالية، ومع ظهور نظريات النمو الداخلي تجدد الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، حيث أخذت هذه العلاقة أبعاد كثيرة ومختلفة؛ وتباينت وجهات النظر حول أهمية النظام المالي في النشاط الاقتصادي، ومع ذلك أثبتت معظم الدراسات الدور الإيجابي للقطاع المالي في تحفيز النمو الاقتصادي وهو ما ساهم بشكل كبير في إثراء أدبيات هذه العلاقة؛ ويمكن حصر هذه الرؤى المتضاربة إلى أربع اتجاهات رئيسية:- فرضية العرض القائد "supply leading"، فرضية الطلب القائد "Demand following"، العلاقة ثنائية الاتجاه "bi directional Relationship"، العلاقة السلبية (الحيادية) "badly over stress".

وضمن هذا الإطار سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح اتجاه العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي التي يشوبها العديد من الغموض من خلال الفرضيات التي طرحها أنصار هذا التوجه.

1- تطور مفهوم التنمية المالية ودورها في الاقتصاد :

كانت المحاولات بعد الحرب العالمية لاستخدام النظام المالي كقاطرة للنمو تتسم بتدخل الدولة المباشر من أجل توجيه الموارد المالية لقطاعات تصنف على أنها ذات أهمية حيوية للنمو والتنمية، وكانت هذه الاستراتيجية شائعة في البلدان النامية، كما كانت تستخدم إلى حد ما حتى في العديد من البلدان المتقدمة والتي أطلق عليها اسم الكبح المالي من طرف (Mckinnon & Shaw (1973؛ حيث كان لتطبيق هذه الاستراتيجية أثر سلبي على نوعية الاستثمارات وتثبيط الادخار، وعدم تخصيص الأملل لرأس المال وانتشار الفساد، في السبعينيات بدأ التخلي التدريجي عن هذه الاستراتيجية وحل محلها التحرير المالي الذي يعتبر وليد التنمية المالية التي تنعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي، حيث تعتبر التنمية المالية شرطا أساسيا لا بد من تعزيز مستواها لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية، والتي اعتبرت هذه الأخيرة كحل ووسيلة فعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي؛ من خلال تطوير أنظمتها المالية وأجهزتها المصرفية التي بدورها تحفز على الادخار، وتوجيه الموارد المالية لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات المنتجة التي تعزز النمو الاقتصادي¹.

ويعد التطور المالي مفهوم متعدد الأوجه، لا يشمل المجالات النقدية فحسب ولكن أيضا التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية كحماية حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد، فالنظام المالي الفعال يؤدي الى عدة مهام حيوية أهمها تعزيز الوساطة المالية من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والتعاملات، وتشجيع الاستثمار في المشاريع ذات العائد المرتفع وتعبئة المدخرات وتنويع المخاطر، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، ومع ذلك قد يواجه القطاع المالي بعض القيود والعراقيل التي تفرضها الحكومة، التي يمكن ارجاعها بصورة رئيسية إلى استخدام النظام المالي كمصدر للمالية العامة والتي تعتبر من الأساليب الشائعة للكبح المالي التي تتدخل فيها الدولة سواء بفرض الضرائب أو بإجراء آخر يحيد هذه القطاعات عن العمل وفق آليات السوق، وبناءا على هذا ينبغي لصانعي القرار إزالة شروط الكبح المالي ودعم عملية التنمية المالية باعتبارها عنصر هام ضمن استراتيجيتهم لتحفيز النمو الاقتصادي واستدامته².

¹ الميلودي، سعاد وزيدان، محمد.(2016). تفعيل التنمية المالية لتمويل التنمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). مجلة دراسات وأبحاث. المجلد 08. العدد 22. ص 68-69.

² مصيطفي، عبد اللطيف وبن بوزيان، محمد.(2015). أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية. مكتبة حسن العصرية. ط 1. بيروت-لبنان. ص 94.

1.1 النظام المالي Financial System:

النظام المالي عبارة عن وحدات ومؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الاقتصاد وهي جزء أساسي مهم من الهيكل الاقتصادي العام للدولة، حيث يساهم في تسيير التعاملات المالية وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في هذا الاقتصاد، ويعتبر القطاع المالي المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات الفائضة إلى قطاعات العجز فهو يسهل عملية توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والانتاجية¹. وتأتي أهمية النظام المالي من خلال تحقيق الاستقرار المالي وتجنب حدوث الأزمات المالية والموائمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاع المالي وتغطية الفجوات المالية والعمل على تحسين الأوضاع المالية وبناء القدرات المؤسسية للموارد البشرية والارتقاء بمستوى الخدمات المالية المقدمة لتشجيع الاستثمار وتحقيق الرفاه الاقتصادي ويمكن تحديد وظائف النظام المالي بما يلي:

- تكوين وعاء للفوائض المالية وتحقيق الموازنة بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- تنمية الادخارات في الاقتصاد الوطني.
- توفير السيولة بأنواعها وأشكالها المختلفة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية².
- خلق مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة.

2.1 مقومات النظام المالي الفعال:

يتطلب النظام المالي الفعال توافر العناصر التالية³:

- **توافر نظام نقدي:** أي توفر وحدة قياس مقبولة من الجميع أساسها قياس الأسعار وتبادل السلع والخدمات وأن يعمل النظام النقدي بطريقة تتناسب مع احتياجات الأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني، لذا يجب مراقبة انظام النقدي باعتباره وسيط هام وفعال لتبادل السلع والخدمات مع مراعاة أسعار الصرف في حالة التبادل الدولي للسلع، إضافة إلى ذلك إيجاد وسائل دفع مقبولة للوفاء بالديون والالتزامات في ظل شروط معينة متفق عليها.
- **توافر التسهيلات الإلزمة لتجميع المدخرات لتمويل الاستثمار:** وذلك بترقية النشاط الاستثماري ووضع الإجراءات التي تسمح بتدفق الادخار إلى الاستثمار عبر قنوات مالية منظمة سليمة وفق ضوابط معينة وفي أشكال مختلفة .

¹ دريد كامل، آل شبيب، (2012). الأسواق المالية والنقدية. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. ط 1. عمان. ص 25.

² دريد كامل، آل شبيب، (2012). مرجع سبق ذكره. ص 33.

³ مصيطفي، عبد اللطيف وبن بوزيان، محمد. (2015). مرجع سبق ذكره. ص 14.

■ **أسواق مالية كفئة:** تؤدي كفاءة الأسواق المالية دورا هاما في تبادل الادوات المالية والاسهم وشهادات الاستثمار بطريقة مرنة في ظل نظام يعمل على حماية المستثمر، وبذلك يمكن تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار مع تحويل الاصول المالية الى سيولة في مدة زمنية قصيرة وبأقل تكلفة ممكنة، اضافة الى أن تطور الأسواق يفترض حرية تفاعل الاسعار ومعدلات الفائدة دون التحيز للبيانات والمعلومات المتاحة للمستثمرين.

3.1 الهيكل المالي Financial Structure :

حسب **Goldsmith** تختلف الهياكل المالية من بلد الى اخر المالي من حيث الطابع الدقيق وطريقة التشغيل والحجم المناسب لأنواع المختلفة من الأدوات والمؤسسات المالية، على سبيل المثال الاختلاف في الثروة الوطنية، الناتج القومي، تكوين رأس المال والادخار¹.

من خلال تحليل Goldsmith يتضح لنا إمكانية إبراز ثلاث سمات رئيسية للهيكل المالي في بلد معين²:

- يتميز الهيكل المالي بمجموعة من الأدوات المستخدمة لدعم العمليات المالية أي عمليات التسوية وتكوين المدخرات والتمويل والتحوط من الأصول والمخاطر المالية. فتنوع الأصول المالية ومدى النطاق الذي تشكله والتوزيع بين الأصول بأنواعها المختلفة يشكل جانبا رئيسيا من الهيكل المالي.

- اما السمة الرئيسية الثانية تكمن في طبيعة المؤسسات المالية التي تتدخل في عملية إنشاء الأصول المالية وتداولها والحفاظ عليها، بالإضافة الى دور الأسواق التي يتم فيها التفاوض وإبرام المعاملات المتعلقة بالأصول المالية، وكذلك دراسة الدوائر والقنوات التي تنظم تداول التدفقات المالية في الاقتصاد الوطني والدولي.

- يمكن ترجمة الهيكل المالي إلى مصطلحات كمية من خلال تحليل العلاقات بين الأسهم والمبالغ المستحقة للأصول المالية او من خلال مقارنة تدفق المعاملات (الإصدارات الجديدة، والمعاملات في الأسواق الثانوية، ومعدل الدوران) المتعلقة بالأنواع المختلفة من الأصول والمؤسسات والأسواق، والأحجام التي تعبر عن الخصائص الرئيسية للاقتصاد الحقيقي (الإنتاج والثروة الوطنية والمدخرات العامة وثروة الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى).

¹ Cohen, E. (1991). Gestion financière de l'entreprise et développement financier. Edicef. p31.

² Cohen, E. (1991) . op cite. p32 .

ويتكون الهيكل المالي من مجموعة من المؤسسات المالية ذات رصيد مالي كبير ومؤثر على النظام المالي نذكرها فيما يلي:

الشكل (1.2): هيكل النظام المالي



المصدر: دريد كامل، آل شبيب.(2012). الأسواق المالية والنقدية. مرجع سبق ذكره. ص 26.

نجد ان الحجم الضئيل من الادخار الكلي لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام النمو الاقتصادي اذا توفرت فرص توظيف راس المال واستثماره فهناك قاعدة في خلق الائتمان تقرر ان " الودائع تسمح بالإقراض والقروض تخلق الودائع، والادخار يسمح بالاستثمار والاستثمار يخلق الادخار" فاذا وجدت فرص الاستثمار فيأتي الاستثمار اما عن طريق الاصدار الجديد او الادخار الاجباري وذلك من خلال الاسعار او عن طريق تشجيع الافراد والمؤسسات الادخارية او عن طريق تسرب رؤوس الاموال الى الخارج لذا يتطلب خلق فرص للاستثمار وزيادة الميل له وتوسيع السوق والتحكم في أسعار الفائدة.¹

¹ مصيطفى، عبد اللطيف وبن بوزيان، محمد.(2015). مرجع سبق ذكره، ص 34.

2- تطور مفهوم التنمية المالية :

لم يتم إعطاء مفهوم دقيق للتنمية المالية Financial Development في الأدبيات الاقتصادية واختلفت وجهات النظر باختلاف المدارس الاقتصادية حيث تم حصر مفهوم التنمية المالية وفق ثلاث مقاربات:

❖ **المقاربة الهيكلية:** وفقا لهذه المقاربة التي جاء بها الاقتصاديان Goldsmith و Patrick فان دراسة التنمية المالية تتطلب معلومات عن التغيرات في الهيكل المالي على مدى فترات زمنية معينة، ويمكن دراسة التنمية المالية اما عن طريق جمع المعلومات من خلال تدفقات المعاملات المالية أو عن طريق اجراء مقارنة للهيكل المالي في فترات مختلفة، لكن ما يعيب هذا المفهوم أنه ركز على بنية النظام المالي وتجاهل كفاءة وجودة الخدمات المالية¹.

❖ **مقاربة التحرير المالي:** ذهب بعض المفكرين الاقتصاديين لهذه المقاربة كأمثال Shaw و McKinnon الى حصر مفهوم التنمية المالية في التحرير المالي والانتقال من تقييد القطاع المالي وادارته من طرف الحكومات إلى حرية الأسواق المالية وانتقال رؤوس الأموال مع رفع تسقيف الائتمان والتخلي عن سياسات تحديد أسعار الفائدة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي².

❖ **المقاربة الوظيفية:** أعطى Levine (2005) طرعا وظيفيا لمفهوم التنمية المالية؛ حيث يرى Levine أن التنمية المالية تكمن في زيادة مدى وكفاءة خدمات المؤسسات المالية للحد من قصور أو احتكاكات السوق، من خلال خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، بالإضافة لتعبئة الموارد المالية بشكل يضمن تمويل النشاطات الإنتاجية عن طريق مؤسسات الوساطة المالية التي توفر خدمات مالية متنوعة للمدخرين، والتي تأخذ بعين الاعتبار تفضيلاتهم المتباينة فيما يتعلق بالعائد والمخاطر والسيولة، مما يساعد ذلك في جعل المتعاملين الاقتصاديين يتعاملون بثقة تجاه المخاطر المالية التي يديرها النظام المالي، مما يؤثر ذلك ايجابيا على قرارات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي، حيث حدد Levine خمس وظائف رئيسية للنظام المالي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والتي تتمثل في:

¹ أبوغزالة، محمد عبد الكريم. (2016). التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. المجلد 04. العدد 02. ص 129.

² بن يحيى، يحيى وطلحاي، فاطمة الزهراء. (2020). التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018. مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 10. العدد 04. ص 237.

- ✓ توفير معلومات مسبقة حول الاستثمارات الممكنة وتخصيص رأس المال.
- ✓ تنويع المخاطر من خلال التداول والتحوط وتخفيف المخاطر.
- ✓ تمويل الاستثمارات وممارسة الرقابة المؤسسية.
- ✓ تعبئة المدخرات.
- ✓ تسهيل تبادل السلع والخدمات¹.

ومن وجهة أخرى قدم بعض المفكرين الاقتصاديين مفهوم التنمية المالية على أساس العوامل السياسية والمؤسسية، حيث يرى كل من **king and levine (1993a)** و **Levine (1997)** و **Ellis and Zhu (2004)**: أن التنمية المالية تحدث إذا تحسنت كفاءة القطاع المالي واستقراره وقدرته التنافسية لتحسين الخدمات المالية وتنوع المؤسسات المالية، وبالتالي يتطلب تطوير القطاع المالي نمو حجم ونوعية الأنشطة بالإضافة إلى تغييرات في هيكل السوق، أي انه في حالة وجود اقتصاد متطور فمن المتوقع زيادة حجم المعاملات في القطاع المالي².

و وفقا لمعهد التمويل الدولي **Dfid (2004)** يعد القطاع مالي متطورا ومكتمل النمو في حال توفر المعايير التالية³:

- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
 - تنوع الخدمات المالية المتاحة وحجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في القطاع المالي بمعدل جيد.
 - تنمية وزيادة حجم رأس المال الذي توزعه المؤسسات المالية الخاصة لمشاريع القطاع الخاص بدلا من الإقراض الحكومي المباشر الذي تقدمه المصارف المملوكة للدولة.
 - تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار وكذا من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية.
 - تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية.
- أما بالنسبة لـ **Adnan Noureen (2011)** فالتنمية المالية هي تلك السياسات والعوامل والمؤسسات التي تؤدي إلى الوساطة الفعالة والأسواق المالية الفعالة. حيث يوفر النظام المالي القوي تنويع للمخاطر

¹ Levine, R. (2005). Finance and growth: theory and evidence. Handbook of economic growth, 1, p 06 .

² chaiechi, t. (2014). Post-Keynesian empirical research and the debate on financial market development. IGI GLOBAL, p 03.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2005). سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في الأسكوا. العدد 03. الأمم المتحدة. نيويورك. ص 02..

والتخصيص الفعال لرأس المال، وكلما زاد التطور المالي زادت تعبئة المدخرات وتخصيصها للمشاريع ذات العائد المرتفع¹.

كما أفاد تقرير التنمية المالية لعام 2012 أن التنمية المالية هي مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤدي إلى وساطة وأسواق مالية فعالة وذات كفاءة، وكذا تعميق وتوسيع الوصول إلى رأس المال والخدمات المالية².

وحسب (Taha Chaiechi (2014) تطوير القطاع المالي هو عملية تعمل من خلالها الأدوات المالية والأسواق المالية والوسطاء الماليون معا لتقليل تكاليف المعلومات والمعاملات، وتسهيل توجيه المدخرات إلى مشاريع الاستثمار المنتجة³.

بناء على التعاريف المذكورة سابقا نستنتج أن للتنمية المالية مفهومين أساسيين: أحدهما شامل والآخر ضيق؛ يعكس المفهوم الشامل الإجراءات التي تتخذها الدولة لتخفيف أو إلغاء القيود المفروضة على النظام المالي بهدف رفع كفاءته وإصلاحه بشكل عام، ويشمل ذلك تحسين سياسات الرقابة والمراقبة المالية، وتعزيز التشريعات المالية لتحسين البيئة التنظيمية للأسواق المالية، أما المفهوم الضيق فيرتبط بتحرير العمليات في السوق المالي وذلك بإلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على الأنشطة المالية والمصرفية، وحرية حركة رؤوس الأموال من خلال إعطاء البنوك والمؤسسات المالية درجة عالية من الاستقلالية، أو التقليل من احتكار الدولة في عملياتها، وتحرير معدلات الفائدة استجابة لمتطلبات السوق، بحيث كل هذه الخطوات تسعى لتعزيز الأداء المالي في النظام المالي بالشكل الذي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي⁴.

¹ Adnan, N. (2011). Measurement of financial development: A fresh approach. In 8th International Conference on Islamic Economics and Finance. University of Surrey, United Kingdom and Comsats Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan. p 01.

² World Economic Forum;. (2012). The Financial Development Report. New York, USA. p xiii.

³ chaiechi, t. (2014).op, cite, p 13.

⁴ بن يحيى، يحيى وطلحاوي، فاطمة الزهراء.(2020). مرجع سبق ذكره. ص 238.

1.2 مؤشرات قياس التنمية المالية:

لقد وردت عدة مؤشرات ومقاييس في أدبيات التنمية المالية التي يمكن استخدامها في قياس التنمية المالية كونها تعكس مستوى تطور القطاع المالي، حيث استخدم كل من Goldsmith (1969) و Mckinnon (1973) مؤشرا واحدا يتمثل في حجم الوساطة المالية "M2/PIB"، بينما استخدم اقتصاديون آخرون ومن بينهم و King and levine (1993) و demirgue-Kant and levine (1996) و loayza and beck (2000) مؤشرات مالية أخرى لقياس درجة تطور النظام المصرفي،¹ ويمكن أن نذكر من بين هذه المؤشرات مايلي:-

1.1.2 مؤشرات التطور البنكي:²

تهتم هذه المؤشرات بقياس حجم البنوك والمؤسسات المالية الفاعلة في الاقتصاد من خلال التركيز على المجمعات النقدية وقدرتها على تعبئة الموارد المالية، وتتمثل في:-

- **حجم الوساطة المالية (M2 / PIB):** ويطلق عليه أيضا مؤشر المعروف النقدي بمعناه الواسع الى الناتج المحلي، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع الأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام، حيث يستخدم كمؤشر لسيولة وحجم القطاع المصرفي قياسا إلى حجم الاقتصاد، حيث يرتبط المستوى المرتفع لهذا المؤشر بتطور الخدمات المالية.
- **معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/PIB):** يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية طويلة الأجل، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي.

¹ Adnan, N. (2011). Op cit. p 13.

² تم تلخيص المؤشرات اعتمادا على المراجع التالية:

- خاطر، طارق ومفتاح، صالح.(2014). التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. المجلد 08. العدد 02. ص 144.

- فوقة، فاطمة والميلودي، سعاد. (2023). التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA): دراسة قياسية خلال الفترة (2006-2020). مجلة أبعاد اقتصادية. المجلد 13. العدد 01. ص 32-33.

-حاکمي، براهيم وآخرون. (2021). دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 05. العدد 01. ص 120.

- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (DT/PIB): ويمثل في قدرة الوسطاء الماليين على تعبئة الموارد بمختلف أنواعها، نظرا لأهمية ذلك للوساطة على اعتبار أن عمليات الإقراض ترتبط بشكل وثيق بحجم الودائع.
- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج الداخلي الخام (CP/PIB) : يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور كبير للبنوك في عملية النمو.

2.1.2 المؤشرات التي تقيس تطور الأسواق المالية¹:

في مقابل الدراسات التي تناولت العلاقة بين تطور الأنظمة المصرفية والنمو الاقتصادي، ركزت دراسات أخرى على تأثير تطور الأسواق المالية من خلالها استخدام العديد من المؤشرات للتعبير عن حجم الأسواق المالية، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:-

- **مؤشر حجم السوق** يعكس هذا المشر درجة التطور والنضج للسوق، حيث يتمثل الأثر الايجابي لاتساع حجم السوق في القدرة على تعبئة رأس المال وتنويع المخاطر، ويقاس حجم السوق بمؤشرين:
 - ✓ **معدل الرسملة (معدل رأس المال السوقي):** ويقصد به مجموع القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة، ويحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ويقاس هذا المؤشر مدى القدرة على تعبئة الموارد المالية (المدخرات) وتوجيهها نحو الاستثمار، ويحسب كما يلي:-

$$\text{معدل الرسملة} = \left(\frac{\text{القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \right) \times 100$$

¹ تم تلخيص المؤشرات اعتمادا على المراجع التالية:

-شنافة، جهرة.(2022). أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2020). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد 09. العدد01. ص387.

-بصيري، محفوظ. (2016).المؤشرات الرئيسية لأداء سوق الأوراق المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة -بورصة الجزائر- خلال الفترة (2001-2015). مجلة معارف. المجلد 11. العدد 21. ص89.

- برودي، نعيمة وعزوز، يونس.(2018). تطور أسواق الأوراق المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لسوق الأسهم السعودي خلال الفترة (1985-2017). مجلة نور للدراسات الاقتصادية. المجلد 04. العدد 06. ص 249.

- ✓ عدد الشركات المدرجة فارتفاع عدد الشركات المدرجة في البورصة: وتشمل جميع الشركات سواء كانت شركات محلية أو أجنبية، كما تتضمن مجموع صناديق الاستثمار، وشركات السمسرة والوساطة المرخصة؛ ويدل هذا المؤشر على حجم اتساع السوق وارتفاع الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.
- مؤشر سيولة السوق: يعكس هذا المؤشر سهولة بيع وشراء الأوراق المالية بسرعة وبدون تكلفة مرتفعة من شأنها إحداث تغيير كبير في القيمة السوقية، حيث كل ما أن ارتفاع درجة السيولة تشير إلى زيادة قدرة السوق على إتاحة الفرصة للمستثمرين لتقليل مخاطر التصريف ومباشرة الاستثمارات طويلة الأجل، وتقاس سيولة البورصة من خلال مؤشرين هما:
- ✓ نسبة حجم التداول: وتمثل قيمة الأوراق المالية المتداولة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتشير تلك النسبة إلى حجم التعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، يحسب كما يلي:

$$\text{معدل التداول} = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم المتداولة} \div \text{الناتج المحلي الإجمالي}}{100 \times}$$

- ✓ معدل الدوران: يقيس حجم المعاملات بالنسبة لحجم السوق، فالسوق الصغيرة التي تتميز بارتفاع درجة السيولة تتخفف بها نسبة حجم التداول بينما يرتفع بها معدل الدوران، ويحسب معدل الدوران كالتالي:

$$\text{معدل دوران السهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم المتداولة} \div \text{رسملة السوق}}{100 \times}$$

- مؤشر تمركز السوق (درجة التمركز): يشير إلى مدى سيطرة عدد قليل من الشركات على السوق، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أثرت بشكل سلبي على السوق، ويقاس هذا المؤشر بحساب حصة أكبر عشر شركات في رسملة السوق أو في قيمة التداول.

من جانب آخر نظرا لصعوبة قياس تطور الأنظمة المالية واختلاف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس التنمية المالية، قدم تقرير البنك الدولي لسنة 2014 أبعاد أخرى تعكس مستوى التنمية المالية من مختلف الجوانب والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:-

جدول (1.2) : مؤشرات التنمية المالية

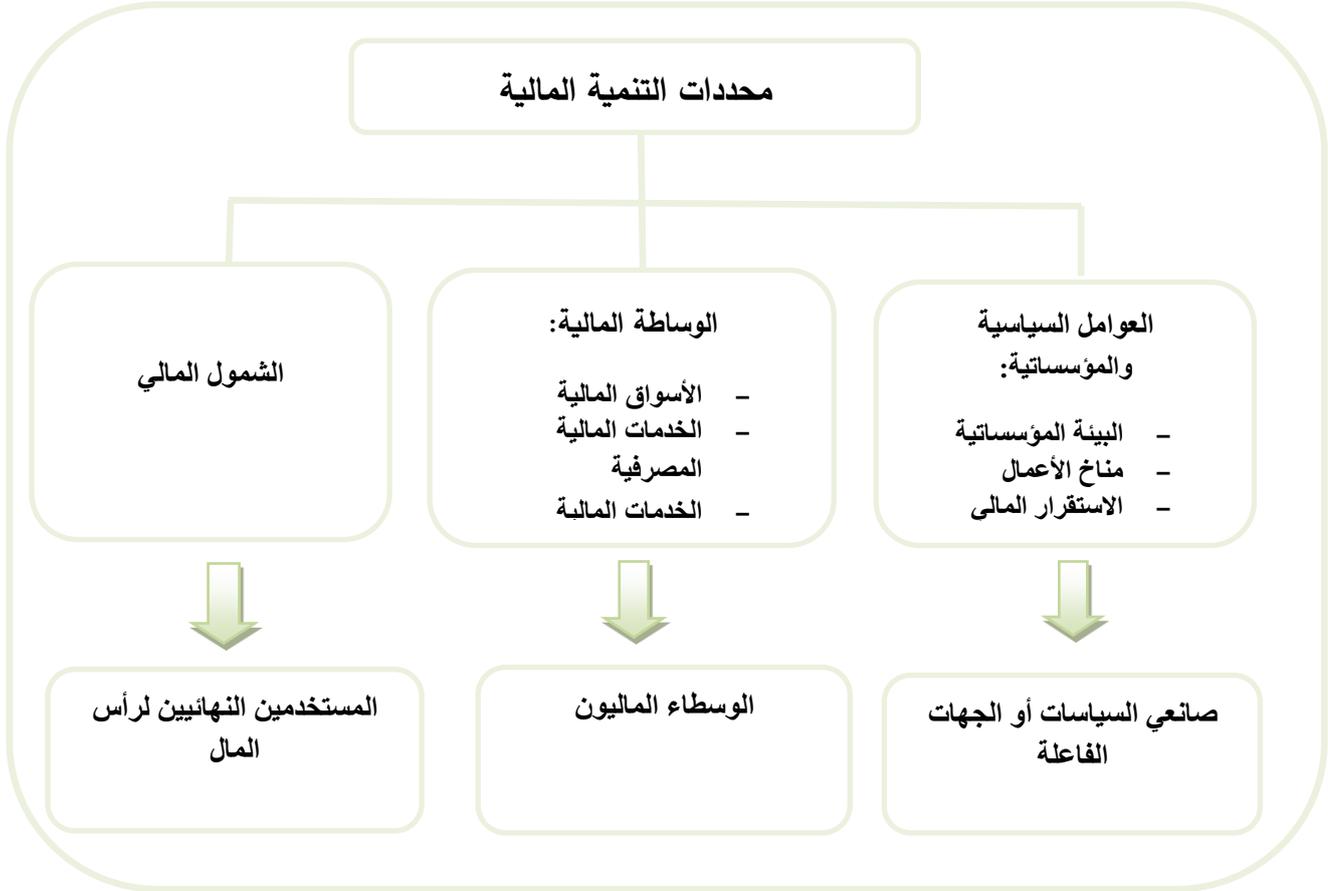
العنصر	التعريف	مؤشرات القياس
العمق	مقياس لدرجة تمويل الاقتصاد وأهمية التمويل الممنوح من قبل النظام المالي للاقتصاد	<ul style="list-style-type: none"> • إجمالي الأصول المالية إلى GDP • الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP • ودائع النظام المالي نسبة إلى GDP • رسملة البورصة نسبة إلى GDP
الوصول	مقياس لقدرة مختلف الأعوان الاقتصاديين مهما كانت صفتهم على النفاذ والاستفادة من المنتجات والخدمات المالية.	<ul style="list-style-type: none"> • الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP • عدد الشبائيك لكل 100,000 شخص. • نسبة المقرضين • علاوة مخاطر القروض البنكية
مؤسسات الدعم والتنظيم	مقياس لفاعلية المؤسسات، القواعد واللوائح التي تضمن احترام العقود المالية.	<ul style="list-style-type: none"> • مؤشر المعلومات البنكية • مؤشر تطور القوانين البنكية، مركزية الميزانية، وسجلات الائتمان
الاستقرار	مقياس الجدارة الائتمانية ومرونة النظام المالي المحلي واستقرار الاقتصاد الكلي يشكل عامل للاستقرار المالي.	<ul style="list-style-type: none"> • أصول البنك المركزي نسبة إلى GDP • احتياطات النقد الأجنبي لشهر من الواردات • الشفافية والتقارير المالية • إجمالي الدين العام نسبة إلى GDP • التضخم
الفعالية	قياس قدرة النظام المالي على تقديم عروض وأداء عالي بقدر الإمكان وبأقل التكاليف.	<ul style="list-style-type: none"> • تركيز النظام البنكي • سيولة أسواق البورصة • السيولة النقدية (M2/ GDP) • هوامش أسعار الفائدة • التكاليف العمومية للبنوك
الانفتاح	قياس درجة انفتاح النظام المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب	<ul style="list-style-type: none"> • الاستثمارات الأجنبية المباشرة • الائتمان الممنوح من قبل البنوك الأجنبية • تحويلات أموال المهاجرين

Source: Mvogo, J. P. (2012). Les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne: définition-enjeux-réalités et propositions. Thèse pour l'obtention du titre de Docteur, Université Paris Dauphine., p 96.

2.2 محددات التنمية المالية:

حسب تقرير التنمية المالية لسنة 2012 تقوم التنمية المالية على سبع ركائز أساسية كما هو موضح في الشكل رقم :

الشكل (2.2) : محددات التنمية المالية



SOURCE :World Economic Forum. (2012). The Financial Development Report. Op. cite.,P 05.

1.2.2 العوامل السياسية والمؤسسية:

تشمل تحرير القطاع المالي، حوكمة الشركات، والمسائل القانونية والتنظيمية، وإنفاذ العقود، وتتمثل في:-

- البيئة المؤسسية: تتضمن القوانين واللوائح التنظيمية التي تسمح بتطوير الوسطاء الماليين وفعالية الأسواق المالية كون أن العوامل السياسية والمؤسسية الجيدة تخفف من تكاليف المعلومات والمعاملات

المالية، فالبيئة المؤسسية الأفضل تعمل على زيادة كفاءة الوسطاء الماليين وتحفيز عملية تراكم المال، بالإضافة الى تقليل تكاليف الصفقات وبالتالي تشجيع الاستثمار.

- **مناخ الأعمال:** تعتبر بيئة الاعمال من بين المحددات المساعدة على تنمية القطاع المالي حيث تتعكس كفاءة هذا الأخير على العناصر التالية: توافر كفاءة رأس المال البشري وضمان وجود بنية تحتية مادية وتكنولوجية، والجوانب الأخرى لبيئة الأعمال بما في ذلك السياسة الضريبية وتكاليف ممارسة الأعمال التجارية للوسطاء الماليين التي تمثل سمة حيوية لكفاءة المؤسسات المالية.
- **الاستقرار المالي:** يجسد مخاطر أزمات العملة والأزمات المصرفية النظامية وأزمات الديون السيادية¹، كما يلعب استقرار وسلامة النظام المالي دورا هاما في عملية التنمية المالية، فالاستقرار المالي هو الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادرا على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد بحيث يكون هذا القطاع قادرا على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات وإعادة توزيع المخاطر والأزمات المالية والمصرفية².

2.2.2 الوساطة المالية:

هي عملية استحواذ على موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية والأفراد بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى، حيث تتيح المؤسسات المالية طريقا غير مباشر لالتقاء المدخرين والمستثمرين لتسهيل عملية الوساطة³، حيث تشمل:-

- **الخدمات المالية المصرفية:** تتمثل في كفاءة النظام المصرفي في الإفصاح عن المعلومات المالية وتخفيض المعاملات، حيث تلعب البنوك دورا رئيسيا في القضاء على مخاطر السيولة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في الأصول ذات العائد المرتفع، حيث أن كلما زاد حجم النظام المصرفي زاد رأس المال الذي يمكن توجيهه من المدخرين إلى المستثمرين لتعزيز عملية التنمية المالية.
- **الخدمات المالية غير المصرفية:** تتمثل في تطوير مصادر بديلة لرأس المال وأسواق للمنتجات والخدمات المالية بما في ذلك أسواق الأوراق المالية وشركات التأمين وصناديق التقاعد⁴.

¹ World Economic Forum;. (2012). Op. cite. P 05-07.

² بن شيخ، عبد الرحمن.(2017). دور سياسيات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي. المعيار. المجلد 08. العدد 01. ص 279.

³ مصيطفى، عبد اللطيف وبن بوزيان، محمد.(2015). مرجع سبق ذكره، ص87.

⁴ World Economic Forum;. (2012). op.cite. p 08-09.

• **الأسواق المالية:** تساهم الأسواق المالية في حشد المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة، أي توجيهها في الأنشطة الربحية التي تحقق أعلى عائد وأعلى قيمة مضافة، حيث تعمل هذه الأسواق على تمويل الاستثمارات التي تساهم في زيادة حجم تراكم رأس المال الثابت على مستوى الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر التمويل وتخفيض تكاليفه مما يعزز ثقة المستثمرين¹.

3.2.2 الشمول المالي:

يتمثل في سهولة الحصول على التمويل والخدمات المالية للأفراد أو الشركات دون تمييز أو إقصاء؛ وإتاحة المعلومات والبيانات لكافة المستثمرين دون تحيز وبدون تكاليف إضافية².

3- الاتجاهات الفكرية لدراسة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي:

قدمت الأدبيات النظرية والتجريبية عدة حجج مختلفة حول طبيعة ونوع العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، إلا أنها لم تسفر عن توافق ورؤية واضحة للدور الذي تلعبه التنمية المالية في عملية النمو الاقتصادي، وتحديد اتجاه السببية حول ما إذا كان النمو الاقتصادي يقود القطاع المالي أو العكس، لأن تحديد اتجاه السببية يلعب دور مهم في اختيار إستراتيجية النمو: فإذا كان تطور النظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي هنا يجب الاهتمام بالقطاع المالي وتحريره، أما في حالة أن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز تطور النظام المالي والمصرفي هنا يجب التركيز على السياسات والإجراءات التي تعزز النمو الاقتصادي³.

¹ دريد كامل، آل شبيب، (2012). مرجع سبق ذكره، ص 88.

² World Economic Forum; (2012). Op. cite. P 10.

³ كبير، مولود. (2021). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية- دراسة قياسية باعتماد panel data analysis للفترة: 1990-2018. مجلة التنمية الاقتصادية. المجلد 06. العدد 02. ص 34.

الشكل (3.2) : العلاقة الجدلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي :



Source: Kamal, M. (2013). **Financial development and economic growth in Egypt: A re-investigation**. Available at SSRN 2297228.p 06.

1.3 العلاقة النظرية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي :

شكلت دراسة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي محور اهتمام وحقت الأبحاث في هذه العلاقة تقدماً وتحليل واسع، ومع ذلك تميزت هذه العلاقة بوجهات نظر مختلفة ومتعددة ويمكن تصنيف أهم الاتجاهات الفكرية التي دعمت العلاقة الإيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ضمن ثلاثة مدارس أو فرضيات، وهي كالتالي:

1.1.3 فرضيات الهيكل المالية Financial Structuralist Hypothesis :

اهتم أصحاب هذه المقاربة بتوسيع هيكل النظام المالي كون أن الدور الذي يؤديه النظام المالي في التأثير على النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على الهيكل المالي، وذلك من خلال خلق مؤسسات وأسواق مالية جديدة بهدف توفير تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية التي تعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية، فتتنوع الخدمات المالية يسمح برفع حجم التكوين الرأسمالي الضروري لتحسين معدلات الاستثمار

وتحفيز النمو الاقتصادي¹، كما بينت تحليلاتهم دور الوساطة المالية في تحقيق التنمية المالية من خلال قدرتها على خلق وتوسيع السيولة، وحشد المدخرات وتحويل الموارد المالية إلى استثمارات منتجة، فالأنظمة المالية الأقل تطورا تؤدي إلى تثبيط النمو لذلك فإن وضع السياسات واتخاذ القرارات يجب أن يتوجه إلى التوسع في النظم المالية، وخلق مؤسسات مالية جديدة وتقديم خدمات وساطة متطورة، مما يولد تأثيرا إيجابيا على عملية الادخار والاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي²، كانت أفكار (Bagehot (1873 أولى البدايات التي ربطت علاقة النمو بالتمويل حيث أثبت أن النظام المالي لعب دورا حاسما في تحفيز التصنيع في إنجلترا من خلال تعبئة المدخرات لتمويل مختلف الاستثمارات طويلة الأجل، كما أكد على أن أسواق رأس المال الكبيرة والمنظمة جيدا في إنجلترا عززت تخصيص الموارد نحو استثمار أكثر إنتاجية³، أما من أبرز الأعمال التي أعطت للنظام المصرفي دورا قياديا في عملية التنمية ما عرضه (Schumpeter (1911 في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" Theory of economies development الذي أكد فيه على أهمية البنوك كمصدر لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال الخدمات المالية التي تقدمها من أجل تمويل الابتكارات التكنولوجية، وذلك بمساهمتها في عملية تكوين رأس المال عن طريق خلق الائتمان حيث يصبح رأس المال في نظريته عبارة عن قوة شرائية جديدة تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي⁴.

كما أشار كل من (Gurley And Shaw (1955 أن النموذج الكينزي ليس أداة فعالة من أجل النمو والتنمية وذلك لإهماله الجانب المالي⁵، حيث أوضح أن تطور القطاع المالي يمكن أن يؤثر على القطاع الحقيقي من جهتين: من جهة اعتبارا أن تطوير القطاع المالي يحفز على تنوع المؤسسات المالية

¹ محمد، زكاري وعلي نبيل، بلوار. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017. مجلة العلوم التجارية. المجلد 18. العدد 02. ص 96.

² رغد أسامة، جار الله ومروان، عبد المالك دنون. (2013). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للفترة 1970-2010. مجلة تنمية الرافدين. المجلد 35. العدد 114. ص 36.

³ Bagehot, W. (1873). Lombard Street: A description of the money market, London: Henry S. King and Co, 1.

⁴ مصيطفى، عبد اللطيف وبن بوزيان، محمد. (2015). مرجع سبق ذكره. ص 40.

⁵ بوري، صراح وبن علال، بلقاسم. (2019). التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب وتونس (1980-2016). مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 05. العدد 01. ص 131.

التي بدورها تسمح بزيادة القدرات التمويلية، ومن جهة أخرى اعتبرا أن وجود قطاع مالي متطور يسمح بتعبئة وتوجيه المدخرات في المشاريع الأكثر إنتاجية وهذا ما سيدعم النمو الاقتصادي¹.

في حين ركز Hicks (1969) على أهمية الأسواق المالية ودورها في تفعيل الثورة الصناعية في إنجلترا حيث وجد ان تطوير الأنظمة المالية خفف من مخاطر السيولة وكانت أحد الأسباب الرئيسية في إشعال التصنيع في إنجلترا من خلال تكوين رأس المال واستثماره في المشاريع الضخمة أو ذات العائد المرتفع².

أما Goldsmith (1969) حاول من خلال كتابه "الهيكل المالي والتنمية" التحقق من الكيفية التي يؤثر بها الهيكل المالي على وتيرة النمو الاقتصادي والى تقييم ما اذا كان النظام المالي لبلد ما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحقيق الأهداف الثلاثة التالية³:

- توثيق كيف يتغير الهيكل المالي المكون من مزيج الأدوات المالية والأسواق والوسطاء العاملين في الاقتصاد مع نمو الاقتصادات من خلال تتبع تطور هيكل النظم المالية الوطنية مع تطور الاقتصادات.
- تقييم أثر التنمية المالية الشاملة على كمية ونوعية الأدوات المالية والأسواق والوسطاء بشكل عام على النمو الاقتصادي ومعرفة إذا كان للتمويل تأثير سببي على النمو الاقتصادي.
- قام بالتحقق من الكيفية التي يؤثر بها الهيكل المالي على وتيرة النمو الاقتصادي اي تحديد العلاقة التي تربط الوسطاء الماليين والأسواق التي تعمل في الاقتصاد بالتنمية الاقتصادية، وتبين له ان من أهم المشاكل في مجال التمويل هو تأثير الهيكل المالي والتنمية على النمو الاقتصادي.

يعتقد Goldsmith انه يمكن قياس الهيكل المالي من خلال نسبة الترابط المالي FIR، أي إجمالي الأصول المالية إلى الثروة الوطنية أو الناتج القومي، حيث يبدأ التطور المالي بإنشاء نظام مصرفي وتزداد نسبة الأموال إلى الدخل القومي أولاً مع النمو ولكن فيما بعد تستقر أو تنخفض، لكن مع تقدم التنمية الاقتصادية تنخفض حصة النظام المصرفي في أصول القطاع المالي والعكس صحيح في حالة المؤسسات المالية الأخرى. فمن بين الاهداف السابقة حقق Goldsmith (1969) درجات متفاوتة من النجاح ، حيث نجح إلى حد كبير في توثيق تطور الأنظمة المالية الوطنية لا سيما تطور الوسطاء الماليين، حيث أظهر أن

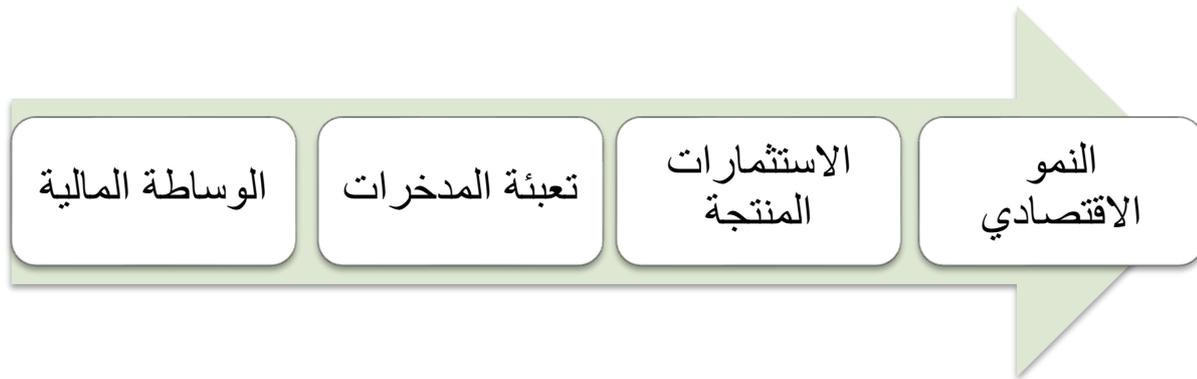
¹ بن غلال، بلقاسم.(2014). دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري(1990-2011). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد101. عدد 02. ص 282.

² Hicks, J. R. (1969). A theory of economic history. Oxford : Clarendon Press.

³ Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2001). FINANCIAL STRUCTURE AND ECONOMIC GROWTH. ACross-COUNTRY COMPARISON OF BANKS, MARKETS. AND DEVELOPMENT, MIT-Press, Cambridge, MA.p 03.

البنوك تميل إلى أن تصبح أكبر بالنسبة للنتائج الوطني مع تطور البلدان. كما قدم أدلة تشير إلى أن الوسطاء الماليين غير البنكيين وأسواق الأوراق المالية بشكل متكرر على الرغم من أنها بالتأكيد لا تنمو دائما مقارنة بالبنوك من حيث الحجم والأهمية مع توسع البلدان اقتصاديا، وحققت أيضا نجاحا محدودا في تقييم الروابط بين مستوى التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وقد وثق بوضوح وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في عدد كبير من البلدان¹، وتوصل إلى أن التأثير الإيجابي للوساطة المالية على النمو الاقتصادي يمكن أن يرجع إلى زيادة كل من كفاءة الأنظمة المالية وحجم الاستثمار.

الشكل (4.2) : فرضيات الهيكل المالية في تحفيز النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبة

2.1.3 فرضيات الكبح المالي Financial Repressionist Hypothesis:

تستند فرضيات هذا الاتجاه الفكري على أن القيود المالية والقانونية على المؤسسات والأدوات المالية كانت السبب الرئيسي وراء تدهور النمو الاقتصادي في اغلب الدول النامية²، في حين يؤدي التحرير المالي إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية وتحفيز الادخار وزيادة حجم وفعالية الاستثمار، من الناحية النظرية ظهر مصطلح التحرير المالي من خلال المساهمات الرائدة (Mackinnon (1973) و Shaw (1973) التي قدمت دعما كبيرا لفكرة أن التنمية المالية تلعب دورا إيجابيا مهما في عملية النمو الاقتصادي، بحيث جادلا بأن القطاع المالي يمكن أن يرفع حجم المدخرات وكذلك كمية ونوعية الاستثمار، على الرغم من أن Shaw و Mackinnon توصلوا إلى نفس الاستنتاجات إلا أن مناهجهم النظرية تتميز ببعض الاختلافات،

¹ Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2001). FINANCIAL STRUCTURE AND ECONOMIC GROWTH. Op. cite. P 04.

² Alomar, I. (2009). Ability of financial system to reduce poverty. Munich Personal RePEc Archive. Paper .(18804).p 07.

حيث يفترض (1973) Mackinnon أن تحرير أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة المدخرات وتحويل الاقتصاد إلى نقود بمعناها الواسع من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل من الممكن تمويل الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى يرى Shaw (1973) أن تحرير أسعار الفائدة يحسن جودة الاستثمارات حيث يتم قبول المشاريع المربحة فقط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى حدوث تغيير في مجموعات عوامل الإنتاج بحيث يختار المنتجون المزيد من العمالة على حساب رأس المال بسبب الزيادة في سعرها.¹

نجد ان نموذج (1973) Mackinnon يعتمد على افتراضات مفادها أن جميع الوحدات الاقتصادية مقتصرة على التمويل الذاتي وأن هناك عناصر غير قابلة للتجزئة في الاستثمار، ولا يميز النموذج بين المدخرين (الأسر) والشركات (المستثمرين)، ويقوم المستثمر بتجميع مدخرات كافية والتي يمكن أن تتخذ شكلين مختلفين: المدخرات في شكل أصول غير منتجة حقيقية أو مدخرات في شكل ودائع بنكية أي المدخرات المالية، ومن المفترض ان تكون المدخرات في شكل ودائع بنكية ويسمى هذا الدور التكميلي بين المال ورأس المال المادي بـ "فرضية التكامل"، نظرا لأن المستثمرين لا يمكنهم الاقتراض لتمويل الاستثمار، في حين ركز نموذج Shaw (1973) على فعالية الانظمة المالية في الاقتصادات الأكثر تقدما بهدف الرفع من معدلات الفائدة الحقيقية لجذب المدخرات المالية لأن المستثمرين لا يقتصرون على التمويل الذاتي وانما على "وساطة الديون"، حيث يحافظ الوسطاء الماليون على تراكم الودائع من خلال زيادة العوائد الحقيقية للمدخرين وبالتالي توسيع إمكاناتهم الإقراضية. في الوقت نفسه تعمل على خفض التكاليف الحقيقية للمستثمرين من خلال تنويع المخاطر، ووفورات الحجم في الإقراض، وتحسين الكفاءة، وخفض تكاليف المعلومات للمدخرين. ومع ذلك، لا تتعارض فرضية Mackinnon التكاملية مع وجهة نظر Shaw المتعلقة بوساطة الديون لأن الاستثمار قد يتم تمويله داخليا وخارجيا². بالنسبة Mackinnon و Shaw التحرير المالي هو وسيلة فعالة لتعزيز التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وأي نظام اقتصادي لبلد ما يكون في وضعية غير مستقرة مع غياب فرص الاستثمار سيجعل ذلك البلد متخلفا وينتج عنه انخفاض في معدلات الفائدة إضافة الى التدخل المفرط للحكومة للتأثير على آلية منح القروض والتحيز في الاحتياطات الاجبارية³.

¹ Aiboud, K., Adouka, L., & Ben, H. B. (2015). Libéralisation financière et Croissance Economique: Approche empirique appliquée au cas de l'Algérie. P03.04.

² Eschenbach, F. (2004). Finance and growth: A survey of the theoretical and empirical literature. p 07.

³ بن قور، أشواق. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005. دار الولاية للنشر والتوزيع. ط 1. عمان. ص 24.

كما أكد الاقتصاديان على الدور الحاسم للسياسات العامة في تعبئة المدخرات المخصصة لتمويل الاستثمار فهم يعتبرون أن القمع المالي هو مجموعة من السياسات واللوائح التي تعيق فعالية النظام المالي، وعليه فإن جميع أشكال الرقابة العامة على النظام البنكي والسوق المالية ستولد حالة من القمع المالي الذي من المرجح ان يؤثر على مستويات المدخرات والاستثمارات وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي، لذا طالبا بضرورة التحرير المالي والقضاء على جميع أشكال التدخل العام وتحرير سعر الفائدة الحقيقي¹. وبالتالي فإن فرض القيود الحكومية او اي تدخل حكومي على الاسواق المالية سيقبل من كمية ونوعية الاستثمارات ويؤدي إلى تباطؤ عملية النمو الاقتصادي.

لقي تحليل Shaw و Mackinnon تأييدا من قبل مجموعة من الاقتصاديين حيث تم تبني النماذج الأولية لـ Shaw و Mackinnon واثرائها من قبل Kapur (1976) و Vogel and Buser (1796) و Roubini and Sala-i-Martin (1979) Mathieson (1989), Gelb (1977), Galbis (1992) وآخرون، الذين قاموا بتحليل وتطوير دراسات تطبيقية حول علاقة تحرير معدلات الفائدة بالاستثمار والنمو الاقتصادي، وأجمعت معظم هذه الدراسات على أن سياسة التحرير المالي تعزز النمو الاقتصادي في الدول النامية. لكن مع بداية الثمانينيات تعرضت مدرسة Shaw و Mackinnon انتقادات شديدة من قبل مجموعة من الاقتصاديين الذين جادلوا بأن كبح الأسواق يؤدي بشكل أكثر كفاءة في التوسط بين المدخرين والمستثمرين، وأن التحرير المالي من غير المرجح أن يرفع النمو الاقتصادي في ظل وجود أسواق فعالة².

ومن أبرز الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة كانت من طرف: Stiglitz and Weiss (1981)، Taylor (1983)، Van Winjbergen (1983)، Sho (1986)، Fry (1988)، Burkett and Dutt (1991) وغيرهم، وانحصرت أهم انتقاداتهم فيما يلي³:

- اهمال دور القطاع المالي غير الرسمي حيث يرى أنصار الهيكلين الجدد ان السوق غير الرسمي هو أكثر كفاءة من حيث التمويل مقارنة بالقطاع الرسمي وهذا راجع الى عدم الزاميته بتكوين الاحتياطات الاجبارية مثلما هو الحال في القطاع المصرفي.
- انتقاد فرضية الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار، فحسب مقاربة الكينزيون الجدد فالاستثمار لا يعتمد على حجم الودائع بل على الطلب الفعال وفقا لهذا التوجه فالزيادة في معدل

¹ Trabelsi, M. (2002). Finance and Growth: empirical evidence from developing countries.op cit .p 01.

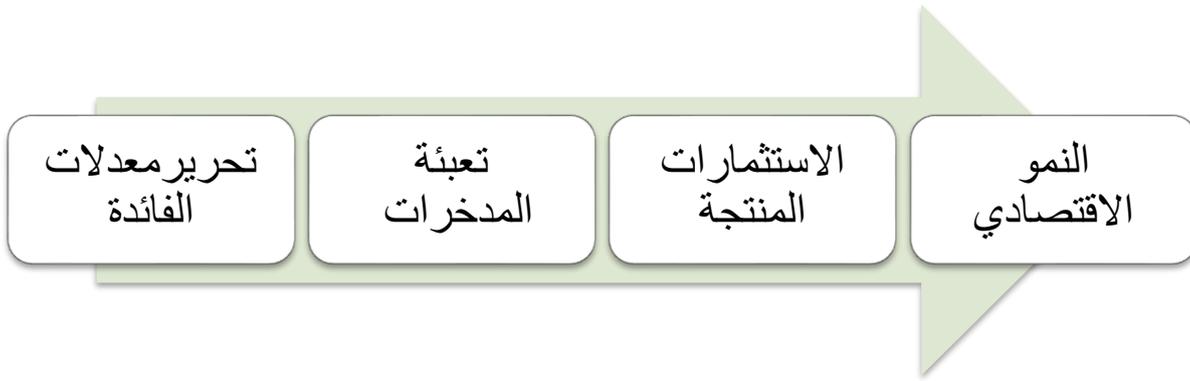
² Ang, J. B. (2008). A survey of recent developments in the literature of finance and growth.op citi .p 541.

³ بلقاسم، بن علال. (2014). مرجع سبق ذكره. ص 281.

الفائدة ستؤدي الى انخفاض الاستثمار بسبب انخفاض الطلب الكلي وبالتالي التحرير المالي يؤثر بشكل سلبي على مستويات النمو الاقتصادي.

- عدم الاخذ بعين الاعتبار مشكل عدم كفاءة الأسواق المالية وعدم تناظر المعلومات في الدول النامية، فنقص المعلومات يمثل حاجز كبير أمام التخصيص الأمثل للموارد المالية حتى بعد تحرير البنوك من تحديد أسعار الفائدة المفروض.

الشكل (5.2) : فرضية الكبح المالي في تعزيز النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبة

3.1.3 فرضيات نماذج النمو الداخلي Endogenous Models:

مع ظهور نظريات النمو الداخلي أصبحت الأدبيات الاقتصادية التي تربط التنمية المالية بالنمو أحد أهم مجالات البحث الرئيسية، حيث مهدت هذه النماذج الطريق لفحص كيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي ودراسة العوامل المؤثرة في النمو على المدى الطويل ومن ضمنها أهمية التمويل المصرفي ودور الوساطة المالية ضمن نماذج داخلية للنمو وليس كمحددات خارجية، حيث أظهرت هذه النظريات أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يستلزم بالضرورة الى مؤثرات خارجية كالاستثمار الأجنبي، بل يمكن للعوامل الداخلية كالتغيرات المؤسساتية، والوساطة المالية، والتقنية وتوزيع الدخل أن يكون لها أثر كبير في تعزيز النمو الاقتصادي¹، وفي هذا الصدد قام العديد من الاقتصاديين بهدف تحليل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي بصياغة نماذج رياضية في اطار نماذج النمو الداخلي، والتي جاءت ضمن خمسة محاور رئيسية: أولاً؛ ركزت معظم النماذج (Greenwood and Jovanovic (1990)، Bencivenga and Smith (1991)، Pagano (1993) على الدور التخصيصي للأنظمة المالية، ثانياً؛ تسمح الأسواق

¹ عودة ، سيف الدين.(2011). دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. سلطة النقد الفلسطينية. دائرة البحوث والسياسات النقدية. فلسطين. ورقة عمل رقم 11-12. ص3.

المالية للشركات بتنوع محافظها وزيادة السيولة وبالتالي تقليل المخاطر وتحفيز النمو الاقتصادي حسب كل من (1992) Levine and Saint-Paul (1991)، ثالثاً؛ توفر التنمية المالية آلية خروج للوكلاء وتحسن من كفاءة الوساطة المالية وفقاً لـ (2000) Rousseau and Wachtel، (2001) Arestis et al، رابعاً؛ تعزز هذه الأسواق أيضاً التخصص في ريادة الأعمال وتبني التقنيات الجديدة بالنسبة لـ (1997) Greenwood et al، أما الاعتبار النظري الأخير هو قدرة الأسواق المالية على التأثير على النمو الاقتصادي من خلال التغييرات في الحوافز وحوكمة الشركات من وجهة نظر Jensen and Murphy (1990)، (1996) Demirguc Kunt and Levine.¹

- نموذج Greenwood & Jovanovic (1990):

يدرس هذا النموذج دور الوسطاء الماليين في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من توجيه المدخرات نحو المشاريع الأكثر ربحية بغية تحقيق تخصيص أمثل للموارد ومن ثم يمكن أن يستثمر رأس المال في المشاريع الأقل مخاطرة والأقل ربحية أو في مشاريع أكثر مخاطرة وأكثر ربحية، حيث أن مصدر الخطر قد يكون صدمات خارجية أو صدمات متعلقة بالمشروع في حد ذاته، حيث يفترض كل من Greenwood و Jovanovic أن الأعوان الاقتصاديين غير قادرين على التمييز بين الصدمتين وبالمقابل فإن الوسطاء الماليين واستناداً على عينة مقتصرة على المشاريع ذات المردودية بإمكانهم أن يحسنوا اتخاذ القرار في اختيار المشاريع المناسبة²، وتوصل الاقتصاديان من خلال تطبيق نموذج عام للتوازن إلى أن زيادة ثقة المدخرين اتجاه الوسطاء الماليين تزيد بصفة تلقائية من حجم المدخرات³.

- نموذج Bencivenga & Smith (1991)⁴:

في نفس السياق طور Bencivenga and Smith نموذجاً داخلياً يوضح فيه دور الوساطة المالية في تخفيض خطر السيولة، فمن خلال هذا النموذج يقوم الوكلاء الذين يواجهون احتياجات في السيولة التي لا يمكن التنبؤ بها، بتجميع رأس المال والأصول السائلة وذلك عن طريق اختيار الاستثمارات ذات العائد المنخفض والتي في الغالب تكون آمنة وأقل مخاطرة وغير منتجة، أو الاستثمارات ذات العائد المرتفع التي تكون درجة المخاطرة فيها جد كبيرة وفي نفس الوقت تكون أكثر إنتاجية، ومن خلال النموذج المقدم تبين

¹Durusu-Ciftci, D., Ispir, M. S., & Yetkiner, H. (2017). Financial development and economic growth: Some theory and more evidence. *Journal of policy modeling*, 39(2), p 291.

² بن قدير، أشواق. (2013). مرجع سبق ذكره. ص 108-109.

³ خاطر، طارق ومفتاح، صالح. (2014). مرجع سبق ذكره. ص 148.

⁴ Bencivenga, V. R., & Smith, B. D. (1991). Financial intermediation and endogenous growth. *The review of economic studies*, 58(2), 195-209.

أن المشاريع ذات العائد المرتفع تتطلب رؤوس أموال طويلة الأجل، لكن هذه العملية تتعارض مع رغبات المودعين الذين يرغبون في أن تبقى ودائعهم قابلة للتحويل إلى السيولة في أي وقت خوفا لتعرضهم لنقص السيولة. وتوصل الاقتصاديان بأنه في حالة عدم وجود وسيط مالي فإن مشكلة السيولة يمكن تدفع الأفراد إلى تمويل المشاريع ذات العائد المنخفض والتي تتطلب رؤوس أموال قصيرة الأجل، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، لكن في حالة وجود مؤسسات مالية قادرة على تحويل الموارد المالية قصيرة الأجل (الودائع) إلى استثمارات طويلة الأجل (القروض)، يمكن لهذه المؤسسات أن تخفف من حدة مشكلة السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي¹.

- نموذج (1992) Saint-Paul:

يشير نموذج Saint-Paul إلى وجود اقتصاد يتكون من قطاعين حيث يتمكن المستهلكون في هذا النموذج من الاختيار بين امتلاك أصول ذات مخاطرة وربحية عالية وبين امتلاك أصول ذات مخاطرة وربحية أقل، وهذين النوعين من الأصول تمثل قطاعين للاقتصاد، حيث أنه في حالة ما إذا لم تكن الأسواق المالية متطورة، فإن الأفراد لن يكونوا قادرين على توزيع أصولهم بشكل فعال، وبالتالي سيميل اختيارهم نحو الأصول ذات المخاطرة والربحية الأقل. أما في حالة تطوير الأسواق المالية يعزز البدائل ويؤدي إلى تقليص حجم القطاع ذو الأصول ذات المخاطرة والربحية الأقل. وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي يتأثر بالتطور المالي نتيجة للإحلال بين أنواع الأصول².

- نموذج (1993) King & Levine:

في نفس الاتجاه تقريبا استخدم Levine and King نموذجا للنمو الداخلي يوضح فيه الدور الإيجابي لمؤسسات النظام المالي وقدرتها في الحصول على معلومات كافية عن كفاءة المشروعات للأفراد، وهي الميزة التي تتيح لهذه المؤسسات التعرف والتوجه إلى تمويل الاستثمارات الأجدى اقتصاديا ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي³.

- نموذج (1993) Pagano :

استخدم Pagano (1993) نموذج « AK » لاقتصاد مغلق حيث أثبت أن وجود وساطة مالية كفؤة يسمح بتحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث

¹ قنوني، حبيب وعدوكة، لخضر. (2016). أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تطبيقية. - مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 04. العدد 01. ص 108.

² بن قدير، أشواق. (2013). مرجع سبق ذكره. ص 109-110.

³ خاطر، طارق ومفتاح، صالح. (2014). مرجع سبق ذكره. ص 148.

يعتبر نموذج Pagano المستوحى من نموذج (Romer(1989) من بين نماذج النمو الداخلي التي حاولت تحليل الأثر المحتمل للتنمية المالية على النمو الاقتصادي، والذي عبر عنه من خلال الشكل التالي بحيث يكون فيه الإنتاج الكلي دالة لمخزون رأس المال¹:-

$$Y_t = AK_t \dots \dots (1)$$

حيث تمثل:

Y_t : مستوى الإنتاج الإجمالي، A : الإنتاجية الحدية لرأس المال ، K_t : مخزون رأس المال.
لتبسيط النموذج افترض Pagano أن عدد السكان ثابت وأن الاقتصاد ينتج سلعة واحدة فقط والتي تستهلك أو تستثمر، وإذا تم استثمار هذه السلعة يمكن أن تنخفض قيمة رأس المال بمعدل δ للفترة الواحدة، حيث قدم Pagano معادلة خاصة للاستثمار في نموذجه على النحو التالي:

$$I_t = K_{t+1} - (1 - \delta)K_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث تمثل δ معدل انخفاض رأس المال خلال الفترة (t)

في اقتصاد مغلق بدون حكومة، يتطلب التوازن في سوق رأس المال تساوي الادخار (S_t) مع الاستثمار (I_t)، نفترض أن جزء من الادخار ($1 - \emptyset$) يتسرب خارج النظام المالي من خلال أنشطة الوساطة المالية أو عدم كفاءة الأسواق المالية، ومنه فان:

$$\emptyset S_t = I_t \dots \dots \dots (3)$$

من المعادلة (1) يكون معدل النمو (g) للسنة (t+1) كما يلي :

$$g_{t+1} = \frac{Y_{t+1} - Y_t}{Y_t} + \frac{Y_{t+1}}{Y_t} - 1 = \frac{K_{t+1}}{K_t} - 1$$

من المعادلتين (2) و(3) نجد معدل النمو المستقر :

$$g = \frac{I + (1 - \delta)K}{K} - \frac{\emptyset S + (1 - \delta)\frac{Y}{A}}{\frac{Y}{A}} - A\emptyset \frac{S}{Y} + (1 - \delta) - 1$$

¹ Pagano, M. (1993). Financial markets and growth: An overview. European economic review, 37(23), P 614.

حيث يمثل $S = \frac{S}{Y}$ معدل الادخار الخام

ومنه تصبح المعادلة كما يلي:

$$g = A \frac{I}{Y} - \delta = A \emptyset S - \delta \dots \dots \dots (4)$$

توضح المعادلة رقم (4) القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي:

- زيادة نسبة الادخار \emptyset الموجه للاستثمارات المنتجة .
- زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال A .
- زيادة معدل الادخار S ¹.

نموذج Greenwood & Smith (1995):

أقر كل من Greenwood and Smith (1995) على أن عملية تعبئة الادخارات تعتبر عنصرا حيويا في تمويل الاقتصاد، حيث تعمل على توسيع إمكانيات الإنتاج وذلك باستخدام طرق ذات تكنولوجيا عالية، الأمر الذي يدفع بالمنتجين إلى التخصص في مجالاتهم مما يسمح بظهور أنواع كبيرة من السلع، وبالتالي الوساطة المالية تسهل عملية التخصص الأمر الذي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي².

الشكل (6.2) : فرضيات نماذج النمو الداخلي في تحفيز النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبة

¹ Turunc, G. (1999). Développement du secteur financier et croissance: le cas des pays émergents méditerranéens. Revue Région et développement, 10, P 94.

² قنوني، حبيب وعدوكة، لخضر. (2016). مرجع سبق ذكره، ص 110.

2.3 اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي: من يقود الآخر؟

اختلفت وجهات النظر حول اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي؛ حيث أصبحت هذه العلاقة محل جدل في العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي أعطت نتائج متباينة خلال العقدين الأخيرين، حيث نجد أن بعض الدراسات تعتقد أن تطوير القطاع المالي يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي وبالتالي تعزيز فرص النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التنمية المالية حيث تعتبر هذه الأخيرة دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية الاقتصادية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية وهذا يعني أن اتجاه السببية يأتي من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية، في حين تشير دراسات أخرى أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه تتجه من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى من التنمية، أما خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية يكون اتجاه السببية من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية¹، بينما أهمل بعض الاقتصاديين هذه العلاقة واعتبروها علاقة حيادية أي أن النمو الاقتصادي مستقل عن التنمية المالية وذلك لعدم توصلهم إلى وجود علاقة ذات دلالة قوية بينهما².

1.2.3 فرضية العرض القائد: The supply-leading hypothesis

التنمية المالية ← النمو الاقتصادي

تنص فرضية قيادة العرض على أن التنمية المالية هي التي تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المدخرات بشكل مباشر مما يؤدي إلى تكوين رأس المال حيث يلعب النظام المالي دوراً هاماً في تعبئة رأس المال وفي تخصيص الموارد المالية في المشاريع ذات العائد المرتفع مما يؤدي إلى المساهمة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، وكذلك الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية تعزز التقدم والابتكار في المؤسسات التجارية مما يؤدي إلى إحداث النمو والتقدم داخل تلك المؤسسات مما يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي³،

¹ القدير، خالد بن حمد الله . (2004). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد والإدارة. المجلد 08. العدد 01. ص 4-6.

² مبارك، سامي. (2016). التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط. مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 06. العدد 02. ص 89-107.

³ الشامي، هاني مصطفى ومحمد عبد ربه، نشوى. (2018). التنمية المالية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجلة التجارة والتمويل. المجلد 38. العدد 01. ص 04

وهذه الفرضية أيديها العديد من الاقتصاديين أمثال (Bagehot , Schumpeter , Gurley And Shaw, Hicks, Goldsmith , Mackinnon and Shaw, Greenwood and Jovanovic, Bencivenge and Smith, Saint-Paul, Pagano ,Demirgue Kunt and Maksimovic, Arestis and Demetriade, Levine and Zevros) الذين اعتبروا أن قيام الجهاز المصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية التي تواجه نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات والاستثمارات وتعزيزها، بحيث يكون للتطورات المالية أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي، اضافة الى أن تطور القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال ما ينتجه من خدمات مالية والتي تتمثل أساسا في وظيفة جمع الموارد المالية والتخصيص الأمثل لها نحو الفرص الاستثمارية ذات العائد الأعلى، وذلك نتيجة لقدرته على الحد من تكاليف المعلومات وتنوع وتقاسم المخاطر الناتجة عن فشل وخسارة أحد المشاريع الاستثمارية¹. وفي هذا السياق يرى أنصار هذا الاتجاه أن العلاقة السببية التي تولد النمو الاقتصادي تتجم من جانب العرض ولتحقيق ذلك ينبغي أن تقوم الدولة بإنشاء مؤسسات مالية جديدة قادرة على تحقيق التنمية المالية التي تحفز النمو الاقتصادي، إذ تنسجم هذه الفرضية مع فكرة الكلاسيك التي جاء بها الاقتصادي say في أن العرض يخلق الطلب بالنسبة المكافئة له وبالتالي سيحسن ذلك من حجم الطلب على الخدمات المالية لاحقا لذلك؛ فان نموذج العرض يعد القوة الدافعة لتحقيق النمو الذي سيصبح أقل أهمية بعد ذلك وتنتقل السيطرة لمنهج الطلب².

من جانب آخر يعتقد (1982) Spellman أن وجود نظام مالي متطور ومصاحب لأدوات مالية وسيطة متقدمة يؤثر بشكل مباشر على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد حيث ينعكس في انتقال منحى إمكانات الإنتاج الى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في استغلال تلك الموارد³.

أما (1998) Levine and Zevros فقد بينا على صعيد الاقتصاد الكلي أن التطورات في كلا من الأسواق المالية والنظام المصرفي يحسن النمو الاقتصادي لأن كل نظام يوفر وظيفة مالية مستقلة، في حين وجدا (1996) Demirgue Kunt and Maksimovic أنه حتى على صعيد الاقتصاد الجزئي فإن تطور الأسواق المالية يفسح المجال أمام الشركات لزيادة نسبة مديونيتها إلى رأسمالها مما يمكنها بالتالي

¹ كبير، مولود. (2021). مرجع سبق ذكره. ص 34.

² علي حسين، ابتسام وبدر شحدة، حمدان. (2020). التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. المجلد 18. العدد 66. ص 32.

³ القدير، خالد بن حمد الله. (2004). مرجع سبق ذكره. ص 05.

من تشجيع المزيد من النشاطات المصرفية¹، وفي نفس التوجه أظهر (King and Levine 1993) أن تنمية المصارف قد تكون من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وهذا ما أثبتته الأبحاث التجريبية لـ (Arestis and Demetriade 1997) و (Beck and Levine 2004) في أن القطاع المصرفي والأسواق المالية تؤثران بشكل موجب على النمو الاقتصادي².

من خلال ما سبق يتضح أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي تقوم على وجود نظام مالي متطور يكون قادر على تأدية وظائفه بكفاءة ويعمل على تشجيع الاستثمار كونه يساهم في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسات ويعمل على تلبية احتياجاتها التمويلية ويؤثر في حركة الادخار في الاقتصاد ويحسن من الرقابة ويرفع من درجة التحوط ومن توزيع المخاطر ويسرع من تنمية القطاع التكنولوجي بحيث كل هذه الأمور تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي³.

¹ علي أحمد، البلبل وآخرون. (2004). التطور والهيكل المالي والنمو: حالة مصر 1974-2002. أوراق صندوق النقد العربي. العدد 09 . أبوظبي. الامارات. ص 06.

² الجويني، جمال وموعش، امحمد. (2020). أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. أوراق صندوق النقد العربي. أبوظبي. الامارات. ص 06.

³ علي حسين، ابتسام ويدر شحدة، حمدان. (2020). مرجع سبق ذكره. ص 32.

الشكل (7.2) : أثر التنمية المالية والنمو الاقتصادي



Source: Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: views and agenda. Journal of economic literature, 35(2), 688-726.p. 691.

2.2.3 فرضية الطلب التابع: The Demand-following hypothesis

النمو الاقتصادي ← التنمية المالية

وفق هذه المقاربة تحدث التنمية المالية كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي الذي يلزم النظام المصرفي بتطوير خدماته وأدواته المالية، فيكون التمويل نتيجة طبيعية لمتطلبات القطاع الحقيقي¹، حيث تظهر هذه الفرضية بأن النظام المالي هو الذي يتأثر بالنمو الاقتصادي وليس هو المؤثر، وأن التنمية المالية هي نتيجة للتنمية الاقتصادية، وأن التوسع الاقتصادي المستمر يتطلب خدمات مالية جديدة، فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي تحسن تكنولوجيا الاتصالات إلى رفع كفاءة النظام المالي وقد ينمو النظام المالي بسبب حدوث تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي حقيقي²، وفي هذا الشأن يرى مفكري هذا التوجه أن النظريات التقليدية للتنمية الاقتصادية قد ربطت النمو بمسألة الرفاه وزيادة الدخل والإنتاج والتشغيل، في حين إذا نظرنا إلى سيورة التطور الاقتصادي نلاحظ أن النمو يدفع نحو زيادة الدخل الفردي، وهذا الأخير يعمل على زيادة نمو الأصول المالية بشكل أسرع من زيادة الثروة والإنتاج³.

وهي الفكرة التي جاء بها (Robinson 1952) في بداية الخمسينيات؛ حيث أثبت أنتطور النظام المالي لا يحفز النمو الاقتصادي، ولكنه يستجيب فقط لطلبات المتغيرة في القطاع الحقيقي، وبالتالي يقترح أنه مع نمو الاقتصاد ستظهر المزيد من الخدمات والمنتجات وتنشأ مؤسسات مالية جديدة في السوق نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المالية، ومن ثم فإن النظام المالي يتطور مع نمو القطاع الحقيقي للاقتصاد مما يزيد من إمكانية الحصول على تمويل المشاريع والتخفيف من مخاطر السيولة⁴.

ومن جانب آخر أكد (Kuznet 1955) على أن الأسواق المالية لا تبدأ في النمو الا عندما يقترب الاقتصاد من المراحل المتوسطة في عملية النمو، بحيث تتطور هذه الأسواق عندما يكون الاقتصاد ناضج أي في المراحل الأولى من النمو ونتيجة لذلك يكون تطور القطاع المالي في الغالب مرتبط بمسوى النمو والتنمية وليس العكس⁵.

¹ مباركي، سامي. (2016). مرجع سبق ذكره. ص 97.

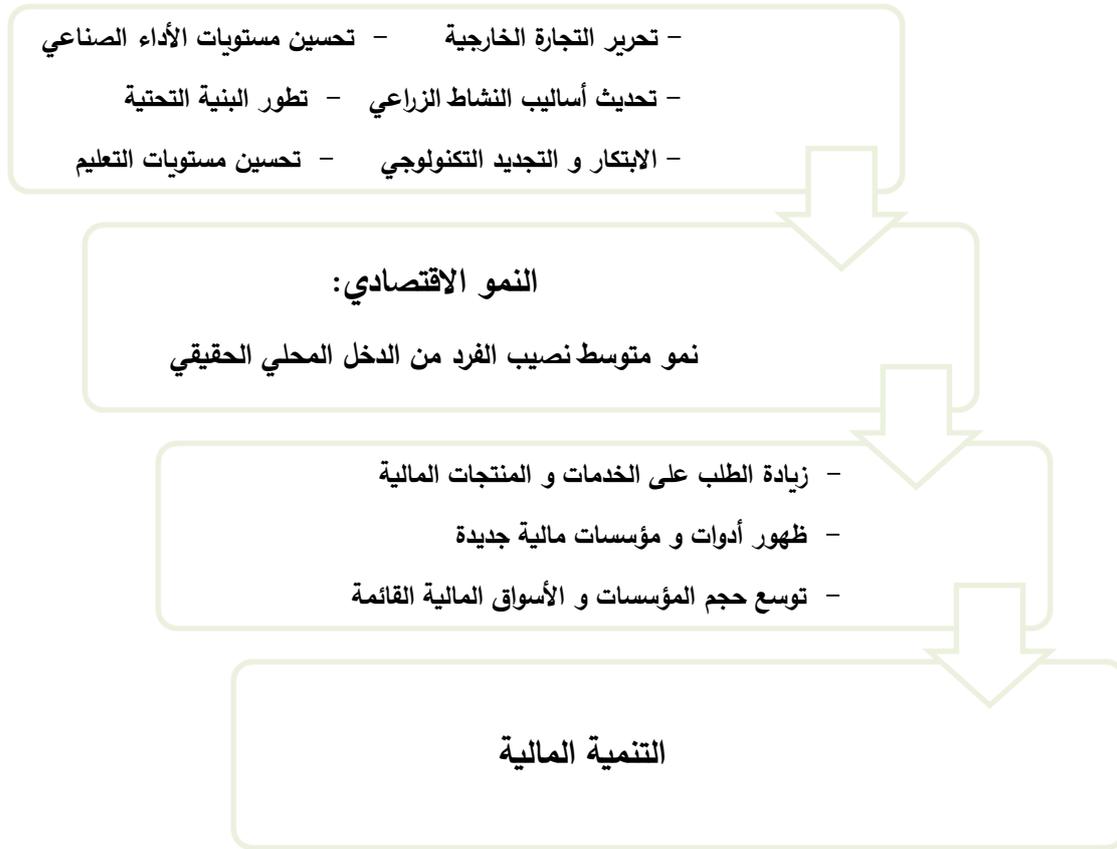
² فوقة، فاطمة والميلودي، سعاد. (2023). مرجع سبق ذكره. ص 34.

³ عماني، لمياء وبن معزوز، محمد زكريا. (2017). قياس تأثير التكور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب - دراسة تجريبية باعتماد نموذج Ardl للفترة (1988-2014). مجلة الباحث. المجلد 17. العدد 17. ص 131.

⁴ Wu, C. F., Huang, S. C., Chang, T., Chiou, C. C., & Hsueh, H. P. (2020). The nexus of financial development and economic growth across major Asian economies: Evidence from bootstrap ARDL testing and machine learning approach. Journal of Computational and Applied Mathematics, 372, 112660. P 05.

⁵ Luintel, K. B., & Khan, M. (1999). A quantitative reassessment of the finance-growth nexus: evidence from a multivariate VAR. Journal of development economics, 60(2), 381-405.p 382.

الشكل (8.2) : تأثير النمو الاقتصادي على التنمية المالية



المصدر: بخوش، ليندة. (2022). أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة باتنة 1- الحاج لخضر-. الجزائر. ص 128.

3.2.3 العلاقة ثنائية الاتجاه 'قيادة العرض - اتباع الطلب bi-directional Relationship' :

التنمية المالية ←→ النمو الاقتصادي

أساس هذه الفرضية هو وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وسميت أيضا بالفرضية المرحلية لان اتجاه العلاقة السببية يرتبط بدرجة تطور الاقتصاد فكل من القطاع المالي والحقيقي يتفاعل أثناء مراحل التطور، وعليه فالعلاقة السببية ذات الاتجاهين تتجه من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي في المراحل الأولى من التنمية وذلك من خلال بناء نظام مالي فعال يقوم على جميع المدخرات وإدارة السيولة، وتحسين كفاءة مخصصات رأس المال، مما يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية

للقطاع الحقيقي. أما السببية التي تنتج من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي تكون خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية بحيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية¹. وقد أيد Lewis (1955) هذا الرأي بقوة حيث اقترح وجود علاقة ذات اتجاهين بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، حيث تتطور الأسواق المالية كنتيجة للنمو الاقتصادي وتعمل بدورها كحافز للنمو الحقيقي².

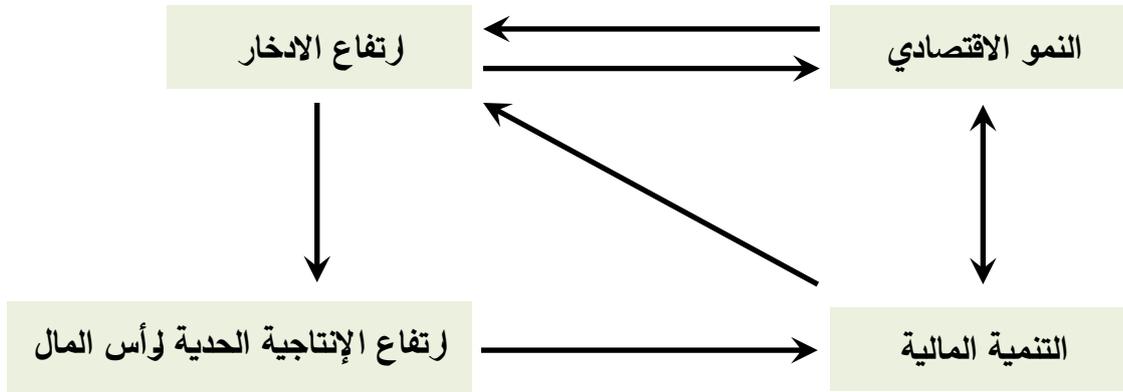
أما Patrick (1966) فقد جمع في نظريته الاتجاهين السابقين حيث حدد نمطين لاتجاه العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي؛ الأول "الطلب التابع" والثاني "العرض القائد"، في النمط الأول يكون إنشاء المؤسسات المالية الحديثة وأصولها والتزاماتها المالية والخدمات المالية هي استجابة لطلب المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد الحقيقي على هذه الخدمات، حيث تعتمد طبيعة الطلب على الخدمات المالية على نمو الناتج الحقيقي؛ وكلما كان معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أسرع، كلما زاد طلب المؤسسات على الأموال الخارجية (ادخار الآخرين) وبالتالي الوساطة المالية، والتي تؤدي بدورها إلى دعم النظام المالي حيث يحافظ على القطاعات الرائدة في عملية النمو الاقتصادي. أما النمط الثاني يفترض أن استجابة العرض التي يتبع الطلب للنظام المالي يأتي تلقائياً بشكل أو بآخر، حيث يفترض Patrick أن عرض ريادة الأعمال في القطاع المالي مرن للغاية مقارنة بالفرص المتزايدة للربح، بحيث يتسع عدد وتنوع أنواع المؤسسات المالية بشكل كاف، مع وجود بيئة قانونية ومؤسسية مواتية؛ وهذا يعني أن إنشاء المؤسسات المالية وخدماتها يتم قبل الطلب عليها، وبالتالي فإن توافر الخدمات المالية يحفز الطلب على هذه الخدمات من قبل رواد الأعمال في القطاعات الحديثة المحفزة للنمو الاقتصادي³. وقد تم تأييد هذه النظرة بدراسات رائدة مثل دراسة Demetriades and Hussein (1996) ودراسة Luintel and Khan (1999).

¹ اينال، أمينة وشيبي، عبد الرحيم. (2016). تحليل العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980-2014). مجلة الاقتصاد والمناجمنت. المجلد 15. العدد 02. ص 71.

² Odhiambo, N. M., Nyasha, S., Zerihun, M. F., & Tipoy, C. (2019). Financial Development in Africa: Is It Demand-Following or Supply-Leading?. In *Extending Financial Inclusion in Africa* (pp. 37-60). Academic Press. P 39.

³ Patrick, H. T. (1966). Financial development and economic growth in underdeveloped countries. *Economic development and Cultural change*, 14(2), 174-189.

الشكل رقم (9.2) : العلاقة التبادلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي



Source : Nembot Ndeffo, L., Kuipou, C. T., & Tafah, E. E. (2011). Financial development and economic growth in CEMAC countries. (November 26, 2011).p 09.

4.2.3 علاقة حيادية (سلبية) "badly over stress":



وعلى النقيض من الآراء الثلاثة السابقة التي أيدت وجود علاقة سببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، هناك وجهة نظر رابعة ترى أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي علاقة بديهية ولا تتطلب نقاشاً وأن علاقة ارتباطهما مجرد صدفة، وأن كل متغير مستقل عن الآخر، وفي هذا الصدد يعتقد¹ Lucas (1988) أن الاقتصاديين يبالغون بشدة في التأكيد على دور العوامل المالية في أحداث النمو الاقتصادي، واعتبر أن تنمية القطاع المالي له دور ثانوي فقط في عملية النمو الاقتصادي، وهناك بعض الآراء القريبة من وجهة نظر Lucas حيث أقر² Stern (1989) عن عدم وجود أي دور للتنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي حيث تجاهل أي مساهمة للتنمية المالية في النمو، وهذا ما أكدته³ Chandavarkar (1992) على أن التمويل لم يتم إدراجه كعامل أو مؤشر أساسي للنمو والتنمية من قبل في الاقتصاد التنموي، وهناك من زاد على ذلك بالقول أن تأثير التمويل على النمو الاقتصادي ذو علاقة سلبية

¹ Lucas Jr, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of monetary economics, 22(1), 3-42.

² Stern, N. (1989). The economics of development: a survey. The Economic Journal, 99(397), 597-685.

³ Chandavarkar, A. (1992). Of finance and development: neglected and unsettled questions. World development , 20(1), 133-142.

مثل¹ Van Wijnbergen (1983) وBuffie (1984)، ومن بين الأسباب والعوامل التي فسرها بعض مفكري التنمية المالية حول التأثير السلبي للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي هي فرضية تأثير العتبة وفرضية التأثير السلبي للموارد الطبيعية.

• فرضية تأثير العتبة:

تشير فرضية أثر العتبة **Threshold Effect** الى أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي غير خطية بمعنى آخر تأخذ العلاقة منحى U معكوس "inverted U-curve"²، حيث تكون العلاقة خطية ولها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بعد بلوغ مستوى معين من التنمية المالية (العتبة)، ثم بعد تجاوز مرحلة العتبة يتضاءل هذا الأثر ويصبح سلبي على النمو الاقتصادي، فبعض الدراسات تفترض أن أثر التنمية على النمو الاقتصادي هو دالة تتبع مستوى التنمية الاقتصادية، بينما دراسات أخرى فإنها تعتبر أن هذا الأثر هو دالة لمستوى التنمية المالية، في حين تقترح نظريات أخرى أنه في الدول منخفضة الدخل فإن تطور القطاع المالي لا يملك أي أثر على النمو، بينما في الدول متوسطة الدخل فإن له تأثير موجب ومعنوي على النمو، أما في الدول مرتفعة الدخل فإن له تأثير موجب كذلك ولكنه ضعيف وأقل من قيمة تأثيره على معدلات النمو الاقتصادي³، وهذه الحجج تعتمد على ثلاثة عوامل: هي أثر اقتصاديات الحجم، التعلم عن طريق الممارسة وتناقص المردودية التي يمكن أنتكون موجودة في القطاع المالي في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية⁴.

وضمن هذا التوجه بين (Acemoglu and Zilibotti (1997) أهمية اقتصاديات الحجم في عملية تخصيص وتعبئة المدخرات للمشاريع الأكثر إنتاجية، حيث يرى الاقتصاديان أن المشاريع ذات العوائد العالية تكون في الغالب غير قابلة للتجزئة وتتطلب حجم معين من التمويل، رغبة في تجنب الاستثمارات عالية المخاطر التي يمكن أن تؤدي انخفاض تراكم رأس المال⁵، فالقطاع المالي يجب أن يصل إلى حد

¹ عبدالله، بن محمد بن صالح. (2021). تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي: من يقود الآخر؟. دراسات اقتصادية، المجلد 14. العدد 27. ص 06.

² Aiboud, K & Hamelat, B. (2022). The Effect of Financial Development on the Long-Run Economic Growth: Panel Evidence from Less Developed Countries. Journal of Economic Integration. 10(2). P 570.

³ بييري، نورة ودبوش، عبد القادر. (2018). أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 11. العدد 01. ص 855.

⁴ Kpodar, K. (2006). Développement financier, instabilité financière et croissance économique: implications pour la réduction de la pauvreté. Op Cit. p 188.

⁵ Acemoglu, D., & Zilibotti, F. (1997). Was Prometheus unbound by chance? Risk, diversification, and growth. Journal of political economy, 105(4).p 709.

أدنى معين حتى يتمكن من تعبئة الموارد اللازمة لتمويل المشاريع ذات المردودية الأعلى، ومع ذلك فإن مردودية المشاريع في الدول ذات الدخل المنخفض غالباً ما تكون محدودة بسبب ضعف رأس المال البشري وغياب البنية التحتية العمومية. وعلى اثر ذلك حتى لو كانت البنوك لديها القدرة على التمويل، فإنها ستردد في تمويل الأنشطة المنتجة في اقتصاد يتصف بضعف المردودية على رأس المال، وبالتالي فإن وجود وفورات الحجم يشير إلى ظهور مصادد الفقر التي تتميز بانخفاض مستوى التنمية المالية والنمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى فإن ضعف الادخار المحلي الناتج عن ضعف المداخيل يعمل على الحد من قدرة الوسطاء الماليين على تمويل المشاريع والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي¹.

ان الأثر الايجابي للتنمية المالية على النمو الاقتصادي لا يظهر بشكل واضح إلا في الدول الواقعة خارج مصيدة الفقر، حيث بمجرد أن يسمح مستوى التنمية المالية بجدوى المشاريع المنتجة، فإن التعلم عن طريق الممارسة يسمح للوسطاء الماليين برفع كفاءتهم، وفي هذا السياق قام Lee (1996) بإضفاء الطابع الرسمي على مفهوم التعلم بالممارسة من خلال تطوير نموذج أين تكون قرارات منح القروض تأخذ على أساساً لتعلم، حيث يتحصل المقرض على معلومات خاصة ومعينة حول تحديد المشاريع ذات المردودية الأعلى ليتخذ قرار تمويلها، بالإضافة إلى ذلك يستخلص الدروس من المشاريع السابقة التي تسمح له أن يكتسب خبرة تتعلق بهذا النوع من المشاريع، ومن المؤكد أن تحديد المشاريع المرحة سوف يكون أقل فاعلية في الدول النامية وهذا ما ينعكس على تناقص دور التنمية المالية في تعزيز النمو الاقتصادي².

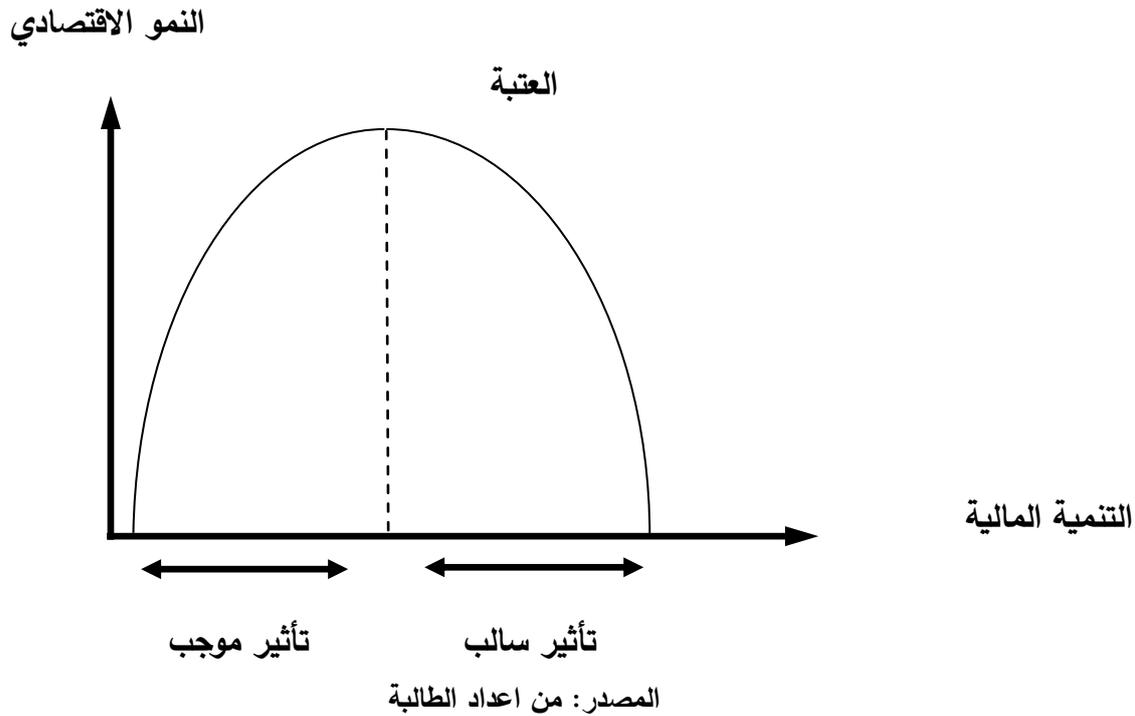
أما بالنسبة لتناقص المردودية التي تتميز بها الوساطة المالية في مختلفاً لنماذج، فهي تعمل على تخفيض أثر التنمية المالية في الدول ذات الدخل المرتفع؛ حيث أنه إذا بلغت الدول مستويات من الدخل تتميز بالارتفاع، ونتيجة لذلك ستواجه الدول حالة انخفاض في تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي وذلك بسبب تناقص المردودية في القطاع، فمن خلال وجهات النظر السابقة يتضح لنا أن الدول ذات الدخل المنخفض أو التي يكون دخلها الفردي أقل من عتبة معينة، فإن نظامها المالي يكون في فخ التخلف (فخ الفقر)؛ حيث يكون غير قادر على تعزيز النمو الاقتصادي، لكن عندما يتجاوز الاقتصاد عتبة معينة؛ تعمل اقتصاديات الحجم والتعلم عن طريق الممارسة على جعل النظام المالي يؤثر إيجابياً على النمو بعد

¹ Kpodar, K. (2006).op cit. p 189.

²Kpodar, K. (2006).op cit. p 189.

قيمة أعلى من هذه العتبة، وبسبب العوائد المتناقصة سوف تنخفض مساهمة التنمية المالية في النمو الاقتصادي في الدول مرتفعة الدخل¹.

الشكل (10.2): تأثير العتبة على النمو الاقتصادي



• فرضية التأثير السلبي للموارد الطبيعية (نقمة الموارد Natural Resource curse):

تقر معظم الدراسات الحديثة على أن البلدان ذات الموارد الطبيعية غالباً ما تشهد ضعف في الأداء الاقتصادي وتكون أكثر عرضة للفساد مقارنة بالدول التي تفتقر إلى هذه الموارد، حيث تعتبر وفرة الموارد الطبيعية وخاصة النفطية عائقاً أكثر منه محفز للنمو الاقتصادي وأحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي؛ وعاملاً رئيسياً في فشل وتدهور الأنظمة المالية نتيجة لتأثير حركات أسعار النفط الخام على تنمية الوساطة المالية في البلدان المصدرة للنفط، ومع ذلك لا يمكن تعميم هذا الفرضية على جميع الدول الغنية بالموارد فهناك بعض من هذه الدول التي تتميز بأداء اقتصادي أفضل وأنظمة اقتصادية ومالية قوية، وفي ظل الجدل القائم حول التأثير السلبي للتنمية المالية على النمو الاقتصادي اهتمت دراسات أخرى بتحليل العلاقة من زاوية نظر مختلفة، حيث طرح بعض المفكرين الاقتصاديين تحليلات تشير إلى أن العلاقة بين التنمية

¹ بييري، نورة ودبوش، عبد القادر. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 837-838.

المالية والنمو قد تكون مختلفة بشكل أساسي في الاقتصادات التي تهيمن عليها الموارد الطبيعية أو ما يعرف بلعنة الموارد؛ وكانت الحجة هي أن معظم البلدان المصدرة للنفط تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط وغير قادرة على تطوير قطاع مالي تنافسي يمكن أن يحفز الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي¹، وفي هذا الصدد أوضح كل من (Nili and Rastad (2007) كيف يمكن لوفرة الموارد أن تؤثر على العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وما إذا كان هناك أي مؤشر على لعنة الموارد الطبيعية في العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، حيث بينا الباحثان الدور الذي تلعبه التنمية المالية في الاقتصادات الغنية بالنفط؛ وقد وجدنا أن تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط أضعف من البلدان المستوردة له، وهذا راجع إلى عدم كفاءة المؤسسات المالية والدور المهيمن للقطاع العام في تخصيص الموارد؛ وضعف القطاع الخاص في الاقتصادات المصدرة للنفط²، وفي نفس السياق أشار كل من (Poghosyan & Hesse(2009) إلى أن تقلبات أسعار النفط الخام من شأنها أن تؤثر على الإنفاق المالي الذي بدوره يحدد مستوى الأنشطة الاقتصادية والطلب على خدمات الوساطة المالية، ومن ثم فإن قدرة هذه الاقتصادات على تعزيز تنمية قطاع الوساطة المالية يعتبر دالة للتحركات في أسعار النفط الخام، كما أوضحت بعض الدراسات التجريبية أن التحركات في أسعار النفط الخام تنتج جملة من الظروف الاقتصادية التي قد تؤثر سلباً على قدرة الوسطاء الماليين على توسيع أصولهم وتوفير الائتمان للقطاع الخاص³، في حين يرى (Beck (2011) أن الغموض في العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالنفط في الأدبيات الاقتصادية يعكس حقيقة أن النمو الاقتصادي تحركه قوى مختلفة في هذه البلدان، حيث توصل Beck إلى أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط تميل إلى أن تكون لديها أنظمة مالية متخلفة، على الرغم من أن البنوك في هذه البلدان تحقق ربحية عالية وتكون أكثر سيولة، ومع ذلك فإنها تقدم ائتمانياً أقل للقطاع الخاص وهو ما ينتج عنه حدوث القمع المالي في هذه البلدان؛ وبالتالي تكون الدول الغنية بالموارد أكثر عرضة لنقمة الموارد مما يؤثر على مسار العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي⁴.

¹Iheanacho, E. (2016). The impact of financial development on economic growth in Nigeria: An ARDL analysis. *Economies*, 4(4), 26.p 01

² Iheanacho, E. (2016). Op cit. p 02.

³ بن دحمان، آمنة وبدو آمال. (2018). أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي في الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة. المجلد 02. العدد 03. ص 84.

⁴Samargandi, N., Fidrmuc, J., & Ghosh, S. (2014). Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia. *Economic modelling*, 43. p 05.

3.3 دور بنية الهيكل المالي على النمو الاقتصادي:

لا يزال الجدل النظري قائم بين مؤيد ومعارض في تحليل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي حيث ظهر نهج جديد في الفكر المالي اهتم بدراسة العلاقة في اطار ما يعرف بالهيكل المالي Financial structure، حيث يعتقد مفكري هذا الاتجاه بأن الأنظمة القائمة على البنوك أفضل من الأسواق المالية في القيام بالوظائف المالية من حيث تعبئة المدخرات، وتحديد الاستثمارات الجيدة، وممارسة الرقابة السليمة على الشركات، لا سيما خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية وفي البيئات المؤسساتية الضعيفة، في حين يؤكد آخرون على مزايا أنظمة الأسواق في تخصيص رأس المال، وتوفير أدوات إدارة المخاطر، وتخفيف المشكلات المرتبطة بالبنوك، حيث وضح الاقتصاديون عددا كبيرا من الأفكار النظرية حول المزايا النسبية والاختلافات بين الأنظمة المالية القائمة على البنوك والأنظمة القائمة على الأسواق المالية ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي¹.

1.3.3 النظام القائم على البنوك Bank-based Financial system :

يؤكد مؤيدي هذا الاتجاه على الدور الإيجابي للبنوك في تعزيز النمو الاقتصادي مع توضيح أوجه قصور نظام الأسواق المالية، فالنظام المصرفي الذي يعمل بشكل جيد يعزز الاستقرار المالي، ويعزز الثقة ويشجع الاستثمارات طويلة الأجل، وفي هذا الصدد وضح (1962) Gerschenkron الذي يعتبر من أوائل رواد هذا الفكر بأن هيكل القطاع المالي القائم على البنوك أفضل من القائم على الأسواق؛ حيث أرجع تطور إنتاج الحديد في فرنسا إلى تقدم الصناعة المصرفية مشيرا في ذلك إلى دور البنوك في بناء البنية التحتية وتطوير المدن²، في حين أكد (1995) Amable and Chatelain أنه في ظل شروط محددة (مردودية المشاريع، نسبة كفاءة رجال الأعمال، شكل دالة التكلفة)، فإن الهيكل المالي الممركز أي المعتمد على البنوك أكثر تشجيع لإنشاء المشاريع طويلة المدى، وبالتالي فهي تحفز النمو الاقتصادي بدرجة أعلى من الهيكل المالي غير الممركز الذي يحوي عدد كبير من المقرضين الصغار³، أما (2014) Sawyer يرى أنه ليس من السهل توقع وجود نظام مالي بدون وجود قطاع مصرفي كمقدم للقروض، ومع ذلك؛ ليس

¹Levine, R. (2002). Bank-based or market-based financial systems: which is better?. Journal of financial intermediation, 11(4). P 01.

² Alghantari, M. F. A. (2018). Financial development and economic growth: evidence from G20 countries.(Doctoral dissertation, University of Huddersfield). p 51.

³ بييري، نورة ودبوش، عبد القادر. (2023). أثر هيكل القطاع المالي بنوك مقابل أسواق على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة

من 85 دولة للفترة (1990-2020). مجلة اقتصاد للمال والأعمال. المجلد 17. العدد 02. ص 207.

من الصعب توقع نظام مالي بدون سوق مالي¹، كما يعتقد كل من Arestis and Demtriades بأن تنمية أسواق الأسهم يمكن أن تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بوصفها نتيجة للمضاربات المحتملة في السوق وخاصة عندما ترتفع درجة الأخطار لدى المضاربين في تلك الأسواق نتيجة للتوسع في الائتمان السريع، وبذلك ترتفع أسعار الفائدة بسرعة حين تنخفض الاستثمارات مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، ويرى آخرون أن التقلبات الشديدة في بعض الأسواق ولاسيما تلك الناتجة عن تقلبات رؤوس الأموال قصيرة الأجل (Hot Money) قد تعيق الاستثمارات وتضر بالاقتصاديات الوطنية².

ومن جانب آخر بين مؤيدي وجهة النظر القائمة على البنوك أن النظام البنكي يتميز بقدرته على العمل في ظل الافتقار إلى بيئة قانونية فاعلة نظرا إلى الاعتماد على عقود بين أطراف محددة دائمة التعامل مع النظام المصرفي ما يساعد النظام المصرفي على تحصيل القروض التي أبرمتها، في حين يحتاج النظام السوقي إلى بنية قانونية فعالة منظمة للعمل السوقي تحافظ على حقوق المتعاملين، وبالرغم من أهمية سيادة البيئة القانونية إلا أن الكثير من الدول النامية تفتقر إليها³.

2.3.3 النظام القائم على الأسواق المالية Market-based Financial system :

يدعي مؤيدي وجهة النظر القائمة على الأسواق المالية على أن الأنظمة السوقية تعطي دفعة قوية للنمو الاقتصادي من خلال خلقها للسيولة النقدية، إذ تحتاج العديد من الاستثمارات المربحة إلى التزام طويل الأمد وذلك من خلال توفير رأس المال، ولكن في المقابل فإن المستثمرين كثيرا ما يترددون في التخلي عن السيطرة على مدخراتهم لفترات طويلة، بالإضافة إلى ذلك يتصف النظام السوقي المتطور بالمرونة والشفافية، وبكثرة المتعاملين فيه ما يؤدي إلى اتساع قاعدة ملكية المشاريع وسهولة تمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة ما يزيد من المنافسة، على عكس النظام المصرفي الذي يتصف في بعض الأحيان بالتركز واتجاه التمويل المشروعات احتكارية ما يحد من المنافسة⁴، ويكون هذا النوع من الأنظمة أكثر انتشارا في الدول المتقدمة حيث يتميز باعتماده على مدى نشاط وسيولة وكفاءة الأسواق المالية في تطوير العملية الإنتاجية؛ إلى جانب تميزه بكون طبيعة المؤسسات الاقتصادية هي عبارة عن مؤسسات

¹Alghantari, M. F. A. (2018).op cit . p 52.

² برودي، نعيمة وعزوز، يونس.(2018). مرجع سبق ذكره. ص247.

³ محمد حجازي، عزة. (2014). أثر التطوير والهيكل المالي في نمو الصناعات التحويلية في الدول النامية (حالة مصر). بحوث

اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية. العددان 77-78. ص 04.

⁴محمد حجازي، عزة. (2014). مرجع سبق ذكره. ص 05.

ذات أسهم، أي ان ملكيتها تعود الى عدد كبير من المساهمين، مما يحفز على نشاطات الاندماج فيما بينها، وبالتالي زيادة كفاءتها وتنافسيتها¹، ويعتبر كل من Gurly et Shaw أول من درسا العلاقة بين الأسواق المالية والنشاط في القطاع الحقيقي، وقد أكدوا أنه من بين أهم الاختلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة تتحصر في كون النظام المالي أكثر نموا في الدول المتقدمة مقارنة بالنامية منها²، كما يفترض أنصار هذا التوجه أن هيكل القطاع المالي لبلد ما؛ يتغير من هيكل مالي قائم على البنوك إلى هيكل مالي قائم على السوق على في المراحل المختلفة للتنمية؛ حيث تعمل الأسواق عالية السيولة وذات الأداء الجيد على تشجيع النمو الاقتصادي من خلال حوافز الربح، وبالتالي، تجادل الأدبيات النظرية بأن أنظمة الأسواق ستقل من أوجه القصور المرتبطة بالهيكل المالي القائم على البنوك³.

من جانب آخر تزعم وجهة النظر القائمة على السوق على أن البنوك القوية يمكن أن تعرقل الابتكار عن طريق حماية الشركات القائمة التي تربطها علاقات وثيقة معها من المنافسة، كذلك قد تتواطأ البنوك القوية ذات القيود التنظيمية القليلة على أنشطتها مع مديري الشركات ضد الدائنين الآخرين وتعيق الحوكمة الفعالة للشركات، في المقابل تلعب أسواق رأس المال التنافسية دورا إيجابيا في تجميع إشارات المعلومات المنتشرة ونقل هذه المعلومات بشكل فعال إلى المستثمرين⁴، لهذا يتوقع أن يكون لهذا النوع من القطاعات المالية له أثر قصير الأجل على النمو الاقتصادي، غير ان هذا لا ينفي إمكانية وجود علاقة تكاملية بين كل من القطاع البنكي والسوق المالي في تحقيق النمو الاقتصادي⁵.

4.3 قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي :

كشفت العديد من التوجهات الفكرية عن الدور الجوهري للتنمية المالية في النمو الاقتصادي الى أن اختلف الاقتصاديون حول قنوات التأثير بين هذين المتغيرين، يعد التعرف على هذه القنوات وتحسينها أمرا محوريا لتعزيز النمو المستدام، فهناك العديد من القنوات التي من خلالها تعزز التنمية المالية النمو الاقتصادي بما في ذلك قناة تراكم رأس المال حيث يساهم القطاع المالي في تشكيل رأس المال وتحويل الأرصدة المالية إلى استثمارات منتجة، أو من خلال قناة إنتاجية عوامل الإنتاج حيث يتيح النظام المالي

¹ بوسنة، محمد رضا. (2018). تحليل مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام نماذج ARDL. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 11. العدد 01. ص 635.

² برودي، نعيمة وعزوز، يونس. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 245.

³GUEI, K., & ANTOINE, M. (2018). Does financial structure matter for economic growth: An evidence from South Africa. P 04.

⁴ بييري، نورة ودبوش، عبد القادر. (2023). مرجع سبق ذكره. ص 207.

⁵ بوسنة، محمد رضا. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 635.

المتقدم قدرة على جمع وتحليل المعلومات لتوفير البيانات الكافية لتمييز المشاريع ذات الكفاءة العالية وتشجيع الاستثمار فيها.

1.4.3 قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي حسب (Pagano 1993) :

أشار Pagano الى ثلاثة أليات أو قنوات رئيسية التي يتم من خلالها تؤثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي والتي تتمثل في¹ :-

• التأثير على معدل الادخار **Affecting the Saving Rate** :

وفقا لـ Pagano يمكن للتنمية المالية أن تعزز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع ارتفاع معدل الادخار بين الأفراد والشركات، فالنظام المالي الفعال والمتطور يقدم استثمارات ذات عوائد أفضل وتوزيع أفضل للمخاطر حيث يوفر هذا التدفق للمدخرات رأس المال اللازم للاستثمار والتوسع الاقتصادي، ومع ذلك يوضح Pagano أن تأثير التطور المالي على معدل الادخار يظل غامضا لأن الاستثمارات ذات العوائد الأكبر والمخاطر الأقل تشجع على تقليل الادخار وبالتالي تقليل النمو الاقتصادي.

• تحسين تخصيص رأس المال **Improving the Allocation of Capital** :

يشير Pagano إلى أن القطاع المالي الذي يعمل بشكل جيد يسهل التخصيص الفعال للمدخرات نحو الاستثمارات الإنتاجية، حيث تؤكد هذه القناة على دور الوسطاء الماليين في توجيه المدخرات بشكل فعال إلى فرص استثمارية منتجة، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية الهامشية لرأس المال؛ بمعنى أن كل وحدة من رأس المال تولد المزيد من الإنتاج، ويرتبط هذا غالبا بتحسين تخصيص الموارد، وإدارة المخاطر، وقدرة الأسواق المالية على تحديد ودعم المشاريع ذات العائد المرتفع مما يعزز النمو الاقتصادي.

• توجيه المدخرات الى استثمارات **Funnelling Saving to Investment** :

افترض Pagano² أن المدخرات ستتحول الى استثمارات في حالة وجود وساطة مالية كفئة في ظل اقتصاد مغلق، حيث يمكن المؤسسات المالية أن تؤثر في الانتاج الوطني والنمو الاقتصادي من التخفيض قدر الامكان من التسرب النقدي بين الادخار والاستثمار والذي من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي.

¹ABBAR, N., & SADQI, A. (2022). Nexus Finance-Croissance: canaux de transmissions et rôle des sources alternatives de financement. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 3(3-1), 94-108.p 97-98.

² Pagano, M. (1993). Op cit. p 614.

2.4.3 قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي حسب Levine (1997)

حدد¹ Levine (1997) قناتين أساسيتين: قناة تراكم رأس المال، وقناة الابتكار التكنولوجي حيث يوضح من خلالهما الكيفية التي يمكن من خلالها أن تؤثر التنمية المالية في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تضمن قناة تراكم رأس المال الاستخدام الفعال للموارد المالية للاستثمارات الإنتاجية، في حين تعمل قناة الابتكار التكنولوجي على تعزيز التقدم التكنولوجي وريادة الأعمال، والتبني الواسع للتكنولوجيات الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي.

• قناة تراكم رأس المال The Capital Accumulation Channel:

تؤكد قناة تراكم رأس المال على تخصيص الموارد بكفاءة من خلال التعبئة الفعالة للمدخرات، وتخصيص الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، وزيادة فرص الحصول على الائتمان كعوامل محفزة للنمو الاقتصادي، حيث يوفر القطاع المالي المتطور وساطة فعالة بين المدخرين والمستثمرين وتخفيف المخاطر، وهذا بدوره يتيح تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات العوائد الأعلى، مما يسمح للشركات بالحصول على رأس المال اللازم للتوسع والتطوير والاستثمار في مشاريع جديدة لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية.

• قناة الابتكار التكنولوجي The Technological Innovation Channel:

تشير هذه القناة إلى أن المؤسسات المالية تلعب المؤسسات المالية دورا حاسما في تمويل أنشطة البحث والتطوير؛ من خلال القروض أو الاستثمارات التي تدعم الابتكار التكنولوجي، ويعد هذا التمويل ضروريا للابتكار، مما يؤدي إلى تطوير وتبني تكنولوجيات جديدة تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، كما تشجع هذه القناة على المخاطرة من خلال توفير الدعم المالي لمشاريع ريادة الأعمال والمشاريع المبتكرة، مما يدفع عجلة التقدم في مجال التكنولوجيا؛ كما يسهل الدعم المالي للابتكار توليد المعرفة ونشرها، بالإضافة إلى ذلك تعمل هذه القناة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية بشكل أكثر فعالية، وتعزيز المرونة والقدرة التنافسية لمواكبة التغيرات التكنولوجية العالمية.

وهي هذه الفكرة دافع عنها Schumpeter (1911) في أعماله الذي أكد فيه على أن القطاع المالي يلعب دورا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث أشار إلى أن الأداء الجيد للبنوك يحفز الابتكار التكنولوجي من خلال حسن تخصيص وتوجيه الموارد المالية المتوفرة لديها، فمن وجهة نظر Schumpeter

¹Levine, R. (1997).. Op cit.. p 691.

المقاول بحاجة الى قروض من أجل تمويل عملية الحصول على تكنولوجيا انتاج حديثة، وهنا يأتي دور البنك كوسيط مالي يعمل على تسهيل حصول كل المقاولين على التمويل الذي يناسبهم وبأقل التكاليف، وبالتالي فان البنك بإمكانه المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي¹.

3.4.3 قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي حسب (Ang 2008) :

اقترح **Ang (2008)**² قناتين يمكن للتنمية المالية من خلالهما التأثير على النمو الاقتصادي تتمثل في:-

▪ قناة تراكم رأس المال **The Capital Accumulation Channel** :

وتعرف "بالقناة الكمية" التي تم تطويرها استنادا إلى فرضية تراكم الديون التي طرحها Gurley and Shaw (1955) هذه القناة تركز على قدرة القطاع المالي على تغطية مبالغ التجزئة من خلال تعبئة الادخار، ومن ثم يتم توجيه المدخرات المعبأة إلى القطاعات الإنتاجية لتمويل المشاريع الاستثمارية، مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال وزيادة النمو الاقتصادي، ويعد نموذج (Harrod و Domar (1939) و (1946)، نموذجا بارزا لتوضيح الارتباط بين الادخار وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، حيث يركز هذا النموذج على أهمية الاستثمار كعنصر حيوي لتحقيق النمو الاقتصادي، مع التأكيد على دور الادخار في زيادة معدلات رأس المال؛ حيث كانت نقطة البداية لهذا النموذج من تساوي الادخار والاستثمار في نفس الفترة³:-

$$I = S \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

S: معدل الادخار

I: معدل الاستثمار

ومنه فان:-

$$S = S_d \cdot Y \dots \dots \dots (2)$$

حيث تمثل **S_d** ميل الادخار (المرغوب فيه) في اقتصاد ما، وبتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) نجد :

$$I = S_d \cdot Y \dots \dots \dots (3)$$

¹بوسنة، محمد رضا.(2018). مرجع سبق ذكره. ص 631.

² Ang, J. B. (2008). Op Cit. P 538.

³ Zaiter Lahimer, M. (2011). L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement. Economics Thesis from University Paris Dauphine.p 113-114.

بتقسيم طرفي المعادلة (3) على Y ، وضرب الطرف الأيسر بـ $\frac{\Delta y}{Y}$ نحصل على:

$$\frac{\Delta y}{Y} \cdot \frac{I}{\Delta y} = S_d \dots \dots \dots (4)$$

$\frac{\Delta y}{Y}$: يمثل معدل نمو الإنتاج وليكن G

$\frac{I}{\Delta y}$: يمثل معامل رأس المال وليكن C ، يمثل هذا المعامل حجم رأس المال الضروري لضمان زيادة انتاج الوحدة.

ومنه تصبح المعادلة رقم (4):

$$GC = S_d \dots \dots \dots (5)$$

ومنه فان:

$$G = \frac{S_d}{C} \dots \dots \dots (6)$$

المعادلة (6) هي معادلة ديناميكية أين معدل النمو يساوي نسبة ميل الادخار المرغوب فيه" إلى معامل رأس المال، وبالتالي يتعلق النمو الاقتصادي بالميل إلى الادخار كشرط لتراكم رأس المال.

ومع ذلك وجهت عدة انتقادات لنموذج ومن أهم الانتقادات:-

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي الى تغير متطلبات النمو المستقر.
- فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب امكانية الاحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- افتراض تساوي معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا اذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد¹.

أما بالنسبة الاقتصادي النيوكلاسيكي (Solow (1956 يستند نموذج Harrod and Domar على افتراضات غير واقعية مما جعل النتائج الأساسية غير دقيقة ومشبوهة، لذا اقترح هذا الأخير نمودجا مطلقا للنمو الاقتصادي طويل الأجل مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية، والذي يعتبر بديلا لما جاء به Harrod

¹مدحت، القرشي.(2007). مرجع سبق ذكره. ص 76.

و Domar¹، بالنسبة لـ Solow الدخل الكلي لاقتصاد ما Y إما يستهلك أو يدخر ويستثمر، والجزء المستثمر يمثل s حيث أن s ثابتة) ما يجعل الادخار مساويا لـ $s.Y$ ، أما مخزون رأس المال يتمثل بـ K ، والاستثمار الصافي وهو معدل النمو لمخزون رأس المال \dot{K} ، ومنه فإن²:-

$$\dot{K} = s.Y \dots \dots \dots (7)$$

ومنه دالة الإنتاج تصبح:

$$Y = F(K, L) \dots \dots \dots (8)$$

حيث يمثل :-

K رأس المال، و L يمثل العمل، وقوة العمل ترتفع الى معدل نسبي n ، ومنه فإن:-

$$L(t) = L_0 e^{nt} \dots \dots \dots (9)$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (7) نجد :

$$\dot{K} = s F (K, L_0 e^{nt}) \dots \dots \dots (10)$$

وهي المعادلة الرئيسية التي توضح تراكم رأس المال؛ حيث ينتج عن حل هذه المساواة تطور مخزون رأس المال الذي يستخدم اليد العاملة المتوفرة، ففي زمن معين (t) قوة العمل المتوفرة معطاة في المعادلة رقم (9) ومخزون رأس المال معروف، إذن يمكن استخدام دالة الإنتاج للحصول على الإنتاج الحالي في المعادلة رقم (8) ومن ثم الجزء من الدخل المدخر والمستثمر، ويضاف تراكم رأس المال الجديد إلى المخزون الموجود لتشكيل رأس المال للفترة الموالية، بحيث هذا الأخير سيؤثر على دخل الفترة القادمة وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي³، ومن هنا يتبين لنا أن عنصر تراكم رأس المال هو أهم قناة لانتقال تأثير التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي.

¹ مير، أحمد. (2020). تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية. المجلد 57. العدد 02. ص 317.

²Zaiter Lahimer, M. (2011). Op .cit.p 115.

³ Zaiter Lahimer, M. (2011). Op .cit. p 115-116.

▪ قناة إنتاجية العوامل الكلية (TFP) Total Factor Productivity Channel:

ويطلق عليها بالقناة النوعية أو الكيفية حيث تركز هاته القناة على أهمية الابتكارات المالية في تقليص مشكلة عدم تماثل المعلومات، مما يسمح بحسن توجيه المدخرات المالية باتجاه المشاريع التي تتميز بكفاءة أحسن، وبالتالي فإن هاته القناة تعتمد على نوعية التمويل وحسن توظيفه، أكثر من اعتمادها على تراكم رأس المال وتعبئة المدخرات¹.

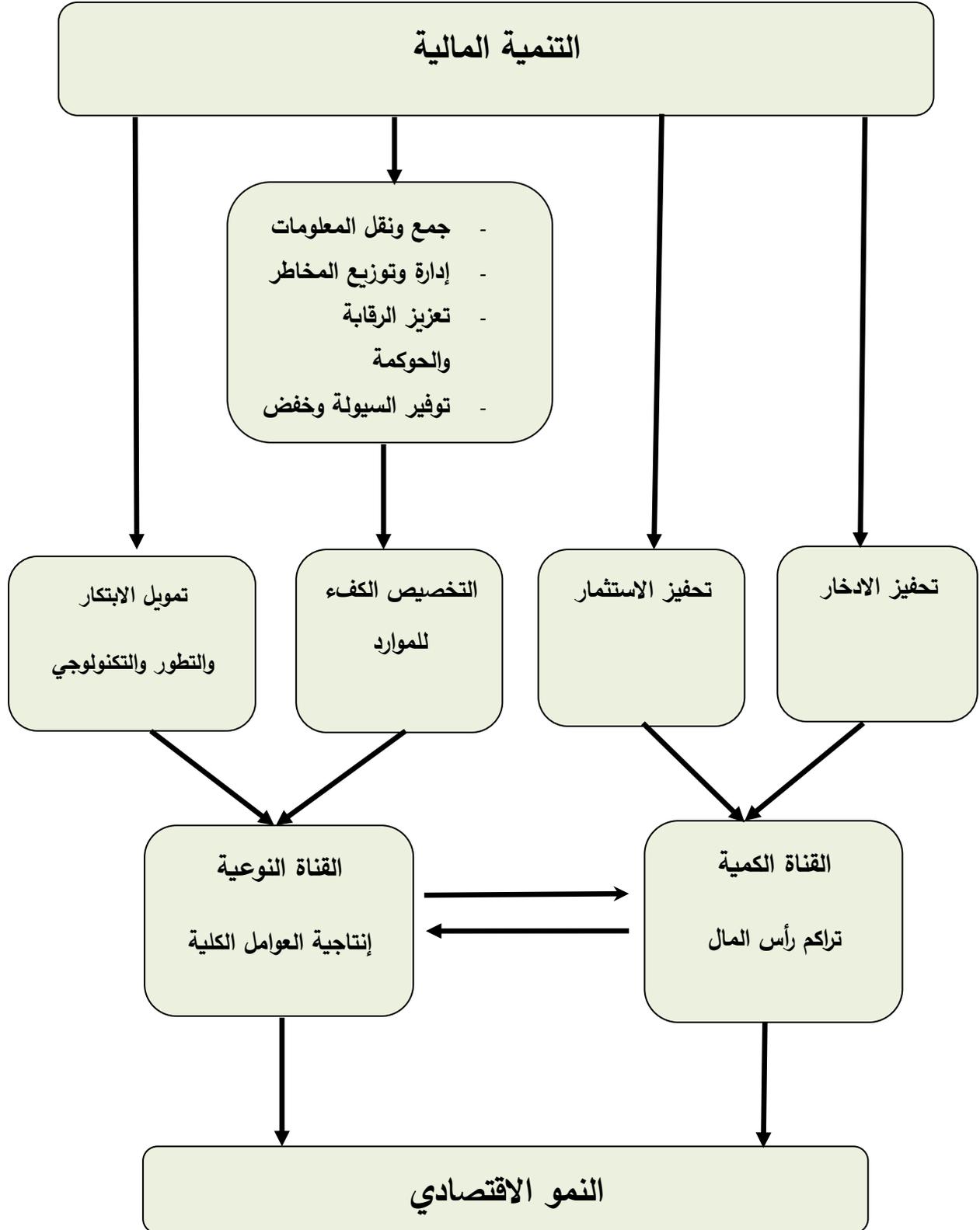
فالنمو يمكن أن يحدث إما عن طريق التحسن في مجمل إنتاجية عوامل الكلية أو من خلال تراكم عوامل الإنتاج، وبهذا يمكن أن تؤثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث آليات:-

- كلما ارتفعت كفاءة تخصيص الأموال وتوزيعها على مشروعات الاستثمار المتنافسة بما فيها ذلك المشروعات الضخمة وغير السائلة وذات العوائد المرتفعة كلما ازدادت إنتاجية مخزون رأس المال وارتفعت مجمل إنتاجية العوامل الكلية.
- كلما قلت كلفة الوساطة كلما ارتفع حجم الاستثمار الموازي لكمية ما من الادخار نظرا لأن المدخرين والمستثمرين يتقاسمون تكاليف الوساطة فيما بينهم.
- كلما ارتفعت العوائد على الاستثمار وكلما تدنت كلفة الوساطة، كلما ارتفع صافي العائد على الادخار وبالتالي زاد الحافز على الادخار².

¹ بوسنة، محمد رضا. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 630.

² خاطر، طارق وآخرون. (2021). تحليل قنوات انتقال أثر التطور المالي إلى النمو الاقتصادي. دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. المجلد 08. العدد 02. ص 389.

الشكل (11.2): قنوات انتقال أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي



المصدر: خاطر، طارق وآخرون (2021). تحليل قنوات انتقال أثر التطور المالي إلى النمو الاقتصادي. مرجع سبق ذكره. ص

4- العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية:

تعتبر البيئة المؤسساتية التي يعمل في إطارها النظام المالي من المحددات المهمة لأنواع الخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية ومدى جودتها، وفي العديد من البلدان لا تحبذ البنوك منح قروض إذا كان النظام القضائي غير كفاء، أو إذا كانت الطبقة البيروقراطية والمؤسسات السياسية الفاسدة تقف عائقا أمام استرداد القروض المتعثرة¹، حيث أن عدم توفر مناخ مؤسسي مستقر وسليم يؤثر بشكل سلبي على كفاءة تخصيص الموارد وعلى قدرة القطاع المالي على تعبئة المدخرات بسبب انعدام ثقة المودعين مما يؤدي إلى تسرب هذه الأموال نحو الخارج؛ نظرا للتغيرات المستمرة في الأنظمة القانونية وغياب الامتثال بسبب انتشار الفساد وضعف إنفاذ العقوبات مما يؤدي الى ضعف وهشاشة الأنظمة المالية؛ ويمكن تفسير العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية وفق ثلاثة مقاربات:-

1.4 نظرية القانون والتمويل The law and finance theory:

ركزت العديد من الأبحاث النظرية والدراسات التطبيقية على دور جودة المؤسسات في القطاع المالي؛ كونه عنصر حيوي وحافز لتدفق رؤوس الأموال، ويعتبر من أهم العوامل الأساسية في عملية التحول الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوظيفها في استثمارات منتجة، قادرة على دفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، حيث يعتبر² (1997,1998) la porta and al من أبرز منظري هذا الاتجاه، ومن أولى الأبحاث التي أشارت إلى أهمية عامل القانون في تفسير التباينات في مستويات التنمية المالية بين الدول من خلال اضافته العلمية الكبيرة حول نظرية القانون والتمويل التي تركز على أصل التقاليد القانونية للبلد، حيث يرى la porta أن المناخ القانوني الذي يعمل في إطار نظام مالي محدد مهم للخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية ومدى جودتها، ففي العديد من البلدان النامية التي تفتقد لنظام قضائي كفاء أو التي تسيطر فيها الطبقة البيروقراطية والمؤسسات السياسية الفاسدة على القضاء، تمتنع البنوك عن منح القروض خوفا من عدم قدرتها على استرداد أموالها³.

¹ كردن، سوزان ومشفق مبارك، أحمد وغويال، ريشي وساب، راندا. (2003). التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . صندوق النقد الدولي. ص 06.

²Laporta, R., lopez de silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1998). Law and finance. Journal of political economy, 106(6), 1113-1155.

³بن دحمان، آمنة وبدو آمال. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 82.

وتستند هذه النظرية على أنه في أي بلد عندما يعمل النظام القانوني على تسهيل إجراء العقود بين المتعاملين الخواص، ويحمي حقوق الملكية الخاصة وحقوق المستثمرين، فإن المدخرين يتوجهون أكثر نحو الاستثمار مما يساهم في توسع الأسواق المالية، بينما يؤدي النظام القانوني الغير كفى الى تقييد التنمية المالية، بالإضافة الى ذلك يمكن لمصادر القانون أن تشرح الاختلافات بين الدول، فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين، والعقود، ومستوى تطور القطاع المالي¹، وقد ميز مفكري النظرية بين نوعين من الأصول القانونية: القانون المدني civil law والقانون المشترك أو القانون العام common law؛ حيث اعتبر Laporta et al (1997) أن القانون المدني يميل إلى دعم حقوق الدولة نسبة إلى حقوق الملكية الخاصة بدرجة أكبر من القانون العام مما يؤثر سلبا على التطور القطاع المالي، فالقانون المدني يساعد على بناء مؤسسات تعزز قوة الدولة، أما لقانون العام يقف مع أصحاب الملكية الخاصة أمام الدولة حيث بدلا من أن يصبح أداة في يد الدولة، يعمل القانون العام كقوة موازنة تعزز حقوق الملكية الخاصة، وهذا ما يفسر أن الدول التي تقوم على القانون العام تمتلك أنظمة مالية أكثر تطورا². وبغض النظر عن جوهر هذه القواعد القانونية الا أن هناك اختلافات هيكلية بين القانون العام والقانون المدني، فالقانون العام مرتبط تاريخيا بحماية قوية لحقوق الملكية ضد إجراءات الدولة، في حين أن القانون المدني مرتبط بحكومة مركزية قوية وأقل تقييدا، فالتمييز ليس إيديولوجيا فحسب؛ بل يؤدي أيضا إلى اختلاف هيكل مهم في دور القضاء حيث نجد في نظام القانون العام، القاضي هو صانع سياسة مستقل يشغل منصبا رفيع المستوى. بينما في نظام القانون المدني يكون القاضي موظفا مدنيا منخفض المستوى (نسبيا) بدون سلطة مستقلة لوضع القواعد القانونية. وعلى الرغم من أن كلا من القانون العام، والقانون المدني يوفران حماية قوية لحقوق الملكية والعقود ضد الجهات الفاعلة الخاصة الأخرى، فقد تكون هذه الحقوق أكثر حماية ضد الحكومة نفسها في نظام القانون العام³، كما أن الدول التي لديها نظام قانوني يتغير استجابة للابتكارات المالية، تحظى بأنظمة مالية فعالة وهذا ما يوفره القانون العام؛ الذي يعتبر أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في الاقتصاد مقارنة بالقانون المدني⁴.

¹ بيري، نورة ودبوش، عبد القادر وبوقموم، محمد. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 506.

² بن دحمان، أمينة وبدو آمال. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 83.

³ Mahoney, P. (2001). The common law and economic growth: Hayek might be right. The Journal of Legal Studies, 30(2). P 507.

⁴ بن دحمان، أمينة وبدو آمال. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 83.

وفي السياق نفسه أشار Levine (1998) إلى أن البلدان التي لديها أنظمة قانونية وتنظيمية تعطي الأولوية للدائنين الذين يتلقون القيمة الحالية الكاملة لمتطلباتهم على الشركات؛ لديها وسطاء ماليين ذات كفاءة عالية من البلدان التي يقدم فيها النظام القانوني دعم اقل للدائنين، إضافة إلى ذلك فإن إنفاذ العقود والإفصاح عن المعلومات من العوامل الهامة المحددة للتنمية المالية¹.

كما تم التأكيد في الأدبيات النظرية على أن الأنظمة القانونية تؤثر على التنمية المالية من خلال قناتين: القناة السياسية وقناة التكيف؛ القناة السياسية وهي النظرة الثابتة للقانون والتمويل والتي تؤكد على أن التقاليد القانونية تختلف من حيث الأولوية التي تعطيها لحقوق الملكية الخاصة، حيث تشكل أساس التنمية المالية مقابل حقوق الدولة. أما قناة التكيف القانوني فتركز على الاختلاف بين التقاليد القانونية من حيث قدرتها على التطور مع الظروف والاحتياجات المتغيرة للاقتصاد².

2.4 نظرية الوقف Endowment Theory:

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي ركزت على أهمية المؤسسات في تفسير مستويات التنمية المالية والتي تعود إلى اسهامات Acemoglu and al (2001)³ حيث قدموا معدل وفيات المستوطنين كعامل مهم في تحديد جودة المؤسسات والأداء الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على دور الجغرافيا والبيئة الصحية في تكوين المؤسسات المالية، حيث لاحظوا أن المناطق التي وجد المستعمرون الأوروبيين صعوبة في الاستقرار فيها اقتصر على استخراج واستغلال الموارد المتاحة فيها، أما المناطق التي كانت فيها الأوضاع ملائمة للاستيطان انشؤا فيها مؤسسات قوية وفعالة؛ وبالتالي أثرت استراتيجيات الاستيطان التي قام بها المستعمرون بشكل كبير على أنواع المؤسسات⁴، حيث ركز Acemoglu and al (2001) على التطوير المؤسسي بشكل عام فنظريتهم قابلة للتطبيق على القطاع المالي؛ حيث ان في البيئة الاستخراجية لن يقوم المستعمرون ببناء المؤسسات التي تتطلب تطوير أسواق مالية حرة وتنافسية، لأن الأسواق التنافسية قد تهدد وضع المستخرجين؛ ومع ذلك في المستعمرات الاستيطانية سيكون المستعمرون

¹ Levine, R. (1998). The legal environment, banks, and long-run economic growth. Journal of money, credit and banking, 30 (3), 596-613.

² Eryigit, S. (2010). Financial Development And Institutions: A Literature Review. journal of Social ScienceS, 10(2). P 05.

³ Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. American economic review, 91(5), 1369-1401.

⁴ بييري، نورة ودبوش، عبد القادر وبوقموم، محمد. (2018). مرجع سبق ذكره. ص 507.

أكثر ميلا إلى بناء المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية الخاصة، وبالتالي تعزيز التنمية المالية وقد شكلت هذه النظرية الاختلافات في المؤسسات، والتي كان لها تداعيات طويلة الأمد على حماية حقوق الملكية الخاصة والتنمية المالية.

وعلى الرغم من أن نظريتي القانون والوقف تؤكد على أهمية المؤسسات في تشكيل الأنظمة المالية، إلا أن نظرية القانون والتمويل تركز على التقاليد القانونية التي أتى بها المستعمر، في حين تركز نظرية الوقف على الظروف الأولية للأرض (المحيط الصحي والمناخ)؛ التي واجهه المستعمر وكيف شكلت هذه الظروف إستراتيجية للاستعمار في بناء مؤسسات رديئة. وفي هذا الصدد قام¹ Beck and al (2003) بتحليل نظرية القانون والتمويل ونظرية الوقف؛ لمعرفة ما إذا كانت الاختلافات بين الدول في المؤسسات المالية يتم حسابها من خلال الاختلافات بين الدول في الأصل القانوني، أو من خلال دور العوامل البيئية والجغرافية، وتوصلوا إلى أن الاختلاف في الأنظمة القانونية يفسر الاختلاف في مستوى التنمية المالية بين البلدان، كما أوضحت الدراسة أن إستراتيجية المستعمرين تتأثر بالخصائص الجغرافية للدول؛ ففي البيئة الجغرافية الغير ملائمة أين يكون معدل الوفيات مرتفع للمعمرين يميل المستعمرون لإنشاء مؤسسات استخراجية، أما في المناطق التي تكون فيها البيئة الجغرافية مواتية، يميل المستعمرون لتكوين مؤسسات قوية تولدت عنها حكومات أكثر ديمقراطية مؤهلة لحماية حقوق الملكية والتي ظلت قائمة حتى بعد الاستقلال السياسي.

3.4 نظرية رأس المال الاجتماعي Social Capital Theory:

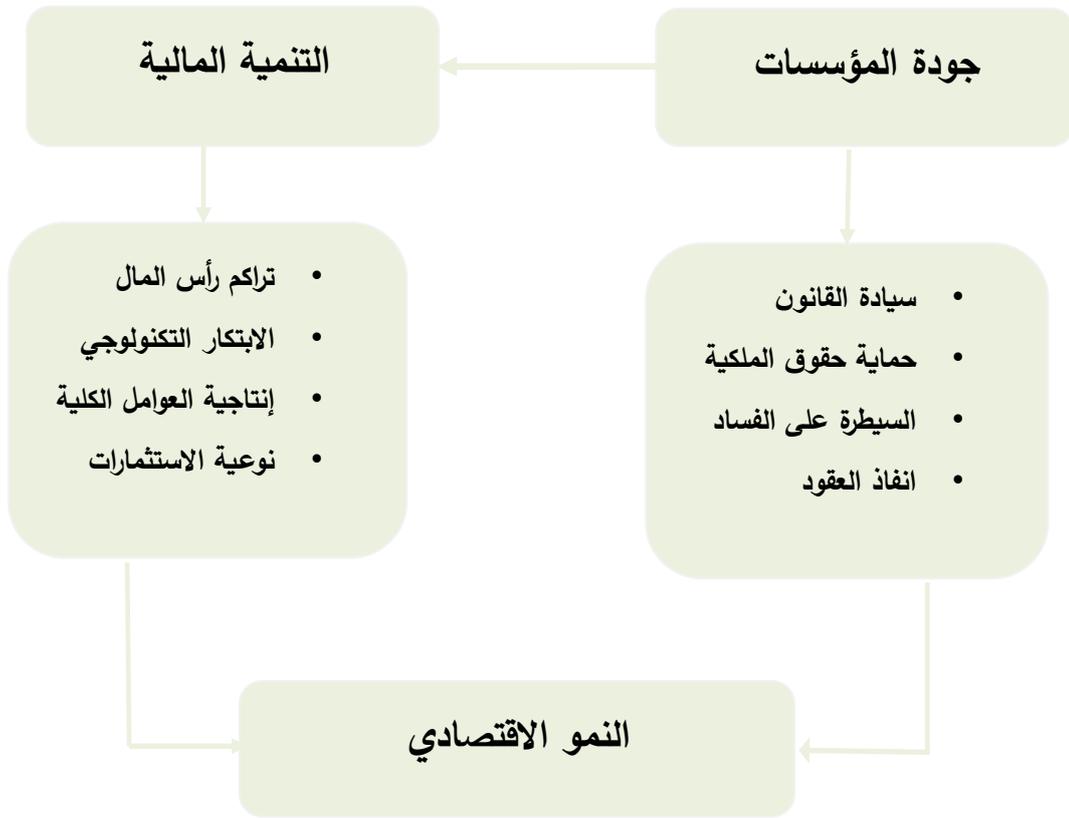
وتوجه جانب آخر من الأدبيات إلى عوامل أخرى تؤثر على الأنظمة المالية؛ كالقيود الغير رسمية، والتي تتمثل في رأس المال الاجتماعي، الذي يقاس بمستوى الثقة أو التعاون بين الأفراد، وتعتبر العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية المالية موضوع اهتمام العديد من الدراسات، ليصبح أحد السمات المميزة للأمم، وفي هذا الصدد أكد كل من Knack and Keefer (1995) على أهمية المؤسسات في شرح مسارات النمو والتنمية بين الدول، وتوصلا إلى وجود علاقة ارتباط بين الثقة السائدة في المجتمع ومعدل النمو الاقتصادي، وأن درجة تأثير المؤسسات الغير رسمية على العمليات المالية، تختلف وتكون أكبر في الأسواق المالية النامية مقارنة بالأسواق المالية المتقدمة²، ومن ناحية أخرى خلص كل من Gambetta

¹ Beck, T., Demirgüç Kunt, A., & Levine, R. (2003). Law, endowments, and finance. Journal of financial Economics, 70(2). P140.

² Knack, S., & Keefer, P. (1995). Op cit.

(1988) و Coleman (1990) الى أن رأس المال الاجتماعي هو أحد العوامل المحددة لأداء المؤسسات في المجتمع، كما ينظر إليه على أنه عنصر مؤثر على البيئة المؤسسية. في حين بين Guiso et al (2004) أن وجود مستوى عال من الثقة في الاقتصاد له تأثير دافع على التنمية المالية والنمو الاقتصادي؛ لأن العقود المالية هي العقود النهائية التي تتطلب ثقة مكثفة. وبالتالي يمكن اعتبار مستوى الثقة عاملاً هاماً ومحددًا للتطور المصرفي، ويمكن له أن يفسر الفروقات بين الأنظمة المالية والأداء الاقتصادي للبلدان¹.

الشكل (12.2): تأثير جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي:



المصدر: من اعداد الطالبة

¹ Beji, S., & Youssef, D. (2010). La place de la régulation bancaire dans le développement bancaire et la croissance: une approche institutionnelle pour les pays d'Afrique du Nord et du Moyen-Orient. Région & Développement, 32, P 04.

خاتمة الفصل:

يعد مفهوم التنمية المالية متعدد الأوجه لا يشمل المجالات النقدية فحسب ولكن يشمل أيضا التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية كحماية حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد، وتحقيق الاستقرار المالي. بحيث كل هذه الخطوات تسعى لتعزيز الأداء المالي بالشكل الذي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

قدمت الأدبيات النظرية عدة حجج مختلفة حول طبيعة ونوع العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، إلا أنها لم تسفر عن توافق ورؤية واضحة عن طبيعة هذه العلاقة، وتحديد اتجاه السببية حول ما إذا كان النمو الاقتصادي يقود القطاع المالي أو العكس؛ ويمكن القول أن الحكم على اتجاه العلاقة يبقى مسألة تجريبية حيث يختلف هذا الاتجاه من دولة لأخرى ومن نظام إلى آخر، لكن هذا لا ينفي الدور الإيجابي للتنمية المالية على النمو الاقتصادي والذي أثبتته العديد من الاقتصاديين.

كما كشفت أبحاث أخرى عن دور جودة المؤسسات في تحفيز القطاع المالي كونها أهم المحددات والعوامل المفسرة للتفاوت بين الدول في مستويات التنمية المالية، حيث فسرت هذه العلاقة وفق ثلاث مقاربات: ركزت المقاربة الأولى على الأصول التاريخية للنظم القانونية التي طرحها La porta, Lopez, (1996,1997), Shleifer, Vishny، في حين اهتمت المقاربة الثانية بدور الجغرافيا والبيئة الصحية في تكوين المؤسسات وهي الفكرة التي تم اقتراحها من طرف Acemoglu, Johnson, Robinson (2001)، أما المقاربة الأخيرة تمثلت في درجة ثقة رأس المال الاجتماعي في نظام الحكم والتي أيدتها العديد من الاقتصاديين (Gambetta (1988), Coleman (1990), Knack and Keefer (1995).

فوجود مؤسسات جيدة دليل ومؤشر على حماية المستثمر باعتباره جزء من التنمية المالية، حيث يتطلع المستثمر دائما للعائد المرتفع والى تأمين ممتلكاته، في المقابل لا يعمل أداء البنوك والأسواق المالية بشكل سليم في ظل وجود مؤسسات فاسدة وغير مؤهلة. فالدول التي توفر أفضل حماية للمودعين تتمتع بأنظمة مالية متطورة وأسواق مالية تنافسية حرة، على عكس الدول التي تكون بيئتها قائمة على أنظمة بيروقراطية التي ينتج عنها بيئة سيئة تنعدم فيها ثقة المستثمر؛ مما يؤثر بشكل سلبي على تعبئة وتخصيص الموارد المالية، فكل ما كانت هناك مؤسسات جيدة تحمي حقوق المستثمرين وتعمل على تنفيذ العقود بكل ديمقراطية، كل ما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى تطور القطاع المالي ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي؛

فضعف مستوى التفاعل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى الى جودة المؤسسات التي تنظم النشاط المالي والاقتصادي.

**الفصل الثالث: علاقة جودة المؤسسات والتنمية
المالية بالنمو الاقتصادي (دراسات تجريبية)**

مقدمة الفصل:

أثارت محددات النمو الاقتصادي والبحث عن أسباب الرفاه اهتماما كبيرا في أدبيات الفكر التنموي الحديث، وكانت الاختلافات في الفوارق الاجتماعية بين البلدان الشغل شاغر لدى الاقتصاديين، ومن بين هذه المحددات موضع الاهتمام نجد جودة المؤسسات وتطوير القطاع المالي التي تحتل الصدارة في أبحاثهم بشقيها النظري والتطبيقي؛ كونهما عاملان أساسيان في تعزيز النمو الاقتصادي، وفي المقابل تنوعت الأبحاث التجريبية القياسية التي درست دور جودة المؤسسات والتنمية المالية في النمو الاقتصادي من زوايا وجوانب مختلفة.

ومن أجل تحديد اشكالية موضوع الدراسة كان لزاما علينا الاطلاع على الدراسات السابقة لما لها من وزن كبير في فهم ومعرفة الطريقة المتبعة لموضوع بحثنا، وعليه فهناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوعنا وتتقاطع معه في العديد من النقاط، فمنها من اعتمدت على تأثير جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي، كما أن بعض الدراسات سعت إلى دراسة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي؛ وهذا بغية كشف اتجاه السببية بين المتغيرين، في حين حاولت دراسات أخرى معرفة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في ظل البيئة المؤسسية الجيدة، لذا فضلنا التنوع في الدراسات التجريبية بهدف الإحاطة أكثر بموضوع البحث ومعرفة ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة الأخرى. وعلى هذا الأساس سننتقل في هذا الفصل إلى مجموعة من الدراسات ذات الصلة بموضوع بحثنا للاستفادة منها في ضبط المتغيرات المستخدمة وكذا اختيار النموذج الأحسن للبحث؛ ومقارنة نتائجنا بما توصلت إليه هذه الدراسات، حيث سنقوم بتقسيم الدراسات إلى أربعة مجموعات حسب التسلسل الزمني لكل دراسة، وذلك كما يلي:-

- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي.
- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية.
- الدراسات السابقة للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.
- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية والنمو الاقتصادي.

1- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي.

تعتبر دراسة **Knack and Keefer (1995)**¹ من الدراسات الأولى التي استخدمت مؤشرات ملائمة لقياس نوعية المؤسسات (نوعية البيروقراطية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي، والشفافية) من أجل تبيان أن البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي تسجل أعلى معدلات في النمو الاقتصادي، وتوصلا إلى أن جودة المؤسسات لها أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، كما خرجا بنتيجة مفادها أن المؤسسات الجيدة ترفع من معدلات التقارب عندما يتم إدراجها في النموذج مما يساهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل.

كما هدفت دراسة **Sarwar, Siddiqi and Butt (2013)**² إلى معرفة دور المؤسسات في النمو الاقتصادي لبعض الدول الآسيوية خلال الفترة 1995-2010؛ باستخدام مجموعة من المؤشرات؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حقوق الملكية والنظام القانوني، الحقوق السياسية، الحرية المدنية، القيمة السوقية للأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الانتماء المحلي المقدم للقطاع الخاص، إجمالي الإنفاق الحكومي، مؤشري الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مؤشر التضخم، والمعدل السكاني، ومعدل البطالة، بتطبيق نموذج التأثيرات الثابتة. حيث توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات تلعب دورا إيجابيا في تعزيز النمو الاقتصادي، وأن المؤسسات المالية والقانونية هي الأكثر فعالية في زيادة النمو الاقتصادي مقارنة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأخرى، كما استنتجت الدراسة أن تطبيق نظام مالي وقانوني سليم يمكن أن يساعد في زيادة النمو الاقتصادي.

وفي نفس الصدد حاولت دراسة **Nawaz, Iqbal and Khan (2014)**³ قياس أثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي. حيث شملت الدراسة شقين اثنين؛ أولا تم تطوير نموذج نظري يتضمن دور المؤسسات في تعزيز النمو الاقتصادي. ويتبأ النموذج النظري بأن أنشطة البحث عن الربح تتخفض مع تحسن جودة المؤسسات، وبالتالي يزيد الدخل والعكس صحيح. ثانيا تم قياس تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي في اقتصادات آسيوية مختارة خلال الفترة 1996-2012؛ من خلال استخدام طريقة

¹ Knack, S., & Keefer, P. (1995). Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures. Op cit.

² Sarwar, S., Siddiqi, M., & Butt, A. (2013). Role of institutions and economic growth in Asian countries. *Developing Country Studies*, 3(2), 80-90.

³ Nawaz, S., Iqbal, N., & Khan, M. A. (2014). The impact of institutional quality on economic growth: Panel evidence. *The Pakistan Development Review*, 15-31.

العزوم المعممة (GMM) ذات التأثيرات الثابتة. وأظهرت النتائج التجريبية أن المؤسسات مهمة بالفعل في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الاقتصادات الآسيوية. غير أن هذا التأثير يختلف بين دول العينة حسب مستوى التنمية الاقتصادية في تلك الدول. كما كشفت الدراسة أيضا أن المؤسسات أكثر فعالية في الدول الآسيوية المتقدمة وتنخفض فعاليتها في الدول النامية.

كما عالجت دراسة¹ **Asghar, Qureshi and Nadeem (2015)** أثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي لـ 13 دولة من الاقتصادات النامية في آسيا وهي: (بنغلاديش، الصين، قبرص، الهند، وإندونيسيا، إيران، وكوريا الجنوبية، ماليزيا، باكستان، الفلبين، سريلانكا، تايلاند، تركيا) خلال الفترة (1990-2013). باستخدام مؤشر مركب للجودة المؤسسية يتكون من: (جودة المؤسسات القانونية والاقتصادية والسياسية باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية). باستعمال سلاسل panel باستخدام تقنية ARDL واختبارات السببية Granger، أبانت نتائج اختبار ARDL أن مؤشر جودة المؤسسات له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، أما الاختبارات السببية بينت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من جودة المؤسسات إلى النمو الاقتصادي. كما اتضح أيضا أن جودة المؤسسات القانونية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ولكن جودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية غير قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن زيادة النمو الاقتصادي من خلال تحسين الجودة المؤسسية لجميع المؤسسات أو على الأقل جودة المؤسسات القانونية. لتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة لاتخاذ خطوات فعالة معينة لتحسين هذه الأخيرة. وهذا يتطلب جهودا متكاملة وإدخال تغييرات جذرية في البنية السياسية والاجتماعية والمؤسسية للدول.

وفي الاتجاه ذاته قامت دراسة **مخزومي و جواي (2016)**² بالتحليل القياسي للنوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 19 دولة عربية، باستخدام طريقة المركبات وبالاعتماد على ثلاثة صيغ قياسية للانحدار (طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، وطريقة العزوم المعممة). أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فهي عبارة عن المتوسط الحسابي للمتغيرات التالية: الدخل الفردي

¹ Asghar, N., Qureshi, D. S., & Nadeem, M. (2015). Institutional quality and economic growth: Panel ARDL analysis for selected developing economies of Asia. *South Asian Studies*, 30(2).

² لظفي، مخزومي و جواي، عصام. (2016). التحليل القياسي للنوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي -دراسة لعينة من الدول العربية. مجلة التنمية الاقتصادية. المجلد 01 . العدد 02 . 272-247.

مقيما بالدولار الأميركي وفق تعادل القوى الشرائية (GDPpc)، الصوت والمسائلة (VA)، الاستقرار السياسي (PS)، فعالية الحكومة (GE)، الأطر التنظيمية (RQ)، حكم القانون (RL)، مكافحة الفساد (CC)؛ خلال الفترة 1996-2014، وتوصلا الباحثان الى أن هناك علاقة موجبة بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، كما تعتبر هذه الأخيرة أهم عامل مفسر لفروقات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما أن نوعية المؤسسات لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعية في الدول العربية.

وبحثت دراسة **Canh Nguyen, Su and Thai Nguyen (2018)**¹ عن تأثير جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي لـ 29 دول من الاقتصادات الناشئة خلال الفترة من 2002 إلى 2015، من خلال استخدام تقديرات طريقة العزوم المعممة (GMM). وتوصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي كبير بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي. في حين تعيق جودة المؤسسات أثر الاستثمارات الأجنبية، والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. ولأجل ذلك فتحسين نوعية المؤسسات يمكن أن يخفف من المنافسة التي يجلبها الانفتاح التجاري في المجالات التي تعمل فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسين تأثيرها الغير مباشر. وتوصي الدراسة واضعي السياسات في الاقتصادات الناشئة الى تحسين الجودة المؤسساتية، والقدرة التنافسية للشركات المحلية، قبل تعزيز الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتركز على تحسين قدرتها على استيعاب الفوائد من التكامل الاقتصادي مع إصلاحات مؤسسية أقوى.

أما دراسة **Marija Radulović (2020)**² قامت بقياس أثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في جنوب شرق أوروبا. وذلك بالمقارنة بين دول الاتحاد الأوروبي، والدول الغير أعضاء في الاتحاد الأوروبي للفترة 1996-2017، باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) لقياس جودة المؤسسات والحكومة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. تم استعمال أسلوب الانحدار الذاتي للبطءات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين الجودة المؤسساتية والنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية طويلة المدى بين الجودة المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي. بينما في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ فقط الجودة التنظيمية والصوت والمساءلة لها علاقة ايجابية

¹ Nguyen, C. P., Su, T. D., & Nguyen, T. V. H. (2018). Institutional quality and economic growth: The case of emerging economies. *Theoretical Economics Letters*, 8(11), 1943.

² Radulović, M. (2020). The impact of institutional quality on economic growth: A comparative analysis of the EU and non-EU countries of Southeast Europe. *Economic Annals*, 65(225), 163-181.

وذاً دلالة إحصائية. كما لا توجد في دول الاتحاد الأوروبي علاقة قصيرة المدى بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي؛ عكس الدول خارج الاتحاد الأوروبي.

في حين حاولت دراسة¹ **Tiwari and Bharadwaj (2021)** تحليل أثر جودة المؤسسات على الأداء الاقتصادي في دول البريكس لفترة من 2002 إلى 2019. باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة. اعتمدت الدراسة على ست مؤشرات للجودة المؤسسية (مؤشرات الحوكمة العالمية) والتي تضم الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد. بالإضافة إلى رأس المال البشري، ورأس المال المادي، والإنفاق الحكومي، والتضخم. توصلت نتائج الدراسة أن مؤشر فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، ومراقبة الفساد، كان لهم تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في دول البريكس. أما بالنسبة لباقي المتغيرات المؤسسية لم تظهر النتائج أي تأثير على النمو. في حين أظهرت المتغيرات الأخرى المتمثلة في: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، والإنفاق الحكومي، علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي. أما التضخم فكانت علاقته بالنمو سالبة. وعليه يتضح من النتائج المذكورة أعلاه أن تأثير جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي أعلى من تأثير المتغيرات الأخرى.

من جهة أخرى قامت دراسة² **Utile, Ijirshar and Adoo (2021)** بقياس أثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في نيجيريا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من 2001 إلى 2019. بعد ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطءات الموزعة (ARDL). وجدت الدراسة أن جودة المؤسسات كان لها تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا. مما يعني أن النمو الاقتصادي غير قادر على العودة إلى مسار التوازن على المدى الطويل في حال حدوث أي اختلال في التوازن. وتوصي الدراسة بتحسين نوعية مؤسسات الدولة من خلال مكافحة الفساد، وزيادة المساءلة وحرية التعبير، وتحسين السلطة التنظيمية، وزيادة فعالية الحكومة من أجل تحسين عمليات اختيار القادة.

¹ Tiwari, A., & Bharadwaj, T. (2021). Assessing the impact of institutions on economic growth in the BRICS countries. *BRICS Journal of Economics*, 2(4), 30-46.

² UTILE, T. I., IJIRSHAR, V. U., & Adoo, S. E. M. (2021). Impact of institutional quality on economic growth in Nigeria. *Gusau International Journal of Management and Social Sciences*, 4(3), 21-21.

كما هدفت دراسة ¹ Sari and Prasetyani (2021) الى معرفة تأثير العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي، في عشر دول من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الفترة 2002-2018. استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات المؤسسية تتمثل في: الاستقرار السياسي، الصوت والمساءلة، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. بالإضافة الى الصادرات والواردات. كما تم اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة في التقدير. بينت النتائج التي تم التوصل اليها أن هناك ثلاثة مؤشرات للمؤسسات كان لها تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول محل الدراسة، وهي الصوت والمساءلة، الجودة التنظيمية، وسيادة القانون. واتضح أيضا أن ضعف العوامل المؤسسية تؤثر بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي.

من جانب آخر قدمت دراسة ² Abdul Karim and Faizah (2021) دليل تجريبي للعلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1996-2017. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL). وقد أظهرت النتائج أن هناك تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي ومحدداته. وأشارت الى وجود علاقة إيجابية بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير. كما توجد أيضا علاقة بين المتغيرات التفسيرية الأخرى المتمثلة في الاستثمار، وحجم الحكومة، ومعدل التضخم، والانفتاح التجاري مع النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما توصي هذه الدراسة على تركيز الحكومة الأردنية على تحسين الجودة المؤسسية في جميع جوانبها كوسيلة للحفاظ على نمو اقتصادي مستدام في المستقبل.

أما دراسة ³ Tran and Nguyen (2021) سعت الى معرفة دور جودة المؤسسات في التنمية الاقتصادية، لمجموعة من الدول تضم 48 دولة من آسيا بين عامي 2005 و2018، باستخدام نماذج بانل. توصلت الدراسة الى أن الجودة المؤسسية هي عامل رئيسي في تحفيز التنمية الاقتصادية. غير أن

¹ Sari, V., & Prastyani, D. (2021). The impact of the institution on economic growth: an evidence from ASEAN. *Jurnal Ekonomi Pembangunan*, 19(1), 17-26.

² Alabed, Q. M. Q., Karim, Z. A., & Faizah, F. A. T. H. I. N. (2021). Institutional Quality and Economic Growth in Jordan: New Evidence Using an Autoregressive Distributed Lag (Ardl) Model. *Journal of Sustainability Science and Management*, 16(4), 204-219.

³ Tran, O. K. T., Le, H. D., & Nguyen, A. H. V. (2021). Role of institutional quality in economic development: A case study of Asian countries. *Problems and Perspectives in Management*, 19(2), 357-369.

جودة المؤسسات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول المنخفضة الدخل، أكثر من مساهمتها في الدول المرتفعة الدخل. وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة غير خطية بين المؤسسات والنمو الاقتصادي أي أن هناك عتبة مؤسسية للنمو الاقتصادي للوصول إلى أعلى مستوياته؛ إذا تجاوز مؤشر المؤسسات العتبة، فإنه يسبب تأثيرا عكسيا على النمو. زيادة على ذلك، يتأثر النمو الاقتصادي للبلدان الآسيوية أيضا بالتضخم، والقوى العاملة، والانفتاح التجاري، والبنية التحتية.

كما اهتمت دراسة **Paulo, Lima and Tigre (2022)**¹ بقياس تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. باستخدام نماذج بانل وطريقة العزوم المعممة GMM للفترة من 2000 إلى 2018، أظهرت النتائج أن زيادة مؤشر الفساد، الذي تم قياسها بواسطة مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية، بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض قدره 12.2% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وانخفاض بنسبة 3.05% في النمو الاقتصادي. وهذا يدعم وجهة النظر القائلة بأن الفساد يعمل على كبح النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما أشار اختبار السببية Granger إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين ارتفاع مستوى الفساد وانخفاض النمو الاقتصادي.

وسعت دراسة **Ozegbe and Kelikume (2022)**² إلى معرفة تأثير التفاعل بين الفساد والجودة المؤسساتية على الأداء الاقتصادي في نيجيريا، من خلال نموذج Barro للنمو الداخلي، للفترة من 1970 إلى 2020 باستخدام منهج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية من مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، ومنظمة الشفافية الدولية (TI)، والبنك المركزي النيجيري (CBN). توصلت الدراسة إلى أن التفاعل بين الفساد والجودة المؤسسية له تأثير سلبي ومعنوي على الأداء الاقتصادي. وهذا يدعم التأكيد على أن جودة المؤسسات في نيجيريا ضعيفة ويغطي عليها الفساد. ولذلك توصي الدراسة إلى ضرورة تركيز التدخلات السياسية على معالجة حالات الفساد، وتحسين العوامل المؤسسية التي سيكون لها آثار إيجابية مضاعفة على الأداء الاقتصادي في نيجيريا.

¹ Paulo, L.D., Lima, R., & Tigre, R. (2022). Corruption and economic growth in Latin America and the Caribbean. *Review of Development Economics*.

² Ozegbe, A. E., & Kelikume, I. (2022). The interactive effects of corruption and institutional quality on economic performance. *International Journal of Management, Economics and Social Sciences (IJMESS)*, 11(2/3), 120-139.

وفي دراسة لـ **Islam and Shindaini (2022)**¹ تم قياس أثر جودة المؤسسات وخلق رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في بنغلاديش باستخدام نموذج ARDL. خلال الفترة 1990-2019. حيث تم صياغة مؤشر جودة المؤسسات عن طريق استخدام بيانات ICRG على 12 مكونا مختلفا يتم دمجها في مؤشر واحد من خلال تحليل المكونات الأساسية. بالإضافة الى نفقات التعليم العام، والإنفاق على الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعبر عن النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة الى أن المتغيرات لها ارتباط طويل المدى؛ حيث تؤثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي على المدى الطويل؛ كما يحفز الإنفاق على الصحة معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لكنه لا يؤثر على المدى القصير؛ في حين يؤثر الإنفاق الحكومي على التعليم، على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل بشكل سلبي ويؤثر بشكل إيجابي على المدى القصير. كما أظهرت نتائج اختبار السببية Granger عن وجود علاقة تبادلية بين الجودة المؤسسية والنمو الاقتصادي، وأحادية الاتجاه من الإنفاق الصحي إلى معدل النمو الاقتصادي، ونفقات التعليم إلى معدل النمو الاقتصادي.

وتطرقت دراسة **Abdelaziz Salwa and Ines Mohamed (2022)**² الى تأثير جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي، لعينة تتكون من 23 دولة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للفترة 1996-2018. استخدمت الدراسة مؤشرات الحوكمة الست للبنك الدولي كمثل للجودة المؤسسية. بالاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية واختبار السببية Granger. أشارت نتائج البحث إلى وجود تأثير إيجابي بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لذا يجب على صناع السياسات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز جودة مؤسساتهم من خلال اعتماد الممارسات الجيدة للحوكمة واللوائح التنظيمية. كما أثبتت الدراسة أن سيادة القانون يعزز بيئة الأعمال، وبالتالي يحسن الاستثمار الأجنبي المباشر، ويساعد في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن بين جميع مؤشرات الحوكمة، تعد الجودة التنظيمية هي الأكثر تأثيرا على النمو. وقد بين هذا البحث المشاكل الهيكلية المشتركة في البيئات المؤسسية في منطقة الشرق الأوسط

¹ Islam, M. S., & Mustafa Shindaini, A. J. (2022). Impact of institutional quality and human capital creation on economic growth in Bangladesh: evidence from an ARDL approach. *International Journal of Social Economics*, 49(12), 1787-1802.

² Abdelaziz, S., & Ayman Mohamed, E. (2022). Institutional Quality and Economic Growth (An Empirical Analysis on MENA Region). *المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة*, 52(1), 325-354.

وشمال أفريقيا. كما أن السياسات قد تولد حالة من عدم الاستقرار؛ خاصة عندما تكون هذه السياسات مصممة لتحرير الاقتصاد. ومن الممكن أن تحدث حالات عدم الاستقرار هذه دون إزالة السياسات القائمة السابقة.

وفي السياق نفسه قدمت دراسة **بوهنة والعربي (2023)**¹ قياس أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي لعينة تشمل 04 دول من شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب ومصر) خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة المعطيات بانل (Panel-ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG) لتقدير نموذج الدراسة، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي، فعند زيادة مؤشر النوعية المؤسساتية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل بمقدار 0.47%، أما اختبار السببية حسب (Granger) فكشف عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

في حين اختبرت دراسة **Gasimov, Asgarzade and Jabiyev (2023)**² العلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي، لعينة من الدول ما بعد الاتحاد السوفيتي خلال الفترة 1996-2021. باستخدام نموذج ARDL. أما متغيرات الدراسة فقد تم الاعتماد على نمو الناتج المحلي كمتغير للنمو الاقتصادي، والمؤشرات الستة للحكومة كمتغيرات تعبر عن جودة المؤسسات. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة على شكل حرف U بين الجودة المؤسساتية والنمو الاقتصادي (مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، وسيادة القانون). في حين كان تأثير (الجودة التنظيمية، والصوت والمساءلة) على النمو الاقتصادي على شكل حرف U مقلوب. كما بينت النتائج أيضا أثر إيجابي بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. بينما يؤثر كل من معدل التضخم والنمو السكاني سلبا على النمو الاقتصادي. وبناء على هذه النتائج توصي الدراسة الدول ما بعد الاتحاد السوفيتي إلى تحسين البيئة المؤسسية؛ لأجل تحقيق النمو الاقتصادي الجيد.

¹ بوهنة، كلثوم و العربي مليكة.(2023). النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل خلال الفترة (1990-2019). مجلة العمل والتنظيم. المجلد 11. العدد 04. 43-55.

² Gasimov, I., Asgarzade, G., & Jabiyev, F. (2023). The impact of institutional quality on economic growth: Evidence from post-Soviet countries. *Journal of International Studies*, 16(1).

2- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية.

قدمت دراسة ¹ **Beck, Demirgüç-Kunt and Levine (2006)** أول تقييم تجريبي للعلاقة بين السياسات الإشرافية للبنك والدرجة التي يؤدي بها الفساد في الإقراض إلى عقبات تعيق قدرة الشركات على جمع التمويل الخارجي، استنادا إلى بيانات من 2500 شركة في 37 دولة. توصل الباحثون إلى أن البلدان التي لديها وكالات إشرافية قوية في كثير من الأحيان لا تعمل لصالح المجتمع وتكون أكثر عرضة للاستيلاء والتلاعب من قبل السياسيين أو المنظمين أو كليهما، مقارنة بالبلدان التي تكون فيها الوكالة الإشرافية أقل قوة، وهذا ما يتعارض مع النظريات التي ترى أن وكالات الإشراف الرسمية القوية تعزز الرفاهية الاجتماعية من خلال التغلب على تكاليف المعلومات والإنفاذ ومراقبة البنوك بكفاءة. فالنهج التقليدي للرقابة المصرفية الذي يتضمن تمكين الوكالات الإشرافية الرسمية من المراقبة والانضباط والتأثير على البنوك بشكل مباشر لا يحسن نزاهة الإقراض المصرفي، بالإضافة إلى أن الإستراتيجية الإشرافية التي تركز على تمكين الرقابة الخاصة على البنوك من خلال إجبار البنوك على الإفصاح عن معلومات دقيقة للقطاع الخاص تميل إلى تقليل الدرجة التي يمثل فيها فساد مسؤولي البنوك عقبة أمام الشركات التي تجمع التمويل الخارجي. كما تبين أن اللوائح التي تمكن المراقبة الخاصة تمارس تأثيرا مفيدا بشكل خاص على نزاهة الإقراض المصرفي في البلدان ذات المؤسسات القانونية السليمة أي أن الإشراف المصرفي النشط يمكن أن يساعد في تخفيف تكاليف المعلومات وتحسين نزاهة الإقراض المصرفي.

وبحثت دراسة ² **Chinn and Ito (2006)** عن محددات التنمية المالية في ظل العوامل القانونية والمؤسسية خاصة في أسواق الأسهم. باستخدام Panel Data؛ لعينة تشمل 108 دولة بما في ذلك (21 دولة صناعية و31 دولة من دول الأسواق الناشئة) خلال الفترة 1980-2000. بالاعتماد على مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، والقيمة السوقية للأسهم، والقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة، ونسبة دوران سوق الأسهم، بالإضافة إلى مؤشر السيطرة على الفساد، والنظام البيروقراطي، ونوعية الأنظمة القانونية، ومؤشر الانفتاح المالي، تشير نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الانفتاح المالي لا يسهم في تطوير أسواق الأسهم إلا إذا تم الوصول إلى مستوى العتبة للأنظمة والمؤسسات القانونية خاصة في بلدان

¹ Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2006). Bank supervision and corruption in lending. *Journal of monetary Economics*, 53(8), 2131-2163.

² Chinn, M. D., & Ito, H. (2006). What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions. *Journal of development economics*, 81(1), 163-192.

الأسواق الناشئة، كما يؤدي ارتفاع مستوى الجودة البيروقراطية والقانون والنظام إلى زيادة تأثير الانفتاح المالي في تعزيز التنمية المالية والأسواق المالية.

كما قام ¹ **Manthos Delis (2012)** بدراسة العلاقة بين المنافسة المصرفية والإصلاح المالي والمؤسسات على مستوى البنوك لـ 84 نظاما مصرفيا في جميع أنحاء العالم وقام بتحليل مصادر المنافسة المصرفية مع التركيز على تأثير الإصلاح المالي ونوعية المؤسسات، توصلت الدراسة أن سياسات التحرير المالي تقلل من القوة السوقية للبنوك في الدول المتقدمة ذات المؤسسات الجيدة، في المقابل لا تتحسن المنافسة المصرفية بنفس الوتيرة في البلدان ذات المؤسسات الأضعف ومستوى أدنى من التطور المؤسسي. أظهرت النتائج التجريبية على أهمية الجودة المؤسسية من حيث العلاقة الإيجابية مع المنافسة المصرفية حيث أن مستوى التطوير المؤسسي هو شرط مسبق لنجاح الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز المنافسة وكفاءة الأسواق المصرفية، كما ترتبط الشفافية وسيادة القانون والجودة البيروقراطية ارتباطا سلبيا بقوة السوق المصرفية، وعندما تفشل هذه الإصلاحات فإنها تعاني جزئيا في توفير ظروف أكثر تنافسية في الأسواق المصرفية. بالإضافة إلى أن المؤسسات القانونية والبيروقراطية جيدة الأداء في البلدان ذات الدخل المرتفع سمحت للمنافسة في السوق بالظهور كنتيجة مباشرة للتحرير القطاعي في الثمانينيات والتسعينيات، وفي المقابل لا تزداد المنافسة عند تطبيق نفس سياسات التحرير المصرفي في البلدان المتخلفة نسبيا. ومن هنا يتبين أن الإصلاح القطاعي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لا ينتج عنه نفس مكاسب الكفاءة كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة حتى يتم دعمه بالمؤسسات التي تعمل بشكل جيد.

في حين تناولت دراسة ² **Law and Azman-Saini (2012)** دور المؤسسات والحوكمة في التأثير على التنمية المالية في البلدان المتقدمة والنامية، لعينة تتكون من 63 بلد لفترتين مختلفتين. تم استعمال مجموعة من المتغيرات تتمثل في: التطور المالي، الجودة المؤسسية (مؤشرات الحوكمة العالمية، ودليل المخاطر القطرية الدولية)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، الانفتاح التجاري، والانفتاح المالي. باستعمال طريقة العزوم المعممة GMM، أشارت النتائج التجريبية إلى أن المؤسسات تعزز بشكل كبير تطوير القطاع المصرفي. ومن ناحية أخرى أوضح مؤشر تطور سوق الأوراق المالية وجود علاقة غير

¹ Delis, M. D. (2012). Bank competition, financial reform, and institutions: The importance of being developed. *Journal of Development Economics*, 97(2), 450-465

² Law, S. H., & Azman-Saini, W. N. W. (2012). Institutional quality, governance, and financial development. *Economics of governance*, 13, 217-236.

خطية على شكل حرف U بين بين جودة المؤسسات والقيمة السوقية للأوراق المالية. كما بينت النتائج أيضا إلى أن القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية يستجيبان بشكل مختلف لنوعية المؤسسات، وأن جودة المؤسسات تساهم بالفعل في تطوير التنمية المالية، ولكن فقط عندما يتم الوصول إلى مستوى عتبة التطوير المؤسساتي، وهي حالة أكثر انتشارا في الاقتصادات المنخفضة الدخل، وهو ما يشير إلى أن المزيد من تحسين جودة المؤسسات بما يتجاوز العتبة سوف يؤدي إلى تحسن في تنمية أسواق الأوراق المالية في هذه البلدان.

كما حاولت دراس¹ François and Kos à Mougno (2016) تحليل دور جودة المؤسسات في التنمية المالية لعينة تتكون من 14 دولة من دول منطقة الفرنك الأفريقي CFA خلال الفترة 1996-2011. مستعملة في ذلك ثلاث نماذج وثلاث متغيرات للتنمية المالية والمتمثلة في: نسبة الخصوم السائلة للنظام المالي M3/PIB، الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الائتمان المحلي فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي. أما المتغيرات المستقلة فهي: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مؤشرات الجودة المؤسسية (الكفاءة البيروقراطية، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد، سيادة القانون، جودة التنظيم)، بالإضافة إلى الانفتاح التجاري، التضخم، ومؤشر رأس المال البشري. وتشير النتائج أنه في المدى الطويل يختلف تأثير العوامل المؤسسية اعتمادا على متغير التنمية المالية المتبع. وبينت معادلة خط الانحدار للمتغيرات الثلاث للتنمية المالية، أن جودة المؤسسات لها تأثير كبير على التنمية المالية بغض النظر عن المتغير المستخدم، باستثناء مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر جودة التنظيم، في حالة متغير التنمية المالية المتمثل في نسبة الخصوم السائلة للنظام المالي M3/PIB. وهذا يعكس أن تعزيز الإطار التنظيمي لم يترجم إلى تعميق مالي في منطقة الفرنك الأفريقي. وفي هذه الحالة سيكون له نتائج عكسية. أما الانفتاح التجاري فكان له أثر سلبي على نسبة الخصوم السائلة للنظام المالي M3/PIB وعلى الائتمان المصرفي للقطاع الخاص. ويشير هذا إلى أن العوامل الخارجية ستؤدي إلى مزاحمة الائتمان المحلي في البلدان الواقعة في منطقة الفرنك الأفريقي والذي يؤدي بدوره إلى تحسين الوصول إلى التسهيلات الائتمانية للعملاء مع تقليل تكلفة الائتمان للمستثمرين من خلال المنافسة بين البنوك. وفيما يخص المؤشرات الأخرى كان لها أيضا تأثير إيجابي على التنمية المالية.

¹François, P. K. Kos à Mougno, A (2016). Determinants Du Developpement Financier Dans Les Pays De La Zone Franc Cfa: Le Role De La Qualite Des Institutions.

وحاولت دراسة **بن دحمان و بدو (2018)**¹ الى اختبار أثر نوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 1984-2015، وذلك في ظل شرط وفرة الموارد الطبيعية، باستعمال مؤشر مركب لتطور القطاع المصرفي تم الحصول عليه باستخدام منهجية تحليل المركبات الأساسية اعتمادا على مؤشرين هما: حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر النقود وأشباه النقود M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر المخاطر السياسية لقياس النوعية المؤسساتية، وبتطبيق منهجية اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، بينت النتائج وجود تأثير ايجابي وقوي لكل من نوعية المؤسسات ووفرة الموارد الطبيعية على تطور القطاع المصرفي في الجزائر في المدى الطويل إلا أن حد التفاعل بين أن وفرة الموارد الطبيعية قلل الأثر الايجابي لنوعية المؤسسات على تطور القطاع المالي.

في نفس الصدد قامت دراسة **Fagbemi and Ajibike (2018)**² بايجاد العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية في نيجيريا خلال الفترة 1984 - 2015، باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL). اعتمدت الدراسة على مؤشرين مختلفين للتنمية المالية؛ نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمعروض النقدي M2 الى الناتج المحلي الإجمالي. أما المتغيرات المفسرة فتتمثل في: (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الانفتاح التجاري، ومؤشر المؤسسات؛ السيطرة على الفساد، القانون والنظام، المساءلة والديمقراطية، استقرار الحكومة، والجودة البيروقراطية). وقد أظهرت النتائج أن العوامل المؤسسية ليس لها تأثير كبير على التنمية المالية على المدى الطويل والقصير ولا تساهم بالضرورة في تطوير القطاع المالي. كما أوضحت النتائج أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري لهما تأثير كبير على كل من نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المعروض النقدي M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ والذي تم استخدامهما كمتغيرات تابعة في المدى القصير والطويل.

¹ بن دحمان، آمنة و بدو، ايمان.(2018). أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي في الجزائر. مرجع سبق ذكره.

² Fagbemi, F., & Ajibike, J. (2018). Institutional Quality and Financial Sector Development: Empirical Evidence from Nigeria. American Journal of Business and Management(7), 1-13

تناولت دراسة **بيري و دبوش و بوقموم (2018)**¹ أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي في عينة تتكون من 20 دولة من الدول العربية وتم تقسيم العينة إلى قسمين دول نفطية وغير نفطية خلال الفترة 1996-2016، بتطبيق طريقة OLS على مجموعة بيانات Panel، باستخدام المؤشرات الحوكمة الستة كمؤشرات مستقلة؛ ومؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص كمؤشر تابع يعبر عن التنمية المالية. توصلت الدراسة الى أن جودة المؤسسات لا تعزز التنمية المالية في الدول العربية، في حين أن النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري هما المحددان الرئيسيان لتطور القطاع المالي فيها.

وفي دراسة لـ **Ellahi and al (2021)**² تم تحليل العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وتطوير القطاع المالي لأربعة اقتصادات آسيوية تتمثل في: (بنغلاديش، الهند، باكستان وسريلانكا)؛ خلال الفترة من 1996 إلى 2018. باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GMM. تم بناء مؤشر تنمية القطاع المالي باستخدام ثلاثة متغيرات للتنمية المالية؛ تطوير سوق الأوراق المالية (يقاس بنسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والخصوم السائلة، والائتمان المحلي للقطاع الخاص والمعروض النقدي (M2). ولقياس الحوكمة، استخدمت الدراسة مؤشر الحوكمة العالمية (WGI)، والذي يتكون من ستة أبعاد رئيسية تتمثل في: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد. تم تجميع جميع الأبعاد الستة للحصول على مؤشر واحد للعامل المؤسسي بأخذ المتوسط. وتم استخدام انفتاح التجاري، والمنشأ القانوني، والحرية الاقتصادية، ومعدل التضخم، والإنفاق الحكومي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشرات للاقتصاد الكلي. وقد أشارت النتائج العامة للدراسة إلى أن الحوكمة المؤسسية هي الأكثر أهمية لنجاح تنمية القطاع المالي. بالإضافة إلى ذلك يعمل الانفتاح التجاري والمخرجات الحقيقية على تعديل التطور المالي من خلال تفاعلها الإيجابي مع الحوكمة المؤسسية.

¹ بييري، نورة و دبوش، عبد القادر و بوقموم، محمد. (2018). أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي دراسة حالة الدول

العربية للفترة 1996-2016. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد 05. العدد 01. 517-502.

² Ellahi, N., Kiani, A., Malik, Q., Raza, A., & Gul, R. (2021). Institutional governance and financial sector development: Panel evidence from Asian economies. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), 1890367.

من جانب آخر سعت دراسة **براني وحسيني (2021)**¹ إلى تحديد العلاقة بين جودة المؤسسات والتطور المالي لـ 19 دولة عربية خلال الفترة 2002-2015 مع تقسيم هذه الفترة إلى فترتين (2002-2007) قبل الأزمة و (2010-2015) بعد الأزمة. اعتمدت الدراسة على البيانات (Panel Data)، حيث تم استخدام مؤشرات السنة للحكومة كمتغيرات مستقلة والتطور المالي كمتغير تابع، بينما استخدم معدل التضخم سنويا ومعدل الإنفاق الوطني من إجمالي الناتج المحلي كمتغيرات مراقبة. أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية لبعض مؤشرات الجودة المؤسسية الصوت والمساءلة الجودة التنظيمية، سيادة القانون والتطور المالي قبل الأزمة المالية، في حين كانت العلاقة سلبية بعد الأزمة، حيث لم يكن لمؤشرات جودة المؤسسات أي تأثير معنوي إحصائيا على التطور المالي في كلتا الفترتين، ويمكن تفسير ذلك أن التطور المالي لا يتأثر بالجودة المؤسسية سواء قبل الأزمة أو بعدها، بينما يتأثر بالإنفاق الوطني قبل وبعد الأزمة، في حين يتأثر بالتضخم بعد الأزمة العالمية. وهذا ما يعني ضعف إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية للدول العربية وعدم الالتزام بالمبادئ الصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات الدولية، إضافة إلى أن العديد من هذه الدول شهدت تزعزع الأوضاع الأمنية التي أدت إلى عدم الاستقرار وكذا انتشار الفساد وبشكل كبير في جميع المجالات.

كما هدفت دراسة **تشيكو وعيبود (2022)**² إلى معرفة دور جودة المؤسسات في تطوير التنمية المالية لعينة تتكون من 16 دولة من الدول الناشئة. للفترة من 1996 إلى 2020. باستخدام نماذج بانل (Panel data)، وتحليل المركبات الأساسية (PCA). تم بناء مؤشر مركب للتنمية المالية باستعمال مؤشرين جزئيين (المعروض النقدي بمعناه الواسع M2، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص). ومؤشر مركب لجودة المؤسسات يتكون من مؤشرات الحوكمة الست والمتمثلة في: (فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي)، بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي والتضخم والانفتاح التجاري. توصلت الدراسة وجود أثر ايجابي بين جودة المؤسسات والتنمية المالية في الدول الناشئة وهذا ما يتوافق مع نظرية القانون والتمويل في الدور الذي تلعبه البيئة القانونية والمؤسسية؛ في تفسير الاختلاف في مستويات التنمية المالية بين البلدان.

¹ براني، مختارية وحسيني، إسحاق. (2021). دور جودة المؤسسات في تحقيق التطور المالي-دراسة تطبيقية على الدول العربية (2002-2015). مجلة التنظيم والعمل. المجلد 09. العدد 04. 62-40.

² تشيكو، ريم وعيبود، قادة. (2022). دور جودة المؤسسات في تطوير التنمية المالية في الدول الناشئة-دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2020). مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 08. العدد 03. 20-01.

في نفس الاتجاه حاولت دراسة ¹ Khan and al (2023) معرفة تأثير جودة مؤسسات على كفاءة النظام المالي. باستخدام مجموعة بيانات مكونة من 108 دول في الفترة من 1996 إلى 2020 باستعمال انحدار التأثير الثابت وطرق انحدار المربعات الصغرى على مرحلتين (SLS2). أظهرت النتائج التجريبية أن الجودة المؤسسية لها تأثير إيجابي كبير على كفاءة النظام المالي. وتبين أن جميع العناصر المكونة للجودة المؤسسية المتمثلة في (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، غياب العنف، جودة التنظيم، فعالية الحكومة، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد) لها تأثير إيجابي كبير على كفاءة النظام المالي. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن تأثير الجودة المؤسسية يكون أكثر في البلدان ذات مستويات الدخل المنخفض والجودة المؤسسية القوية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه ينبغي لواقعي السياسات إعطاء الأولوية لتعزيز واستدامة الجودة المؤسسية لتعزيز كفاءة النظام المالي، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي.

3- الدراسات السابقة للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

أجرى ² Goldsmith (1969) واحدة من أولى الدراسات التجريبية التي أثبتت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في 35 دولة (19 دولة متقدمة و 16 دولة أقل تطوراً)، خلال الفترة 1860 إلى 1963، باستخدام المقطع العرضي وبيانات السلاسل الزمنية، باستعمال قيمة أصول الوسيط المالي على الناتج القومي الإجمالي لقياس التطور المالي على افتراض أن حجم النظام المالي مرتبط بشكل إيجابي بتوفير الخدمات المالية وجودتها. وأظهرت نتائج Goldsmith على وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وتوصل إلى أن اليابان وإيطاليا وبريطانيا العظمى لديها قيم مؤشرات تنمية مالية أعلى من الاتحاد السوفيتي وهو ما يفسر على الأرجح مستوى ثروتهم.

من جانب آخر بحثت دراسة ³ Obinna Osuji (2015) عن العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1960-2014) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الديناميكية. تم اختبار سببية Granger في إطار نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ (VECM)، استخدمت أربعة

¹ Khan, M. A., Khan, M. A., Khan, M. A., Haddad, H., Al-Ramahi, N. M., & Sherfudeen, N. (2023). Country-level institutional quality and financial system efficiency: An international evidence. Plos one, 18(8), e0290511.

² Goldsmith R. W (1970), financial structure and development, new haven and London, the economic journal, vol 80, No318, pp 365-367.

³ Osuji, O. (2015). Financial development and economic growth in Nigeria. Journal of Economics and Sustainable Development, 6(20), 26-40.

مؤشرات مختلفة لقياس التنمية المالية لالتقاط القنوات المختلفة التي يمكن أن يؤثر التمويل من خلالها على النمو. توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية مستقرة طويلة المدى بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج Granger أن اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا يعتمد على اختيار المؤشر المستخدم لقياس التنمية المالية. بحيث تحفز التنمية المالية النمو الاقتصادي عندما يستخدم مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص ومؤشر الودائع المصرفية، ولكن عندما يتم استخدام مؤشر (M2/GDP) ومؤشر الائتمان المحلي، توصلت الدراسة أن النمو الاقتصادي هو الذي يسبب في التنمية المالية.

في حين اختبرت دراسة لـ¹ Medjahed and Gherbi (2016) أثر التطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال ابراز دور الوساطة المالية في النشاط الاقتصادي، باستعمال مجموعة من المتغيرات : القروض الموجهة الى القطاع الخاص و الكتلة النقدية كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع أصول البنوك التجارية الى مجموع أصول البنوك التجارية واصول البنك المركزي، بالإضافة لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، لعينة من 11 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1980-2012، باستخدام نموذج بانل الديناميكي. أظهرت الدراسة أن التطور المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا؛ والناتج عن تخلف وعدم كفاءة الأنظمة المالية و المصرفية في هذه الدول، الامر الذي أدى الى عدم التخصيص الأمثل للموارد المالية المعبئة نحو القطاعات الإنتاجية و ذات المردود الأعلى، أضف على ذلك الاثار السلبية لسياسة التحرير المالي نتيجة عدم توفر الشروط من اجل نجاح هذه السياسة خاصة من خلال عدم كفاءة الأسواق و الاطار القانوني والبيئة المؤسساتية التي أدت الى نشوب تقلبات وازمات مالية و بنكية التي تهمش دور الأنظمة المالية و المساهمة في عدم استقرارها.

من جهة أخرى حاولت دراسة بييري و دبوش (2018)² الكشف عن وجود أثر عتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات مقطعية Cross-country لعينة تشمل 178 دولة خلال الفترة (1966-2015)، حيث تم تقسيم العينة إلى ثلاث فئات استنادا إلى تصنيف البنك

¹ Kenza, M., & Eddine, G. N. S. (2016). The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA Countries. Arab Economic and Business Journal, 11(1), 72-85.

² بييري، نورة و دبوش، عبد القادر. (2018). أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. مرجع سبق ذكره.

الدولي حسب إجمالي الناتج المحلي للفرد هي: المجموعة (A) مجموعة الدول منخفضة الدخل Low income التي دخلها الفردي يكون أقل من 1025 دولار، المجموعة (B): مجموعة الدول متوسطة الدخل Middle income التي يكون دخلها الفردي محصور بين 1026 و 12475 دولار، المجموعة (C) مجموعة الدول مرتفعة الدخل High income التي يكون دخلها الفردي يتجاوز 12476 دولار، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي، وأن هذا الأثر يتحدد بمستوى التطور الاقتصادي كمتغير عتبة، حيث أن تطور القطاع المالي لا يملك أي أثر على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل، بينما في الدول متوسطة الدخل، فله أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي فيها. أما في الدول مرتفعة الدخل، فقد أكدت النتائج على وجود تأثير موجب ولكنه غير معنوي لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

كما اختبرت دراسة زكاري و بلوار (2019)¹ طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وتم الاعتماد على مؤشرين للتطور المالي هما: نسبة إجمالي الودائع الى إجمالي الناتج المحلي ونسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى إجمالي الناتج المحلي بالإضافة الى مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج التأثير السلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بسبب ضعف كفاءة القطاع المالي. وتبين أيضا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجل القصير من النمو الاقتصادي الى التطور المالي وهو ما يؤكد فرضية الطلب التابع.

أما دراسة طارق وطالب (2019)² حاولت البحث في اتجاه العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، حيث استخدمت مؤشر مركب للتطور المالي يضم أربع مؤشرات (نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة أصول البنوك التجارية

¹ محمد زكاري، و علي نبيل بلوار. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة

1980-2017. العلوم التجارية. المجلد 18. العدد 02. ص 103-93.

² خاطر، طارق و طالب، عمر. (2019). قياس اتجاه وتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-

2013. مجلة العلوم الإنسانية . المجلد 19. العدد 01. ص 8-26.

إلى إجمالي أصول البنوك التجارية والبنك المركزي) كمتغيرات مستقلة، وتم التعبير عن النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وتم الاستعانة باختبارات التكامل المشترك لجوهانسن Test integration-Co Johansen، ونموذج تصحيح الخطأ VECM، وكذا اختبارات السببية في الأجلين القصير والطويل؛ وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

في نفس السياق قامت دراسة بوري و بن علال (2019)¹ بقياس أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لعدد من المتغيرات هي: معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص، النفقات الحكومية، الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري بالإضافة الى الاستثمار الذي تم قياسه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت على إجمالي الناتج المحلي، خلال الفترة من 1980 إلى 2016. بناء على نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية تم استخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لـ Granger. وقد أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة موجبة في المدى الطويل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة التي شملتها الدراسة. أما بالنسبة لنتائج الاختبار السببية لـ Granger، فقد أثبتت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر؛ وهذا ما أكدته نتائج (Lucas (1988)، بينما ظهرت علاقة ثنائية الاتجاه في المغرب بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي تتجه من النمو الاقتصادي الى التنمية المالية ومن التنمية المالية الى النمو الاقتصادي؛ حيث جاءت النتيجة متوافقة مع نظرية (Patrick (1966)، اما بالنسبة لتونس فقد تبين وجود علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية حسب اعمال ونظريات كل من Robinson (1952) و (Gurley and Shaw (1967)؛ حيث تعتبر هذه النتائج منطقية بالنسبة لاقتصاديات دول المغرب العربي.

¹ صراح بوري، و بلقاسم بن علال. (2019). التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي : دراسة قياسية لحالة الجزائر ، المغرب وتونس (1980-2019). مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 05. العدد 01. ص 128-147.

من جانب آخر قامت دراسة زناقي، حسناوي (2019)¹ باختبار العلاقة القصيرة و الطويلة الاجل بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2014)، باستعمال مؤشرات معدل النمو الاقتصادي، و معدل تطور الكتلة النقدية، معدل الفائدة الحقيقي، تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص، تطور الائتمان المحلي للقطاع العام، وكذا معامل الانفتاح التجاري، من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، حيث كشفت اختبارات التكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة الاجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي الى الائتمان المحلي للقطاع الخاص وهذا في ظل سعي الجزائر لتبني نظام السوق الحر، بالإضافة الى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح الذي يفسر الاعتماد الشبه كلي على صادرات المحروقات حيث كان له أثر سلبي خلال فترة الدراسة بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، كما تبين أيضا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الائتمان المحلي للقطاع العمومي الى الائتمان المحلي للقطاع الخاص. وبناءا على نتائج هذه الدراسة فان التطور المالي لا يعزز النمو الاقتصادي؛ وهذا ما يعكس واقع النظام المصرفي الجزائري الذي لم يصل الى المستوى المطلوب من التطور ليساهم في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي.

وفي نفس الصدد حاولت دراسة ابتسام حسين و حمدان (2020)² قياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق باستعمال السلاسل الزمنية السنوية للفترة 2004-2018، بالاعتماد على عدد من المتغيرات النقدية والمالية ؛ المعروض النقدي بمعناه الواسع من اجمالي الناتج المحلي، ومعدل التراكم الرأسمالي من اجمالي الناتج المحلي، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي؛ معبرة عن التطور في القطاع المالي في العراق، وقد تم اختيار هذه المدة تماشيا مع ما شهده العراق من ارتفاع نسبي في معدلات النمو الاقتصادي، وقد تم استعمال أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، وقد بينت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من المعروض النقدي بمعناه الواسع ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في العراق، بينما كان معدل التراكم الرأسمالي غير معنوي إحصائيا، كما توصل اختبار السببية Granger إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التنمية المالية إلى النمو

¹ زناقي، سيد أحمد و حسناوي، مريم. (2019). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي للابطاء الموزعة (ARDL) حالة الجزائر للفترة 2003-2014. مجلة التنمية الاقتصادية. المجلد 04. العدد 01. ص 31-50.

² علي حسين، ابتسام و شحدة حمدان، بدر. (2020) التطور المالي و تأثيره على النمو الاقتصادي في العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. المجلد 18. العدد 66. ص 27-45.

الاقتصادي، كما يوصي الباحثان على ضرورة توجيه الائتمان المحلي إلى استثمارات منتجة عن طريق الاهتمام بمعدل التراكم الرأسمالي الذي يوجه إلى الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية عبر توفير بيئة تشريعية آمنة ومستقرة تساعد على التحرير المالي لغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

وفي دراسة أخرى لـ بولعرج، صفيح (2021)¹ التي حاولت قياس أثر التطور المالي المعبر عنه بالتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2017، بالاعتماد على أربع مؤشرات: مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود إلى إجمالي الناتج المحلي، أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي (والتي تقيس قدرة المصارف على جذب المدخرات لفترات أطول)، بالإضافة إلى مؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، باستخدام نموذج معامل تصحيح الخطأ (ECM) في معالجة وتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التطور المصرفي و النمو الاقتصادي، أي أن التطور المالي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر وأن التحسن الحاصل في المؤشرات المالية و النقدية يعود بالأساس إلى عوامل أخرى كارتفاع أسعار المحروقات، كما أن سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لم يكن لها أي أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي بعد صدور قانون النقد و القرض، ولم تتجح في تحسين قدرة المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية على جلب و تعبئة المدخرات المالية بالقدر الكافي لتوجيهها بصفة مثلى للاستثمارات.

كما هدفت دراسة حاكمي و دباب و قشام (2021)² إلى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019 لمؤشرين خاصين بالتطور المالي هما نسبة القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وذلك بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، حيث أظهرت النتائج أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام منهج الحدود، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى وجود

¹ بولعرج، سهيلة و صفيح، صادق. (2021). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1993-2017. مجلة التنظيم والعمل. المجلد 10. العدد 01. ص 67-81.

² حاكمي، براهيم وآخرون. (2021). دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). مرجع سبق ذكره.

تأثير إيجابي لنمو المعروض النقدي على معدل النمو الاقتصادي، غير أن القروض الخاصة لها تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك راجع لضعف كفاءة القطاع المالي في الجزائر، وهيمنة المؤسسات المالية العمومية على عملية تخصيص الائتمان.

وفي السياق ذاته قامت دراسة **فوقه والميلودي (2023)**¹ بتقدير أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 09 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مصر، السعودية، الإمارات العربية، تونس، الكويت، عمان، الأردن، قطر) خلال الفترة (2006-2020)، باستخدام بيانات بانل وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) في التقدير. أوضحت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات القطاع المصرفي والممثلة في كل من الائتمان المقدم للقطاع الخاص ومعدل سيولة الاقتصاد لها تأثير سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين بينت نتائج التقدير أن القيمة السوقية الإجمالية الأسواق المال لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، وهذا يعني أن للأسواق المالية دوراً هاماً وحيوياً في عملية النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات المالية وإعادة تخصيصها في شكل استثمارات لتمويل مشروعات البنية التحتية وكذا المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما سعت دراسة **نعقاب و درويش (2023)**² إلى إيجاد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2020، من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، واختبار غرانجر للسببية. بحيث تم الاعتماد على إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع وكل من الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص المعروض النقدي، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال الانفاق الحكومي كمتغيرات تفسيرية. توصلت الدراسة أن المعروض النقدي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وليس له أي تأثير في المدى القصير، بينما يؤثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وبشكل إيجابي في

¹ فوقه، فاطمة و الميلودي، سعاد. (2023). التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): دراسة قياسية خلال الفترة (2006-2020). مرجع سبق ذكره.

² نعقاب، يسرى أسية ودرويش، عمار. (2022). المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020. مرجع سبق ذكره.

المدى القصير. كما أوضحت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.

واستهدفت دراسة **سايفي و نصير (2023)**¹ تحليل العلاقتين القصيرة والطويلة المدى بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 - 2022، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في: التطور المالي والذي تم التعبير عنه بنسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والانفتاح التجاري المعبر عنه بواردات وصادرات السلع والخدمات، والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام منهجية السببية في مجال الترددات المقترحة من طرف *Breitung* و *Candelon* في سنة 2006. توصلت النتائج إلى أن التطور المالي له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، وهذا التأثير له دلالة إحصائية، حيث أن كافة المتغيرات التي تم إدراجها بالنموذج المطبق كان لها تأثير في كل من الأجلين القصير والطويل المدى، بينما لا يوجد تأثير معنوي بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وبالتالي هناك سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

ومن منطلق آخر فحصت دراسة **بيري و دبوش (2023)**² الأثر المحتمل لهيكل القطاع المالي القائم على البنوك أو على الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في 85 دولة خلال الفترة من 1990 إلى 2020، باستخدام نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ومؤشرات مختلفة للهيكل المالي تشمل النشاط، الحجم والكفاءة، بالإضافة إلى مؤشرات الخدمات المالية التي تتمثل في: مؤشر القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص، ومؤشر قيم التبادلات في البورصة، ومؤشر رسملة البورصة، وكذا مؤشر معدل دوران لقياس الأسهم، بالاعتماد على بيانات تقاطعية واختبار *OLS*، توصلت نتائج الدراسة على أن هيكل القطاع المالي القائم على البنوك له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الدول متوسطة الدخل؛ ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى وجود عيوب في ائتمان القطاع المصرفي، كما أشارت النتائج أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين الخدمات المالية المقدمة للاقتصاد والنمو الاقتصادي إلى

¹ سايفي، كاميلية و نصير أحمد. (2023). العلاقة السببية من التطور المالي والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد 16. العدد 01. ص 184-199.

² بيري، نورة و دبوش، عبد القادر. (2023). أثر هيكل القطاع المالي بنوك مقابل أسواق على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من 85 دولة للفترة (1990-2020). مرجع سبق ذكره.

أن الأداء القوي للقطاع المالي يمكن أن يسهم إلى حد كبير في النمو الاقتصادي المرتفع. وهذا ما يؤكد على دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي.

4- الدراسات السابقة للعلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية والنمو الاقتصادي.

حاولت دراسة ¹ Demetriades and Law (2006) اختبار العلاقة الثلاثية بين التمويل والمؤسسات والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 72 دولة (منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل) للفترة 1978-2000. باستخدام نموذج PANEL ARDL، كما تم استخدام نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي، والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص والائتمان المصرفي المقدم للبنوك كمتغيرات تعكس التنمية المالية، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر الاستقرار السياسي كمتغيرات لجودة المؤسسات، توصلت الدراسة إلى أن التنمية المالية تكون أكثر فائدة للنمو الاقتصادي عندما يتم إنشاء الأنظمة المالية للبلدان ضمن أطر مؤسسية سليمة. كما وجد الاقتصاديان أدلة تشير إلى أن تأثير التمويل على النمو الاقتصادي يكون أكبر في البلدان متوسطة الدخل؛ حيث تكون جودة المؤسسات عالية. وفي حالة الاقتصادات المنخفضة الدخل، فإن تحسن التنمية المالية المحلية الذي لا يصاحبه مؤسسات سليمة قد لا يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

كما قامت دراسة ² Effiong Ekpeno (2015) بقياس أثر التفاعل بين جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي، لعينة تتكون من 21 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 1986-2010. باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM لبيانات Panel الديناميكي، بالاعتماد على المؤشرات التالية: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر الحرية الاقتصادية مركب من (حجم الحكومة، والنظام القانوني، وحقوق الملكية، والمال السليم، والتنظيم وحرية التجارة الدولية)، بالنسبة لمؤشرات التنمية المالية تم استخدام المعروض النقدي بمعناه الواسع، و الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، أشارت النتائج المتوصل إليها أن التنمية المالية لم تساهم بشكل كبير على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء، على عكس التأثير الإيجابي الكبير لجودة المؤسسات على النمو. كما تبين أن التفاعل بين التنمية المالية وجودة المؤسسات له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لكنه ضئيل. وتشير هذه الأدلة

¹ demetriades, P., & Hook Law, S. (2006). Finance, institutions and economic development. International journal of finance & economics, 11(3), 245-260.

² Effiong, E. (2015). Financial development, institutions and economic growth: Evidence from Sub-Saharan Africa.

إلى أن المؤسسات القائمة لم تعزز العلاقة بين التنمية المالية والنمو في الدول العينة. ولذلك فإن تحسين جودة المؤسسات أمر لا بد منه.

وفي دراسة أخرى لـ¹ Kacho and Dahmardeh (2017) قامت باختبار التأثيرات المحتملة للتمويل المالي والجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي لحالة دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في الفترة 2002-2014، باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM لبيانات Panel الديناميكي. تم وضع نموذجين مختلفين: الأول التأثير المنفصل للتمويل المالي والجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي الذي شمله الاستطلاع في النموذج رقم واحد، بالإضافة إلى التأثيرات المترامنة والمتفاعلة لاثنتين من المتغيرات المذكورة أعلاه على النمو الاقتصادي. وفي النموذج الثاني تم استخدام متوسط الرأي والاستجابة، والاستقرار السياسي وانعدام العنف، والكفاءة الإدارية، وجودة الأحكام والشرعية ومكافحة الفساد؛ كمؤشرات مؤسسية، وكذلك نسبة الاعتمادات المتاحة للقطاع الخاص في البنوك إلى الناتج الإجمالي كمؤشر للتنمية المالية. أظهرت النتائج أن التنمية المالية لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أظهرت تقديرات النموذج أن الجودة المؤسسية أيضا لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي لبلدان العينة. كما يشير معامل التفاعل بين التنمية المالية وجودة المؤسسات الى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما دراسة² Sohag and Normah, Shams, Chandrarin (2019) فحصت دور جودة المؤسسات في العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في إندونيسيا وماليزيا خلال الفترة 1984-2017. بالاستناد على طريقة التكامل المشترك ARDL، حيث تم استعمال نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع وثلاثة مؤشرات للتنمية المالية (الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي، والمعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (M2)، والقيمة السوقية (MC)، وذلك باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA). كما تم أخذ ثلاثة مؤشرات لجودة المؤسسية (IQ) من دليل المخاطر القطرية الدولي (ICRG) والتي تتمثل في (الفساد، والأنظمة

¹ Kacho, A. A., & Dahmardeh, N. (2017). The effects of financial development and institutional quality on economic growth with the dynamic panel data generalized moment method method: Evidence from the organization for economical cooperation and development countries. International Journal of Economics and Financial Issues, 7(3), 461-467.

² Sohag, K., Shams, S. R., Omar, N., & Chandrarin, G. (2019). Comparative study on finance-growth nexus in Malaysia and Indonesia: Role of institutional quality. Strategic Change, 28(5), 387-398.

القانونية، وجودة البيروقراطية)، أما المؤشرات المتحكمة تم أخذ مؤشر الإنفاق الحكومي، وتكوين رأس المال الثابت، والانفتاح التجاري. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في ماليزيا. أما في بالنسبة الى إندونيسيا وجدت العلاقة على شكل حرف U، يوضح ذلك أن دور جودة المؤسسات كان له أثر قوي ولعبت دورا إيجابيا وهاما في تعزيز العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، على عكس الى إندونيسيا مشيرة الى أن السبب في ذلك يرجع الأزمة المالية الآسيوية والعالمية التي أعاققت النمو الاقتصادي في إندونيسيا على المدى الطويل والقصير، في حين هذه الأزمات لم تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

في حين ركزت دراسة ¹ **Yahyaoui and Al Saggaf (2019)** فكرة أن جودة المؤسسات والحكم الرشيد تساعد على الانتقال من المجال المالي إلى المجال الحقيقي لعينة من دول الخليج الست (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة). خلال الفترة 1994-2012. وتشير النتائج التجريبية الرئيسية أن جودة المؤسسات عاملا رئيسيا في التنمية المالية وتحفيز النمو الاقتصادي. وتخلص الدراسة إلى أن البيئة المؤسسية الجيدة تحدد التنمية المالية، من خلال تعبئة المدخرات بشكل أفضل نحو المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية، والتخصيص الفعال للموارد المالية. ويعمل كل من هذين العاملين على زيادة الإنتاجية لأن البيئة المؤسسية الجيدة تقلل من تكاليف المعاملات والتحويلات. لذا فإن هذا التخفيض في التكاليف يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والتجارة مما يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، ومع أن الجودة المؤسسية تعتبر شرطا مسبقا هاما للتنمية المالية في دول الخليج إلا أنها ليست كافية؛ ويجب حماية المؤسسات نفسها من قبل دولة قوية تقوم بتنفيذ سياساتها التنموية.

في السياق ذاته قامت دراسة ² **Aluko and Muazu (2020)** في اختبار العلاقة بين المؤسسات والتنمية المالية والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 28 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 1996-2015. وباستخدام طريقة العزوم المعممة GMM لبيانات Panel، بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن التنمية المالية والتي تتمثل في (عمق المؤسسات المالية، عمق السوق المالية،

¹ Yahyaoui, A., & Al Saggaf, M. I. (2019). Effects of financial development and institutional quality on the economic growth in the Arabian Gulf states: a panel cointegration analysis. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 9(1), 203.

² Aluko, O. A., & Ibrahim, M. (2020). Institutions and the financial development-economic growth nexus in sub-Saharan Africa. *Economic Notes*, 49(3), e12163.

وصول المؤسسات المالية، الوصول إلى الأسواق المالية، كفاءة المؤسسات المالية، كفاءة الأسواق المالية). أما بالنسبة لمؤشرات جودة المؤسسات تم استخدام خمسة مؤشرات من بيانات ICRG والتي تتمثل في (المساءلة الديمقراطية، استقرار الحكومة، الفساد، القانون والنظام، والجودة البيروقراطية. وخمسة مؤشرات من مجموعة بيانات WGI التي تتمثل في (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، مكافحة الفساد، سيادة القانون، فعالية الحكومة). ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يعكس مؤشر النمو الاقتصادي بالإضافة إلى بعض المؤشرات الضابطة، وكشفت النتائج المتوصل إليها إلى أن عندما يتم قياس جودة المؤسسات من خلال مؤشرات ICRG باعتباره متغير العتبة؛ تحت المستوى الأمثل للجودة المؤسسية فإن التنمية المالية لا تعمل بشكل كبير على تعزيز النمو الاقتصادي. وبالنسبة للبلدان التي تتجاوز فيها الجودة المؤسسية الحد الأدنى، يرتبط التمويل الأعلى بالنمو. ومع ذلك؛ عندما يتم قياس المؤسسات من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) نجد تأثيرا كبيرا للتنمية المالية على النمو بغض النظر عما إذا كانت الدولة أقل أو أعلى من العتبة. كما أوضحت النتائج أيضا أن تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي يكون أعلى وقوي في البلدان ذات المؤسسات المنخفضة، على عكس البلدان التي تتمتع بمؤسسات قوية التي وجد فيها تأثير ضعيف نسبيا بين التنمية والنمو الاقتصادي، مما يدل ذلك على أن هذه البلدان قد وصلت إلى نقطة تشبع الجودة المؤسساتية بطريقة تؤدي إلى انخفاض مستوى التنمية المالية؛ أي أن التنمية المالية لا تحفز النمو الاقتصادي بشكل كبير إلا بعد الوصول إلى مستوى معين من الجودة المؤسساتية، وإلا فإن تأثير التطور المالي المعزز للنمو الاقتصادي سيكون وهميا.

كما هدفت دراسة¹ Draa Messeouda and Zaid (2021) إلى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع مراعاة الجودة المؤسسية، استنادا إلى نماذج (VAR) خلال الفترة 1995-2017، أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة السيولة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن متغير الائتمان الموجه للقطاع الخاص له تأثير إيجابي ضعيف، ويعود ذلك إلى عدم تناسق القطاع المصرفي مع تطور القطاع الاقتصادي، مما أثر على إنتاجية الأعمال وتحسن معدلات النمو، وهذا ما تؤكدته النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تأثير متغير جودة المؤسسات المعبر عنه بالحرية المالية والتي أظهرت أن الأخيرة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة أن متغيرات الجودة

¹ Redha, D. M., & Hizia, Z. A. I. D. (2021). Impact du Développement Financier sur la Croissance Economique en prenant compte la Qualité des Institutions-Cas d'Algérie(2017-1995). Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies .1(8) . 772-790.

المؤسسية لا تحسن أداء التنمية المالية والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر. ويمكن ارجاع ذلك إلى غياب البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية في الجزائر، فضلا عن السياسات التي تنتهجها البنوك في مجال توزيع الائتمان، بالإضافة إلى الاعتماد بشكل أساسي على عائدات المحروقات. الأمر الذي يتطلب المزيد من الإصلاحات في الإطار القانوني للقطاع المصرفي وفرض المنافسة في القطاع المالي.

واختبرت دراسة **لخضر و صوار (2021)**¹ أثر الحوكمة و التنمية المالية على النمو الاقتصادي في عينة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. مغطيين في ذلك ثمانية دول (مصر، إيران، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، السعودية، وتونس) خلال الفترة 1996-2017، لتوفرها على أسواق الأوراق المالية متبعين منهجية البيانات الثابتة لمقاطع السلاسل الزمنية وتحليل المركبات الأساسية من اجل الاختصار في عدد المتغيرات لكل من الحوكمة والتنمية المالية، جاءت نتائج هذه الدراسة لتبين الأهمية البالغة للحوكمة والتنمية المالية فكان للحوكمة أثر معنوي وسلبى على النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة ضعف تطبيق مبادئها في هذه البلدان. أما بالنسبة لمتغيرات التنمية المالية فلم يكن لأسواق الأوراق المالية أي أثر معنوي؛ وهذا نتيجة ضعف هذه الدول في استقطاب الأموال من الخارج عن طريق هذه الأسواق، أما بخصوص السوق المالية والتي جاءت بأثر معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي تبين الدور الذي تلعبه هذه الأسواق في تمويل المشاريع الإنمائية لهذه البلدان. كما توصلت الدراسة الى أن هناك منهجين يكملان بعضها البعض الحوكمة والتنمية المالية فتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل جدي يؤدي إلى تحسين عوامل التنمية المالية ومن ثم النمو الاقتصادي.

وحاولت دراسة **Sghaier Mohamed (2021)**² تحديد العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي مع معرفة دور الجودة المؤسساتية في ذلك، في أربع دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2018. باستخدام نموذج PANEL؛ بتقدير طريقة العزوم المعممة GMM، توصلت الدراسة الى أن التطور المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وبنفس القدر من الأهمية، تلعب الجودة المؤسسية

¹ لخضر، عبد المالك و صوار، يوسف.(2021). الحوكمة، التنمية المالية وأثرهما على النمو الاقتصادي: حالة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة. المجلد 04. العدد 02. ص 201-217.

² Mohamed Sghaier, I. (2021). The role of institutional quality in finance-growth nexus: evidence from North African Countries. Journal of the Knowledge Economy, 1-20.

دورا هاما وإيجابيا في النمو الاقتصادي. وأوضحت الدراسة أيضا أن النوعية المؤسساتية مكتملة للتنمية المالية. كما توصي الدراسة صناعات السياسات على اعطاء أهمية خاصة لتنفيذ السياسات التي تؤدي إلى تعميق الأنظمة المالية، بما في ذلك الإطار المؤسسي السليم. وبالتالي من خلال تعزيز تطوير النظام المالي للبلد، سيتم تسريع النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى سعت دراسة **Kassie Nega (2021)**¹ الى معرفة تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي للدول الأفريقية. ومعرفة ما إذا كانت الجودة المؤسساتية تخفف من العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، لعينة تتكون من 35 دولة أفريقية خلال الفترة (1985-2018)، تم استخدام نموذج PANEL الديناميكي، بتقدير طريقة العزوم المعممة GMM، تم الاعتماد في جميع البيانات على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG). توصلت الدراسة إلى أن التنمية المالية لها تأثير غامض على النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية، ولكن لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي؛ إذا تفاعلت مع مؤشرات الجودة المؤسساتية المتمثلة في: الاستقرار السياسي، سيادة القانون، ومكافحة الفساد. مما يعني أن التأثير الإيجابي للتنمية المالية يعتمد على مستوى الجودة المؤسساتية للدولة. وكننتيجة عامة فالبلدان التي تكون فيها الجودة المؤسساتية عالية، يكون تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي أعلى، مقارنة بالبلدان التي تكون فيها الجودة المؤسساتية منخفضة. ويشير هذا إلى أن تحسين الجودة المؤسساتية أمر ضروري لتعزيز النمو والتنمية المالية في أفريقيا.

في نفس الاتجاه ألفت دراسة **Hussain and al (2022)**² الضوء على أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي من خلال التركيبي على دور المؤسسات. في 57 دولة مصنفة إلى (عالية الدخل، ومتوسطة الدخل، ومنخفضة الدخل) في الفترة من 1980 إلى 2017، باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM، أظهرت النتائج المتوصل إليها أن هناك أثر إيجابي للتنمية المالية على النمو الاقتصادي للدول. كما أظهرت النتائج أيضا أن التنمية المالية تلعب دورها بقوة أكبر في البلدان المتوسطة الدخل، مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل. حيث يؤثر المزيد من التمويل سلبا على النمو، وفي البلدان المنخفضة الدخل يكون تأثير تنمية

¹ Kassie, N. M. (2021). The Effects Of Financial Development On Economic Growth In Africa: Does The Quality Of Institutions Matter?. *Journal of Business Economics and Finance*, 10(4), 166-177.

² Hussain, B., Ullah, K., Haider, S., Usman, M., Anwar, S., & Ahmad, T. (2022). The nexus between financial development, institutions and economic growth: evidence from high-, middle-and low-income countries. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, 19(1), 935-976.

القطاع المالي أضعف. ولكن في ظل وجود مؤسسات سليمة تتمثل في الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، ومكافحة الفساد، فإن تأثير التنمية المالية في الاقتصادات المرتفعة الدخل، وكذلك في البلدان المتوسطة الدخل؛ يكون إيجابيا وكبيرا باستثناء البلدان المنخفضة الدخل.

وفي دراسة لـ **Asante and Takyi (2023)**¹ تم قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي من خلال ربطهما بجودة المؤسسات للفترة 2000-2019. باستخدام 29 دولة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بطريقة تقدير العزوم المعممة (GMM)، وبالاعتماد على المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مركب للتنمية المالية، بالإضافة الى مؤشر سيادة القانون، والجودة التنظيمية، والاستقرار السياسي، والتضخم، والاستثمار المحلي والأجنبي، والانفتاح التجاري. أظهرت النتائج أن التطور المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. كما تبين أن مؤشر سيادة القانون، والجودة التنظيمية، والاستقرار السياسي لهم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، بينت النتائج أن التنمية المالية تعمل على تحسين النمو الاقتصادي في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عندما تتطور مؤشرات الجودة المؤسسية المتمثلة في: (سيادة القانون، الجودة التنظيمية، والاستقرار السياسي)، وبالنظر إلى هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى أن الجودة المؤسسية يمكن أن تكمل التنمية المالية لتحسين النمو الاقتصادي في اقتصادات افريقيا جنوب الصحراء الكبرى عندما تكون المؤسسات فعالة بشكل كبير.

كما فحصت دراسة **Bayraktar and al (2023)**² تأثير جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة لمتوسطة الدخل خلال الفترة 2002-2019، باستخدام عدة مؤشرات تعبر عن التنمية المالية: المعروض النقدي بمعناه الواسع من (الناتج المحلي الإجمالي %)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص (من الناتج المحلي الإجمالي %)، وقيمة سوق الأوراق المالية من (الناتج المحلي الإجمالي %)، إجمالي القيمة المتداولة في سوق الأوراق المالية من (الناتج المحلي الإجمالي %) ونسبة دوران سوق الأوراق المالية من (الناتج المحلي الإجمالي %)، ومؤشرات الحوكمة الستة للتعبير عن جودة المؤسسات كمتغيرات مستقلة، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، باستخدام طريقة تقدير العزوم المعممة (GMM)،

¹ Asante, G. N., Takyi, P. O., & Mensah, G. (2023). The impact of financial development on economic growth in sub-Saharan Africa. Does institutional quality matter?. *Development Studies Research*, 10(1), 2156904.

² Bayraktar, Y., Ozyilmaz, A., Toprak, M., Olgun, M. F., & Isik, E. (2023). The role of institutional quality in the relationship between financial development and economic growth: Emerging markets and middle-income economies. *Borsa Istanbul Review*, 23(6), 1303-1321.

توصلت الدراسة كل من جودة المؤسسات والتنمية المالية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، لكن عند تفاعل هذين المتغير يختلف تأثير التفاعل من دولة الى أخرى.

واختبرت دراسة لـ **Pradhan and Nair, Arvin, Hall (2023)**¹ العلاقة بين جودة المؤسسية والتنمية المالية على النمو الاقتصادي المستدام في البلدان ذات الدخل المنخفض. تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وطريقة سببية Granger لعينة من 79 دولة في الفترة 2005 إلى 2022. تظهر النتائج أن هذه المتغيرات تعزز بعضها البعض على المدى القصير. وفي المدى الطويل يمكن لكل من الجودة المؤسسية والتنمية المالية أن تحفز النمو الاقتصادي. كما أوضحت النتائج أيضا أن التأثير الإيجابي للجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير التنمية المالية. ولهذا توصي الدراسة على ضرورة تعزيز الجودة المؤسسية والنظام المالي في هذه الاقتصادات لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته. في نفس السياق قامت دراسة **Fengju and Wubishet (2024)**² بتحليل أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي مع التركيز على دور جودة المؤسسات لعينة تتكون من 18 دولة في شرق إفريقيا خلال الفترة 1995 - 2021. باستعمال نموذج PANEL من خلال طريقة تقدير العزوم المعممة (GMM)، حيث تم استخدام نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمتغير للنمو الاقتصادي ومتغيرات أخرى كاستقرار الحكومة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، الصوت والمساءلة؛ كمتغيرات تقيس الجودة المؤسسية. بالإضافة مؤشرات التنمية المالية، والانفتاح التجاري، والاستثمار المحلي، وكذا رأس المال البشري، توصلت نتائج الدراسة أن تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي في شرق إفريقيا متعدد الأوجه. ورغم أن التنمية المالية في حد ذاتها تظهر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير يرتفع بشكل كبير في البلدان التي تتمتع بأطر مؤسسية أقوى. وتشير هذه النتيجة أن المؤسسات القوية تعمل كمحفز للتنمية المالية مما يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

¹ Pradhan, R. P., Nair, M. S., Arvin, M. B., & Hall, J. H. (2023). Institutional quality, financial development and sustainable economic growth among lower income countries. In Natural Resources Forum. Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.

² Fengju, X., & Wubishet, A. (2024). Analysis of the Impacts of Financial Development on Economic Growth in East Africa: How Do the institutional qualities matter?. Economic Analysis and Policy.

خاتمة الفصل:

تميزت الدراسات السابقة بوجود نقاش حاد بين الباحثين حول طبيعة العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي، وقد بينت أغلب هذه الدراسات أن كل من جودة المؤسسات والتنمية المالية يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، في الوقت الذي وجدت دراسات أخرى أن هذا التأثير يختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف والامكانيات، والطبيعة الاجتماعية والسياسية. ووفقا للسياسات الحكومية المتبعة.

وتعتبر هذه الدراسة استكمالا وامتدادا للدراسات السابقة التي تناولت أثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي، حيث تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب النظرية للدراسة، كما استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في الجانب النظري وفي تحديد النموذج القياسي. فبعد معاينة الدراسات السابقة لموضوع بحثنا تبين لنا أن هذه الدراسات اختلفت في طريقة استخدامها للنماذج، فكل دراسة اعتمدت على أسلوب يتناسب وطبيعة البحث لها وكذا البيانات المتوفرة لها، وبالنسبة للمتغيرات فقد اعتمدت أغلب الدراسات على استخدام مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي وهو المتغير التابع في نموذج الدراسة، أما المتغيرات المفسرة المعتمدة في أغلب الدراسات فقد تنوعت واختلفت حسب هدف كل دراسة.

وعلى الرغم من النتائج المتضاربة التي توصلت إليها الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، إلا أن أغلبها قدمت أدلة مقنعة على الدور الكبير والفعال لجودة المؤسسات والتنمية المالية في زيادة النمو الاقتصادي، وأن احتمال تحقيق التنمية المالية في غياب جودة المؤسسات غير وارد، ويمكن الرجوع هذا الاختلاف في النتائج التي توصلت إليها الدراسات التجريبية السابقة إلى اختلاف العينة وطبيعة البيانات والنماذج المستخدمة، وما يميز دراستنا عن باقي الدراسات التي تم ذكرها سابقا هي أنها جمعت بين مؤشرات جودة المؤسسات ومؤشرات التنمية المالية لمعرفة مدى تأثير هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي، كما سنقوم باختبار هذه العلاقة وفق ثلاث نماذج قياسية لعينة تتكون من 16 من الدول الناشئة لفترة زمنية حديثة وهي كالتالي:-

- النموذج الأول ندرس علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي.
- النموذج الثاني ندرس العلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي.
- النموذج الثالث ندرس فيه تفاعل جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة

مقدمة الفصل:

يمر النظام الاقتصادي العالمي اليوم بمرحلة انتقالية جديدة تحكمه معالم اقتصادية جديدة، حيث تختلف الدول عن بعضها البعض في العديد من الجوانب؛ مما خلق مشكل دائم وهو لماذا استطاعت بعض الدول من تحقيق أعلى مستويات النمو في حين بعض الدول لا تزال في ركود اقتصادي بالرغم من امكانياتها الاقتصادية والطبيعية؟. فالبعض أرجع السبب وراء ذلك في التطور التكنولوجي والبحث العلمي؛ ومنهم من جمع بين هذا وذلك تحت ما يسمى بالاستثمار في رأس المال البشري، في حين أجمعت دراسات كثيرة على أن السبب الرئيسي يكمن في جودة المؤسسات والأنظمة المالية المتطورة السائدة في تلك الدول، حيث استطاعت العديد من الدول من تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي لامتلاكها لمؤسسات قوية وفعالة وقطاع مالي متحرر، وأصبح نجاح أي بلد في تحقيق النمو والازدهار متوقف على مدى خلق نوع من المؤسسات السياسة والاقتصادية الحاسمة التي تسعى لاحترام حقوق المواطنين وحماية حقوق الملكية وتقليل تكاليف المعاملات وتشكيل الحوافز الاقتصادية لتحقيق الرفاهية.

وفي السنوات الماضية شهدت الدول الناشئة عدة إصلاحات هيكلية توسعية في مختلف أجهزتها الاقتصادية والمالية؛ كانت بمثابة الانطلاقة الحقيقية لبروز مسيرتها الاقتصادية ومواكبة التطورات الجديدة، واندماجها في الاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن هذه الدول واجهت عدة أزمات بسبب ضعف بيئتها المؤسساتية، وهشاشة أنظمتها المالية، إلا انها استطاعت في ظرف وجيز من اثبات مكانتها الاقتصادية بين الدول المتقدمة، وأصبحت هذه الدول اليوم معترف بيها على الصعيد الدولي كونها تساهم في تعزيز النمو العالمي، وعلى الرغم من وجود عدة اختلافات بين هذه الدول في بنيتها الاقتصادية وهيكلها المالي الى أن لها ميزة مشتركة تعرف بها؛ وهي نموها السريع والمستدام الذي تسعى من خلاله الى تحسين أدائها الاقتصادي وتحقيق استقرارها المالي.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتحليل وقياس أثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي، لعينة تتكون من 16 دولة من الدول الناشئة للفترة من 1996 الى 2022؛ بأخذ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، ومجموعة من المؤشرات المتعلقة بجودة المؤسسات ومؤشرات التنمية المالية كمتغيرات مستقلة، باستخدام (Panel data) وتحليل المركبات الأساسية (PCA).

1- نموذج الدراسة، العينة والمتغيرات:

تقوم هذه الدراسة باختبار أثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 16 دولة من الدول الناشئة. للفترة من 1996 إلى 2022. باستخدام نماذج (Panel data)، وتحليل المركبات الأساسية (PCA) بتطبيق برنامج Stata 17. تم أخذ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، ومؤشر مركب للتنمية المالية، ومؤشر مركب لجودة المؤسسات كمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات المتحكممة. والموضحة كما يلي:

GDPP: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

FD: مؤشر التنمية المالية ويتكون من مؤشرين هما:

M2: المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

DCP: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

INST: مؤشر المؤسسات ويتكون من مؤشرات الحوكمة الست وفق منهجية البنك الدولي والمتمثلة في:

GE: فعالية الحكومة

RQ: الجودة التنظيمية

RL: سيادة القانون

VA: الصوت والمساءلة

CC: مكافحة الفساد

PV: الاستقرار السياسي

TNE: إجمالي الإنفاق الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)

INF: التضخم؛ الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

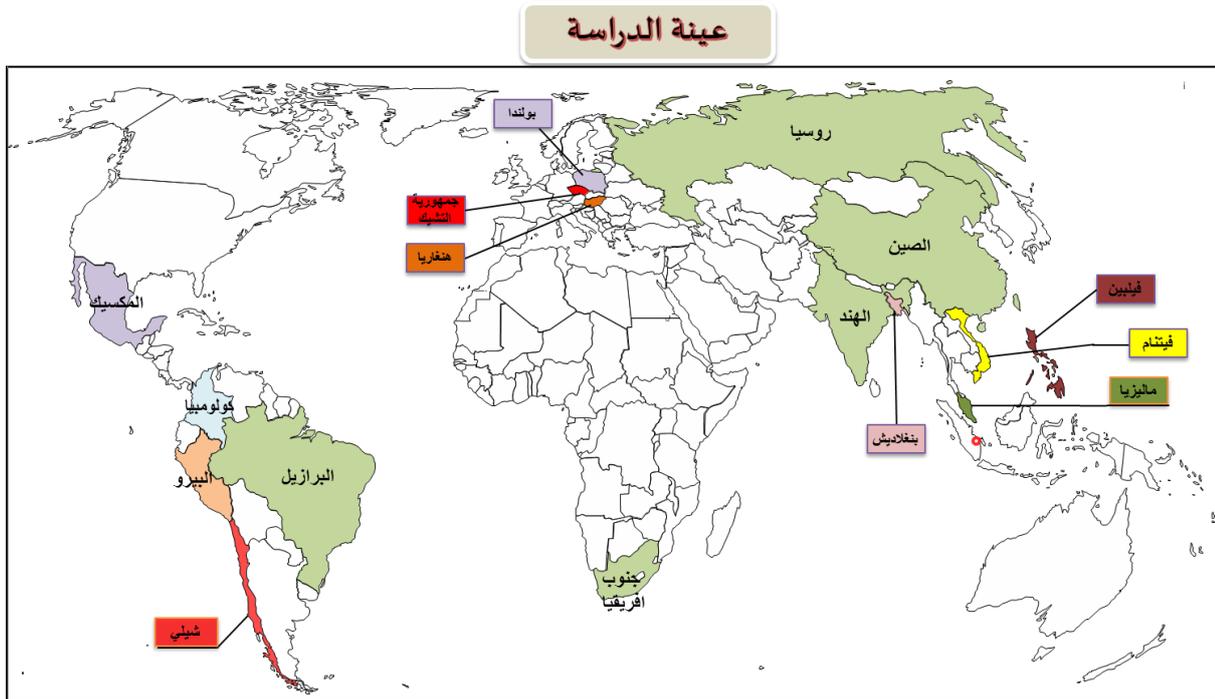
TO: الانفتاح التجاري (الصادرات+الواردات)/PIB

DFI: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافيا لتدفقات الوافدة (ميزانا لمدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار

الأمريكي).

1.1 - عينة الدراسة:

تشمل الدراسة 16 دولة من الدول الناشئة، وتم اعتماد تصنيف الدول الناشئة حسب صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، كما يظهر في الشكل رقم (1.4) مع مراعات توفر البيانات. والدول هي: (بنغلاديش، البرازيل، شيلي، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، الهند، هنغاريا، ماليزيا، المكسيك، بيرو، الفلبين، بولندا، روسيا، جنوب افريقيا، فيتنام).



المصدر: من اعداد الطالبة

2.1 مفهوم الدول الناشئة The Concept Of Emerging Countries:

في عصر العولمة والتحولت الاقتصادية السريعة أصبح تصنيف الدول وتسميتها يحمل دلالات وأبعادا متعددة حيث تلعب هذه التصنيفات دورا رئيسيا في تشكيل نماذج النمو والتنمية ومكانة هذه الدول على الصعيد العالمي، وفي السنوات الأخيرة تداولت تسميات وتصنيفات عديدة منها: بلدان في طريق النمو، بلدان العالم الثالث، بلدان متوسطة الدخل، بلدان نامية، بلدان الجنوب؛ لوصف مجموعة متنوعة من البلدان التي تواجه تحديات في مسار التنمية. حيث تعبر هذه التسميات عن مجموعة من الدول التي لديها قاسم مشترك يتمثل في عدم تطورها أو عدم تحوّلها إلى التصنيع بما فيه الكفاية؛ هذه التصنيفات ليست محايدة

فهي غالبا ما تكون نتيجة لتسوية سياسية في إطار المنظمات الدولية أو نتيجة لصراعات إيديولوجية في الأوساط الأكاديمية¹.

وفي مطلع الثمانينيات من القرن العشرين بدأ استخدام مصطلح "الاقتصاديات الصناعية الحديثة Newly Industrialized Economies" لوصف تلك الدول التي شهدت نموا سريعا نتيجة لتبنيها لسياسات وإصلاحات اقتصادية قائمة على الانفتاح على الأسواق العالمية، حيث كانت هذه الفئة محصورة في ذلك الوقت في بعض الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية؛ فيما بعد قدمت مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي بطرح مفهوم "الأسواق الناشئة Emerging Markets" ؛ كبديل عن مصطلح "الاقتصاديات الصناعية الحديثة"، والذي يشمل الدول النامية متوسطة الدخل التي تسمح للمستثمرين الأجانب بشراء الأسهم في أسواقها المالية، ثم توسع مصطلح "الأسواق الناشئة" ليشمل مجموعة أوسع من الدول والمناطق، وأخذ يحل محل مصطلحي "الاقتصاديات الصناعية الحديثة" و"الأسواق الناشئة" بمصطلح "الاقتصاديات الناشئة"².

ظهر مصطلح الاقتصاديات الناشئة في 1980 مع تطور الأسواق المالية في الدول النامية، أول من استخدم مصطلح الاقتصاديات الناشئة هو **Agmael antoine van** وذلك للإشارة إلى بعض اقتصاديات دول العالم الثالث التي كانت تمر مرحلة انتقالية لتشجيع شركات الاستثمار الأمريكية على الاستثمار في الأسواق المالية الآسيوية سريعة النمو، والتي كانت تمتاز بربحية أكبر من الأسواق الغربية. وبعد ذلك تم تطوير هذا المفهوم ليتجاوز المجال المالي، الى المجال الاقتصادي ككل، ليصبح التعبير في نهاية التسعينات باسم "الاقتصادات الناشئة" والتي تبنته المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي³.

حسب **simon (1997)** البلدان الناشئة هي تلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فهي تشهد تحولات جذرية على مستوى مؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تعرف اقتصاداتها نمو سريع وتوجه قوي نحو اقتصاد السوق القائم على الاعتماد على المؤسسات كأساس للتنمية وتتمتع هذه البلدان بقدرة أعلى من البلدان

¹ باسكال، ريغو، ترجمة طوني سعادة. (2014). البريكس البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. مؤسسة الفكر العربي. ط 1 بالعربية. ص 19.

² عادل، بلجبل. (2019). ظاهرة النشوء الاقتصادي دراسة في المفهوم والمرتكزات. مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 09. العدد 02. ص 60..

³ مناد، امحمد ومختاري، فيصل. (2020). اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة دراسة قياسية خلال الفترة: 1996-2020. مجلة مجاميع المعرفة. المجلد 06. العدد 02. 344-360. ص

المتقدمة النمو على توفير الفرص للمستثمرين لتحقيق أرباح أعلى وهي تتنافس على احتلال مراكز الصدارة في العالم ومنافسة للدول المتقدمة ، فهي مجموعة الدول التي تتميز بصغر حجم اقتصادها وتتمتع بوجود كثافة سكانية عالية والعديد من الخصائص الأخرى¹، في حين تعرف رئيسة صندوق النقد الدولي **Christine Laguard (2016)** الدول الناشئة بأنها: مجموعة تضم 30-50 بلدا في مرحلة التحول؛ أي أنها ليست شديدة الثراء، ولا شديدة الفقر، كما أنها منفتحة نسبيا أمام رأس المال الأجنبي، ولديها نظم مالية وتنظيمية لم تصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل وهذه البلدان تتسم أيضا بقدر هائل من التنوع ثقافيا وجغرافيا وحتى اقتصاديا².

3.1 تصنيف الدول الناشئة:

الدول الناشئة هي مجموعة من الدول ذات الخصائص الاقتصادية والطبيعية والسياسية والثقافية المختلفة وهي من قارات مختلفة إلى أنها تشترك في ميزة واحدة كونها دول ذات الدخل المتوسط وتتوفر فيها كل الإمكانيات والشروط التي تمكنها من مواصلة النمو في الأجل الطويل حيث تعرف نمو الاقتصادي سريع، كثافة سكانية عالية تتميز بعضها بصغر حجمها والبعض الآخر بكبر حجمها تتربع على قاطرة العالم من حيث توسعها التجاري والاقتصادي عبر الدول³، إلا أنها تصنف وفق معايير محددة يمكن تلخيصها كما يلي:-

- **النمو السريع على المدى الطويل:** فقد شهدت هذه الدول نموا سريعا على مدار العقود الماضية، ولكن هذا المعيار ليس دقيقا لوصف الدول الناشئة، فهناك دول استطاعت أن تحافظ على نسب نمو عالية أعلى من متوسط النمو العالمي خلال الفترة 2000-2011 ولم تصنف كدول ناشئة مثل أفريقيا جنوب الصحراء (انجولا، الرأس الأخضر، بوركينا فاسو، موزمبيق، غانا، تنزانيا).
- **الدخل المنخفض:** هذا التصنيف اقترحه البنك الدولي وهو يعتبر أن الدول الناشئة؛ هي الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى (4086 دولار الى 6015 دولار)، والدخل المتوسط الأدنى (1036 دولار الى 4085 دولار). لكن هذا المعيار هو الآخر ليس بمؤشر أفضل لأن بعض البلدان توجد في هذا المدى

¹ بلهاشمي، جهيزة والعربي، غريسي.(2019). دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة - دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1996-2016- "الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 15. العدد 21. ص 05.

² مسيب، نصيرة.(2017). الأسواق الناشئة ومكانتها في الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2012-2016. مجلة دفاتر بواكس. العدد 07. ص 69.

³ بلهاشمي، جهيزة والعربي، غريسي.(2019). مرجع سبق ذكره. ص 06.

بسبب ريعها النفطي، ولا يمكن التمييز بين البلدان الريعية والناشئة التي تغييرها الهيكلية هو من يدفع النمو الاقتصادي¹.

■ ارتفاع عوائد الاستثمار فيها: تمثل الدول الناشئة مركزا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لاسيما مستثمري الأسواق المتقدمة لما تحقق لهم من عوائد مرتفعة مقارنة بالأسواق المتقدمة حيث أن العائد في الأسواق الناشئة يعد أكبر من العائد في الأسواق المتقدمة، وهذا راجع إلى اعتماد اقتصاديات العديد من هذه البلدان على التصدير فهي تنتج السلع الاستهلاكية منخفضة التكلفة التي تحقق من خلالها الشركات أرباح معتبرة².

■ البيئة المؤسسية لمناخ الأعمال: ان الأساس الذي وضعت عليه تسمية الدول الناشئة؛ هو تحفيز المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الدول النامية التي يكون مناخ الأعمال فيها مناسباً، حيث تكون ربحية المشروعات الاستثمارية جيدة، وحماية المستثمرين مضمونة، والمخاطر محدودة، والتنفيذ الجيد للعقود، والبنية التحتية الجيدة. وعليه فالاستقرار المؤسسي هو الدافع الأساسي للتمييز بين الدول النامية، لتجنب الدول التي شكلت مخاطر كبيرة على المستثمرين³.

الشكل (1.4): تصنيف الاقتصادات الناشئة حسب:

SETCHSOCDE. FMI, HSBC, FTSE, GOLDMAIN

		مصر	FMI+OCDE	
بنغلاديش	جنوب أفريقيا	أندونيسيا	الهند	الأرجنتين
الصين	البرازيل	تركيا	ايران	الشيلي
روسيا	المكسيك	الفيتنام	الفلبين	ماليزيا
كوريا الجنوبية	هنغاريا	كولومبيا	جمهورية التشيك	البيرو
نيجيريا	بولندا	HSBC		تايلاند
باكستان	تايوان			
GOLDMAN SAC		FTSE		

Source : François , L.(2011). Des économies émergentes aux puissances émergentes. Questions internationales .(51) . p 103.

¹مناد، احمد ومختاري، فيصل. (2020). مرجع سبق ذكره. ص 351.

² مسيب، نصيرة.(2017). مرجع سبق ذكره. ص 75.

³مناد، احمد ومختاري، فيصل. (2020). مرجع سبق ذكره. ص 351.

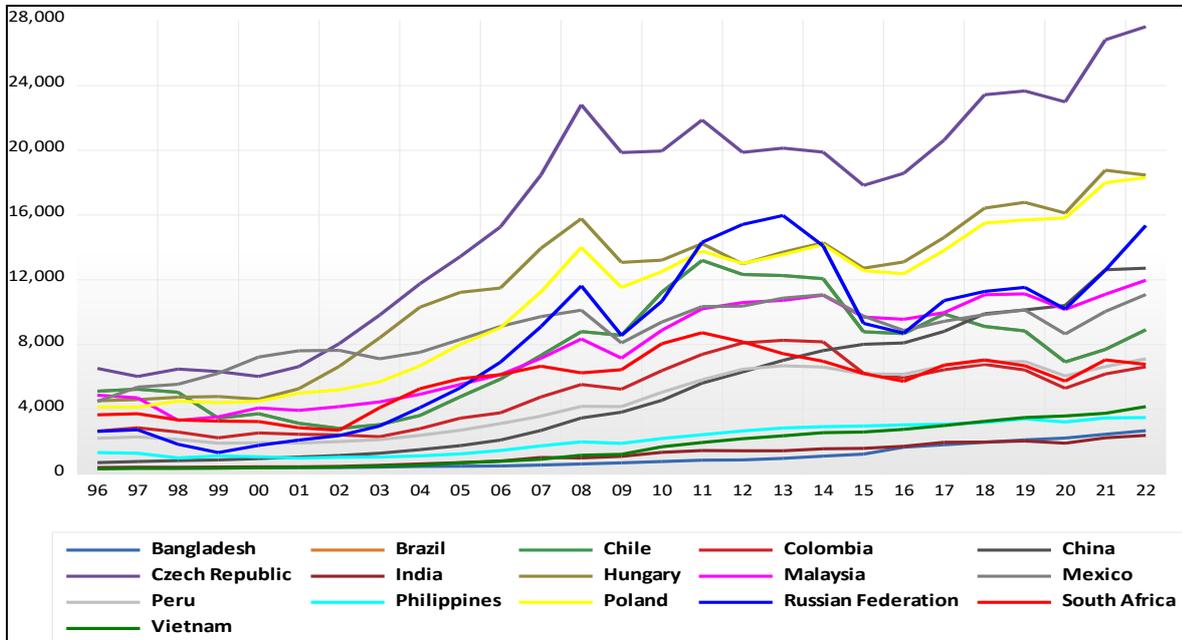
الملاحظ من الشكل رقم (1.4) أن هناك تباين في تصنيفات الدول الناشئة من قبل المؤسسات الدولية، وهذا نظرا لاختلاف المعايير التي تحددها كل مؤسسة، حيث لا يوجد توافق يمكن أن يذكر على وجه التحديد حول الدول التي تندرج ضمن الاقتصادات الناشئة، إلا أنه نجد دولة جنوب أفريقيا هي الدولة الوحيدة المشتركة في جميع التصنيفات الأربعة.

2- تحليل متغيرات الدراسة للعينة:

❖ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

يختلف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنويا من دولة إلى أخرى وذلك وفقا للسياسات التنموية التي تنتهجها الدول، وكذا حسب الخصائص الطبيعية والاقتصادية لكل بلد، حيث يعبر المؤشر عن قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات؛ أي أنه يشير إلى حصة كل فرد في إجمالي الثروة المنتجة في البلد، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعكس مدى تطور مستوى النشاط الاقتصادي لتلك الدول، ويستخدم هذا المؤشر في العادة للمقارنة بين بلد وآخر. ويوضح الشكل الموالي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لـ 16 دولة من الدول الناشئة خلال الفترة 1996-2022.

الشكل (4-2): تطور معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل البياني رقم (2.4) يتضح لنا أن هناك اختلاف وتفاوت في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول محل الدراسة، فمن سنة 1996 الى سنة 2001 كانت معظم الدول تقريبا في نفس الوتيرة وذلك بعد التعافي من الأزمات المالية التي عصفت بها في سنوات التسعينات، بعد ذلك سجلت دولة جمهورية التشيك أعلى نصيب فرد طوال فترة الدراسة حيث بلغ نصيب الفرد في سنة 2008 بـ 22804.60 دولار أمريكي، وتليها كل من هنغاريا بـ 15772.30 دولار أمريكي، وبولندا بـ 13995.80 دولار أمريكي، وروسيا بـ 11635.30 دولار أمريكي، لينخفض مرة أخرى بسبب الأزمة المالية لسنة 2008 التي تعتبر الأسوأ من نوعها، لتشهد الدول بعد ذلك انتعاشا حيث قدر نصيب الفرد في جمهورية التشيك بـ 27226.60 دولار أمريكي، وتليها هنغاريا بـ 18390.20 دولار أمريكي، وبولندا بـ 18688.00 دولار أمريكي، وروسيا بـ 15270.70 دولار أمريكي، وهذا راجع توجه الدول نحو اقتصاد السوق الحر، وارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي بالنسبة لروسيا. بالإضافة الى ذلك تتميز هذه الدول باقتصاد متنوع وقاعدة صناعية قوية، خاصة في قطاعي التصنيع والسيارات وتكنولوجيا المعلومات، في حين شهدت كل من المكسيك والصين وماليزيا على ارتفاع طفيف مقارنة بالدول السابقة، أما الهند وبنغلاديش فكانتا الأضعف طيلة فترة الدراسة حيث بلغ نصيب الفرد في الهند بـ 2410.90 دولار أمريكي سنة 2022، وبـ 2688.30 دولار أمريكي في بنغلاديش لسنة 2022.

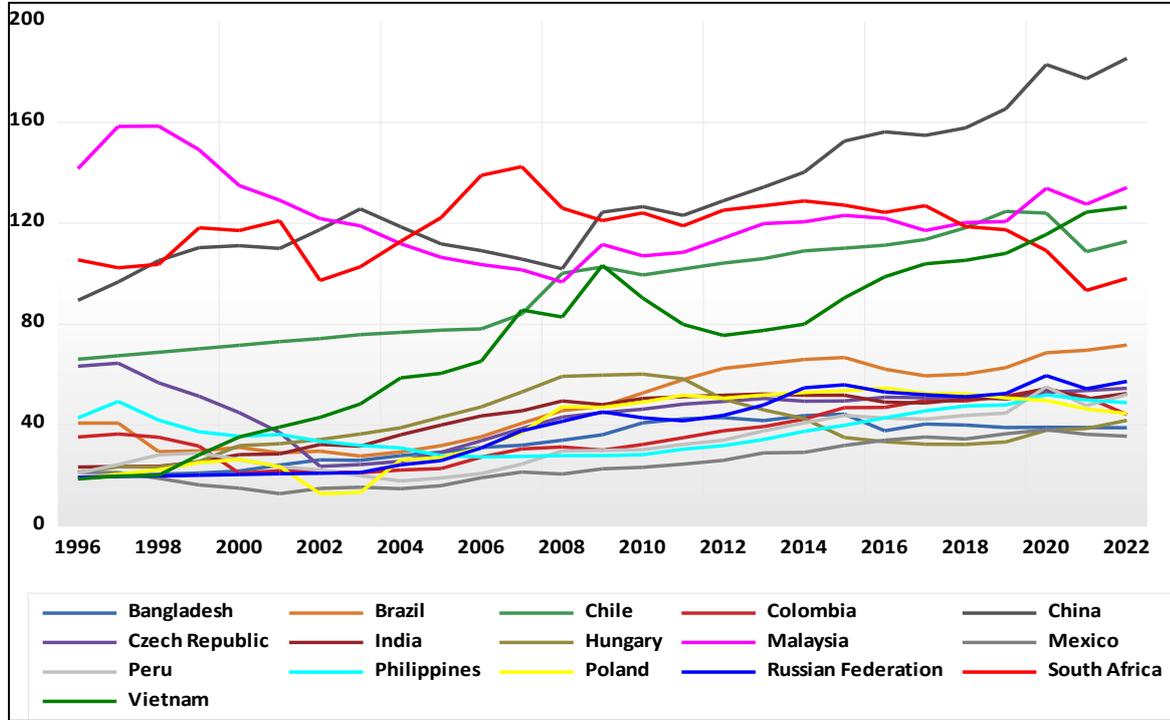
بالرغم من أن كل من الصين والهند حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين 8.40% في سنة 2021، والهند بقيمة 8.20% في سنة 2021؛ لكن من ناحية نصيب الفرد يبقى المستوى من ضعيف الى متوسط وهذا راجع الى التعداد السكاني الكبير التي تشهده هتين الدولتين.

❖ الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص Domestic credit to private sector:

يعكس مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص مدى الحرية النقدية الممنوحة والاستقلال المالي لهذا القطاع من قبل القطاع العام، أي يعبر عن درجة التوازن بين الحكومة والقطاع الخاص في توجيه وتنظيم السياسات النقدية، وذلك من خلال تقديم كل التسهيلات المالية وتخفيف القيود من قبل القطاع العام من أجل تشجيع بنوك القطاع الخاص، حيث تختلف نسب الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة المالية وحسب نوع وحجم الأسواق المالية لكل بلد، والشكل التالي يوضح

تطور الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي في الدول العينة خلال الفترة 1996-2022.

الشكل (3.4): تطور الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الدول محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

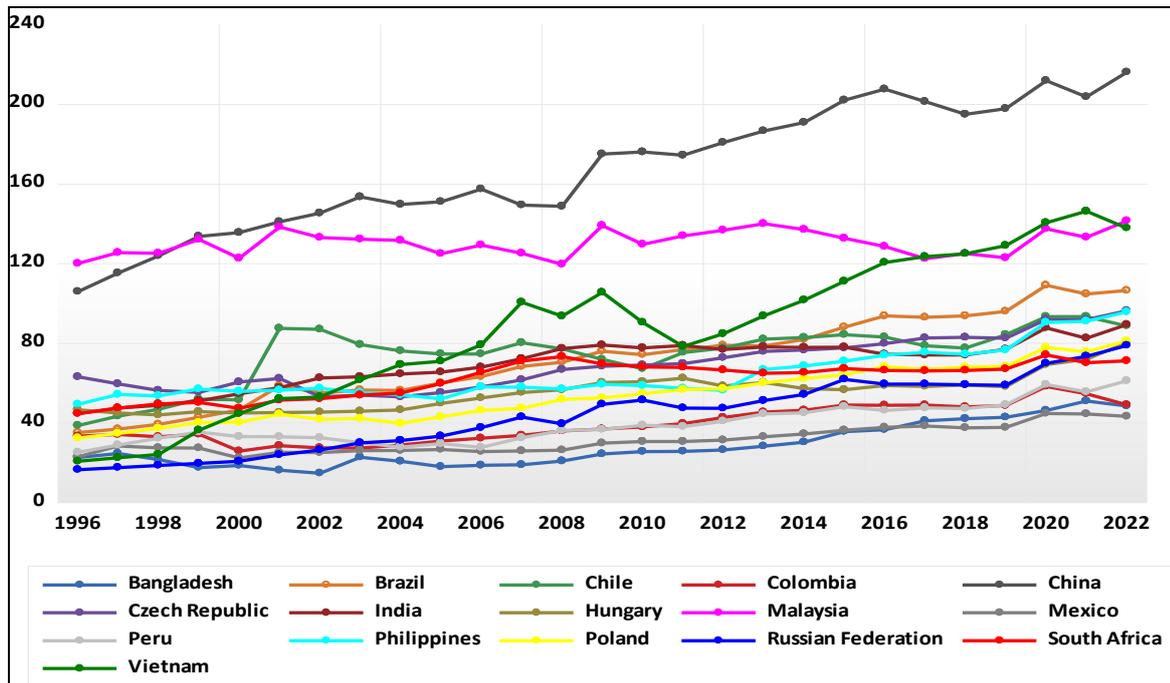
يظهر المنحنى البياني رقم (3.4) أن الصين تحتل المرتبة الأولى من حيث الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، حيث بلغ حجم الائتمان المحلي بـ 185.40% في سنة 2022، وتليها فيتنام بـ 126.40% خلال سنة 2022، وتأتي في المرتبة الثالثة ماليزيا بـ 113.30% في سنة 2022، وتأتي بعد ذلك الشيلي بنسبة 112.80% في سنة 2022، ثم تليها جنوب افريقيا بـ 92.20% في سنة 2022. كون أن هذه الدول الأربعة تعرف نمو اقتصاديا سريعا، بالإضافة إلى استخدامها للتكنولوجيا المالية والابتكار في صناعة الخدمات المالية، مما حفز ذلك الطلب على الائتمان من الشركات. في حين كانت كل من المكسيك وهنغاريا وبنغلاديش الأضعف بين الدول حيث بلغ حجم الائتمان المحلي في بنغلاديش بـ 39% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022، أما هنغاريا فبلغ ائتمنها المحلي في سنة 2022 بـ 36%، وتليها المكسيك في المرتبة الأخيرة بـ 34.30% لسنة 2022. بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها هذه الدول للابتعاد عن شبح الأزمات المالية وتنمية قطاعها المالي كتحريك القطاع المصرفي وخصخصة الشركات المملوكة من الدولة؛ لكن تبقى نسب الائتمان المحققة منخفضة جدا ودون المستوى؛ مما يعكس

ضعف حصة القطاع الخاص من الائتمان الممنوح في هذه الدول وهذا يرجع الى قلة الشركات التي تنشط في أسواقها المالية، كما نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه تقلبات دورية في الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص تقريبا في كل دول العينة نتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بيها هذه الدول.

❖ المعروض النقدي بمعناه الواسع Broad money:

يمثل مؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع قيمة النقد خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى جميع الودائع (الجارية الأجل وودائع التوفير)، حيث يعكس هذا المؤشر دور مؤسسات الوساطة المالية في المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة من قبلها في إطار معايير الشفافية والإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بعمليات الوساطة المالية¹. ويشير الشكل البياني الموالي تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع من اجمالي الناتج المحلي في الدول العينة من سنة 1996 الى سنة 2022.

الشكل (4.4): تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع في الدول محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

¹بلهاشمي، جهيزة وبسويح، منى. (2021). دور مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي لدولة الصين - دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1996 الى 2017. - مجلة الدراسات المعاصرة. المجلد 06. العدد 02. 149-160. ص 153.

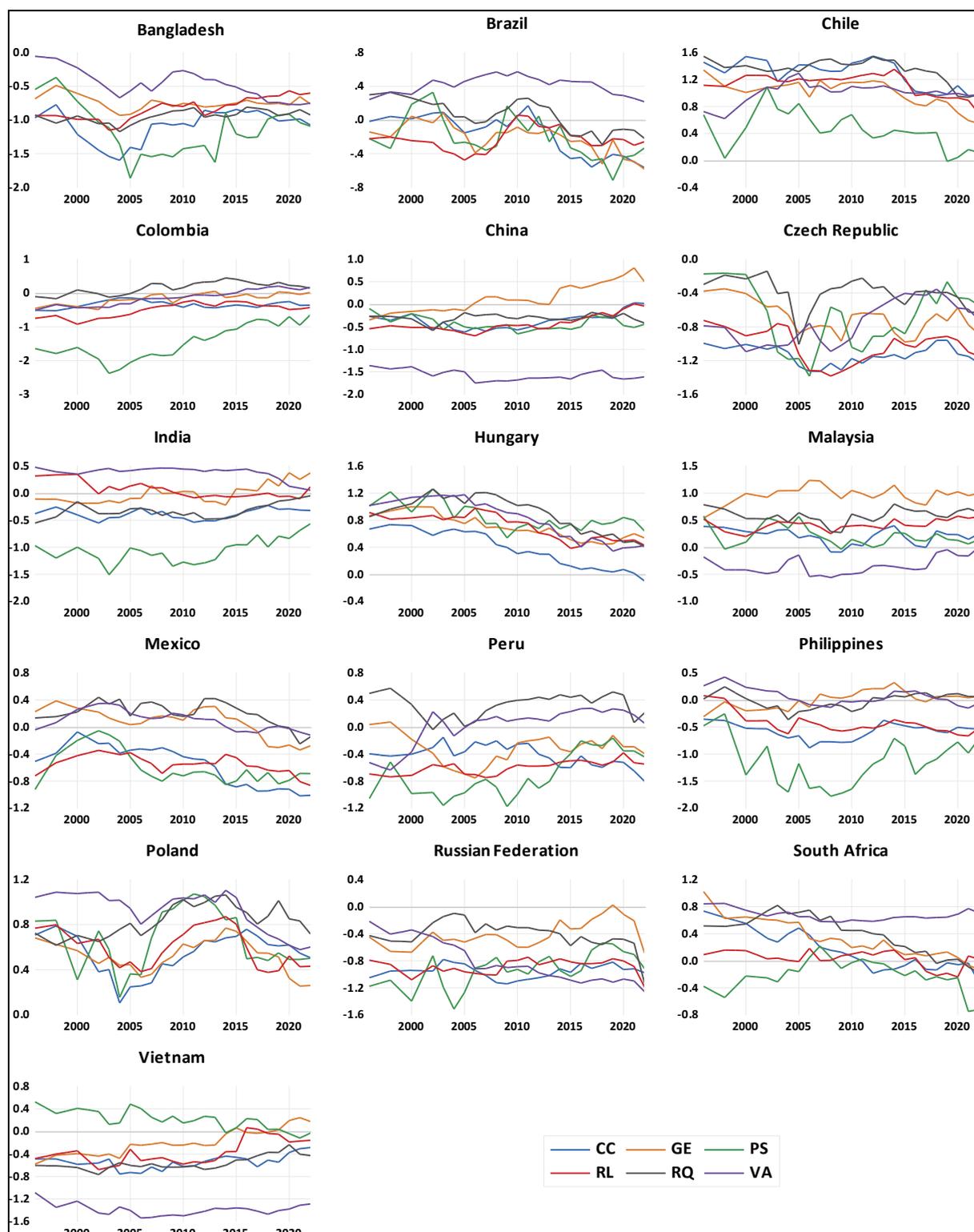
يظهر المنحنى البياني رقم (4.4) أن المعروض النقدي شهد اتجاها تصاعديا في جميع الدول طوال فترة الدراسة، اذ تحتل الصين الصدارة بين دول العينة حيث بلغ حجم معروضها النقدي بـ 216.10% في سنة 2022 وتليها ماليزيا بنسبة 122.50%، والفيتنام بـ 119.20% على التوالي خلال نفس السنة، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة الى الإصلاحات المالية وتحرير الأنظمة المالية. بينما شهدت دول أخرى كالمكسيك وبنغلاديش وكولومبيا مستويات ضعيفة حيث بلغ حجم المعروض النقدي في بنغلاديش بـ 54.10% في سنة 2022، وتليها كولومبيا بـ 49.20% خلال سنة 2022، وتأتي المكسيك في المرتبة الأخيرة بـ 41.70% في سنة 2022. ويمكن تفسير ذلك الى السياسات المالية والنقدية المختلفة التي تتبعها البنوك المركزية لإعادة التوازن المالي مما يؤثر على حجم المعروض النقدي بالإضافة الى الأزمات المالية العالمية التي شهدتها هذه الدول خاصة في بداية التسعينات وفي سنة 2008 كما هو موضح في الشكل أعلاه، ومن بين العوامل أيضا التي أدت الى انخفاض حجم المعروض ارتفاع معدلات التضخم والمديونية الخارجية في هذه الدول.

❖ مؤشرات الحوكمة (WGI) :The Worldwide Governance Indicators

تختلف معايير ومؤشرات الحوكمة بين المؤسسات والمنظمات الدولية من هيئة إلى أخرى؛ فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية لمصطلح الحوكمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير الأساسية، والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية، وفي هذا الصدد يقترح Kauffman ستة مؤشرات لقياس الحوكمة في دولة ما، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (-2.5) و(+2.5) وكل ما ارتفعت قيمة المؤشر يدل على أن الدول تتميز بنوعية جيدة للمؤسسات¹، والتي تتمثل في: مؤشر السيطرة على الفساد (CC)، مؤشر الصوت والمساءلة (VA)، مؤشر سيادة القانون (RL)، مؤشر الجودة التنظيمية (RQ)، مؤشر الاستقرار السياسي (PV)، مؤشر فعالية الحكومة (GE)، والشكل البياني أدناه يوضح تطور مؤشرات الحوكمة لـ 16 دولة من الدول الناشئة للفترة 1996-2022.

¹بلهاشمي، جهيزة وبسويح، منى. (2021). مرجع سبق ذكره. ص 153.

الشكل (4-5): تطور مؤشرات الحوكمة في الدول محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

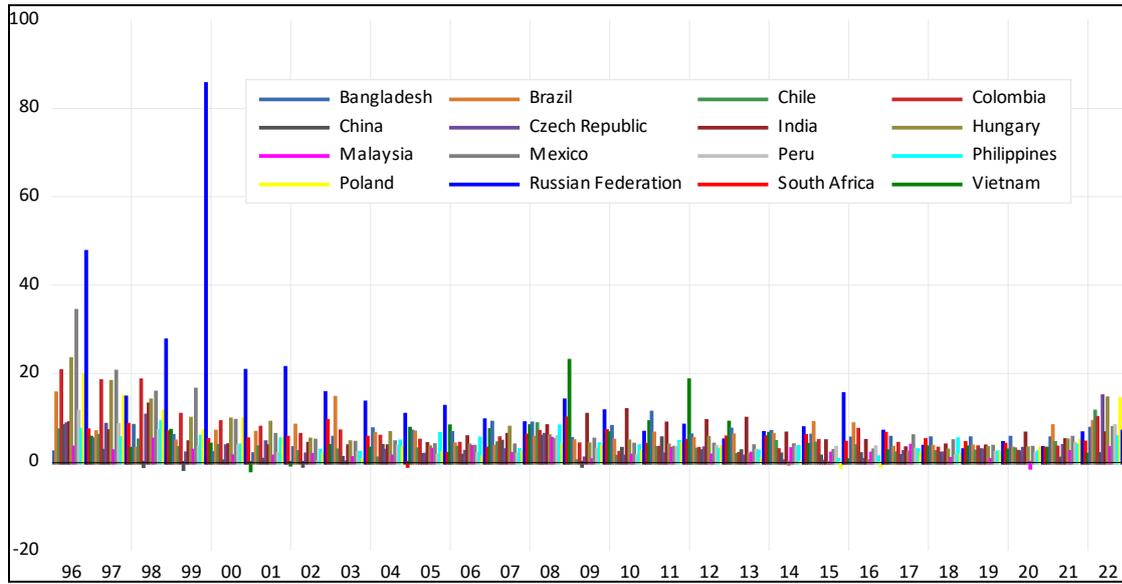
نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (5.4) أن مؤشرات الحوكمة الستة تختلف وتتباين من دولة إلى أخرى، حيث احتلت دولة شيلي المرتبة الأولى من بين الدول محل الدراسة، حيث كانت قيم مؤشرات الحوكمة كلها موجبة وفي ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة، حيث قدر مؤشر السيطرة على الفساد بقيمة 0.96 في سنة 2022، ومؤشر فعالية الحكومة بـ 0.54 في سنة 2022، وبالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي قدر بـ 0.11 في سنة 2022، وبلغ مؤشر الجودة التنظيمية 0.97 في سنة 2022، في حين بلغ مؤشر سيادة القانون 0.69 في سنة 2022، أما مؤشر الصوت والمساءلة بلغت قيمته بـ 0.97 في سنة 2022. وتليها في المرتبة الثانية بولندا حيث شهدت هي الأخرى من حيث هذا المؤشر؛ حيث بلغ مؤشر السيطرة على الفساد 0.50 في سنة 2022، ومؤشر فعالية الحكومة بـ 0.25 في سنة 2022، وبالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي قدر بـ 0.50 في سنة 2022، وقدر مؤشر الجودة التنظيمية بـ 0.71 في سنة 2022، في حين بلغ مؤشر سيادة القانون 0.43 في سنة 2022، أما مؤشر الصوت والمساءلة بلغت قيمته بـ 0.60 في سنة 2022، مما يعكس نوعية المؤسسات الجيدة في هذين البلدين. بينما شهدت دول أخرى كالصين وماليزيا والهند وهنغاريا تقلبات في مؤشرات الحوكمة بين الارتفاع والانخفاض حيث كانت القيم بين الموجبة والسالبة، في حين كانت مؤشرات الحوكمة في بعض الدول كلها سالبة ومنخفضة طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ مؤشر السيطرة على الفساد في جمهورية التشيك بـ -1.23 في سنة 2022، وبلغ مؤشر فعالية الحكومة بـ -0.88 في سنة 2022، وبالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي قدر بـ -0.54 في سنة 2022، وبلغ مؤشر الجودة التنظيمية -0.63 في سنة 2022، في حين بلغ مؤشر سيادة القانون -1.14 في سنة 2022، أما مؤشر الصوت والمساءلة بلغت قيمته بـ -0.72 في سنة 2022. وتليها في المرتبة الأخيرة بنغلاديش حيث بلغ مؤشر السيطرة على الفساد -1.07 خلال سنة 2022، أما مؤشر فعالية الحكومة قدر في بنغلاديش بـ -0.76 في نفس السنة، في حين بلغ مؤشر الاستقرار السياسي -1.09 في سنة 2022، ومؤشر الجودة التنظيمية بـ -0.92 في سنة 2022، أما مؤشر سيادة القانون بلغ -0.60 في سنة 2022، وأخيرا بلغ مؤشر الصوت والمساءلة -0.75 في سنة 2022، مما يشير الى فشل الأنظمة السياسية في هذين البلدين.

❖ التضخم Inflation:

يعبر التضخم عن تغير معدل الأسعار في الاقتصاد حيث يعكس هذا التغير قوة العملة واستقرارها وتأثيرها على القطاع الحقيقي للاقتصاد، وعادة ما يستخدم التضخم كأحد مؤشرات عدم الاستقرار

الاقتصادي، حيث يشير إلى عدم مقدرة الحكومة والسلطة النقدية على تحقيق التوازن والحد من العرض النقدي¹. حيث يحدث التضخم نتيجة لزيادة الطلب على السلع والذي ينتج عنه انخفاض في قيمة النقود، والجدول الموالي يعكس مدى تطور معدل التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)؛ في بعض الدول الناشئة (بنغلاديش، البرازيل، شيلي، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، الهند، هنغاريا، ماليزيا، المكسيك، بيرو، الفلبين، بولندا، روسيا، جنوب افريقيا، فيتنام)، خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2022.

الشكل (6.4): تطور معدلات التضخم في الدول محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الرسم البياني رقم نلاحظ (6.4) أن هناك تذبذب في معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض من دولة الى أخرى طيلة فترة الدراسة، حيث كانت أعلى نسبة للتضخم من الفترة 1996-2022 لروسيا في سنة 1999 ويرجع ذلك الى الأزمة المالية نتيجة الهبوط الحاد في قيمة العملة (الروبل الروسي)، لتتدارك الأمر بعد ذلك وتشهد انخفاض واستقرار في معدلات التضخم. في حين شهدت دول أخرى في الفترة الأخيرة ارتفاع في معدلات التضخم حيث بلغت أعلى نسبة في سنة 2022 بـ 15.30% في بلغاريا وتليها كل من جمهورية التشيك بـ 15.10% في سنة 2022، وبولندا بـ 14.40% في سنة 2022، ويعود السبب الى ضعف الطلب الكلي وتراجع النشاط الاقتصادي في هذه الدول، ومن الشكل نفسه نلاحظ تراجع وانخفاض معدلات التضخم في العديد من دول العينة خلال فترة الدراسة، حيث أحرزت الصين

¹إسماعيل، محمد وحسن، جمال قاسم وزايد، كريم. (2022). الاستثمار الأجنبي المباشر. صندوق النقد العربي. سلسلة كتيبات عربية. العدد 41. ص 11.

المرتبة الأولى من حيث انخفاض قيمة هذا المؤشر الذي قدر بـ 2% في سنة 2022، وتليها كل من فيتنام بنسبة 3.20% لسنة 2022، وماليزيا بـ 3.40% خلال سنة 2022، حيث يرتبط ارتفاع وانخفاض هذا المؤشر على قدرة الدول على التحكم في العوامل المؤثرة على استقراره من خلال السياسات الاقتصادية والمالية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية والتحكم في قيمة العملة.

من جانب آخر تشير التوقعات إلى استمرار تراجع التضخم الكلي العالمي حيث بلغ ذروته في الربع الثالث من سنة 2022 في حوالي 84% من البلدان في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 فمن المتوقع انخفاض التضخم العالمي من 8.8% في سنة 2022 من (المتوسط السنوي) إلى 6.6% في سنة 2023 إلى 4.3% في سنة 2024، وبذلك يتجاوز مستويات ما قبل جائحة كوفيد 19 التي بلغت نحو 3.5% في سنتي 2019-2020. وحسب التوقعات فإن الاقتصادات المتقدمة ستشهد انخفاض في المتوسط السنوي للتضخم من 7.3% في سنة 2022 إلى 4.6% في سنة 2023 إلى 2.6% في سنة 2024، أما اقتصادات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية فمن المتوقع أن يتراجع التضخم السنوي من 9.9% في سنة 2022 إلى 8.1% في سنة 2023، إلى 5.5% في سنة 2024. أما البلدان النامية المنخفضة الدخل من المتوقع أن يكون التضخم السنوي من 14.2% في سنة 2022 إلى 8.6% في سنة 2024¹، ويرجع ذلك إلى تراجع الأسعار الدولية والسلع الأولية لضعف الطلب العالمي، نتيجة الحرب الروسية مع أوكرانيا والتي سيكون تأثيرها كبير جدا وقاس على الاقتصاد العالمي وخاصة على الغذاء والطاقة والنمو خاصة وأن الحرب أدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار العالمية للسلع الأساسية والمحروقات وزيادة الضغوط التضخمية وتفاقم الاضطرابات في التجارة العالمية، بالرغم من أن تأثيرات الحرب تختلف من جهة إلى أخرى حسب ارتباط البلد بالاقتصاد الروسي والأوكراني، إلا أن هذه الحرب جاءت في الوقت الذي بدأ العالم يتعافى من آثار جائحة كوفيد 19؛ مما جعل جل دول العالم تراجع سياساتها الاقتصادية وتخفيض من تطلعات معدلات النمو العالمي للفترة المقبلة².

¹ صندوق النقد الدولي. (2023). مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: التضخم في اتجاه الذروة وسط أجواء النمو المنخفض. ص 05.

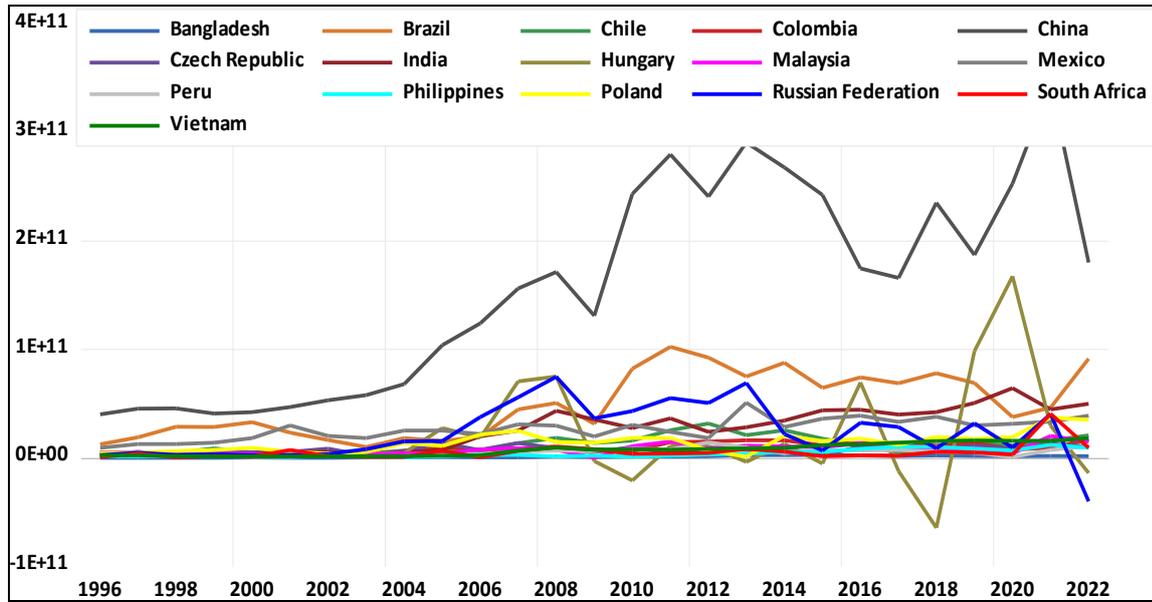
² علوني، عمار. (2023). أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية.

المجلد 06. العدد 01. ص 128.

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign direct investment:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات للدول¹. كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة النمو الاقتصادي²، والشكل التالي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الأجنبي المباشر من صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، في عينة من الدول الناشئة خلال الفترة 1996-2022.

الشكل (7.4): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من المنحنى البياني رقم (7.4) أن جميع الدول محل الدراسة شهدت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المذكورة، ومع ذلك لم يكن اتجاه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سلسا، بل شهدت جميع الدول تذبذبات في تدفقات الاستثمار على مدار الفترة لكن بمعدلات

¹قاعدة بيانات البنك الدولي. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD> . تاريخ الاطلاع: 2023/12/12

²إسماعيل، محمد وحسن، جمال قاسم وزايد، كريم. (2022). مرجع سبق ذكره. ص 04.

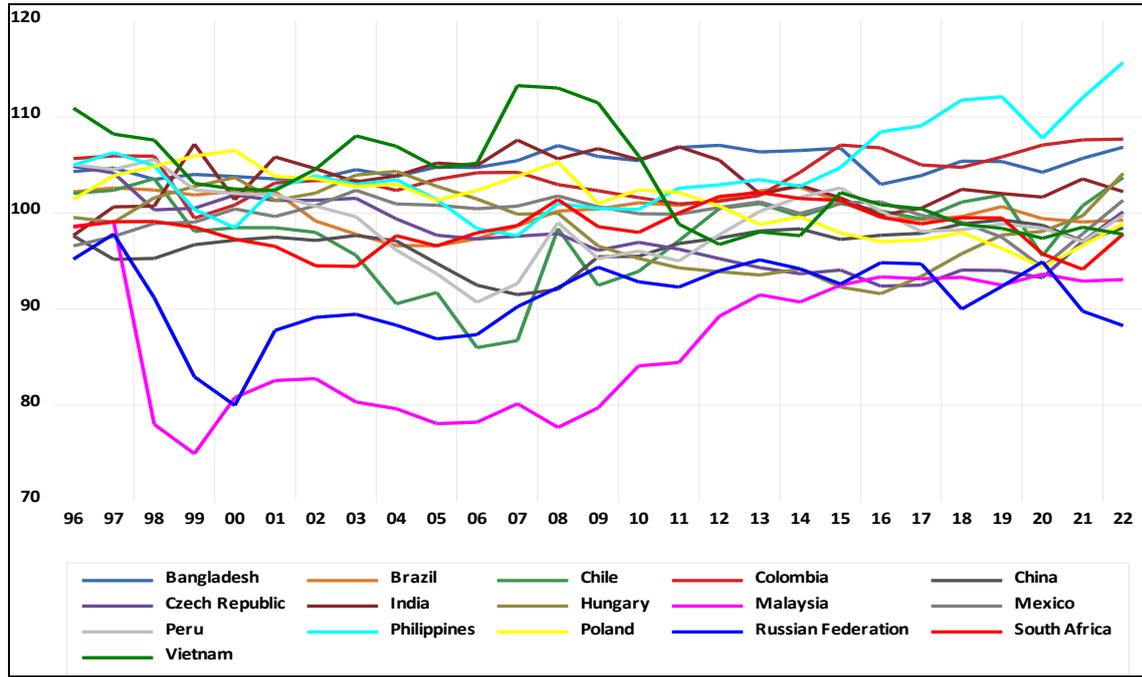
تختلف من دولة إلى أخرى، حيث تبقى حصة الأسد للصين حيث بلغت أعلى مستوياتها في سنة 2021 بقيمة 344.07 مليار دولار أمريكي؛ لتتخفف من جديد في سنة 2022 بقيمة 180.17 مليار دولار أمريكي، ويمكن ارجاع سبب ذلك الى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بالإضافة الى الإجراءات الصارمة التي انتهجتها الصين لمواجهة جائحة كوفيد 19 والتي أثرت بشكل كبير على بيئتها الاستثمارية، لتليها مباشرة دولة البرازيل حيث تراوحت قيمة صافي التدفقات بـ 74.61 مليار دولار أمريكي في سنة 2022، ويعود ذلك لعدة عوامل منها البيئة الاستثمارية المواتية وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية. بينما عرف تكل من بنغلاديش وهنغاريا وروسيا تراجع حاد في مستويات التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدرت قيمة التدفقات الصافية في بنغلاديش بـ 1.63 مليار دولار أمريكي لسنة 2022، وتليها هنغاريا بقيمة -10.24 مليار دولار أمريكي في سنة 2022، والسبب يرجع الى عدم توفر بيئة محفزة لممارسة الأعمال بالإضافة الى ضعف تطبيق معايير المؤسساتية وانتشار الفساد كلها عوامل تؤثر على جاذبية الاستثمار وثقة المستثمر، وتليها في المرتبة الأخيرة روسيا بقيمة -39.80 مليار دولار أمريكي في سنة 2022، ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا والى العقوبات الاقتصادية التي تعرضت اليها روسيا جراء هذه الأزمة مما يثير مخاوف المستثمرين من تفاقم الوضع مستقبلا.

❖ إجمالي الانفاق الحكومي Gross national expenditure:

يمثل الانفاق الوطني المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو المساعدة فئة من فئات المجتمع أو الإقامة للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة¹، والشكل التالي يوضح تطور إجمالي الانفاق الحكومي (من إجمالي الناتج المحلي (%))، في عينة لـ 16 دولة من الدول الناشئة من الفترة 1996 الى 2022.

¹ عثمان، عبد اللطيف وبورحلة، زهرة. (2022). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021). المجلة الجزائرية للمالية العامة. المجلد 12. العدد 02. ص 125.

الشكل (8.4): تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في الدول محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

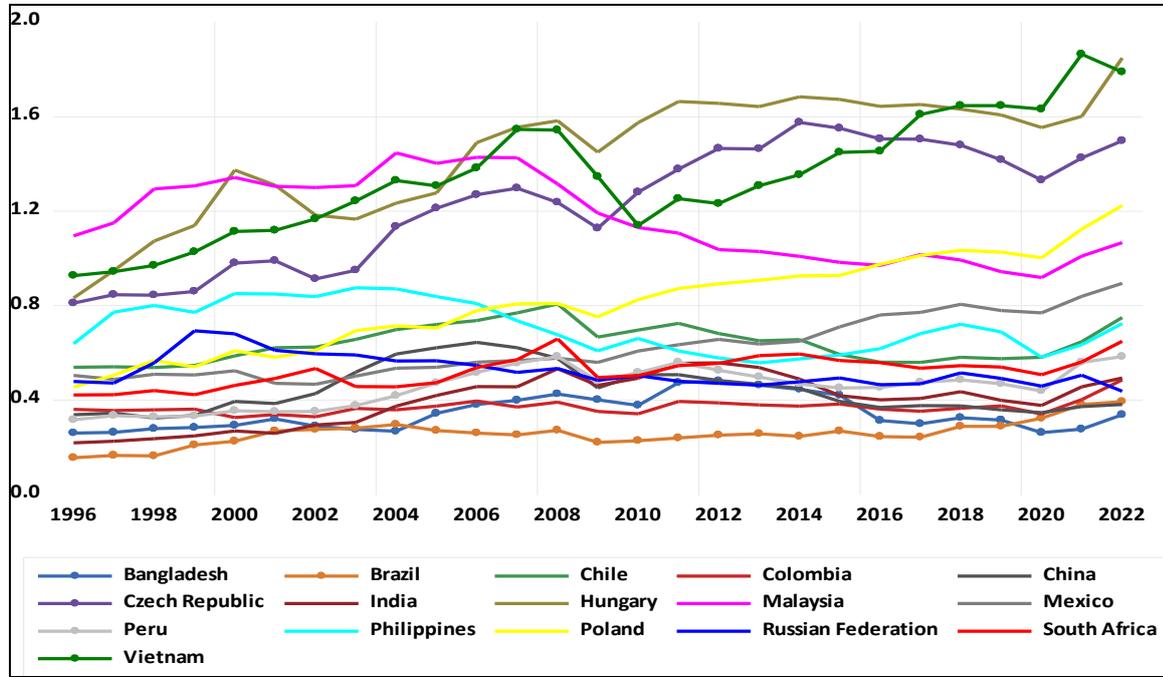
الملاحظ من خلال الشكل رقم (8.4) بعض التقلبات في اتجاه الإنفاق الحكومي في كل الدول طيلة فترة الدراسة، وذلك لاعتبارات مختلفة تختلف من دولة الى أخرى، حيث شهد الإنفاق الحكومي في دولة الفلبين أكبر ارتفاع بداية من سنة 2014 الى غاية سنة 2022 حيث بلغ معدل الإنفاق الوطني 116 % في سنة 2022، كولومبيا بنسبة 108% في سنة 2022، وتليها بنغلاديش بمعدل 107% في سنة 2022، يمكن ارجاع ذلك الى الأزمات أو زيادة الاستثمارات والتوسع في الصناعات المحلية كلها عوامل تؤدي الى زيادة إيرادات الدولة؛ مما ينعكس على معدلات الإنفاق الحكومي، بالإضافة الى التقلبات في السوق العالمية كارتفاع أسعار السلع الأساسية التي تصدرها أو تستوردها مما يؤثر على مستوى الإنفاق. في حين شهدت كل من روسيا وماليزيا أدنى مستويات في مؤشر الإنفاق طوال الفترة المدروسة، حيث بلغ معدل الإنفاق الحكومي في ماليزيا بـ 93 % في سنة 2022، وتليها روسيا بمعدل 88% في سنة 2022. بينما شهدت الدول الأخرى ارتفاع تدريجي تقريبا في نفس الاتجاه.

❖ الانفتاح التجاري Trade Openness:

الانفتاح التجاري هو عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء أو تخفيف القيود الجمركية والغير جمركية بين الدول؛ وذلك من أجل تمكين المتعاملين التجاريين الوصول إلى الأسواق الخارجية

للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار¹، ويوضح الرسم البياني الموالي تطور الانفتاح التجاري في عينة من الدول الناشئة خلال الفترة 1996-2022.

الشكل (9.4): تطور الانفتاح التجاري في الدول محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

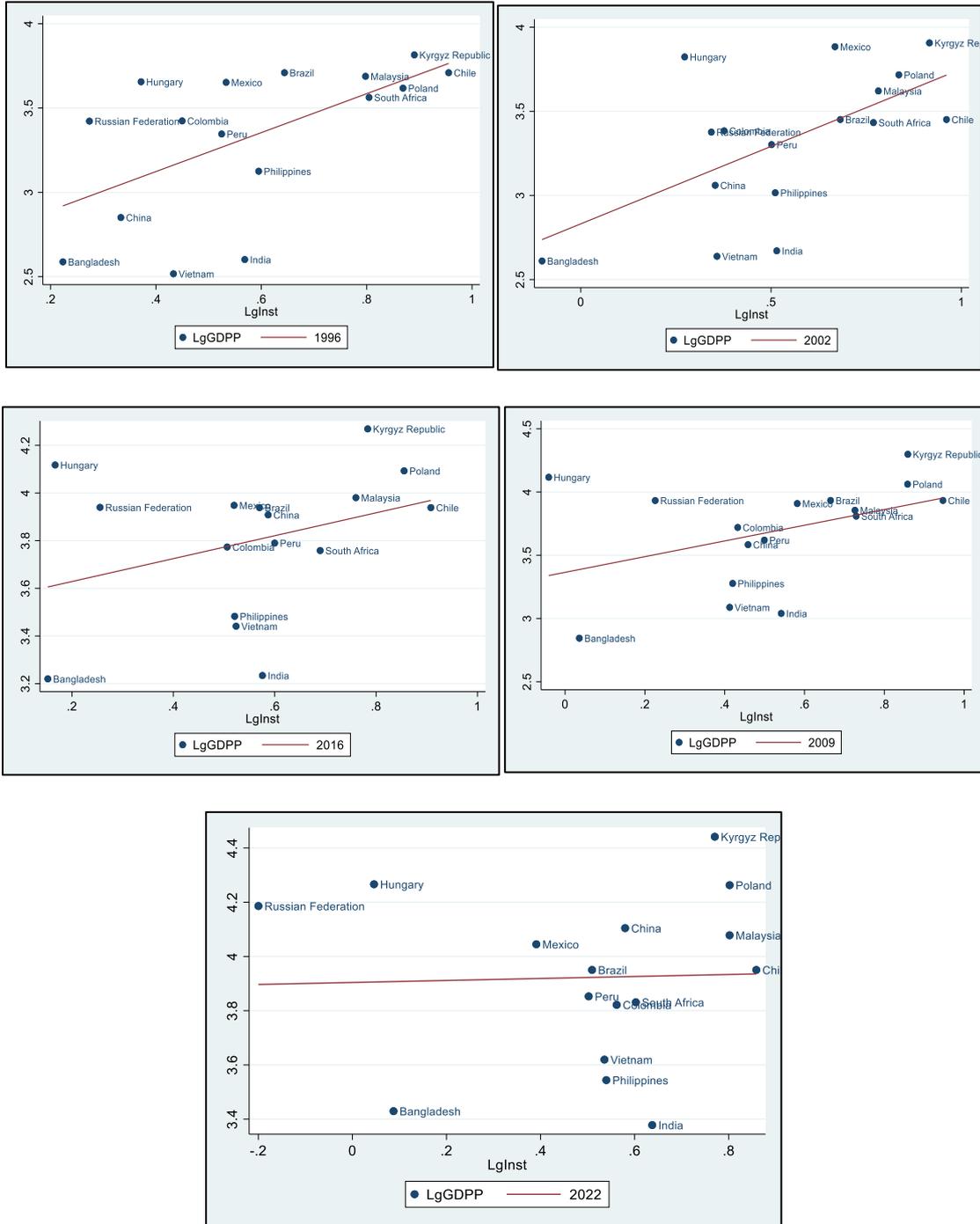
تشير النتائج الموضحة في الشكل البياني رقم (4-9) أن مؤشر الانفتاح التجاري حقق مستويات عالية مع بعض التذبذبات نتيجة لظروف اقتصادية تختلف من دولة الى أخرى، حيث نلاحظ أن أقصى نسبة كانت في هنغاريا والفيتنام وجمهورية التشيك طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة الانفتاح التجاري في هنغاريا بـ 1.84 % في سنة 2022، وتليها الفيتنام بقيمة 1.79% في سنة 2022، وتأتي بعدها جمهورية التشيك بـ 1.49% في سنة 2022، مما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية لهذه الدول المشجعة للتجارة الدولية وازالة القيود والحواجز التجارية، في حين شهدت كل من بنغلاديش والبرازيل أقل قيمة خلال فترة الدراسة، حيث قدرت قيمة الانفتاح في البرازيل بـ 0.93% في سنة 2022، وتليها في المرتبة الأخيرة بنغلاديش بقيمة 0.33% في سنة 2022، مما يشير الى اتباع حكومات هذه الدول الي السياسات التجارية الحمائية

¹بومدين، محمد أمين وصديقي، أحمد. (2015). قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2012). التكامل الاقتصادي. المجلد 03. العدد 04. 66-87. ص 68.

على التجارة المحلية وفرض قيود جمركية كبيرة التي لا تدعم التجارة الدولية، أما بالنسبة لباقي للدول فقد كانت قيم هذا المؤشر متقاربة وفي نفس الوتيرة خلال الفترة المدروسة.

1.2 تحليل العلاقة بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ومتغيرات الدراسة:

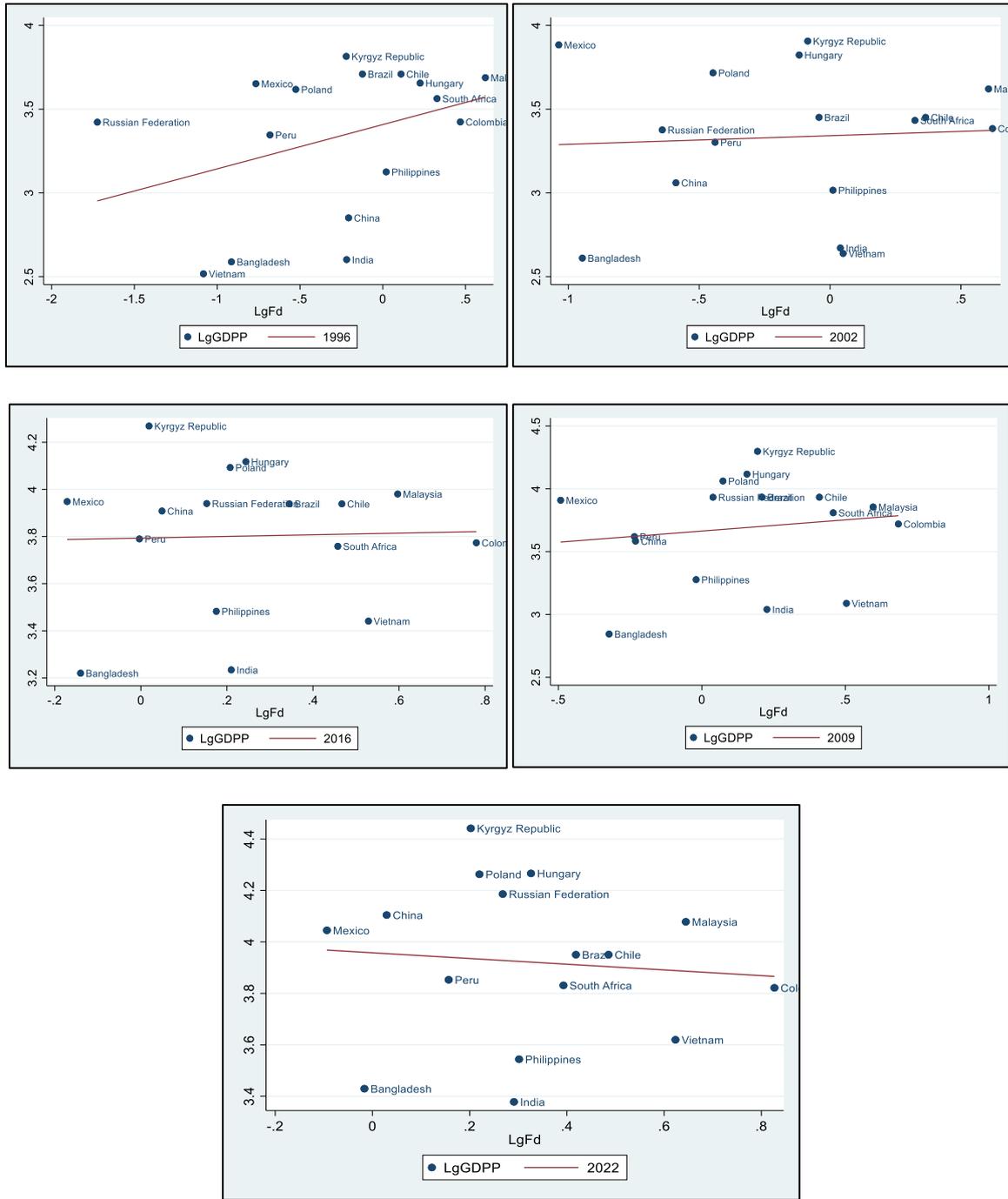
الشكل (10.4): العلاقة بين المؤسسات ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال المنحنيات أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة ايجابية لمؤشر جودة المؤسسات ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، وهي ثابتة عبر الزمن، مما يعكس الدور المهم لجودة المؤسسات في تحفيز النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وأثبتته جل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

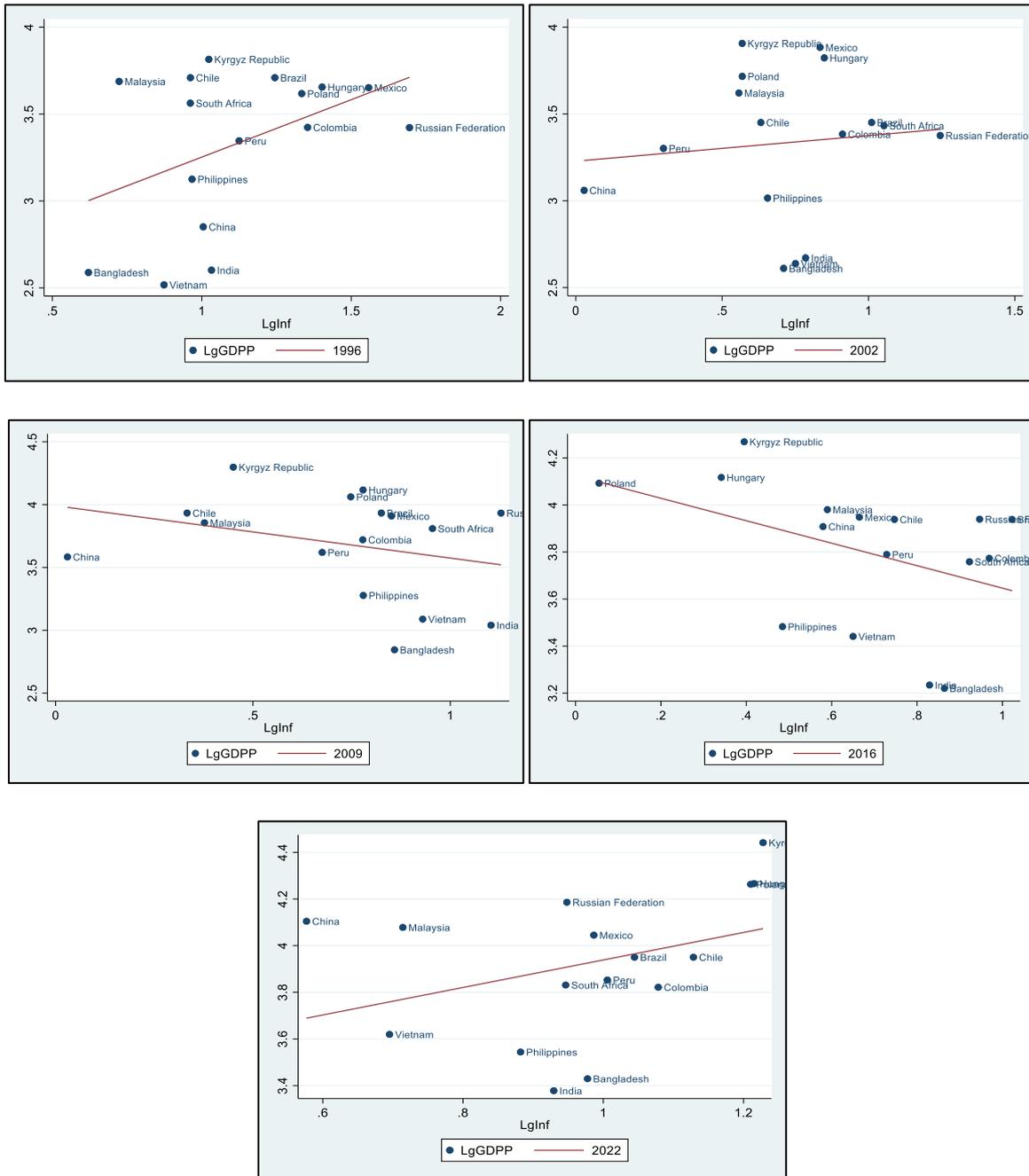
الشكل (11.4): العلاقة بين التنمية المالية ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

شهد مؤشر التنمية المالية تغير بين ايجابي وسلبي، في تأثيره على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، حيث نلاحظ أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة غير مستقرة؛ حيث في المراحل الأولى تؤثر التنمية المالية ايجابيا، لكن بعد الوصول لحد معين يصبح القطاع الحقيقي غير قادر على استيعاب كل تلك الفوائض المالية والتي يتم توجيهها الى القطاعات الغير منتجة مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

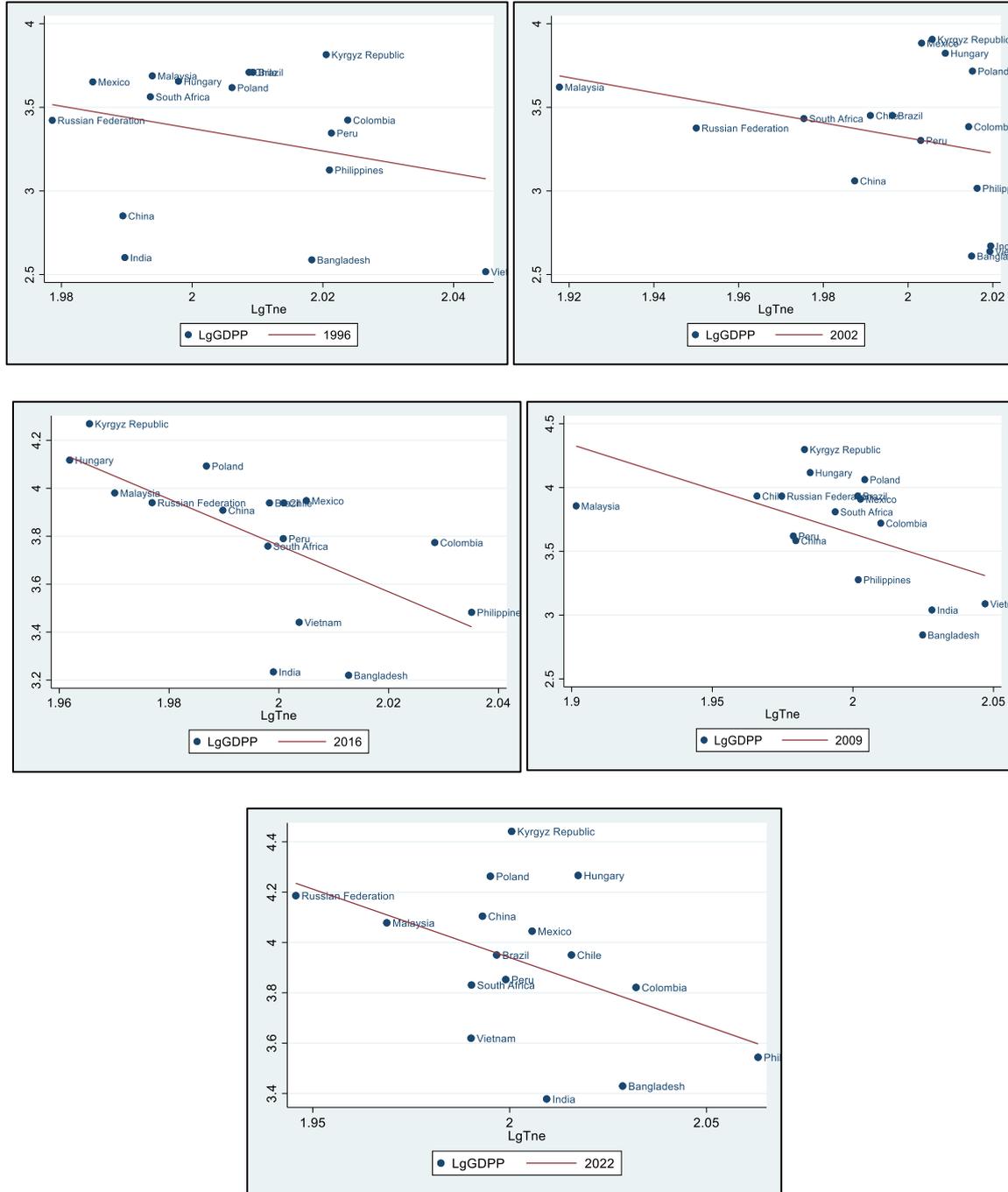
الشكل (12.4): العلاقة بين التضخم ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

مؤشر التضخم هو الآخر كان مسار العلاقة بين ايجابي وسلبي مع على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، حيث تعكس هذه التقلبات الاختلاف في السياسات الاقتصادية والعوامل الاقتصادية في كل دولة.

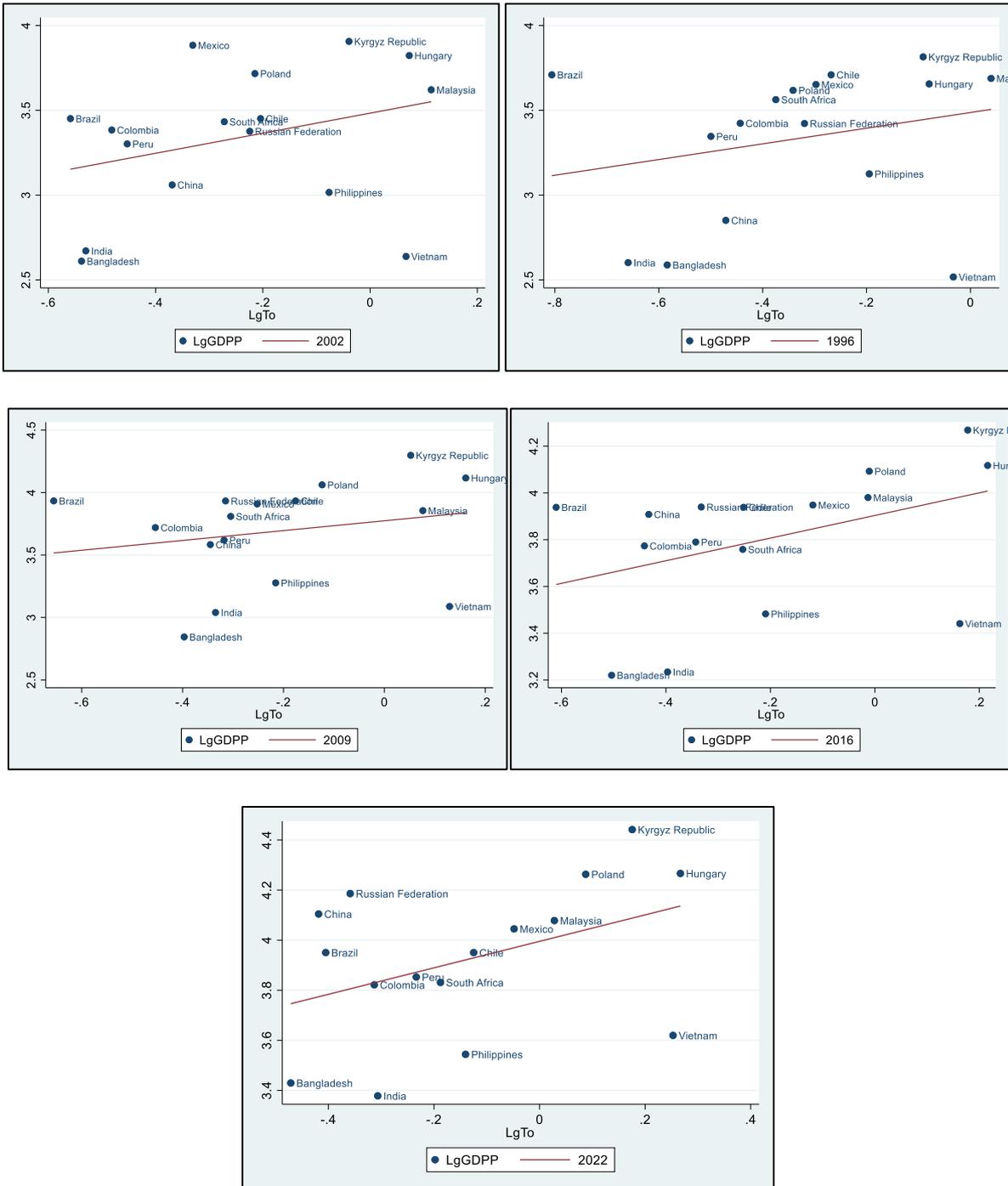
الشكل (13.4): العلاقة بين اجمالي الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تتبع المنحنيات أعلاه العلاقة السلبية بين الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي طوال فترة الدراسة، ربما يعود ذلك إلى أن إجمالي الانفاق الحكومي وجه في القطاعات غير المنتجة أو إلى وجهات أخرى لا تخدم الاقتصاد وهو ما يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني ككل.

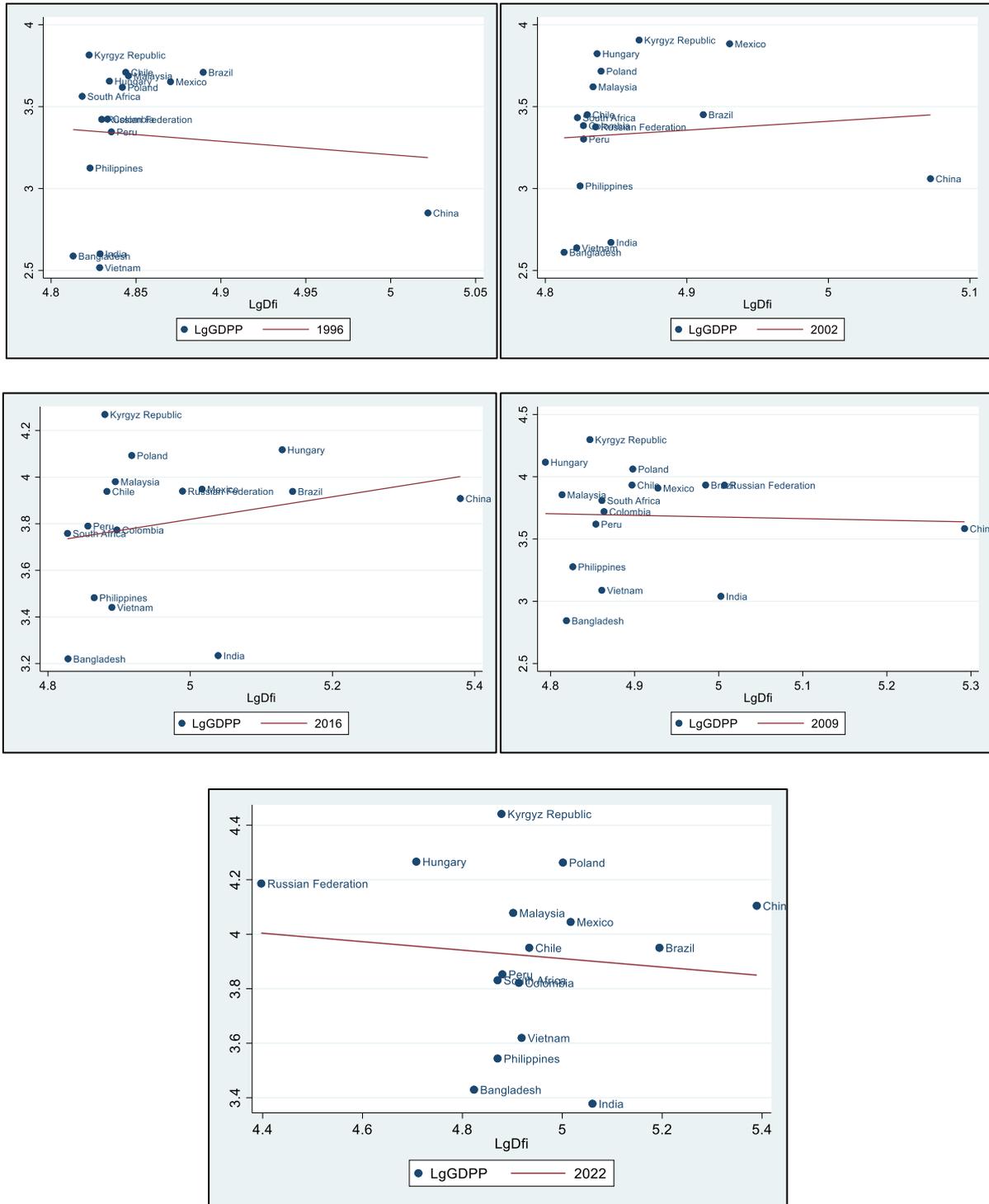
الشكل (16.4): العلاقة بين الانفاق التجاري ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تمثل المنحنيات العلاقة الايجابية للانفتاح التجاري على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي. ويعكس الانفتاح التجاري حركة الصادرات والواردات، وهو معيار كذلك لقوة الاقتصاد لأي بلد، وقد ساهم هذا المؤشر بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي للدول الناشئة محل الدراسة.

الشكل (17.4): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

هناك تغير بين سلبي وإيجابي في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ونلاحظ من خلال المنحنيات أن أغلب دول المجموعة قد استفادة من هذه الاستثمارات في سنة 2000 و سنة 2016، لتتناقص بعد ذلك حتى سنة 2022. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم لنقل التكنولوجيا، وهذا ما جعل هذه الدول تطور صادراتها من التكنولوجيا الحديثة.

3. تحليل المركبات الأساسية PCA لمتغيرات المؤسسات والتنمية المالية:

1.3 مفهوم طريقة تحليل المركبات الأساسية PCA :

استعملت طريقة تحليل المركبات الأساسية لأول مرة من طرف Karl Pearson سنة 1901 وأول من ضمها إلى الإحصاء الرياضي Harold Hotelling سنة 1933، وهي تحليل وصفي للمعطيات فهي لا تستند إلى الاحتمالات ولا فرضيات بل هي طريقة هندسية تستعمل جداول تحتوي في أعمدتها متغيرات كمية أو ترتيبية وفي أسطرها يوجد أفراد والهدف الأساسي منها هو اختزال عدد كبير من المتغيرات في عوامل أو مركبات رئيسية¹.

يعتمد التحليل بواسطة المركبات الأساسية مجموعة من التقنيات التي تسمح بإجراء تحويلات خطية لعدد كبير من المتغيرات المرتبطة بينها للحصول على عدد محدود نسبيا من المركبات الغير مرتبطة، هذا الاتجاه يبسط التحليل بجمع المعطيات في مجموعات صغيرة، كما يسمح بإلغاء مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات، فالفكرة الأساسية للتحليل PCA هو القدرة على شرح أو الأخذ بعين الاعتبار التباين المشاهد لكثافة المعطيات الأولية وذلك بالاعتماد فقط على عدد مختصر من المركبات².

تنطلق طريقة تحليل المركبات الرئيسية من مصفوفة الارتباطات فيما بين المتغيرات المدرجة في التحليل، لتشكيل العلاقات الخطية، وتحديد عدد العوامل أو المركبات التي يمكن تشكيلها طبقا لأحد المعايير المحددة للعوامل، فمثلا معيار Kassiar يأخذ على أن عدد المركبات يتحدد على أساس القيم الذاتية التي تكون أكبر من الواحد، بعدها نقوم بتحليل التباين الكلي المشكل للعوامل قبل وبعد التدوير، إذ تجد أن

¹ ابن الحبيب، طه ومطرف، عواطف وبهلول، لطيفة. (2021). دراسة تحليلية باستخدام طريقتي تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي لمؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية سنة 2017. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. المجلد 07. العدد 01. ص 35.
² بوشنة، يحيى وعدوكة، لخضر. (2016). التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار. مجلة الابتكار والتسويق. المجلد 03. العدد 01. ص 51.

التدوير تختلف طرقه بين المتعامد والمائل ليتم في الأخير تشكل المركبات تفسيرها عن طريق المتغيرات المكونة من خلالها، ومن بين الشروط التي ينبغي توفرها أثناء إجراء عملية التحليل هي:

- **عدم وجود مشكل التعدد الخطي:** أي عدم وجود ارتباط قوي جدا بين المتغيرات ويمكن قياس ذلك من خلال محدد مصفوفة الارتباط، حيث يجب أن يكون محدد مصفوفة الارتباط أكثر من واحد من مئة ألف (0,00001) .

- **ملائمة حجم العينة:** ويقصد به مدى ملائمة حجم العينة في التحليل، فإذا كان حجم العينة غير كاف فلا يمكن الاعتماد على نتائج التحليل، ويتم الحكم على مدى كفاية حجم العينة عن طريق اختبار يدعى KMO Test، فإذا كانت قيمة اختبار KMO أكثر من 50% دل على أن حجم العينة كافية، أما إذا كانت أقل فيدل ذلك على أن حجم العينة غير كافي¹.

2.3 تحليل المركبات الأساسية PCA للمتغيرات المؤسسية:

باعتبار أن مؤشرات جودة المؤسسات ذات أبعاد متعددة مما يجعل من غير السهل فهم تفاعلات هذه المؤشرات مع المتغيرات الأخرى ومقارنتها مما وجب علينا استعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية؛ لاختزال متغيرات هذين المؤشرين إلى أقل قدر ممكن. حيث يحتوي مؤشر جودة المؤسسات على مجموعة من المؤشرات، منها المؤشرات الست للحوكمة التي يعتمدها البنك الدولي، ومن أجل تسهيل الدراسة والابتعاد عن مشكل وجود ارتباط بين المتغيرات الست نحاول صياغة مؤشر عام عن طريق تحليل المركبات الأساسية PCA، ونقوم في البداية بالوصف الاحصائي للمتغيرات ثم إيجاد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، وإجراء اختبار KMO لمعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه الطريقة.

¹ ابن الحبيب، طه ومطرف، عواطف وبهلول، لطيفة. (2021). مرجع سبق ذكره. ص 35.

الجدول (1.4): الوصف الإحصائي للمتغيرات للدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
CC	432	-.243	.649	-1.597	1.544
GE	432	.063	.549	-.978	1.338
PS	432	-.386	.739	-2.376	1.261
RQ	432	.115	.612	-1.176	1.543
RL	432	-.181	.623	-1.383	1.349
VA	432	-.066	.783	-1.749	1.293

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول (2.4): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المؤسسية

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(1) CC	1.000					
(2) GE	0.865	1.000				
(3) PS	0.673	0.657	1.000			
(4) RQ	0.876	0.821	0.616	1.000		
(5) RL	0.918	0.871	0.713	0.810	1.000	
(6) VA	0.650	0.480	0.338	0.703	0.657	1.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول (3.4): اختبار KMO للمتغيرات المؤسسية

Variable	Kmo
GE	0.870
RQ	0.803
RL	0.867
VA	0.786
CC	0.765
PV	0.674
Overall	0.795

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

من مصفوفة الارتباط نلاحظ أن كل المؤشرات مرتبطة فيما بينها ارتباط قوي وموجب، ونلاحظ أيضا من خلال اختبار KMO أن قيمته تفوق 79% وبالتالي فكل الشروط محققة لاستخدام طريقة PCA.

الجدول رقم (4.4): مصفوفة التباينات

Component	Eigenvalue	Difference	Proportion	Cumulative
Comp1	4.599	3.897	0.767	0.767
Comp2	0.703	0.348	0.117	0.884
Comp3	0.355	0.172	0.059	0.943
Comp4	0.183	0.077	0.031	0.974
Comp5	0.106	0.053	0.018	0.991
Comp6	0.053	.	0.009	1.000

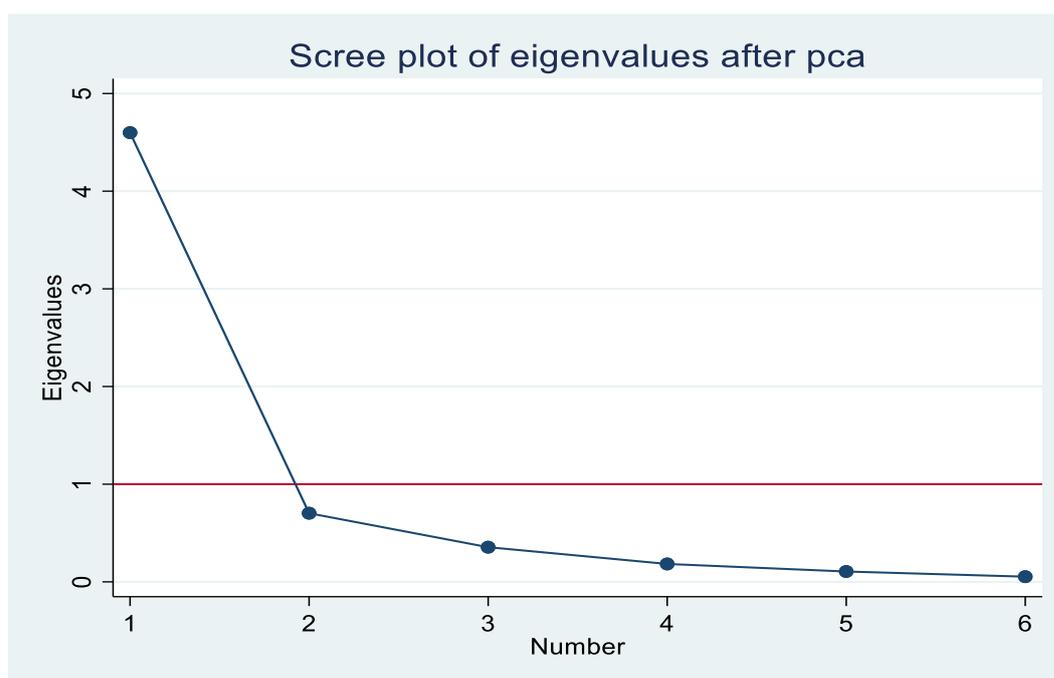
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول رقم (5.4): مصفوفة المكونات للمتغيرات قبل التدوير

Variable	Comp1	Comp2	Comp3	Comp4	Comp5	Comp6	Unexplained
CC	0.447	0.001	-0.191	-0.120	-0.712	0.493	0
GE	0.423	-0.221	-0.520	-0.047	0.632	0.317	0
PS	0.354	-0.589	0.703	0.117	0.089	0.110	0
RQ	0.431	0.155	-0.143	0.777	-0.096	-0.396	0
RL	0.445	-0.047	-0.052	-0.594	-0.067	-0.664	0
VA	0.336	0.761	0.419	-0.118	0.269	0.216	0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الشكل (18.4): عدد المركبات بطريقة منحى الصخرة Scree Plot



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول(6.4): تحديد عدد المكونات بطريقة Kassiar

Component	Variance	Difference	Proportion	Cumulative
Comp1	4.599	.	0.767	0.767

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول(7.4): مصفوفة المكونات للمتغيرات بعد التدوير

Variable	Comp1	Unexplained
CC	0.447	0.082
GE	0.423	0.178
PS	0.354	0.423
RQ	0.431	0.144
RL	0.445	0.091
VA	0.336	0.482

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

من خلال منحنى الصخرة وطريقة Kaiser نستطيع تمثيل متغيرات جودة المؤسسات بجذر واحد، والذي يعبر عن أكبر قدر من التباينات يقدر بـ 76% وهي نسبة كبيرة.

3.3 تحليل المركبات الأساسية PCA لمتغيرات التنمية المالية:

نعتمد في هذا المؤشر على متغيرين اثنين للتنمية المالية يتمثلان في: المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي).

الجدول(8.4): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
M2	432	67.943	39.031	14.685	216.145
DCP	432	59.751	38.137	12.869	185.363

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول (9.4): مصفوفة الارتباط

Variables	M2 (1)	DCP (2)
(1) M2	1.000	
(2) DCP	0.818	1.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول (10.4): اختبار KMO لمتغيرات التنمية المالية

Variable	Kmo
M2	0.500
DCP	0.500
Overall	0.500

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

من مصفوفة الارتباط نلاحظ أن المؤشرين الذين يمثلان التنمية المالية مرتبطان فيما بينهما ارتباط قوي وموجب. ومن خلال اختبار KMO نلاحظ أن قيمته تقدر بـ 50% وبالتالي فكل الشروط محققة لاستخدام طريقة PCA.

الجدول (11.4): مصفوفة التباينات

Component	Eigenvalue	Difference	Proportion	Cumulative
Comp1	1.818	1.636	0.909	0.909
Comp2	0.182	.	0.091	1.000

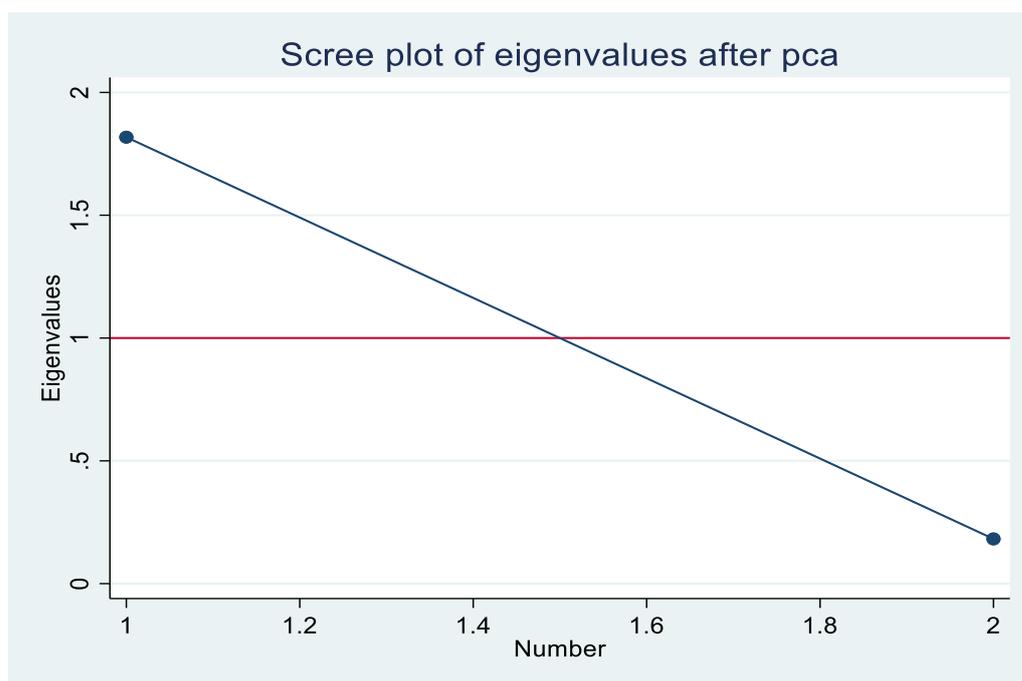
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول (12.4): مصفوفة المكونات للمتغيرات قبل التدوير

Variable	Comp1	Comp2	Unexplained
M2	0.707	0.707	0
DCP	0.707	-0.707	0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الشكل (19.4): عدد المركبات بطريقة منحى الصخرة Scree Plot



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول (13.4): تحديد عدد المكونات بطريقة Kassiar

Component	Variance	Difference	Proportion	Cumulative
Comp1	1.818	.	0.909	0.909

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول (14.4): مصفوفة المكونات للمتغيرات بعد التدوير

Variable	Comp1	Unexplained
M2	0.707	0.091
DCP	0.707	0.091

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

من خلال منحى الصخرة وطريقة Kaiser نستطيع تمثيل متغيرات التنمية المالية بجذر واحد، والذي يعبر عن أكبر قدر من التباينات يقدر بـ 90.9% وهي نسبة كبيرة.

4.3 الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة بعد تحليل المركبات الأساسية:

يسمح لنا الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة واختبار مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي

يمكن أن تحدث عند تقدير النموذج؛ بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي، وبعد الاعتماد على برنامج Stata17 تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول (15.4): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	Mean	p50	Min	Max	SD	Skewness	Kurtosis
LgGDPP	3.635814	3.743178	2.517197	4.441512	0.447832	-0.697448	2.748872
LgInst	0.543611	0.556192	-1.035236	0.961087	0.268044	-1.117305	6.348568
LgFd	0.068105	0.129883	-1.723929	0.826977	0.426965	-0.905664	4.041841
LgInstxLgFd	0.073480	0.055747	-0.876576	0.614588	0.235309	-0.419842	3.754785
LgInf	0.789082	0.779262	-1.047388	1.942239	0.274687	-0.7977637	9.200863
LgTne	1.995593	1.999519	1.874761	2.063132	0.027447	-1.369673	6.261496
LgTo	-0.215533	-0.251228	-0.805885	0.270604	0.235524	0.1723693	2.262904
LgDfi	4.911497	4.867563	2.802843	5.611803	0.175293	-2.762472	53.13157

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

الجدول (16.4): مصفوفة الارتباط

	LgGDPP	LgInst	LgFd	LgInstxLgFd	LgInf	LgTne	LgTo	LgDfi
LgGDPP	1.0000							
LgInst	0.3808	1.0000						
LgFd	0.3321	0.3193	1.0000					
LgInstxLgFd	0.1918	0.2249	0.8781	1.0000				
LgInf	-0.1363	-0.2225	-0.1735	-0.1674	1.0000			
LgTne	-0.3429	-0.1618	-0.1080	-0.2029	0.1542	1.0000		
LgTo	0.3244	0.1463	0.2299	0.1768	-0.1925	-0.3080	1.0000	
LgDfi	0.1535	0.0439	-0.0276	-0.0652	-0.0807	-0.0382	-0.2011	1.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

4- تقدير نماذج الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على ثلاث نماذج مختلفة؛ النموذج الأول يمثل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، والنموذج الثاني يدرس العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي. أما النموذج الثالث المعتمد على عدة دراسات: Kacho and Dahmardeh (2017), Kassie Nega (2021), Asante and Takyi (2023), Fengju and Wubishet (2024)، حيث يتم فيه دمج جودة المؤسسات والتنمية

المالية في مؤشر واحد عن طريق ضرب جداء (مؤشر التنمية المالية*مؤشر جودة المؤسسات) يدعى بالمؤشر التفاعلي؛ وتكتب الصيغة العامة للنماذج الثلاثة وفق الشكل التالي:-

النموذج الأول:

$$\text{LgGDPP} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lg FD} + \beta_2 \text{LgINF} + \beta_3 \text{LgTNE} + \beta_4 \text{LgTO} + \beta_5 \text{LgDFI} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots (1)$$

النموذج الثاني:

$$\text{LgGDPP} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lg INST} + \beta_2 \text{LgINF} + \beta_3 \text{LgTNE} + \beta_4 \text{LgTO} + \beta_5 \text{LgDFI} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots (1)$$

النموذج الثالث:

$$\text{LgGDPP} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lg FD} + \beta_1 \text{Lg INST} + \beta_1 (\text{Lg INST} * \text{Lg FD}) + \beta_2 \text{LgINF} + \beta_3 \text{LgTNE} + \beta_4 \text{LgTO} + \beta_5 \text{LgDFI} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots (1)$$

لتقدير النماذج الثلاث نستخدم على نماذج PANEL باستخدام برنامج STATA 17. ومن مميزات نماذج PANEL؛ أنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن، وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، حيث تعتبر السلاسل الزمنية المقطعية مجموعة من البيانات التي تجمع بين خصائص كل من السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية وذلك من خلال المزايا التالية:

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية.

- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية¹؛ وتأتي النماذج الأساسية لتحليل بيانات PANEL في ثلاثة أشكال رئيسية هي²:

أ. نموذج الانحدار التجميعي **pooled regression Model**: يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرّة ثابتة لجميع الفترات الزمنية أي أنه يهمل تأثير البعد الزمني، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج.

¹ رتيعة، محمد.(2014). استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. المجلد 01. العدد 02. ص 153-154.

² بين شهدة، سارة وحمداني ، موسى. (2020). دور النوعية المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 08. العدد 04. ص 27-28.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model**: يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α_{oi} لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير مع الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، حيث يعتبر نموذج التأثيرات الثابتة الطريقة الأبسط والأكثر سهولة لمقارنة سلوك الأفراد مع الزمن، والتي تقترض تغير معاملات الميل بين الأفراد أو عبر الزمن، ولكن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت؛ وعلى هذا الأساس سميت بنماذج التأثيرات الثابتة لأنها تمثل البعد الفردي والزمني معا.

ج. نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model**: على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع α_i على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، أي أن العينة المستخدمة تم اختيارها بطريقة عشوائية، لذا معاملات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ومن هنا يظهر الاختلاف بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، فنموذج التأثيرات الثابتة يفترض أن كل فرد أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج التأثيرات العشوائية يفترض أن كل فرد أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، ومن أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات الدراسة يتم إجراء اختبارات المفاضلة التالية:

- اختبار فيشر (F-test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.
- اختبار مضاعف لاغرانج Breusch and Pagan للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.
- اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

1.4 تقدير النموذج الأول:

الجدول (17.4): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

المتغير التابع: Lg GDPP						
الفترة: (1996-2022)، عدد الدول: 16، مجموع المشاهدات: 432						
نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات التفسيرية
P-value	Coef	P-value	Coef	P-value	Coef	
0.000	0.60063	0.000	0.60814	0.000	0.27218	Lg_FD
0.039	-0.73859	0.040	-0.07391	0.887	0.00992	Lg_INF
0.125	0.83703	0.098	0.91362	0.000	-3.8585	Lg_TNE
0.006	0.31858	0.011	0.30913	0.000	0.44310	Lg_TO
0.000	0.38336	0.000	0.37849	0.000	0.50822	Lg DFI
0.878	0.16860	0.973	0.03715	0.000	8.9088	Constant
0.564		0.564		0.272		R-squared
529.75		106.66		31.92		F-test
0.000		0.000		0.000		Prob > F

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

1.1.4 اختيار النموذج المناسب:

للمفاضلة بين نماذج الدراسة؛ نقوم بإجراء الاختبارات التالية لاختيار النموذج الأفضل للدراسة:

الجدول (18.4): اختبارات اختيار النموذج المناسب

النموذج المناسب	الاحتمال	القيمة المحسوبة	الاختبار
Fixed effects	0.0000	116.11	Ficher
Random effects	0.0000	2791.95	Breusch and Pagan
Fixed effects	0.0245	12.88	Hausman

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

أ. اختبار فيشر (ficher):

هو اختبار من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بهدف اختيار النموذج الأفضل للدراسة، ويمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

- H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.
- H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

إذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob >F) أقل أو تساوي (0.05) ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، وإذا كان الاحتمال لأكثر من (0.05) فإن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم للدراسة. ومن الجدول رقم (18.4) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية Ficher أقل من 5% أي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة (أنظر الملحق رقم 02).

ب. اختبار مضاعف لاغرانج Breusch and Pagan:

يتم الاعتماد على هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية أي أن الأخطاء العشوائية في النموذج تتماشى مع خصوصية النموذج التجميعي أو انحدار الآثار العشوائية، ويمكن صياغة الاختبار بناء على الفرضيات التالية:

- H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.
- H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

إذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob >F) أقل أو تساوي (0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة، وإذا كان الاحتمال الأكبر من (0.05) فإن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم للدراسة. ومن الجدول رقم (18.4) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أقل من 5% ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار العشوائية. (أنظر الملحق رقم 04).

ج. اختبار هوسمان Hausman :

يتم الاعتماد على هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فحسب هذا الاختبار فإن الفرضية الصفرية التي تقترض أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم، أما الفرضية البديلة التي تقترض أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم ويوجد هناك ارتباطا بين التأثيرات الثابتة والمتغيرات المستقلة في البيانات ومعطيات النموذج الملائم للدراسة، ويمكن صياغة الاختبار وفق الفرضيات التالية:

- H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.
- H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

فإذا كانت القيمة الاحتمالية ($\text{Prob} > F$) أقل أو تساوي (0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، وإذا كان الاحتمال الأكبر من (0.05) فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة. ومن خلال الجدول رقم (18.4) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أقل من 5%؛ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة.

2.1.4 اختبار صلاحية النموذج:

لمعرفة مدى صلاحية النموذج يجب القيام بعدة اختبارات تتمثل فيما يلي:

أ. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي **Wooldridge test for autocorrelation**:

وجود مشكل الارتباط الخطي في نماذج البائل يؤدي إلى تحيز قيمة الانحراف المعياري وتكون نتائج عملية التقدير أقل كفاءة؛ حيث يهدف هذا الاختبار إلى دراسة العلاقة بين حد الخطأ في فترة زمنية معينة مع حد الخطأ في فترة زمنية أخرى¹، ويتم قياس الارتباط الذاتي باختبار (Wooldridge Test) لمعرفة هل هناك ارتباط ذاتي بين متغيرات للدراسة؛ أي إذا كانت الأخطاء مرتبطة مع بعضها البعض، وتتمثل فرضيات هذا الاختبار فيما يلي:-

- H_0 : لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي.
- H_1 : وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

فإذا كانت القيمة الاحتمالية ($\text{Prob} > F$) أقل أو تساوي (5%) فيتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تفرض وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ومن خلال الملحق رقم (06) نلاحظ أن قيمة الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% وعليه فإن النموذج المدروس يعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

¹بن شهدة، سارة وحمداني، موسى. (2020). مرجع سبق ذكره. ص 33.

ب. اختبار الكشف عن عدم تجانس التباين **Test for Groupwise Heteroskedasticity**:

يتم قياس عدم تجانس التباين بالاختبارات الثلاث (LM Test, LR Test and Wald Test)، عن طريق اختبار (Heteroskedasticity)، وحسب هذا الاختبار فان:-

- H_0 : وجود مشكلة تجانس التباين.
- H_1 : لا يوجد مشكلة تجانس التباين.

فإذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob >F) أقل أو تساوي (5%) فيتم رفض الفرضية H_1 وقبول الفرضية الصفرية H_0 التي مفادها وجود مشكلة تجانس التباين.

ومن خلال الملحق رقم (07) نلاحظ أن قيمة الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% ومنه يوجد مشكل عدم تجانس التباين.

ج. اختبار الكشف عن الارتباط بين المقاطع **Dependence Panel-Corrected Standard Errors**:

يتم الكشف عن الارتباط بين المقاطع باختبار (Pesaran's Test) لمعرفة هل هناك ارتباط بين المقاطع، فحسب هذا الاختبار فان:

- H_0 : لا يوجد مشكلة الارتباط بين المقاطع.
- H_1 : وجود مشكلة الارتباط بين المقاطع.

فإذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob >F) أقل أو تساوي (5%) فيتم قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تفرض عدم وجود مشكلة الارتباط بين المقاطع ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تفرض وجود مشكلة الارتباط بين المقاطع.

وعليه من خلال الملحق رقم (08) نلاحظ أن قيمة الاحتمال المقابل لهذا الاختبار التي تساوي (0.498) أكبر من 5%؛ ومنه يتبين عدم وجود مشكل ارتباط المقاطع العرضية.

د. نموذج تصحيح الأخطاء **Panel corrected errors**:

بعد اجراء الاختبارات السابقة نستنتج أن النموذج المقدر يعاني من مشكل الارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، وبالتالي نقوم بمعالجة هذه المشاكل عن طريق نموذج تصحيح الأخطاء corrected

errors Panel وعليه نحصل على النموذج النهائي وفق الشكل التالي:

$$\text{LgGDPP} = 8.908 + 0.272 \text{ Lg FD} + 0.009 \text{ LgINF} - 3.858 \text{ LgTNE} \\ + 0.443 \beta_4 \text{ LgTO} + 0.508 \text{ LgDFI} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots (1)$$

من خلال الملحق رقم (09) الذي يمثل نموذج تصحيح الخطأ، نلاحظ أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% ومنه النموذج معنوي، كما أن معامل التحديد R^2 يقدر بـ 0.2726 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 27.26% والبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما يظهر الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر للمتغيرات المستقلة أنه أقل من 5% أي أن جميع المتغيرات معنوية.

3.1.4 تفسير النتائج:

يظهر النموذج الذي تحصلنا عليه (المعادلة رقم 01) النتائج التالية:

✓ **علاقة معنوية موجبة بين مؤشر التنمية المالية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛** حيث زيادة وحدة واحدة من المؤشر المركب للتنمية المالية، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 27.2%. وهذا ما يتوافق مع ما وضعناه في الجانب النظري وأغلب ما توصلت اليه الدراسات التي عالجت هذا الموضوع كدراسة (Bagehot, Schumpeter, Goldsmith, Mackinnon and Shaw)؛ أي تأكيد فرضية العرض القائد التي تنص على أن التنمية المالية أحد أهم محددات النمو الاقتصادي، وتعكس هذه النتيجة مدى مساهمة التنمية المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.

✓ **علاقة معنوية موجبة بين التضخم ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛** حيث زيادة وحدة واحدة من التضخم، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.9%، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية؛ يمكن أن يُعزى أحد الأسباب الاقتصادية للعلاقة الإيجابية بين المتغيرين الى أنه غالباً ما تخضع الاقتصادات الناشئة لإصلاحات هيكلية توسعية في مختلف أجهزتها الاقتصادية والمالية لفتح أسواقها، وإزالة القيود، وجذب الاستثمار الأجنبي؛ في حين أن هذه الإصلاحات يمكن أن تجلب رأس المال والتكنولوجيا، مما يحفز النمو الاقتصادي؛ في نفس الوقت تستقر أو ترتفع معدلات التضخم بنسب معينة بسبب زيادة السيولة والطلب على المنتجات المالية، وهذا ما يتطابق مع فرضية عتبة التضخم، (Mundell and Tobin(1965), Sarel(1996), Ghosh and Phillips(1998) التي تنص على وجود علاقة غير خطية تربط التضخم بالنمو الاقتصادي عند مستوى معين؛ حيث أنه عندما

تكون معدلات التضخم أقل من قيمة العتبة فإنها تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، أما عندما تكون معدلات التضخم أعلى من مستوى العتبة فنلاحظ أنها تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي.

✓ **علاقة معنوية سالبة بين إجمالي الإنفاق الوطني ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛** حيث زيادة وحدة واحدة من إجمالي الإنفاق الوطني، تؤدي الى نقصان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ بنسبة 385.8%، وهي نتيجة لا تتطابق مع النظرية الاقتصادية؛ ويمكن ارجاع ذلك الى أن الانفاق لم يكن له دور كبير في النمو الاقتصادي بل كان له تأثير سلبي لأن اغلب الانفاقات تنفق في المشاريع الغير المنتجة أي تستعمل في الجوانب الاجتماعية، كما يمكن تفسير ذلك أيضا بأن الدول أنفقت أموال كبيرة على اصلاح مؤسساتها وتطوير البنى التحتية، إضافة الى ذلك معظم الدراسات تتفق على أن التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو يظهر على المدى البعيد.

✓ **علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛** حيث زيادة وحدة واحدة من الانفتاح التجاري، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 44.3%. وهذا ما يدعم الحجج القائلة بأن الانفتاح التجاري يزيد فرص الاستثمار وتكوين رأس المال وتشجيع التجارة الدولية، وهذا ما يدل على أن دول العينة نجحت في سياسة التوسع في الصادرات من تحسين قدراتها الانتاجية وتمكنها من الحصول على التقنيات الحديثة لتطوير العملية الإنتاجية وحماية أسواقها المحلية وفرض مكانتها في الأسواق العالمية.

✓ **علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛** حيث زيادة وحدة واحدة من الاستثمار الأجنبي، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 50.8%. فالاستثمار يزيد من الإنتاج ومن المعلوم ان الدول الناشئة كان لها حصة كبيرة من الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب بيئتها الجيدة للاستثمار؛ ويعتبر هذا الأخير أحد أهم الاسباب الاساسية لتطور الدول محل الدراسة ومحافظةها على نسب عالية من النمو لفترات طويلة؛ ومساهمتها في نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة.

2.4- تقدير النموذج الثاني:

الجدول (19.4): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

المتغير التابع: Lg GDPP						
الفترة: (1996-2022)، عدد الدول: 16، مجموع المشاهدات: 432						
نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات التفسيرية
P-value	Coef	P-value	Coef	P-value	Coef	
0.000	0.38118	0.000	0.37647	0.000	0.51336	Lg_INST
0.000	- 0.19006	0.000	- 0.19699	0.494	0.04758	Lg_INF
0.010	1.78651	0.003	2.11365	0.000	-3.44881	Lg_TNE
0.000	1.07105	0.000	1.15275	0.000	0.48928	Lg_TO
0.000	0.56392	0.000	0.55249	0.000	0.47512	Lg DFI
0.068	-2.52548	0.027	-3.09649	0.000	7.97351	Constant
0.278		0.278		0.297		R-squared
158.62		31.76		36.08		F-test
0.000		0.000		0.000		Prob > F

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

1.2.4 اختيار النموذج المناسب:

الجدول (20.4): اختبارات اختيار النموذج المناسب

الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال	النموذج المناسب
Ficher	56.23	0.0000	Fixed effects
Breusch and Pagan	1912.64	0.0000	Random effects
Hausman	12.73	0.0260	Fixed effects

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

لأجل اختيار النموذج المناسب نفاضل أولاً بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة؛ ويتضح من خلال الاحتمال المقابل لإحصائية Ficher (الملحق 11) أنه أقل من 5% ومنه النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة. وللمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية نستخدم اختبار Breusch and Pagan (الملحق 13)، وحسب الاحتمال المقابل لإحصائية هذا الاختبار نجدها أقل من 5% ومنه النموذج الأفضل من بينهما هو نموذج الآثار العشوائية. وللمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة

ونموذج الآثار العشوائية نعتمد على اختبار Hausman (الملحق 14)، حيث نجد أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أقل من 5%؛ ومنه نستنتج أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة كما هو موضح في الجدول رقم (19.4).

2.2.4 اختبار صلاحية النموذج:

لمعرفة مدى صلاحية النموذج يجب القيام بعدة اختبارات تتمثل فيما يلي:

أ. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي **Wooldridge test for autocorrelation**: كما هو موضح في الملحق رقم (15) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% وعليه فإن النموذج المدروس يعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

ب. اختبار الكشف عن عدم التجانس **Test for Groupwise heteroskedasticity**: من الملحق رقم (16) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% ومنه يوجد مشكل عدم تجانس التباين.

ج. اختبار الكشف عن الارتباط بين المقاطع **Dependence Panel-Corrected Standard Errors**: من خلال الملحق رقم (17) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.622) وهي أكبر من 5%؛ ومنه يتبين عدم وجود مشكل ارتباط المقاطع العرضية.

د. نموذج تصحيح الأخطاء **correctederrors Panel** :

نستنتج من خلال الاختبارات السابقة أن النموذج المقدر يعاني من مشكل الارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، وبالتالي نقوم بمعالجة هذه المشاكل عن طريق نموذج تصحيح الأخطاء **correctederrors Panel** وعليه نحصل على النموذج النهائي وفق الشكل التالي:

$$\text{LgGDPP} = 7.973 + 0.513 \text{ Lg INST} + 0.047 \text{ LgINF} - 3.448 \text{ LgTNE} \\ + 0.489 \text{ LgTO} + 0.475 \text{ LgDFI} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots (2)$$

من خلال الملحق رقم (18) الذي يمثل نموذج تصحيح الخطأ، نلاحظ أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% ومنه النموذج معنوي، كما أن معامل التحديد R^2 يقدر بـ 0.2975 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 29.75% والبقية تفسرها متغيرات

أخرى لم تدرج في النموذج، كما يظهر الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر للمتغيرات المستقلة أنه أقل من 5% أي أن جميع المتغيرات معنوية.

3.2.4 تفسير النتائج:

يظهر النموذج الذي تحصلنا عليه (المعادلة رقم 02) النتائج التالية:

✓ علاقة موجبة بين مؤشر جودة المؤسسات ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من مؤشر جودة المؤسسات، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 51.3%. وهذا ما يتوافق مع ما وضحناه في الجانب النظري، وتجسد هذه النتيجة فعالية المؤسسات في الدول الناشئة، على عكس الدول النامية التي نجد فيها العلاقة عكسية وذلك راجع لغياب المؤسسات الفعالة والبيئة الغير جيدة وعدم الاستقرار السياسي والفساد وغير ذلك؛ كلها أسباب جعلتها لم تلحق بركب الدول الناشئة والمتقدمة، وهو ما أشار اليه كل من (Rodrik and al (2004) و Acemoglu and Robinson(2012) أن الدول تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة والقواعد التي تؤثر على أدائها الاقتصادي، وأن الدول التي تفتقر الى المؤسسات القوية لا يمكنها الحفاظ على نموها الاقتصادي .

✓ علاقة موجبة بين التضخم ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من التضخم، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.7%.

✓ علاقة سالبة بين إجمالي الإنفاق الوطني ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من إجمالي الإنفاق الوطني، تؤدي الى نقصان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 344.8%.

✓ علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من الانفتاح التجاري، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 48.9%.

✓ علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من الاستثمار الأجنبي، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 47.5% .

3.4 تقدير النموذج الثالث:

الجدول (4-21): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

المتغير التابع: Lg GDPP						
الفترة: (1996-2022)، عدد الدول: 16، مجموع المشاهدات: 432						
نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		المتغيرات التفسيرية
P-value	Coef	P-value	Coef	P-value	Coef	
0.009	0.22929	0.011	0.23193	0.000	0.36659	Lg_INST
0.000	0.59582	0.000	0.59530	0.000	0.63418	Lg_FD
0.852	-0.02270	0.961	0.00598	0.000	-0.87950	Lg_INST*Lg_FD
0.031	-0.07709	0.031	-0.77245	0.434	0.51867	Lg_INF
0.143	0.79523	0.100	0.90071	0.000	-4.51614	Lg_TNE
0.002	0.36983	0.004	0.35674	0.000	0.35757	Lg_TO
0.000	0.37761	0.000	0.36932	0.000	0.40921	Lg_DFI
0.875	0.17117	0.996	-0.00479	0.000	10.49661	Constant
0.572		0.572		0.371		R-squared
538.80		78.37		35.86		F-test
0.000		0.000		0.000		Prob > F

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

1.3.4 اختيار النموذج المناسب:

الجدول (4.22): اختبارات اختيار النموذج المناسب

النموذج المناسب	الاحتمال	القيمة المحسوبة	الاختبار
Fixed effects	0.0000	78.37	Ficher
Random effects	0.0000	2097.90	Breusch and Pagan
Fixed effects	0.0000	51.41	Hausman

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

لأجل اختيار النموذج المناسب نفاضل أولاً بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة؛ ويتضح من خلال الاحتمال المقابل لإحصائية Ficher (الملحق 20) أنه أقل من 5% ومنه النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة. وللمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية نستخدم اختبار Breusch

and Pagan (الملحق 22) وحسب الاحتمال المقابل لإحصائية هذا الاختبار نجدها أقل من 5% ومنه النموذج الأفضل من بينهما هو نموذج الآثار العشوائية. وللمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية نعتمد على اختبار Hausman (الملحق 23) حيث نجد أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أقل من 5%؛ ومنه نستنتج أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة كما هو موضح في الجدول رقم (21.4).

2.3.4 اختبار صلاحية النموذج:

لمعرفة مدى صلاحية النموذج يجب القيام بعدة اختبارات تتمثل فيما يلي:

أ. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي **Wooldridge test for autocorrelation**: كما هو موضح في الملحق رقم (24) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% وعليه فإن النموذج المدروس يعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

ب. اختبار الكشف عن عدم التجانس **Test for groupwise heteroskedasticity**: من الملحق رقم (25) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.0000) وهي أقل من 5% ومنه يوجد مشكل عدم تجانس التباين.

ج. اختبار الكشف عن الارتباط بين المقاطع **Dependence Panel-Corrected Standard Errors**: من خلال الملحق رقم (26) نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.490) وهي أكبر من 5%؛ ومنه يتبين عدم وجود مشكل ارتباط المقاطع العرضية.

3.3.4 نموذج تصحيح الأخطاء بطريقة (FGLS) Feasible Generalized Least Squares:

بناء على الاختبارات التشخيصية السابقة تبين أن النموذج المقدر يعاني من مشكل الارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، مما يستدعي تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات والتخلص من المشاكل القياسية، حيث تستخدم هذه الطريقة في حالة وجود بيانات البائل الطويلة (الفترات الزمنية T أكبر من الوحدات المقطعية N).

الجدول رقم (23.4): نتائج التقدير بطريقة FGLS

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	Z	P> z	[95% conf.	interval]
LgInst	0,0320857	0,01399	2,29	0,022	0,0046658	0,0595056
LgFd	0,0954582	0,0193177	4,94	0,000	0,0575962	0,1333202
LgInstxlogFd	0,0198688	0,028563	0,70	0,487	-0,0361136	0,0758512
LgInf	-0,0108005	0,0042014	-2,57	0,010	-0,019035	-0,002566
LgTne	0,3697575	0,0604438	6,12	0,000	0,2512898	0,4882252
LgTo	0,1591468	0,0206249	7,72	0,000	0,1187228	0,1995709
LgDfi	0,0146728	0,0046997	3,12	0,002	0,0054616	0,0238839
_cons	2,819368	0,1300129	21,69	0,000	2,564547	3,074189

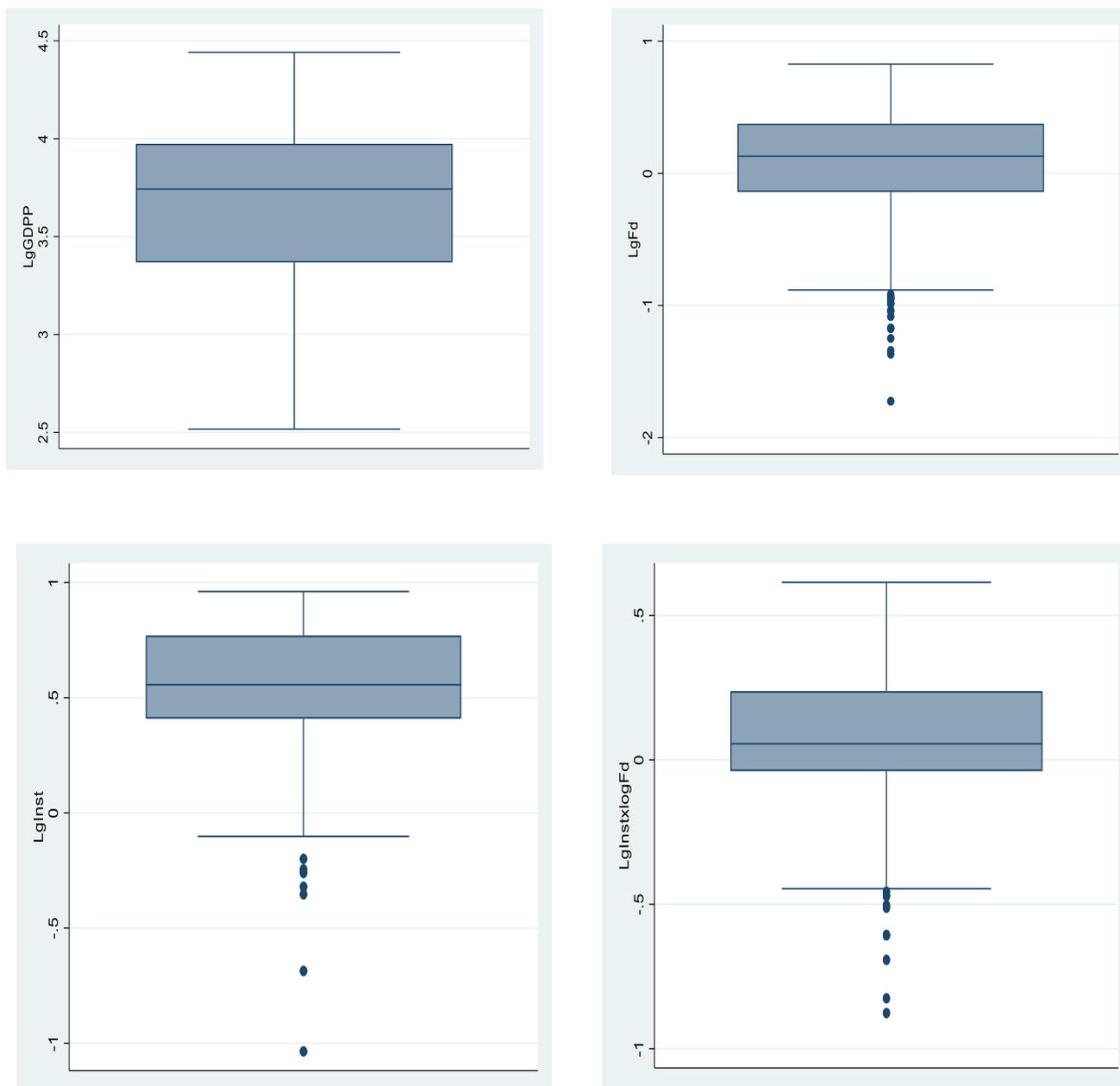
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

يظهر من خلال النتائج أعلاه أن كل المتغيرات معنوية عند 5 % باستثناء المتغير التفاعلي نلاحظ أنه غير معنوي؛ حيث أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي (0.487) أي أكبر من 5 %، ويمكن أن يعود ذلك الى وجود القيم الشاذة أو المتطرفة التي قد تؤثر على تقدير المعلمات ومن أجل ذلك سنقوم باختبارات الكشف عن القيم الشاذة من خلال استعمال طريقة Box Plot لمعرفة تموقع القيم المتطرفة في البيانات.

4.4 الكشف عن القيم الشاذة من خلال استعمال طريقة Box Plot:

تستخدم طريقة الرسم Box plot لبيان عدد القيم الشاذة والمتطرفة في البيانات وكذلك لبيان مدى تشتت توزيع البيانات حول المتوسط .

الشكل رقم (20.4): الكشف عن القيم الشاذة بطريقة Box Plot



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

من خلال الشكل رقم (20.4) أعلاه نلاحظ أن كل القيم الشاذة والمتطرفة موجودة في المتغيرات المستقلة، ومن أجل معالجة ذلك نلجأ الى طريقة الانحدار الحصين Robust Regression Method.

1.4.4 اختبار الانحدار الحصين Robust Regression:

وهو طريقة بديلة لتقدير معاملات نموذج الانحدار تستخدم في حالة وجود القيم الشاذة أو المتطرفة في البيانات، لان تقدير معاملات النموذج الاعتيادي في ظل وجود القيم المتطرفة يكون النموذج غير

دقيق؛ لأنه تحدث حالة عدم تطابق بين بيانات الدراسة والفروض الأساسية الواجب توافرها في النموذج¹، ومن بين الطرق الحصينة لتقدير نموذج الانحدار الحصين ما يلي:-

- طريقة M الحصينة M-Estimation Robust: يستخدم هذا الاختبار في حال وجود القيم الشاذة في المتغير التابع.
- طريقة S الحصينة S-Estimation Robust: يستخدم هذا الاختبار في حال وجود القيم الشاذة في المتغيرات المستقلة.
- طريقة MM الحصينة MM-Estimation Robust: يستخدم هذا الاختبار في حال وجود القيم الشاذة في المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (24.4) : نتائج اختبار التقدير الحصين Robust Estimation

Pairwise-differences S regression (28.7% efficiency)						
Waldchi2(7)=1357.23						
Prob> chi2 = 0.0000						
LgGDPP	Coefficient	Robust std. err.	T	P> t	[95% conf.	interval]
LgInst	0,1873114	0,0819402	2,29	0,037	0,01266	0,3619628
LgFd	0,434268	0,0753697	5,76	0,000	0,2736212	0,5949148
LgInstxlogFd	0,1690873	0,0929821	1,82	0,089	-0,0290993	0,367274
LgInf	-0,0977304	0,0553604	-1,77	0,098	-0,2157284	0,0202675
LgTne	0,4632825	0,7733401	0,60	0,558	-1,185053	2,111618
LgTo	0,2930674	0,164814	1,78	0,096	-0,0582254	0,6443602
LgDfi	1,417614	0,2632291	5,39	0,000	0,8565546	1,978674
Hausman test of S against LS: chi2(7) = 25.145095 Prob > chi2 = 0.0007						

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17

¹ الأنصاري، أحمد عبد الرزاق والرازحي، عبد الرزاق أحمد. (2023). المفاضلة بين طرائق تحليل الانحدار الحصين - دراسة إحصائية تطبيقية لتأثير أهم العوامل الديموغرافية على معدل الخصوبة الكلي في اليمن للفترة (1990-2013). مجلة الدراسات الاجتماعية. المجلد 29. العدد 03. 23-47. ص 28.

2.4.4 تفسير النتائج:

✓ علاقة موجبة بين جودة المؤسسات ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من جودة المؤسسات، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 18%.

✓ علاقة موجبة بين التنمية المالية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من التنمية المالية، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 43%.

علاقة موجبة بين المؤشر التفاعلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من مؤشر التفاعلي، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 16%؛ بناء على قيمة معامل المتغير التفاعلي الذي يعتبر ضعيف نوعا ما (0.16) مقارنة مع معامل التنمية المالية ومعامل جودة المؤسسات، وكذلك ضعف معنويته الإحصائية (10%) نستنتج؛ أن عامل جودة المؤسسات داخل القطاع المالي لا يلعب دورا رئيسيا في تعزيز تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة. يرجع هذا الأمر ربما الى عدم نضج المؤسسات في القطاع المالي بالقدر الكافي الذي يسمح بتعزيز أثر تنمية القطاع المالي على النمو الاقتصادي، وهذا ما بينته بعض الدراسات؛ Law and Azman-Saini (2012)، بيرى ودبوش (2018)، Sohag and Normah, Shams, Chandrarin، (2019)، (2020) Aluko and Muazu، Gasimov, Asgarzade and Jabiyev (2023)، التي استنتجت أن العلاقة الإيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لا تتحقق الا بعد أن تجتاز جودة المؤسسات عتبة معينة. ومن هنا يتضح أن البيئة المؤسساتية تتطلب سياسات مختلفة لتعزيز النمو والتنمية المالية، وأن الدول العينة بحاجة الى المزيد من تحسين وتطوير نوعية مؤسساتها.

✓ علاقة سالبة بين التضخم ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من التضخم، تؤدي الى نقصان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 9%، وهذا ما تدعمه النظرية الاقتصادية.

✓ علاقة موجبة بين إجمالي الإنفاق الوطني ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من إجمالي الإنفاق الوطني، تؤدي الى زيادة مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 46%. وهذا ما تتص عليه الأدبيات النظرية؛ وتدل هذه النتيجة على مدى مساهمة جودة المؤسسات والتنمية المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

✓ علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من الانفتاح التجاري، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 29%.

✓ علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث زيادة وحدة واحدة من الاستثمار الأجنبي، تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 141%. وتوضح هذه النتيجة فعالية السياسات التنموية التي تنتهجها الدول الناشئة في تحقيق النمو الاقتصادي، على عكس دول أخرى لم تتمكن من الوصول إلى أدنى مستويات النمو والتنمية الاقتصادية رغم امتلاكها للكثير من المقومات والموارد الاقتصادية.

خاتمة الفصل:

بعد اجراء الدراسة القياسية باستخدام نماذج PANEL لعينة من 16 دولة من الدول الناشئة؛ أشارت النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل النموذج الأول الى أن التنمية المالية لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وهذه النتيجة تؤيد فرضية العرض القائد، بينما بينت نتائج النموذج الثاني وجود علاقة إيجابية بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما النموذج الثالث فقد أوضحت نتائجه أن معامل المتغير التفاعلي يعتبر ضعيف نوعا ما، مقارنة مع معامل التنمية المالية ومعامل جودة المؤسسات، مما يدل على أن عامل جودة المؤسسات داخل القطاع المالي لا يلعب دورا رئيسيا في تعزيز تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة. يرجع هذا الامر ربما الى عدم نضج المؤسسات في القطاع المالي بالقدر الكافي الذي يسمح بتعزيز أثر تنمية القطاع المالي على النمو الاقتصادي؛ وهذا ما أوضحتها بعض الدراسات التي استنتجت ان العلاقة الإيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لا تتحقق الا بعد أن تتجاوز جودة المؤسسات مستوى أو عتبة معينة. كما بينت النتائج أيضا أن مؤشر الانفتاح التجاري كان له هو الآخر دور كبير في النمو الاقتصادي الى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا مؤشر الانفاق الحكومي ومؤشر التضخم؛ كلها مؤشرات تعكس الأداء الاقتصادي الجيد لدول العينة.

عموما تشير هذه النتائج على أن الدول الناشئة تتمتع بمؤسسات داعمة للنمو الاقتصادي وأنظمة مالية سليمة ساعدتها على التعافي من الأزمات في زمن قصير؛ وقطع أشواط كبيرة في مجال النمو والتنمية وتمكنت هذه الدول اليوم أن تتصدر المراتب الأولى عالميا من حيث الناتج المحلي الاجمالي وتنافس أكبر اقتصاديات العالم.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا ايجاد العلاقة بين جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الناشئة. ويعتبر هذين الأخيرين من المواضيع التي تداولت بكثرة في الفترة الأخيرة، لحداتها وللدور الكبير الذي لعبته في تعزيز النمو الاقتصادي.

حيث كانت محددات النمو الاقتصادي، ومصادره، واستدامته، محل جدل واسع منذ القديم، وقد استطاعت نظريات النمو الحديثة اعطاء تفسير أكبر له على المدى البعيد، وقد أدخلت عوامل أخرى في تفسير الفروقات في الدخل بين البلدان، واستطاعت هذه النظريات تجاوز فرضية تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال التي كانت تشكل أكبر عائق واجه النظرية الكلاسيكية، مما مهد لظهور نماذج النمو الداخلي التي ركزت على دراسة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كالتنمية ودور الوساطة المالية ضمن نماذج داخلية للنمو وليست كمحددات خارجية، حيث أكدت هذه النماذج على أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يحتاج فقط الى عوامل خارجية، بل يمكن للعوامل الداخلية كالبنية المؤسساتية وتطوير القطاع المالي أن يكون لها أثر في تحفيز النمو الاقتصادي.

اتفق مفكري الاقتصادي المؤسساتي وعلى رأسهم North و Acemoglu على أن الدول التي تنجو من شبح التخلف هي التي تمتلك مؤسسات سياسية قوية تدعم المؤسسات الاقتصادية وتشغل في الغالب حينما تتصلب وتتجبر تلك المؤسسات أو تشغل في التكيف، حيث يرى الاقتصاديان بأن الجغرافيا أو الثقافة أو التاريخ أو العقيدة ليست هي العوامل التي تفسر السبب وراء وجود دول غنية وأخرى فقيرة، لكن هي مسألة مؤسسات وسياسات منتهجة، وأن جودة المؤسسات تعتبر عاملا أساسيا لشرح وتفسير الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في المداخل ومستويات المعيشة والرخاء الاقتصادي بين البلدان الغنية والفقيرة. كما يمثل تطوير القطاع المالي اليوم دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد كونه عنصر حيوي وحافز لتدفق رؤوس الأموال، ويعتبر من أهم العوامل الأساسية في عملية التحول الاقتصادي من خلال تحويل وتخصيص الموارد المالية بالشكل الذي يضمن توجيهها للقطاعات الإنتاجية المثلى، كمصدر لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

اذ تعد التنمية المالية الركيزة الأساسية في الاقتصادات المعاصرة حيث أن اختلاف المدارس الفكرية في نظرتها للتنمية المالية وتبنيها لسياسات مختلفة الاتجاه في تحقيق النمو الاقتصادي لا ينبغي أن هناك تكاملا بين الفرضيات التي وضعتها هذه المدارس، حيث تتفق هذه الاتجاهات حول أهمية التمويل كعنصر

حاسم للنمو الاقتصادي، وأن وجود قطاع مالي متحرر وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتفعيل النمو الاقتصادي، من خلال قدرة الأنظمة المالية الفعالة على تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها الى قنوات استثمارية لتساهم بشكل مباشر في عملية النمو والتنمية، وبتأثيرها كذلك على تعبئة المدخرات التي تساعد على تراكم رأس المال؛ الذي يعمل على تحسين وتخصيص الموارد وتعزيز الابتكار التكنولوجي.

ورغم التوجهات الفكرية الكثيرة التي أكدت على الدور الجوهري للتنمية المالية في النمو الاقتصادي الى أن الاقتصاديون اختلفوا حول قنوات التأثير بين هذين المتغيرين؛ فهناك العديد من القنوات التي من خلالها تعزز التنمية المالية النمو الاقتصادي بما في ذلك قناة تراكم رأس المال حيث يساهم القطاع المالي في تشكيل رأس المال وتحويل الأرصدة المالية إلى استثمارات منتجة، أو من خلال قناة إنتاجية او عوامل الإنتاج؛ حيث يتيح النظام المالي المتقدم قدرة على جمع وتحليل المعلومات لتوفير البيانات الكافية لتميز المشاريع ذات الكفاءة العالية، وتشجيع الاستثمار فيها؛ ومع ذلك لاتزال هذه القنوات غير مفسرة لأثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي، مما يتضح لنا استمرار الجدل القائم حول هذه العلاقة الذي لم يحسم بعد الى يومنا هذا.

كما تمثل البيئة المؤسسية التي يعمل في إطارها النظام المالي من المحددات المهمة لأنواع الخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية ومدى جودتها، وقد تبين أن الأنظمة القانونية القائمة على القانون العام لديها أسواق مالية أكثر تطوراً من الدول التي تعمل بالقانون المدني، وأن جودة المؤسسات تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية المالية؛ فوجود نظام مؤسسي كفي وسليم من شأنه تعزيز وتقوية القطاع المالي، حيث هناك العديد من البلدان لا تحبذ البنوك فيها منح قروض إذا كان النظام القضائي غير كفي، أو اذا كانت الطبقة البيروقراطية والمؤسسات السياسية الفاسدة تقف عائقاً أمام النمو الاقتصادي، حيث أن عدم توفر مناخ مؤسسي مستقر وفعال يؤثر بشكل سلبي على كفاءة تخصيص الموارد، وعلى قدرة تنمية القطاع المالي مما يؤدي الى ضعف وهشاشة الأنظمة المالية.

ومن بين الرؤى الحديثة التي أصبح يروج لها مؤخراً هي دور الدولة العصرية أو الحديثة في إقامة مؤسسات شاملة تقوم على نظام قانوني عادل وفعال يكون محط ثقة لدى المواطنين، وبعيد عن اللامساواة وعدم التكافؤ في الدخل الفردي من أجل تحقيق النمو والتنمية، باعتبار الدولة هي الموجه الأساسي للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ودورها يبقى تكييفي يتغير بتغير الأرضية التي تقف عليها، ولذلك يبقى

موضوع دور الدولة في تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون محل بحث ودراسة باستمرار، وفي غياب هذه المعايير المؤسساتية ليس هناك أي أمل في إقامة دولة ديمقراطية قوية قابلة للبقاء.

كل هذا التغيير في محددات النمو الاقتصادي أحدث فجوة كبيرة في الاقتصاد العالمي، مما جعل العديد من الدراسات تحاول ربط هذا التحول بوجود بيئة مؤسساتية جيدة ونظام مالي متطور. وقد توصلت أغلبها الى أن هذين المتغيرين لهما أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، وقد يتفاوت هذا التأثير على حسب البلدان وطبيعة اقتصاديها، وعلى حسب نوعية متغيرات الدراسة والفترة الزمنية التي أجريت فيها. وفي هذه الدراسة تم اعتماد نموذج متكون من مجموعة من المؤشرات المتعلقة بجودة المؤسسات ومؤشرات التنمية المالية، لقياس تأثيرها على النمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، لعينة تتكون من 16 دولة ناشئة للفترة من 1996 الى 2022 وقد توصلنا الى النتائج التالية:

أولاً: مؤشر التنمية المالية كان له أثر موجب على النمو الاقتصادي، حسب ما تقول به النظرية الاقتصادية، وحسب أغلب الدراسات السابقة، حيث تعد التنمية المالية بمثابة المحرك الأساسي لكل اقتصاد وأحد أسباب نجاح الدول الناشئة. سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بالتأثير على المتغيرات الأخرى وهذا ما لمسناه من معامل الارتباط.

ثانياً: مؤشر جودة المؤسسات كان له أثر موجب على النمو الاقتصادي، حيث تعتبر جودة المؤسسات من العوامل الأساسية التي ساعدت الدول الناشئة في التقدم بحيث هيئت البيئة المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية، فالدول التي توفر النظم القانونية التي تعمل بشكل جيد، وتحمي حقوق الملكية وتنفذها وتؤمن المواطنين من الاستغلال الاقتصادي هي التي تقود الى نجاح الأمم او فشلها.

ثالثاً: مؤشر التفاعلي هو الآخر كان له أثر موجب على النمو الاقتصادي؛ لكن يبقى هذا التأثير ضئيل نوعاً ما؛ مما يدل على أن عامل جودة المؤسسات داخل القطاع المالي لا يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة. ويمكن ارجاع ذلك الى عدم نضج المؤسسات في القطاع المالي بالقدر الكافي الذي يسمح بتعزيز أثر تنمية القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دول العينة؛ وهذا ما أشارت اليه بعض الدراسات التي استنتجت أن العلاقة الإيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لا تتحقق الا بعد أن تتجاوز جودة المؤسسات عتبة معينة.

رابعاً: مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان له كذلك أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، وكان له الدور الكبير في نقل التكنولوجيا لهذه الدول الذي أعطى جرعة كبيرة كانت من الأسباب التي جعلها تتفوق

في التقنيات الحديثة مع الوقت. بالإضافة الى الانفتاح التجاري الذي يعبر عن مدى قوة مؤسسات الدولة وقد كان لهذا المؤشر دور فعال في النمو الاقتصادي للدول الناشئة، بالإضافة الى التجارة الدولية التي ساهمت هي أيضا في زيادة النمو الاقتصادي. وكذلك الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي مما يدل على أن هذه الدول ركزت في الانفاق على القطاعات المنتجة، وكذلك مؤشر التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية.

ومن هذه النتائج خلصنا الى أن جودة المؤسسات والتنمية المالية بكل أبعادهما مصدر عائد وقوة تتحدد من خلاله مكانة الدول وريادتها؛ غير أن التفاعل بينهما لم يساهم بشكل كبير على اقتصاديات دول العينة؛ حيث جاءت معظم نتائج الدراسة متوافقة لحد كبير مع الأدبيات النظرية والأعمال التجريبية؛ مما يجعلنا نؤكد صحة الفرضية الأولى التي تم اقتراحها سابقا والمتمثلة في: تؤثر جودة المؤسسات والتنمية المالية بأبعادهما المختلفة، تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة. ونرفض الفرضية الثانية التي كان مفادها: يساهم تفاعل جودة المؤسسات والتنمية المالية بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.

آفاق الدراسة:

حاولت هذه الدراسة ايجاد أثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي لعينة من الدول الناشئة. وبما أن جودة المؤسسات والتنمية المالية موضوعان جديان فالبيانات لهما قصيرة؛ ولهما أبعاد ومؤشرات كثيرة تعكس كل جانب منهما، لذا يبقى هذا البحث وكغيره من البحوث بحاجة الى جهود اضافية من قبل الباحثين حتى يكتمل خاصة وأن الدول الناشئة تواجه تحديا كبيرا يتجلى في إمكانية البقاء والاستمرار وسط متغيرات ديناميكية سريعة؛ حيث أصبحت الاختلافات في نوعية المؤسسات المصدر الرئيسي لتقدم الشعوب أو تخلفها.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

- أحمد، أشرف محمد السيد و فتح الله ، محمد محمود. (2017). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر. مجلة البحوث التجارية، المجلد 39. العدد 01. ص 257-279.
- الأنصاري، أحمد عبد الرزاق والرازحي، عبد الرزاق أحمد. (2023). المفاضلة بين طرائق تحليل الانحدار الحصين - دراسة إحصائية تطبيقية لتأثير أهم العوامل الديموغرافية على معدل الخصوبة الكلي في اليمن للفترة (1990-2013) . مجلة الدراسات الاجتماعية. المجلد 29. العدد 03. ص 23-47.
- الجويني، جمال وموعش، امحمد. (2020). أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. أوراق صندوق النقد العربي. أبوظبي. الامارات. ص 01-15 .
- التميمي حسن، زهرة وعبد الله السالم، رجاء. (2018). مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان- الأردن. ط 1.
- الطائي، عبد الحسين عقيل و المطوري، أحمد جاسم و جراح، نعيم صباح. (2019). الاصلاح المؤسسي ودوره في التنمية الاقتصادية. دار الأيام للنشر والتوزيع. ط 1.
- الشامي، هاني مصطفى ومحمد عبد ربه، نشوى. (2018). التنمية المالية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. مجلة التجارة والتمويل. المجلد 38 . العدد 01. ص 01-20 .
- الشمري، مايع شبيب والشامي، علي حسين. (2018). الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. دار غيداء للنشر والتوزيع. عمان. ط1.
- القدير، خالد بن حمد الله . (2004). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد والإدارة. المجلد 08. العدد 01. ص 01-22.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2005). سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في الأسكوا. العدد 03. الأمم المتحدة. نيويورك. ص 01-105.
- الميلودي، سعاد وزيدان، محمد. (2016). تفعيل التنمية المالية لتمويل التنمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). مجلة دراسات وأبحاث. المجلد 8. العدد 22. ص 65-89 .
- الامام، عماد (2005). المؤسسات والتنمية. جسر التنمية. العدد 42.
- اينال، أمينة وشيبي، عبد الرحيم. (2016). تحليل العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980-2014). مجلة الاقتصاد والمناجمنت. المجلد 15. العدد 16. ص 67-92.

- إسماعيل، محمد وحسن، جمال قاسم وزايد، كريم. (2022). الاستثمار الأجنبي المباشر. صندوق النقد العربي. سلسلة كتيبات عربية. العدد 41.
- باسكال، ريغو، ترجمة طوني سعادة. (2014). البريكس البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. مؤسسة الفكر العربي. ط1 بالعربية .
- بلهاشمي، جهيزة والعربي، غريسي. (2019). دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة - دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1996-2016 - "الاقتصاد التركي الناشئ نموذجا". مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا. المجلد 15. العدد 21. ص 01-20.
- بلهاشمي، جهيزة وبسويح، منى. (2021). دور مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي لدولة الصين - دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1996 الى 2017 - مجلة الدراسات المعاصرة. المجلد 06. العدد 02. ص 149-160.
- برودي، نعيمة وعزوز، يونس. (2018). تطور أسواق الأوراق المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لسوق الأسهم السعودي خلال الفترة (1985-2017). مجلة نور للدراسات الاقتصادية. المجلد 04. العدد 06. ص 240-262.
- بشرير، عمران وتهتان، موراد. (2016). أثر كفاءة الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1996-2014). مجلة دراسات العدد الاقتصادي. المجلد 07. العدد 03. ص 303-318.
- بصدار، زوليخة. (2016). المتغيرات المؤسسية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مصطفى اسطمبولي. معسكر.
- بصيري، محفوظ. (2016). المؤشرات الرئيسية لأداء سوق الأوراق المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة -بورصة الجزائر- خلال الفترة (2001-2015). مجلة معارف. المجلد 11. العدد 21. ص 80-94.
- بلقاسم، أحمد. (2013). نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران. الجزائر.
- بلهاشمي، جهيزة. (2020). دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مصطفى اسطمبولي. معسكر. الجزائر.

- بن الحبيب، طه ومطرف، عواطف وبهلول، لطيفة. (2021). دراسة تحليلية باستخدام طريقتي تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي لمؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية سنة 2017. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. المجلد 07. العدد 01. ص 31-47.
- بن دحمان، آمنة وبدو آمال. (2018). أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي في الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة. المجلد 02. العدد 03. ص 80-97.
- بن شهدة، سارة وحمداني، موسى. (2020). دور النوعية المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 08. العدد 04. ص 19-23.
- بن شيخ، عبد الرحمن. (2017). دور سياسيات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي. (المعيار). المجلد 08. العدد 01. ص 274-287.
- بن علال، بلقاسم. (2014). دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990-2011). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 01. العدد 02. ص 277-304.
- بن قانة إسماعيل محمد. (2012). اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات). دار أسامة للنشر والتوزيع. الأردن- عمان. ط 1.
- بن قدور، أشواق. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005. دار الراية للنشر والتوزيع. عمان. ط 1.
- بن يحيى، يحي وطلحاوي، فاطمة الزهراء. (2020). التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990-2018. مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 10. العدد 04. ص 234-256.
- بوري، صراح وبن علال، بلقاسم. (2019). التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب وتونس (1980-2016). مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 05. العدد 01. ص 128-147.
- بوهنة، كلثوم والعربي، مليكة. (2023). النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل خلال الفترة (1990-2019). مجلة العمل والتنظيم. المجلد 11. العدد 04. ص 43-55.

- بوسنة، محمد رضا.(2018). تحليل مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام نماذج ARDL. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 11. العدد 01. ص 626 - 650.
- بوجانة، رضا حمزة و برفوقى، إبراهيم. (2018). الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول العربية. مجلة الباحث. المجلد 18. العدد 01. ص 151-166.
- بوشته، يحيى، وعدوكة، لخضر.(2016). التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار. مجلة الابتكار والتسويق. المجلد 03. العدد 01. ص 49-74.
- بوغزالة، امحمد عبد الكريم.(2016). التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. المجلد 04. العدد 02. ص 124-140.
- بومدين، محمد أمين وصديقي، أحمد.(2015). قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2012). التكامل الاقتصادي. المجلد 03. العدد 04. ص 66-87.
- بيري، نورة ودبوش، عبد القادر. (2018). أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 11. العدد 01. ص 833-858.
- بيري، نورة ودبوش، عبد القادر وبوقوم، محمد. (2018). أثر جودة المؤسسات على تطور القطاع المالي دراسة حالة الدول العربية للفترة 1996-2016. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد 05. العدد 01. ص 502-517.
- بيري، نورة ودبوش، عبد القادر.(2023). أثر هيكل القطاع المالي بنوك مقابل أسواق على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من 85 دولة للفترة (1990-2020).مجلة اقتصاد للمال والأعمال. المجلد 17. العدد 02. ص 200-221.
- براني، مختارية وحسيني، إسحاق. (2021). دور جودة المؤسسات في تحقيق التطور المالي-دراسة تطبيقية على الدول العربية (2002-2015). مجلة التنظيم والعمل. المجلد 09. العدد 04. ص 40-62.
- بخوش، ليندة.(2022). أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة باتنة 1- الحاج لخضر - الجزائر.
- تشيكو، ريم وعبيود، قادة. (2022). دور جودة المؤسسات في تطوير التنمية المالية في الدول الناشئة-دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2020).مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 08. العدد 03. ص 01-20.

- حازم، البيلاوي.(1995). دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، الفصل السابع: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي. ط1. دار الشروق. القاهرة. ط1.
- حاكمي، براهيم وآخرون.(2021). د راسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 05 . العدد 01 . ص 131 - 114 .
- حساين، سامية. (2019). مفهوم الحريات الاقتصادية بين المؤشر الاقتصادي والتكريس القانوني، مجلة السياسة العالمية. المجلد 03. العدد 02. ص 38-08.
- خاطر، طارق وآخرون(2021). تحليل قنوات انتقال أثر التطور المالي إلى النمو الاقتصادي. دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. المجلد 08. العدد 02. ص 386-409.
- خاطر، طارق وطالب، عمر.(2019). قياس اتجاه وتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013. مجلة العلوم الإنسانية . المجلد 19. العدد 1. ص 8-26.
- خاطر، طارق ومفتاح، صالح.(2014). التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. المجلد 08. العدد 02. ص 141-160.
- دارون، أسيموجلوا وجيمس، روبنسون. ترجمة: بدران ، حامد. (2015). لماذا تفشل الأمم -أصول السلطة والازدهار والفقير. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية . القاهرة. مصر. ط1.
- دريد كامل، آل شبيب.(2012). الأسواق المالية والنقدية. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان. ط 1.
- رتيعة، محمد.(2014). استخدام نماذج بيانات البائل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. المجلد 01. العدد 02. ص 153-154.
- رعد أسامة، جار الله ومروان، عبد المالك دنون.(2013). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) . للفترة 1970-2010 . مجلة تنمية الرفادين. المجلد 114. العدد 35. ص 32-47.
- ساطور، رشيد. (2013). دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط. مجلة التراث. المجلد 03. العدد 06. ص 155-167.
- سبتي، فوزي وزوين ايمان. (2015). نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية من خلال المؤشرات المؤسسية. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 15. العدد 01. ص 487-503.

- سايعي، كاميلية ونصير أحمد. (2023). العلاقة السببية من التطور المالي والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد 16. العدد 01. ص 184-199.
- سعدي، لبنى ومكيد، علي. (2022). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا للفترة (2003-2019). مجلة الابداع. المجلد 12. العدد 01. ص 436-453.
- سمير، عبد اللاوي. (2020). حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية 2009-2019، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر. الجزائر.
- سهيلة، بولعرج و صفيح، صادق. (2021). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1993-2017. مجلة التنظيم والعمل. المجلد 10، العدد 01. ص 67-81.
- شاهين، عبد الحليم. (2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. سلسلة دراسات تنموية-. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. العدد 73.
- شكوري، سيدي محمد وشيبي، عبد الرحمن. (2012). العدالة، التنمية المستدامة، والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترو، حالة الجزائر. معهد التخطيط العربي. المجلد 15. العدد 02. ص 07-61.
- شكوري، سيدي محمد، شيبي، عبد الرحمن. (2019). الجودة المؤسساتية ولتنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد 21. العدد 01. ص 07-54.
- شمشام، حفيظة وبن الزاوي، عبد الرزاق. (2022). تطبيق نظرية الألعاب الإستراتيجية في سوق الهاتف النقال في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 08. العدد 03. ص 21-37.
- شنافة، جهرة. (2022). أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2020). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد 09. العدد 01. ص 380-410.
- صديقي، خضرة. (2015). واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. روية الجزائر-. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر.
- صندوق النقد الدولي. (2023). مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: التضخم في اتجاه الذروة وسط أجواء النمو المنخفض.
- طلال منصور، الذيايبي. (2021). نظرية كلفة صفقة التعاقد بين الفكر المؤسسي والاقتصاد الاسلامي. مجلة العلوم الإسلامية الدولية. المجلد 05. العدد 03. ص 241-269.

- عبد الله، بن محمد بن صالح. (2021). تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي: من يقود الآخر؟. دراسات اقتصادية، المجلد 14. العدد 27. ص 05-15.
- عادل، بلجبل. (2019). ظاهرة النشوء الاقتصادي دراسة في المفهوم والمرتكزات. مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 09. العدد 02. ص 59-82.
- علي حسين، ابتسام وشحدة حمدان، بدر. (2020) التطور المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي في العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد 66. ص 27-45.
- عثمانى، ميرة وخباية، عبد الله. (2019). نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 12. العدد 01. ص 373-389.
- عثمان، عبد اللطيف وبورحلة، زهرة. (2022). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021). المجلة الجزائرية للمالية العامة. المجلد 12. العدد 02. ص 123-142.
- عجمية، محمد عبد العزيز وعطية ناصف، ايمان ونجا، علي عبد الوهاب. (2008). التنمية الاقتصادية " المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية - المشكلات". مطبعة البحيرة. الإسكندرية - مصر. ط 1.
- علوي، إسماعيل. (2017). دور نظرية الألعاب في تحديد السلوك الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية قطاع خدمة الهاتف النقال بالجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 48. العدد 01. ص 183-215.
- علوي، إسماعيل. (2018). دور نظرية الألعاب في تحديد السلوك الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية - قطاع خدمة الهاتف النقال بالجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.
- علي أحمد، البليل وآخرون. (2004). التطور والهيكل المالي والنمو: حالة مصر 1974-2002. أوراق صندوق النقد العربي. العدد 09. أبو ظبي. الامارات. ص 01-57.
- علي حسين، ابتسام وبدر شحدة، حمدان. (2020). التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. المجلد 18. العدد 66. ص 27-45.
- علوني، عمار. (2023). أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية. المجلد 06. العدد 01. ص 127-151.
- عمارة، البشير. نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري. Les cahiers du mecas. المجلد 16. العدد 02. ص 431-444.

- عمانى، لمياء وبن معزوز، محمد زكريا. (2017). قياس تأثير التكور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب - دراسة تجريبية باعتماد نموذج Ardl للفترة (1988-2014). مجلة الباحث. المجلد 17. العدد 17. ص 129-142.
- عودة ، سيف الدين.(2011). دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. سلطة النقد الفلسطينية. دائرة البحوث والسياسات النقدية. فلسطين. ورقة عمل رقم 11-12. ص 01-34.
- عيساني، رفيقة. (2017). دولة القانون والشفافية كمعايير للحكامة الرشدة وعلاقتها بالتنمية الإنسانية. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة. المجلد 02. العدد 01. ص 133-154.
- فوقة، فاطمة والميلودي، سعاد. (2023). التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) :دراسة قياسية خلال الفترة (2006-2020). مجلة أبعاد اقتصادية. المجلد 13. العدد 01. ص 25-47.
- قنوني، حبيب وعدوكة، لخضر.(2016). أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تطبيقية- مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 04. العدد 01. ص 103-132.
- كبير، مولود. (2021). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية- دراسة قياسية باعتماد panel data analysis للفترة: 1990-2018. مجلة التنمية الاقتصادية. المجلد 06. العدد 02. ص 29-43.
- كرار، عبد الغاني ورملاوي، عبد القادر. (2020). الإطار المؤسسي، الاقتصاديات الربعية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لأثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر(1995-2017). مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد 10. العدد 01. ص 286-303.
- كردن، سوزان ومشفق مبارك، أحمد وغويال، ريشي وساب، راندا.(2003). التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . صندوق النقد الدولي.
- لعقاب، يسرى آسية ودرويش، عمار.(2022). المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة. المجلد 05. العدد 02. ص 612-631.
- لمين، تغليسية. (2018). مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة -دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية-. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3.

- لوشن، دلال وطارق، خير الدين. (2022). بناء دولة القانون: تصميم دساتير ما بعد الانتقال. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33. العدد 04. ص 551-564.
- لخضر، عبد المالك وصوار، يوسف. (2021). الحوكمة، التنمية المالية وأثرهما على النمو الاقتصادي: حالة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة. المجلد 04. العدد 02. ص 201-217.
- مباركي، سامي. (2016). التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط. مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 06. العدد 02. ص 89-107.
- محمد نوري، باتول و خلف سلمان، علي. (2011). حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 02. العدد 02. ص 25-51.
- محمد حجازي، عزة. (2014). أثر التطوير والهيكل المالي في نمو الصناعات التحويلية في الدول النامية (حالة مصر). بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية العددان 77-78. ص 01-29 .
- محمد، زكاري وعلي نبيل، بلوار. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017. مجلة العلوم التجارية . المجلد 18. العدد 02. ص 93-103.
- مخزومي، لطفي وجوادي، عصام. (2016). دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003-2015. مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد 08. العدد 01. ص 247-272.
- مخزومي، لطفي وجوادي، عصام وعبد اللاوي، عقبة. (2016). النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد - دراسة قياسية للفترة 2000-2012. مجلة رؤى اقتصادية. المجلد 06. العدد 02. ص 57-75.
- مدحت، القرشي. (2007). التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات). دار وائل للنشر والتوزيع. عمان-الأردن. ط 1.
- مناد، امحمد ومختاري، فيصل. (2020). اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة دراسة قياسية خلال الفترة: 1996-2020. مجلة مجاميع المعرفة. المجلد 06. العدد 02. ص 344-360.
- مرسلي، حليلة. (2020). العلاقة التبادلية بين حوكمة المؤسسات وتسيير الكفاءات البشرية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الجزائر.
- مسيب، نصيرة. (2017). الأسواق الناشئة ومكانتها في الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2012-2016. مجلة دفاتر بوادكس. المجلد 06. العدد 01. ص 66-86.

- مصطفى، عبد اللطيف وبن سانية، عبد الرحمان.(2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية. بيروت - لبنان. ط1.
- مصطفى، عبد اللطيف وبن بوزيان، محمد.(2015). أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية. مكتبة حسن العصرية. بيروت-لبنان. ط 1.
- مير، أحمد.(2020). تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية. المجلد 57. العدد 02. ص 311-324.
- ميشتل تودارو، ترجمة : حسني، محمود حسن وعبد الرزاق، محمود حامد محمود.(2006). التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر. الرياض- السعودية. ط 1.
- ناجح، أشرف. (2016). نظرية المباريات كأداة للتحليل الاستراتيجي للتسويق. مجلة الاقتصاد والتنمية. المجلد 04. العدد 01. ص 152-169.
- ناطق، جبارو سالم، الخفاجي وحيدر، عطا زبين ونوفل، حسين عبد الله. (2021). استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من الأرباح في ظل نظرية الوكالة. مجلة كلية مدينة العلم. المجلد 11. العدد 01. ص 202-218.
- وولفغانج، كاسبر. ترجمة: الحارس، علي.(2012). عن أسباب الازدهار الاقتصادي. دار الأمان. ط1.
- ياقوت، موساوي. (2020). دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة الوكالة من خلال دورها في التأثير على الهيكل المالي-دراسة حالة مجمع الفنادق. سياحة وحمامات معدنية-. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. المجلد 14. العدد 01. ص 165-183.
- زناقي، سيد أحمد وحسناوي مريم. (2019)، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي للابطاء الموزعة (ARDL) حالة الجزائر للفترة 2003-2014، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 04 . العدد 07. ص 31-52.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

- ABBAR, N., & SADQI, A. (2022). Nexus Finance-Croissance: canaux de transmissions et rôle des source alternatives de financement. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, 3(3-1), 94-108.
- Acemoglu, D., & Robinson, J. (2010). The role of institutions in growth and development (Vol. 1 DC: World Bank. *Review of Economics and Institutions 1 Vol. 1 – No.2/* Acemoglu, D., & Robinson, J. (2008). The role of institutions in growth and development.
- Acemoglu, D., & Zilibotti, F. (1997). Was Prometheus unbound by chance? Risk, diversification, and growth. *Journal of political economy*, 105(4), 709-751.
- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. *American economic review*, 91(5), 1369-1401.
- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. *Handbook of economic growth*, 1, 397 .
- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. *Handbook of economic growth*, 1, 385-472.
- Adnan, N. (2011). Measurement of financial development: A fresh approach. In 8th International Conference on Islamic Economics and Finance. University of Surrey, United Kingdom and Comsats Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan.
- Aiboud, K & Hamelat, B.(2022).The Effect of Financial Development on the Long-Run Economic Growth: Panel Evidence from Less Developed Countries. *Journal of Economic Integration*. V 10. N 02. 566-578.
- Abdelaziz, S., & Ayman Mohamed, E. (2022). Institutional Quality and Economic Growth (An Empirical Analysis on MENA Region). *المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة*, 354-325 ,(1)52.
- Aiboud, K., Adouka, L., & Ben, H. B. (2015). Libéralisation financière et Croissance Economique: Approche empirique appliquée au cas de l'Algérie.
- Alabed, Q. M. Q., Karim, Z. A., & Faizah, F. A. T. H. I. N. (2021). Institutional Quality and Economic Growth in Jordan: New Evidence Using an Autoregressive Distributed Lag (Ardl) Model. *Journal of Sustainability Science and Management*, 16(4), 204-219.
- Alali, D. W. Y. (2022). Institutions, Policies, and Economic Growth: Overview. *Policies, and Economic Growth: Overview* (November 2, 2022).

-
- Alghantari, M. F. A. (2018). Financial development and economic growth: evidence from G20 countries .(Doctoral dissertation, University of Huddersfield).
 - Alomar, I. (2009). Ability of financial system to reduce poverty. Munich Personal RePEc Archive. Paper (18804).
 - Aluko, O. A., & Ibrahim, M. (2020). Institutions and the financial development– economic growth nexus in sub-Saharan Africa. *Economic Notes*, 49(3), e12163.
 - Ang, J. B. (2008). A survey of recent developments in the literature of finance and growth. *Journal of economic Surveys*, 22(3), 536-576.
 - Asante, G. N., Takyi, P. O., & Mensah, G. (2023). The impact of financial development on economic growth in sub-Saharan Africa. Does institutional quality matter?. *Development Studies Research*, 10(1), 2156904.
 - Asghar, N., Qureshi, D. S., & Nadeem, M. (2015). Institutional quality and economic growth: Panel ARDL analysis for selected developing economies of Asia. *South Asian Studies*, 30(2).
 - Azizi, Z., Barari, A., & Kacho, A. A. (2021). The Impact of Institutional Quality on Financial Development (Case Study: Eurasian Developing Countries). *Journal Of Economic Studies And Policies*, [online], 8(1), 15.
 - Bagehot, W. (1873). *Lombard Street: A description of the money market*, London: Henry S. King and Co, 1.
 - Bayraktar, Y., Ozyilmaz, A., Toprak, M., Olgun, M. F., & Isik, E. (2023). The role of institutional quality in the relationship between financial development and economic growth: Emerging markets and middle-income economies. *Borsa Istanbul Review*, 23(6), 1303-1321.
 - Beck, T., Demirgüç Kunt, A., & Levine, R. (2003). Law, endowments, and finance. *Journal of financial Economics*, 70(2), 137-181.
 - Beji, S., & Youssef, D. (2010). La place de la régulation bancaire dans le développement bancaire et la croissance: une approche institutionnelle pour les pays d’Afrique du Nord et du Moyen-Orient. *Région & Développement*, 32, 121-152.
 - Bencivenga, V. R., & Smith, B. D. (1991). Financial intermediation and endogenous growth. *The review of economic studies*, 58(2), 195-209.
 - Binmore, K. (2010). Game theory and institutions. *Journal of Comparative Economics*, 38(03).
 - Bodnieks, V. (2020). The New Institutionalism: A tool for analysing defence and security institutions. *Security and Defence Quarterly*, 32(5), 83-94.

- Carmignani, F. (2009). The distributive effects of institutional quality when government stability is endogenous. *European Journal of Political Economy*, 25(4), 409-421.
- Cavalcante, C. M. (2018). Problems of Definition and the Three Institutional Dimensions within Institutional Economics.
- chaiechi, t. (2014). Post-Keynesian empirical research and the debate on financial market development. IGI GLOBAL.
- Chan, N. (2011). *Institution et Investissement: Impact de l'environnement institutionnel sur l'entrée d'IDE au Cambodge*. (Doctoral dissertation, Lyon 2).p 15
- Chandavarkar, A. (1992). Of finance and development: neglected and unsettled questions. *World development* , 20(1), 133-142.
- Chinn, M. D., & Ito, H. (2006). What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions. *Journal of development economics*, 81(1), 163-192.
- Chavance, B. (2012). *L'économie institutionnelle*. (No. halshs-00945936).
- Cohen, E. (1991). *Gestion financière de l'entreprise et développement financier*. Edicef.
- De Soto, H. (2000). *The mystery of capital*. New York, NY, 10016.
- Delis, M. D. (2012). Bank competition, financial reform, and institutions: The importance of being developed. *Journal of Development Economics*, 97(2), 450-465
- Demetriades, P., & Hook Law, S. (2006). Finance, institutions and economicdevelopment. *International journal of finance & economics*, 11(3), 245-260.
- Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2001). *FINANCIAL STRUCTURE AND ECONOMIC GROWTH. A Cross-COUNTRY COMPARISON OF BANKS, MARKETS. AND DEVELOPMENT*, MIT-Press, Cambridge, MA.
- Drangovska,T,& Antovska-Mitev, M.(2022). Institutions and Economic Growth: Comparative Analysis -North Macedonia and Selected Countries From the Region. *Southeast European Review of Business and Economics*. 8.
- Durusu-Ciftci, D., Ispir, M. S., & Yetkiner, H. (2017). Financial development and economic growth: Some theory and more evidence. *Journal of policy modeling*, 39(2). 290-306.
- Effiong, E. (2015). *Financial development, institutions and economic growth: Evidence from Sub-Saharan Africa*.

- Ek, A. (2011). Defining Institutional Quality-a Game Theoretic Approach.
- Ellahi, N., Kiani, A., Malik, Q., Raza, A., & Gul, R. (2021). Institutional governance and financial sector development: Panel evidence from Asian economies. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), 1890367.
- Engerman, S., & Sokoloff, K. (2008). Debating the role of institutions in political and economic development: theory, history, and findings. *Annu. Rev. Polit. Sci.*, 11.
- Eryigit, S. (2010). Financial Development And Institutions: A Literature Review. *journal of Social ScienceS*, 10(2), 111-122.
- Eschenbach, F. (2004). Finance and growth: A survey of the theoretical and empirical literature.
- Fagbemi, F., & Ajibike, J. (2018). Institutional Quality and Financial Sector Development: Empirical Evidence from Nigeria. *American Journal of Business and Management*(7), 1-13
- Fengju, X., & Wubishet, A. (2024). Analysis of the Impacts of Financial Development on Economic Growth in East Africa: How Do the institutional qualities matter?. *Economic Analysis and Policy*.
- François, P. K. Kos à Mougno, A (2016). *Determinants Du Developpement Financier Dans Les Pays De La Zone Franc Cfa: Le Role De La Qualite Des Institutions*.
- Gandhi, V., Crase, L., & Roy, A. (2009). Institutional analysis of the performance of water institutions in three major states of India. *Reforming Institutions in Water Resource Management, Policy and Performance for Sustainable Development*. Crase L, Gandhi VP (Eds.). Earthscan, London, Sterling, VA, 169-207.
- Gasimov, I., Asgarzade, G., & Jabiyev, F. (2023). The impact of institutional quality on economic growth: Evidence from post-Soviet countries. *Journal of International Studies*, 16(1).
- Ghertman, M. (2003). Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction. *Revue française de gestion*, (1), 43-63.
- Goldsmith R. W (1970), financial structure and development, new haven and London, the economic journal,vol 80, No318,
- GUEI, K., & ANTOINE, M. (2018). Does financial structure matter for economic growth: An evidence from South Africa.
- Hart, O., & Holmström, B. (1987, August). The theory of contracts. In *Advances in economic theory: Fifth world congress* (Vol. 1).
- Hodgson, G. (2004). *The evolution of institutional economics*.Routledge .p 177-178.

-
- Hassen, S., Anis, O., &Yosra, S. (2013). Développement Financier et Croissance Économique: cas de la région MENA.
 - Hicks, J. R. (1969). A theory of economic history. Oxford : Clarendon Press.
 - Hussain, B., Ullah, K., Haider, S., Usman, M., Anwar, S., & Ahmad, T. (2022). The nexus between financial development, institutions and economic growth: evidence from high-, middle-and low-income countries. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 19(1), 935-976.
 - Iheanacho, E. (2016). The impact of financial development on economic growth in Nigeria: An ARDL analysis. Economies, 4(4), 26.
 - Islam, M. S., & Mustafa Shindaini, A. J. (2022). Impact of institutional quality and human capital creation on economic growth in Bangladesh: evidence from an ARDL approach. International Journal of Social Economics, 49(12), 1787-1802.
 - Jepperson, R. (1991). Institutions, institutional effects, and institutionalism. The new institutionalism in organizational analysis.
 - Kacho, A. A., & Dahmardeh, N. (2017). The effects of financial development and institutional quality on economic growth with the dynamic panel data generalized moment method method: Evidence from the organization for economical cooperation and development countries. International Journal of Economics and Financial Issues, 7(3), 461-467.
 - Kamal, M. (2013). Financial development and economic growth in Egypt: A reinvestigation. Available at SSRN 2297228.
 - Kassie, N. M. (2021). The Effects Of Financial Development On Economic Growth In Africa: Does The Quality Of Institutions Matter?. Journal of Business Economics and Finance, 10(4), 166-177.
 - Kenza, M., & Eddine, G. N. S. (2016). The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA Countries. Arab Economic and Business Journal, 11(1), 72-85.
 - Khan, M. A., Khan, M. A., Khan, M. A., Haddad, H., Al-Ramahi, N. M., & Sherfudeen, N. (2023). Country-level institutional quality and financial system efficiency: An international evidence. Plos one, 18(8), e0290511.
 - Kherallah, M., & Kirsten, J. F. (2002), op,cite,
 - Knack, S., & Keefer, P. (1995). Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures. Economics & politics, 7(3), 207-227.

-
- Kpodar, K. (2006). Développement financier, instabilité financière et croissance économique: implications pour la réduction de la pauvreté. Thèse de doctorat. Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand .
 - Kraay, A., Kaufmann, D., & Mastruzzi, M. (2010). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. Policy Research Working Papers.
 - Laporta, R., Lopez de silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1997). Legal determinants of external finance. *The journal of finance*, 52(3), 1131-1150.
 - Laporta, R., lopez de silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1998). Law and finance. *Journal of political economy*, 106(6), 1113-1155.
 - Law, S. H., & Azman-Saini, W. N. W. (2012). Institutional quality, governance, and financial development. *Economics of governance*, 13, 217-236.
 - Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: views and agenda. *Journal of economic literature*, 35(2), 688-726.
 - Levine, R. (1998). The legal environment, banks, and long-run economic growth. *Journal of money, credit and banking*, 30 (3), 596-613.
 - Levine, R. (2002). Bank-based or market-based financial systems: which is better?. *Journal of financial intermediation*, 11(4), 398-428.
 - Levine, R. (2005). Finance and growth: theory and evidence. *Handbook of economic growth*, 1.01-116.
 - Lucas Jr, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of monetary economics*, 22(1), 3-42.
 - Luintel, K. B., & Khan, M. (1999). A quantitative reassessment of the finance–growth nexus: evidence from a multivariate VAR. *Journal of development economics*, 60(2), 381-405.
 - Mahoney, P. (2001). The common law and economic growth: Hayek might be right. *The Journal of Legal Studies*, 30(2), 503-525.
 - MASSIL, Joseph Keneck, et al.(2016). Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. University of Paris Nanterre, *EconomiX*, .
 - Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The quarterly journal of economics*, 110(3), 681-712.
 - Mijiyawa, A. G. (2010). Institutions et développement: analyse des effets macroéconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en développement (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I).

- Miller, T., & Kim, A. B. (2017). Index of Economic Freedom ,Washington: The Heritage Foundation.
- Mohamed Sghaier, I. (2021). The role of institutional quality in finance-growth nexus: evidence from North African Countries. *Journal of the Knowledge Economy*, 1-20.
- Mvogo, J. P. (2012). Les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne: définition-enjeux-réalités et propositions. Thèse pour l'obtention du titre de Docteur, Université Paris Dauphine.
- Nawaz, S., Iqbal, N., & Khan, M. A. (2014). The impact of institutional quality on economic growth: Panel evidence. *The Pakistan Development Review*, 15-31.
- Nembot Ndeffo, L., Kuipou, C. T., & Tafah, E. E. (2011). Financial development and economic growth in CEMAC countries. (November 26, 2011).
- North, D. C. (1990). Institutions, institutional change, and economic performance.
- North, D. C. (1993). The new institutional economics and development. *Economic History*, 9309002.
- North, D. C., & Thomas, R. P. (1973). The rise of the western world: A new economic history. Cambridge university press.
- Obińska-Wajda, E. (2016). The new institutional economics-main theories. *Financial Internet Quarterly*, 12(1), 78-85.
- Odhiambo, N. M., Nyasha, S., Zerihun, M. F., & Tipoy, C. (2019). Financial Development in Africa: Is It Demand-Following or Supply-Leading?. In *Extending Financial Inclusion in Africa* (pp. 37-60). Academic Press.
- Ozegbe, A. E., & Kelikume, I. (2022). The interactive effects of corruption and institutional quality on economic performance. *International Journal of Management, Economics and Social Sciences (IJMESS)*, 11(2/3), 120-139.
- Osuji, O. (2015). Financial development and economic growth in Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 6(20), 26-40.
- Pagano, M. (1993). Financial markets and growth: An overview. *European economic review*, 37(2-3). 613-622.
- Patrick, H. T. (1966). Financial development and economic growth in underdeveloped countries. *Economic development and Cultural change*, 14(2), 174-189.
- Polman, N. B. P. (2002). Institutional economics analysis of contractual arrangements; managing wildlife and landscape on Dutch farms. Wageningen University and Research.

- Pradhan, R. P., Nair, M. S., Arvin, M. B., & Hall, J. H. (2023). Institutional quality, financial development and sustainable economic growth among lower income countries. In *Natural Resources Forum*. Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.
- Rodrik, D., & Subramanian, A. (2003). The primacy of institutions. *Finance and development*, 40(2), 31-34.
- Rutherford, M. (1987). Wesley Mitchell: institutions and quantitative methods. *Eastern Economic Journal*, 13(1), 63-73.
- Satour, R. & Choukri, B.(2017). The impact of diversification of government investment on economic growth in Algeria-Econometric study For the period: 1990-2016, Munich Personal Repec Archive (MPRA Paper), N° 78785.
- Samargandi, N., Fidrmuc, J., & Ghosh, S. (2014). Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia. *Economic modelling*, 43, 01-38.
- Samadi, A. H., & Faghih, N. (2021). *Dynamics of Institutional Change in Emerging Market Economies: Theories, Concepts and Mechanisms*. Springer
- Sari, V., & Prastyani, D. (2021). The impact of the institution on economic growth: an evidence from ASEAN. *Jurnal Ekonomi Pembangunan*, 19(1), 17-26.
- Sarwar, S., Siddiqi, M., & Butt, A. (2013). Role of institutions and economic growth in Asian countries. *Developing Country Studies*, 3(2), 80-90.
- Schmidt, K. M. (2017). Contributions of Oliver Hart and Bengt Holmström to contract theory. *The Scandinavian Journal of Economics*, 119(3), 489-511.
- Schmoller, G. (1900). *Grundriß der Allgemeinen Volkswirtschaftslehre*, Leipzig: Duncker & Humblot.
- Sengupta, J. (2011). *Understanding economic growth: Modern theory and experience*. Springer Science & Business Media.
- Smith, A. (1776). *The wealth of nations*.
- Stern, N. (1989). The economics of development: a survey. *The Economic Journal*, 99(397), 597-685.
- Sohag, K., Shams, S. R., Omar, N., & Chandrarin, G. (2019). Comparative study on finance-growth nexus in Malaysia and Indonesia: Role of institutional quality. *Strategic Change*, 28(5), 387-398.
- Thorstein, V. (1988). *The theory of the leisure class: An economic study of institutions*. BW Huebsch.

- Tiwari, A., & Bharadwaj, T. (2021). Assessing the impact of institutions on economic growth in the BRICS countries. *BRICS Journal of Economics*, 2(4), 30-46.
- Trabelsi, M. (2002). Finance and Growth: empirical evidence from developing countries.
- Tran, O. K. T., Le, H. D., & Nguyen, A. H. V. (2021). Role of institutional quality in economic development: A case study of Asian countries. *Problems and Perspectives in Management*, 19(2), 357-369.
- Turunc, G. (1999). Développement du secteur financier et croissance: le cas des pays émergents méditerranéens. *Revue Région et développement*, 10, 89-129.
- UTILE, T. I., IJRSHAR, V. U., & Adoo, S. E. M. (2021). Impact of institutional quality on economic growth in Nigeria. *Gusau International Journal of Management and Social Sciences*, 4(3), 21-21.
- Whalen, C. J. (2008). John R. Commons and John Maynard Keynes on economic history and policy: the 1920s and today. *Journal of Economic Issues*, 42(1), 225-242.
- World Economic Forum;. (2012). *The Financial Development Report*. New York, USA. p xiii.
- Wu, C. F., Huang, S. C., Chang, T., Chiou, C. C., & Hsueh, H. P. (2020). The nexus of financial development and economic growth across major Asian economies: Evidence from bootstrap ARDL testing and machine learning approach. *Journal of Computational and Applied Mathematics*, 372, 112660.
- Yahyaoui, A., & Al Saggaf, M. I. (2019). Effects of financial development and institutional quality on the economic growth in the Arabian Gulf states: a panel cointegration analysis. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 9(1), 203.
- Zaiter Lahimer, M. (2011). L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement. *Economics Thesis from University Paris Dauphine*.p 113-114.

❖ المواقع الالكترونية:

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال <https://www.doingbusiness.org>

- قاعدة بيانات البنك الدولي. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

قائمة الملاحق

النموذج الأول:

الملحق (01): تقدير نموذج الانحدار التجميعي

. reg LgGDPP LgFd LgInf LgTne LgTo LgDfi						
Source	SS	df	MS	Number of obs	=	432
Model	23.5595316	5	4.71190632	F(5, 426)	=	31.92
Residual	62.8790526	426	.14760341	Prob > F	=	0.0000
Total	86.4385842	431	.20055356	R-squared	=	0.2726
				Adj R-squared	=	0.2640
				Root MSE	=	.38419

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
LgFd	.2721858	.0449652	6.05	0.000	.1838046	.3605669
LgInf	.009923	.0700747	0.14	0.887	-.1278122	.1476582
LgTne	-3.8585	.7159509	-5.39	0.000	-5.265736	-2.451264
LgTo	.4431048	.0875593	5.06	0.000	.2710027	.6152069
LgDfi	.5082248	.1091172	4.66	0.000	.2937496	.7227
_cons	8.9088	1.565939	5.69	0.000	5.830871	11.98673

الملحق (02): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

. xtreg LgGDPP LgFd LgInf LgTne LgTo LgDfi, fe						
Fixed-effects (within) regression				Number of obs	=	432
Group variable: pays				Number of groups	=	16
R-squared:				Obs per group:		
Within = 0.5647				min	=	27
Between = 0.0346				avg	=	27.0
Overall = 0.1557				max	=	27
corr(u_i, Xb) = -0.2871				F(5,411)	=	106.66
				Prob > F	=	0.0000

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
LgFd	.608144	.0356551	17.06	0.000	.5380548	.6782331
LgInf	-.0739134	.0357897	-2.07	0.040	-.1442672	-.0035597
LgTne	.9136252	.5506589	1.66	0.098	-.1688339	1.996084
LgTo	.3091362	.1203931	2.57	0.011	.0724732	.5457992
LgDfi	.3784933	.0649098	5.83	0.000	.2508966	.5060899
_cons	.0371569	1.098883	0.03	0.973	-2.122976	2.19729

sigma_u	.40507949					
sigma_e	.17090695					
rho	.84889084	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(15, 411) = 116.11				Prob > F = 0.0000		
--	--	--	--	-------------------	--	--

الملحق (05): اختبار هوسمان Hausman test

```
. hausman fixed_model random_model
```

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed_model	(B) random_model		
LgFd	.608144	.6006321	.0075119	.0047128
LgInf	-.0739134	-.0738596	-.0000538	.0009076
LgTne	.9136252	.8370338	.0765914	.0716593
LgTo	.3091362	.3185831	-.0094469	.0299796
LgDfi	.3784933	.3833607	-.0048674	.0051727

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 12.88$$

Prob > chi2 = 0.0245
(V_b-V_B is not positive definite)

الملحق (06): اختبار Wooldridge test for autocorrelation للكشف عن الارتباط الذاتي

```
. xtserial LgGDPP LgFd LgInf LgTne LgTo LgDfi
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation

$$F(1, 15) = 402.933$$

$$\text{Prob} > F = 0.0000$$

الملحق (07): اختبار heteroskedasticity للكشف عن عدم التجانس

```
. xttest3
```

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

$$\text{chi2}(16) = 566.25$$

$$\text{Prob} > \text{chi2} = 0.0000$$

الملحق (08): اختبار Pesaran's للكشف عن الارتباط بين المقاطع

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =
> 18.405, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements
> = 0.498
```

الملحق (09): نتائج تقدير نموذج تصحيح الأخطاء PCSES

```
. xtpcse LgGDPP LgFd LgInf LgTne LgTo LgDfi

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:  pays          Number of obs   =    432
Time variable:  t              Number of groups =    16
Panels:         correlated (balanced)  Obs per group:
Autocorrelation: no autocorrelation          min =    27
                                                avg =    27
                                                max =    27

Estimated covariances =    136      R-squared =    0.2726
Estimated autocorrelations =    0      Wald chi2(5) =    342.22
Estimated coefficients =    6          Prob > chi2 =    0.0000
```

LgGDPP	Panel-corrected					[95% conf. interval]	
	Coefficient	std. err.	z	P> z			
LgFd	.2721858	.0432654	6.29	0.000	.1873872	.3569844	
LgInf	.009923	.1110661	0.09	0.929	-.2077626	.2276086	
LgTne	-3.8585	.6311445	-6.11	0.000	-5.09552	-2.621479	
LgTo	.4431048	.0528363	8.39	0.000	.3395475	.5466622	
LgDfi	.5082248	.0929935	5.47	0.000	.3259608	.6904888	
_cons	8.9088	1.487899	5.99	0.000	5.992571	11.82503	

النموذج الثاني:

الملحق رقم (10): تقدير نموذج الانحدار التجميعي

```
. reg LgGDPP LgInst LgInf LgTne LgTo LgDfi
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	432
Model	25.7169703	5	5.14339407	F(5, 426)	=	36.08
Residual	60.7216139	426	.142539	Prob > F	=	0.0000
Total	86.4385842	431	.20055356	R-squared	=	0.2975
				Adj R-squared	=	0.2893
				Root MSE	=	.37754

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
LgInst	.5133629	.0704629	7.29	0.000	.3748646 .6518611
LgInf	.0475879	.0694579	0.69	0.494	-.0889348 .1841107
LgTne	-3.448817	.7069935	-4.88	0.000	-4.838447 -2.059187
LgTo	.4892801	.0848811	5.76	0.000	.3224422 .656118
LgDfi	.4751229	.1073259	4.43	0.000	.2641687 .6860771
_cons	7.973518	1.547512	5.15	0.000	4.931808 11.01523

الملحق (11): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg LgGDPP LgInst LgInf LgTne LgTo LgDfi, fe
```

Fixed-effects (within) regression
Group variable: pays

Number of obs = 432
Number of groups = 16

R-squared:
Within = 0.2787
Between = 0.1532
Overall = 0.1769

Obs per group:
min = 27
avg = 27.0
max = 27

corr(u_i, Xb) = -0.3235
F(5,411) = 31.76
Prob > F = 0.0000

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
LgInst	.3764778	.1062709	3.54	0.000	.1675756 .5853801
LgInf	-.1969982	.0451652	-4.36	0.000	-.2857818 -.1082145
LgTne	2.113659	.7026895	3.01	0.003	.7323452 3.494973
LgTo	1.152755	.1441151	8.00	0.000	.8694607 1.43605
LgDfi	.5524907	.0824615	6.70	0.000	.3903917 .7145897
_cons	-3.096497	1.394463	-2.22	0.027	-5.837666 -.3553278

sigma_u	.37594604				
sigma_e	.22001391				
rho	.74488392	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(15, 411) = 56.23
Prob > F = 0.0000

الملحق (12): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

```
. xtreg LgGDPP LgInst LgInf LgTne LgTo LgDfi, re
```

Random-effects GLS regression
Group variable: pays

Number of obs = 432
Number of groups = 16

R-squared:
Within = 0.2782
Between = 0.1644
Overall = 0.1868

Obs per group:
min = 27
avg = 27.0
max = 27

Wald chi2(5) = 158.62
Prob > chi2 = 0.0000

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
LgInst	.3811876	.1015073	3.76	0.000	.182237	.5801383
LgInf	-.1900645	.0451991	-4.21	0.000	-.278653	-.101476
LgTne	1.786519	.6915805	2.58	0.010	.4310456	3.141991
LgTo	1.071055	.1353874	7.91	0.000	.8057004	1.336409
LgDfi	.5639298	.0818487	6.89	0.000	.4035094	.7243502
_cons	-2.525482	1.382055	-1.83	0.068	-5.234259	.183296

sigma_u	.33522852	
sigma_e	.22001391	
rho	.69893748	(fraction of variance due to u_i)

الملحق رقم (13): اختبار مضاعف لاغرانج Breusch and Pagan Lagrangian multiplier

```
. xttest0
```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$LgGDPP[pays,t] = Xb + u[pays] + e[pays,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
LgGDPP	.2005536	.4478321
e	.0484061	.2200139
u	.1123782	.3352285

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 1912.64
Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق (14): اختبار هوسمان Hausman test

```
. hausman fixed_model2 random_model2
```

	— Coefficients —		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed_model2	(B) random_mod~2		
LgInst	.3764778	.3811876	-.0047098	.0314606
LgInf	-.1969982	-.1900645	-.0069337	.
LgTne	2.113659	1.786519	.3271405	.1244545
LgTo	1.152755	1.071055	.0817005	.0493903
LgDfi	.5524907	.5639298	-.0114391	.0100351

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 12.73$$

Prob > chi2 = 0.0260
(V_b-V_B is not positive definite)

الملحق (15): اختبار Wooldridge test for autocorrelation للكشف عن الارتباط الذاتي

```
. xtserial LgGDPP LgInst LgInf LgTne LgTo LgDfi
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation

$$F(1, 15) = 389.596$$

$$\text{Prob} > F = 0.0000$$

الملحق (16): اختبار heteroskedasticity للكشف عن عدم التجانس

```
. xttest3
```

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

$$\text{chi2} (16) = 2946.27$$

$$\text{Prob} > \text{chi2} = 0.0000$$

الملحق (17): اختبار Pesaran's للكشف عن الارتباط بين المقاطع

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence = 30.225, Pr = 0.0000
Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.622
```

الملحق (18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الأخطاء PCSES

```
. xtpcse LgGDPP LgInst LgInf LgTne LgTo LgDfi

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:  pays                Number of obs   =    432
Time variable:  t                    Number of groups =    16
Panels:         correlated (balanced)  Obs per group:
Autocorrelation: no autocorrelation    min =    27
                                           avg =    27
                                           max =    27

Estimated covariances =    136        R-squared       =    0.2975
Estimated autocorrelations =    0        Wald chi2(5)   =    836.42
Estimated coefficients =    6          Prob > chi2    =    0.0000
```

LgGDPP	Panel-corrected				
	Coefficient	std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]
LgInst	.5133629	.0629401	8.16	0.000	.3900025 .6367233
LgInf	.0475879	.1178896	0.40	0.686	-.1834715 .2786473
LgTne	-3.448817	.6244143	-5.52	0.000	-4.672646 -2.224987
LgTo	.4892801	.0644822	7.59	0.000	.3628973 .6156629
LgDfi	.4751229	.1269665	3.74	0.000	.2262731 .7239727
_cons	7.973518	1.587891	5.02	0.000	4.861308 11.08573

النموذج الثالث:

الملحق رقم (19): تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	432
Model	32.142089	7	4.591727	F(7, 424)	=	35.86
Residual	54.2964952	424	.128057772	Prob > F	=	0.0000
Total	86.4385842	431	.20055356	R-squared	=	0.3718
				Adj R-squared	=	0.3615
				Root MSE	=	.35785

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
LgInst	.3665983	.0703552	5.21	0.000	.2283099	.5048867
LgFd	.6341857	.0913524	6.94	0.000	.4546258	.8137456
LgInstxlogFd	-.8795032	.1619775	-5.43	0.000	-1.197882	-.5611242
LgInf	.0518671	.066163	0.78	0.434	-.0781812	.1819155
LgTne	-4.51614	.6980683	-6.47	0.000	-5.888245	-3.144034
LgTo	.3575759	.0826032	4.33	0.000	.1952133	.5199386
LgDfi	.4092172	.1025836	3.99	0.000	.2075815	.6108529
_cons	10.49661	1.539482	6.82	0.000	7.470642	13.52258

الملحق رقم (20): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
LgInst	.2319343	.0908635	2.55	0.011	.0533165	.4105522
LgFd	.5953099	.059379	10.03	0.000	.4785838	.712036
LgInstxlogFd	.0059872	.1226574	0.05	0.961	-.2351304	.2471049
LgInf	-.0772453	.0356279	-2.17	0.031	-.1472819	-.0072086
LgTne	.9007168	.5468519	1.65	0.100	-.1742743	1.975708
LgTo	.3567496	.1237162	2.88	0.004	.1135507	.5999484
LgDfi	.3693213	.0647544	5.70	0.000	.2420284	.4966142
_cons	-.0047917	1.091326	-0.00	0.996	-2.1501	2.140517

sigma_u	.39686215					
sigma_e	.1697155					
rho	.84539506	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(15, 409) = 98.41 Prob > F = 0.0000

الملحق (23): اختبار هوسمان Hausman test

```
. hausman fixed_model random_model
```

	— Coefficients —		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed_model	(B) random_model		
LgInst	.2319343	.2292927	.0026416	.0222569
LgFd	.5953099	.5958224	-.0005124	.0015407
LgInstxlogFd	.0059872	-.022709	.0286962	.0180435
LgInf	-.0772453	-.0770954	-.0001499	.
LgTne	.9007168	.7952397	.105477	.0596941
LgTo	.3567496	.369836	-.0130864	.0354058
LgDfi	.3693213	.3776142	-.0082929	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 51.41
Prob > chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)

الملحق (24): اختبار Wooldridge test for autocorrelation للكشف عن الارتباط الذاتي

```
. xtserial LgGDPP LgInst LgFd LgInstxlogFd LgInf LgTne LgTo LgDfi
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 15) = 395.446
Prob > F = 0.0000

الملحق (25): اختبار heteroskedasticity للكشف عن عدم التجانس

```
. xttest3
```

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (16) = 568.43
Prob>chi2 = 0.0000

الملحق (26): اختبار Pesaran's للكشف عن الارتباط بين المقاطع

. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence = 17.967, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.490

الملحق (27): نتائج التقدير بطريقة FGLS

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares

Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation

Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (0.9365)

Estimated covariances	-	136	Number of obs	-	432
Estimated autocorrelations	-	1	Number of groups	-	16
Estimated coefficients	-	8	Time periods	-	27
			Wald chi2(7)	-	264.50
			Prob > chi2	-	0.0000

LgGDPP	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
LgInst	.0320857	.01399	2.29	0.022	.0046658	.0595056
LgFd	.0954582	.0193177	4.94	0.000	.0575962	.1333202
LgInstxlogFd	.0198688	.028563	0.70	0.487	-.0361136	.0758512
LgInf	-.0108005	.0042014	-2.57	0.010	-.019035	-.002566
LgTne	.3697575	.0604438	6.12	0.000	.2512898	.4882252
LgTo	.1591468	.0206249	7.72	0.000	.1187228	.1995709
LgDfi	.0146728	.0046997	3.12	0.002	.0054616	.0238839
_cons	2.819368	.1300129	21.69	0.000	2.564547	3.074189

الملحق (28): نتائج اختبار التقدير الحصين Robust Estimation

Pairwise-differences S regression (28.7% efficiency)							
					Number of obs =	432	
					Wald chi2(7) =	1357.23	
					Prob > chi2 =	0.0000	
					Breakdown point =	50	
					Biweight k =	1.547645	
					Scale =	.18662147	
Group variable: pays			Number of groups =		16		
Time variable: t			Group size: min =		27		
					avg =	27	
					max =	27	
(Std. err. adjusted for 16 clusters in pays)							
LgGDPP	Robust		t	P> t	[95% conf. interval]		
	Coefficient	std. err.					
LgInst	.1873114	.0819402	2.29	0.037	.01266	.3619628	
LgFd	.434268	.0753697	5.76	0.000	.2736212	.5949148	
LgInstxlogFd	.1690873	.0929821	1.82	0.089	-.0290993	.367274	
LgInf	-.0977304	.0553604	-1.77	0.098	-.2157284	.0202675	
LgTne	.4632825	.7733401	0.60	0.558	-1.185053	2.111618	
LgTo	.2930674	.164814	1.78	0.096	-.0582254	.6443602	
LgDfi	1.417614	.2632291	5.39	0.000	.8565546	1.978674	
Hausman test of S against LS:				chi2(7) =	25.145095	Prob > chi2 =	0.0007

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة المؤسسات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 16 دولة ناشئة خلال الفترة 1996-2022. حيث تم بناء مؤشرين مركبين باستخدام طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) ، يتعلق المؤشر الأول بجودة المؤسسات المتكون من المتغيرات التالية: فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي. أما المؤشر الثاني فيتعلق بالتنمية المالية والذي يتكون من المتغيرات التالية: المعروض النقدي بمعناه الواسع؛ الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، كمتغيرات تفسيرية للنمو الاقتصادي، بالإضافة الى متغيرات التحكم، باستخدام نموذج PANEL. توصلت نتائج الدراسة القياسية أن التنمية المالية وجودة المؤسسات عاملان رئيسيان للنمو الاقتصادي في البلدان الناشئة. كما يشير المتغير التفاعلي إلى أن جودة المؤسسات داخل القطاع المالي لا تؤثر بشكل كبير على تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي، وقد يعود ذلك إلى عدم نضج المؤسسات في القطاعات المالية في دول العينة.

الكلمات المفتاحية: جودة المؤسسات، التنمية المالية، النمو الاقتصادي، الدول الناشئة، نماذج بانل، تحليل المركبات الأساسية (PCA) .

Abstract:

The purpose of this study is to measure the impact of institutional quality and financial development on economic growth for a sample of 16 emerging countries over the period 1996-2022. First, we construct two composite indices using the principal component analysis (PCA) method. The first index relates to the quality of institutions built from the variables; government effectiveness, regulatory quality, rule of law, voice and accountability, control of corruption, political stability. while the second index, it concerns financial sector development which is built from the variables (money supply and domestic credit to the private sector). These indices are then introduced as explanatory variables for economic growth, alongside other control variables, in panel data regression models. The results of the econometric study revealed that financial development and the quality of institutions, considered separately, are key factors for economic growth in emerging countries. However, the quality of institutions within the financial sector does not influence significantly the impact of financial development on economic growth, as indicated by the interactive variable. This may be due to the immaturity of the institutions in the financial sectors of the countries in our sample.

Keywords : Institutional Quality, Financial Development, Economic Growth, Emerging Countries, Panel Data, PCA.

JEL Classification: O43, O16 ,C23, C38.